

التربية وقضايا المجتمع المعاصرة في

عماله الأطفال

التربية والمجتمع

الباطنة التعليمية

الدروس الخصوصية

التطرف



الدكتور

محمد عطوة مجاهد

استاذ أصول التربية
كلية التربية بالمنصورة

الدكتور

حسن محمد حسان

استاذ ورئيس قسم أصول التربية
كلية التربية بالمنصورة

الدكتور

محمد حسنين العجمي

استاذ أصول التربية
كلية التربية بالمنصورة

2007



دار الجامعة الجديدة

٣٨ ش سوتير - الأزاريطة - ت : ٤٨٦٨٠٩٩

دار الجامعة الجديدة

دار الجامعة الجديدة

٣٨ شارع سوتير - الأزارطة
الإسكندرية تليفاكس : ١٠٩٩-
darelgamaaelgadida@hotmail.com

التربية وقضايا المجتمع المعاصرة

في

(التربية والمجتمع - عمالة الأطفال - الدروس الخصوصية -
البلطجة التعليمية - التطرف)

التربية وقضايا المجتمع المعاصرة

فى

(التربية والمجتمع – عمالة الأطفال – الدروس الخصوصية –
البلطجة التعليمية - التطرف)

الدكتور

محمد عطوه مجاهد

أستاذ أصول التربية

كلية التربية – جامعة المنصورة

الدكتور

حسن محمد حسان

أستاذ ورئيس قسم أصول التربية

كلية التربية – جامعة المنصورة

الدكتور

محمد حسنين العجمى

أستاذ أصول التربية

كلية التربية – جامعة المنصورة

2007



دار الجامعة الجديدة للنشر

٢٨ شارع سويز - الأحياء - الإسكندرية ت ٩٩٠-٩٦٨

E-mail : daralgameelgadida@hotmail.com

مقدمة

دخل علم اجتماع التربية مرحلة جديدة من التطور، إثر اندلاع حركة التحرر العالمية التي شهدتها حقبة الستينات والسبعينات في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية ومعظم بلدان أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وكانت هذه الحركات جزءاً من أزمة واسعة النطاق يطلق عليها كتاب الغرب " أزمة الهيمنة الرأسمالية" وكانت الأزمة - وما زالت - من السعة والعمق حتى انتقلت إلى مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية. وأصابته الأزمة الاتجاه الرئيسي المسيطر داخل علم اجتماع التربية تلك الاتجاه المتمثل في مجموعة النظريات الوظيفية التي ربطت التربية بالمجتمع من خلال منظور ضيق للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وكانت النتيجة أن تصدعت هيمنة هذا الاتجاه، تلك الهيمنة التي ظلت راسخة خلال فترة الستينات حتى أوائل السبعينات.

وبدأت أزمة الاتجاه الوظيفي واضحة أولاً في عجزه عن تفسير الوقائع التربوية الجديدة التي حدثت بفعل الأزمة الشاملة، وثانياً في موجة النقد الأمبريقية والأيدلوجية التي وجهت إليه، ولم تقف نتائج الأزمة عند حد تصدع هيمنة الاتجاه الوظيفي، إذ كان من نتائجها - أيضاً - أن نهيت الشروط الضرورية لنشأة ونمو اتجاهات جديدة متنوعة تستهدف تحرير وتخليص الإنسان والمجتمع من كل أشكال السيطرة وعوامل القهر والاستغلال، وفي خضم هذا الصراع أيضاً حاول بعض العلماء إعادة بناء العلم القديم بتقديم نظريات تستخدم مفردات الاتجاهات الجديدة للدفاع عن هيمنة قديمة وتبريرها واحتكمت المعركة بين الاتجاهات المختلفة ودخل علم اجتماع التربية بذلك مرحلة جديدة من التطور .

وفى خضم هذا التطور جاء هذا الكتاب متضمنا ستة فصول ، كمحاولة ربما تتيح للقارئ المتخصص فرصة للتعرف على أهم قضايا التطوير وأكثرها تأثيرا فى مؤسسات المجتمع وأفراده، وقد جاء الفصل الأول بمثابة فصل تمهيدى للتعريف بطبيعة التربية وعلاقتها بمشكلات المجتمع ، وأهم المتغيرات والتحديات التى تواجه المجتمع المعاصر ، مما يضى على التربية أعباء متزايدة فى مواجهة مشكلات متجددة لم تألفها من قبل ، وقد جاء فى مقدمتها "قضية عمالة الأطفال" باعتبارها من القضايا الملحة التى تعبر عن الوضع المأساوى لفئة من الأطفال حالت الظروف دون استمتاعهم بواحد من أهم حقوق الطفل وهو الحق فى التعليم ، ومن ثم انخرطوا فى سوق العمل فى سن مبكرة ليمارسوا أعمالا تفوق قدراتهم فى ظل ظروف صعبة ، مما ينعكس على حالتهم الصحية والنفسية ويجرفهم أحيانا فى تيار الجريمة والانحراف ، ومن ثم كان الفصل الثانى بهدف تقصى الأسباب الحقيقية لهذه المشكلة وكيفية مواجهتها.

أما الفصل الثالث فيعرض لمشكلة انتشرت بشكل سرطانى مخيف فى جسم التعليم المصرى ، وأصبحت تمثل كابوسا يهدد الأسرة المصرية ويلتهم معظم دخلها ، ألا وهى مشكلة الدروس الخصوصية والتى أصبحت واقعا اجتماعيا يصعب التخلص منه بالجهود التقليدية ومن ثم كانت هذه المحاولة بهدف تسلط الضوء على هذه القضية وتشخيص أسبابها الحقيقية ومخاطرها واستراتيجية مواجهتها.

ويعرض الفصل الرابع لقضية أثارت فزع التربويين وأولياء الأمور والمصلحين الاجتماعيين ، قضية لم يألها المجتمع المصرى من قبل ألا وهى قضية البطالة التعليمية أو العنف المدرسى - كواحد من أبرز مظاهرها - الذى تزايدت موجاته فى عصر السماوات المفتوحة وتآكل الحواجز والفواصل

بين المجتمعات وبعضها ، ومن هنا كانت هذه المحاولة بهدف استئارة الهمم للتصدى لهذه الظاهرة وهى فى مرحلة المهد قبل أن تستفحل ويشتد خطرها.

ويتيح الفصل الخامس الفرصة للتعرف على مفهوم التطرف مع التركيز به حول الاغتراب المصاحب لجمود الفكر لدى بعض الشباب المصرى وما ترتب عليه من ظهور جملة من الممارسات غير السليمة على مسرح الواقع المصرى المعاش ، منها : محاولة الحجر على تكثير الآخرين وفرض الوصاية عليهم باسم الدين ومعاقبة من يخالف ذلك بأساليب كثيرة وهو ما يخالف حرية الاعتقاد الذى أقرته الأديان السماوية وبخاصة الدين الإسلامى الحنيف، وانتشار ظاهرة العنف الدينى وتكفير المجتمع والاصطدام العنيف مع الشرطة والأقليات المسيحية ، ومضيوع أنماط من السلوك والتفاعلات الاجتماعية المتسمة بالعنف داخل محيط الأسرة والمدرسة والجامعة وسائر المؤسسات الاجتماعية والمهنية، لذا تم تناول هذه القضية من خلال بعدين أساسيين أولهما : الواقع التربوى للشباب المصرى وكيف أسهم هذا الواقع فى اغتراب عدد غير قليل من الشباب المصرى ، ثانيهما : مقومات النمط التربوى البديل الذى من شأنه مواجهة ظاهرة التطرف لدى هؤلاء الشباب.

وخلال الفصل السادس تم تناول قضية مازالت منتشرة المعالم وبصورة واضحة فى جمهورية مصر العربية بمحافظاتها المختلفة ، رغم الجهود التى بذلت على المستويين الرسمى والتطوعى حيال تلك المعضلة ؛ لذا عرض الكتاب لهذه القضية من خلال بُعدين رئيسيين تناول الأول " قضية الأمية بين الخطاب الشعبى والرسمى " وذلك بتحليل الجهود الشعبية والرسمية التى بذلت حيال معضلة الأمية على صعيد المجتمع المصرى . وجاء البعد الثانى محددا "المعالم الرئيسية للخطة التنفيذية لمحو الأمية ١٩٩٩/٩٠ وأهم جوانب القصور فيها".

وبعد فلن ندعى الكمال فيما جئنا به ، فأجمل القصائد هي التي لم تنظم بعد ، ولكن حسبنا أن حاولنا ونظمنا ووضعنا إطاراً عاماً يتم تناول كل قضية من خلاله ، وكلنا ثقة من أن الكأس ليست كلها فارغة . وكل ما نتمناه ألا يُؤاد هذا الكتاب في زحام الممارسين والأكاديميين ، لذا فالكل رجاء أن تتقبل بيئتنا التربوية هذا العمل بصبر وأناة ، وأن يتهج له الأساتذة والزملاء الذين ندين للكثير منهم بالشكر والامتنان .

ونختتم بقول " باولو فيريري " إن الحقيقة الاجتماعية لم توجد بالصدفة ، بل وجدت كنتيجة لجهود الإنسان ، كذلك فإن عملية التغيير لا تتم بالصدفة ، بل تتم نتيجة لمحاولات الإنسان ، وإذا كان الرجال هم الذين يحدثون التغيير في الحقائق الاجتماعية ، فإن تلك الحقائق تصبح بالضرورة عملاً تاريخياً من صنع الرجال.

والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل

المؤلفون

الفصل الأول

التربية والمجتمع

- تمهيد
- التحديات التي تواجه المجتمع المعاصر
- التربية ومشكلات المجتمع
- العوامل التي تحدد الاحتياجات التعليمية ونوعياتها

الفصل الأول

التربية والمجتمع

تمهيد

عندما يولد الطفل البشري يدخل الحياة وهو أعزل في مجتمع له عاداته وتقاليده وأنماطه السلوكية وطرق تفكيره ومشاعره وأحاسيسه، يدخل هذا الوليد البشري المجتمع ككائن بيولوجي بحت ، عبارة عن جسم ينبض بالحياة قادر على استقبال المؤثرات الخارجية بما يمتلكه من الحواس المختلفة التي أهمها السمع والبصر والإحساس.

وتختلف قدرة الوليد البشري على الحياة من حيث الدرجة والنوع عن قدرة غيره من الأفراد في التجمعات الحيوانية تحت البشرية ، ومن هنا فإن مرحلة الطفولة عند الإنسان هي أطول مراحل الطفولة عند الكائنات الحية جميعها ، حيث إن الحيوانات تمتلك من القدرة الوراثية ما تمكنها من التعامل والتفاعل فيما بينها وبين بيئتها مباشرة بعد فترة قصيرة من الولادة. وعلى العكس من ذلك فالطفل البشري لو ترك دون الرعاية اللازمة من الآخرين لمات بعد زمن ليس بالطويل . فالوليد البشري يولد وهو بحاجة إلى عناية جسمية ونفسية واجتماعية من جانب الكبار المحيطين به طوال فترة طفولته وما بعدها.

وجدير بالذكر أن الوليد البشري ينتقل من الفردية البيولوجية البحتة إلى الشخصية الاجتماعية بالتدرج عن طريق رعاية الكبار والتفاعل المستمر مع أفراد بيئته بما وهب الله سبحانه وتعالى هذه الشخصية الإنسانية من مرونة ومطاطعة تتشكل بتفاعلها مع العناصر البيئية المختلفة ، فالوليد البشري يولد مزودا بإمكانات - فقط - لسلوكه تظهر وتنمو وتوظف بتفاعلها مع المؤثرات البيئية المختلفة ، وبذلك تكون الشخصية الإنسانية هي نتاج هذا التفاعل المستمر بين الشخصية الإنسانية وبين العناصر البيئية المختلفة.

وعجز الوليد البشري وما تتمتع به شخصيته من مرونة ومطاطعة ليس شيئا سلبيا ولكنه إمكانية إيجابية توظفها التربية لكي تجعل من هذا العجز والمطاطعة قوة ، ولهذا كان عجز الوليد البشري ومطاطعته في مرحلة الطفولة هو أساس سيطرته وقوته وتفوقه فيما بعد على التجمعات الحيوانية الأخرى والبيئة بصفة عامة، والتربية السليمة هي التي

تستفيد من هذه الإمكانيات إلى أقصى حد لها لتجعل من الوليد البشري فردا ومواطننا يتمتع بما حياه الله من إمكانيات وقدرات.

ومما تقدم ندرك إن التربية تلعب دورا خطيرا في عملية التنشئة الاجتماعية فهي التي تعنى بتشكيل الوليد البشري والانتقال به من كونه كائن بيولوجي بحت إلى مرحلة يكتسب فيها الشخصية الاجتماعية التي يستطيع أن يسهم عن طريقها في بناء المجتمع وإن تنتقل ثقافة هذا المجتمع من جيل إلى جيل.

والتربية كعملية تنشئة اجتماعية تتأثر وتتشكل في إطار مجموعة من العوامل ذات الصبغة الاجتماعية ، أي ترتبط بتفاعل وتعامل الفرد مع غيره من الأفراد والجماعات ، ويمكن تصنيف هذه العوامل إلى ثلاث مجموعات رئيسة هي:

١- مجموعة العوامل المرتبطة بالمجتمع الكبير والثقافة التي ينشأ في إطارها الفرد ، باعتبار أن المجتمع الكبير هو الذي يحدد الإطار العام للسلوك والقيم المرغوبة ، وفي عصر التقدم العلمي والتكنولوجي الذي نعيشه ، عصر المعلومات وسرعة نقلها وتداولها عن طريق شبكات الإنترنت ، أصبح المجتمع الكبير الذي نعيش فيه ليس هو مجتمع جمهورية مصر العربية بالنسبة للمصريين ولكن امتد هذا المجتمع ليشمل المجتمع العالمي حيث أصبح العالم قرية صغيرة يتأثر كل فرد يعيش فيه الآن بثقافات وقيم بقية أجزاء العالم، ومن هنا تظهر أهمية المؤسسات التربوية المدرسية واللامدرسية في مواجهة هذا الغزو الثقافي ولتحافظ على هوية المجتمع.

٢- مجموعة العوامل المرتبطة بالمجتمعات الخاصة التي ينتمي إليها الفرد، مثل مجتمع الطبقة الاجتماعية ، فالمجتمعات التي بها طبقات أرستقراطية مثل المجتمع البريطاني تخضع هذه الطبقات لنوع من التربية والتنشئة يختلف عن طبقات المجتمع الأخرى. والمجتمعات الخاصة لا ترتبط بمجتمع الطبقة فقط ولكن هناك مجتمع العقيدة ، مجتمع الإقليم الجغرافي ، مجتمع النوع (رجال - نساء) ... الخ، وكل هذه الأنواع من المجتمعات الخاصة لها معاييرها وقيمها ونماذجها السلوكية التي تتحدد داخل الإطار العام الذي يحدده المجتمع الكبير.

٣- مجموعة العوامل التي ترتبط بالمنظمات أو التنظيمات التي ينتمى إليها الفرد خلال سنوات عمره ، مثل المدرسة التي التحق بها ونوع المدرسة وطبيعتها والبرامج التي تقدمها ، وكذلك النوادي ومراكز الشباب ومؤسسات العمل بوجه عام ، هذا بالإضافة إلى الجماعات التي يتفاعل معها أو يعيش في كنفها الفرد مثل الأسرة وجماعة الرفاق ، وجماعات اللعب وغيرها.

وتهدف المجتمعات الإنسانية على مر الأزمنة والعصور إلى تحقيق بقائها واستمرارها وإلى المحافظة على قيمها وعاداتها وتقاليدها وأنظمتها. وبما أن الحياة الإنسانية تتجدد وتنمو وتزداد معدلات تقدمها عن طريق نقل التراث الثقافي من الأجيال الماضية إلى الأجيال الحاضرة ومنها إلى الأجيال المستقبلية، ومن خلال نقل التراث الثقافي يسعى كل جيل بالإضافة إلى تراث من سبقوه أو يقوم بالحذف منه والتعديل فيه ، وإذا كان هذا النقل الثقافي ضرورة اجتماعية لبقاء المجتمعات واستمرارها ، فإن التربية هي وسيلة هذا النقل، وبالتالي فهي الوسيلة التي يتحقق بها بقاء المجتمعات واستمرارها وتقدمها.

ومما تقدم يتضح أن علاقة التربية بالمجتمع علاقة قديمة ووطيدة ، وأن التربية كعملية اجتماعية تسير في اتجاهات ثلاث:

١- التربية هي العملية التي يمكن بها نقل التراث الثقافي للإنسان من الأجيال السابقة إلى الأجيال الحالية ، ومن الأجيال السابقة والحالية إلى الأجيال القادمة.

٢- التربية هي عملية يمكن من خلالها تمكين الأفراد من المشاركة في بناء الحضارة القائمة:

٣- التربية هي عملية يمكن بواسطتها تمكين الأفراد من الإسهام في صنع الحضارة المستقبلية.

والتربية بالمعنى الذي تقدم لا تقوم بها المؤسسات المدرسية وحدها وإنما هناك العديد من المؤثرات والعوامل التي تشكل في مجموعها ما نسميه "بالبيئة" تؤثر في تشكيل العملية التربوية وتتدخل في تركيب مضمونها ومحتواها. والأسرة وهي نواة المجتمع هي أولى مكونات هذه البيئة وأهمها ، وهي أول وسط يربي ويؤثر في الفرد في الاتجاه الذي

يحبه ويرغبه المجتمع ، ثم يأتي بعد ذلك مجموعة الرفاق، ووسائل الإعلام ، والنوادي ، والمساجد ... الخ ، بما نطلق عليه المؤسسات اللامدرسية .

فالمؤسسات التعليمية (مدرسية ولا مدرسية) بهذا المفهوم ما هي إلا نوع من التنظيمات ينشئها المجتمع ويعهد إليها - نيابة عنه - بتربية وتنشئة أفراده الجدد ، وبناء على ذلك فإن المؤسسات المدرسية واللامدرسية تستند نوعيتها ومضمونها من نوعية الحياة في المجتمع الذي يقيمها. ومن هناك كانت دراسة المجتمع والتعرف على ما فيه من مؤثرات في غاية الأهمية بالنسبة للعملية التربوية والقائمين بها من خلال المؤسسات التربوية بوجه خاص.

وإذا نظرنا إلى المجتمع الكبير الذي نعيش فيه بهدف التعرف على أهم خصائصه وعلى طبيعة المؤثرات والعوامل التي تهم أبناء المجتمع المصري فإننا نجد أن المجتمع الدولي المعاصر يتسم بعدة خصائص في مقدمتها :

أولاً : العولمة : Globalization

شهد المجتمع العالمي مع مطلع العقد الأخير من القرن العشرين مجموعة من التحولات والتغيرات العالمية والمحلية التي ساهمت في ظهور نظام عالمي جديد تحتل فيه دولة واحدة وما يتبعها من عدة دول قليلة مقعد القيادة بممارسة كافة أشكال الهيمنة على بقية دول العالم في ظل ما اصطلح على تسميته بالعولمة.

ولقد احتلت قضية العولمة بسلبياتها وإيجابياتها مكانة واضحة لدى العديد من الباحثين والدارسين في مختلف الميادين لمعرفة أبعاد هذه الظاهرة ، فقد اختلفت الآراء حولها فمن الباحثين من يرى أن العولمة ليست موضوع جديد بل إنها ظاهرة مستمرة منذ فجر التاريخ وإن اختلفت أهدافها ومسمياتها وأدواتها، بينما يرى فريق آخر من الباحثين إن بداية استخدام مصطلح العولمة يرجع إلى صدور كتابين عام ١٩٧٠ الأول (لمارشال ماك لوهان) بعنوان "حرب و سلام في القرية الكونية " والثاني (ليويجينسكي) بعنوان "أمريكا والعصر الإلكتروني " حيث تناول الأول دور التطورات الواسعة في وسائل الاتصال في

تحويل العالم إلى قرية صغيرة ، وركز الثأنى على الدور الذى ينبغى أن تقوم به أمريكا فى قيادة العالم.

وعلى الرغم من أن مفهوم العولمة أصبح يتداول بكثرة فى الفترة الأخيرة ، إلا أننا نجد أن ردود الأفعال تجاه العولمة مازالت متباينة ، ومازال هناك اجتهادات فى وضع تصور محدد لمفهوم العولمة . فمصطلح العولمة هو تعريف للكلمة الإنجليزية Globalization والمقصود به إكساب نمط ثقافى أو اقتصادى أو سياسى صبغة العالمية، أى نقله من بوتقة المحدود إلى الفضاء اللامحدود والعالم اللامتناهى لىتجاوز إطار تفاعل الحدود الإقليمية الضيقة ، وحيث إن العولمة قد عرفت بداية وجودها داخل الولايات المتحدة الأمريكية فقد تعنى أمركة العالم أى انصهار العالم فى النموذج الأمريكى فى مختلف ميادين الاقتصاد والسياسة والثقافة.

ومن الجدير بالذكر أنه حدث على المستوى العالمى بعض المتغيرات الدولية والإقليمية واللى ساعدت فى ظهور العولمة وسرعة انتشارها ومن أهمها ما يلى:

- ١- انهيار الاتحاد السوفيتى أحد أقطاب العالم فى النظام السابق لظهور العولمة .
- ٢- انتهاء الحرب الباردة بين قطبى النظام العالمى .
- ٣- إزالة الحواجز بين رؤوس الأموال .
- ٤- الثورة العلمية والتكنولوجية الهائلة فى مجال الإعلام والاتصالات .
- ٥- تزايد حركة التجارة والاستثمارات العالمية .

وعلى الرغم من أن العولمة أصبحت واقعا اقتصاديا وسياسيا وثقافيا يميز العالم الجديد، إلا أن الشواهد تشير إلى إنها لم تستقر بعد ، حيث كشفت وقائع مؤتمر منظمة التجارة العالمية بمدينة سياتل عام ١٩٩٩ م بالولايات المتحدة الأمريكية عن وجود موجة من المظاهرات والاحتجاجات التى صاحبته وهذا دليل قاطع على وجود خلل فى القواعد والمعايير التى ترتكز عليها العولمة ، مؤكدا على ضرورة مشاركة كافة الدول فى صياغة تلك القواعد والمعايير وضمان حقوق الدول النامية والفقيرة من أجل استقرار مفهوم العولمة.

ثانيا : التقدم العلمى والتكنولوجى :

لعل أهم ما يميز العصر الذى نعيش فيه هو الاستغلال الهائل لمنجزات العلوم وتسخير إمكاناتها فى تقريب عنصرى الزمان والمكان ، حتى صار العالم كأنه قرية صغيرة ومع تضخم نفوذ العلم والتكنولوجيا زاد الأمل وزادت المخاوف... الأمل فيما يمكن أن يحققه العلم والتكنولوجيا من خير للإنسان ، والمخاوف مما يمكن أن يجلبه نفس العلم والتكنولوجيا من دمار وخراب للإنسان ، وأمام هذا كله أصبح لزاما على العقل والحكمة الإنسانية أن تريد من فرص الأمل وتمحو فرص الدمار، ولكن للأسف ما يظهر فى الواقع عكس ما نتمناه.

ومن الجدير بالذكر أن العالم يمر اليوم بثورات علمية متلاحقة بدأت بثورة التكنولوجيا وما صاحبها من تقدم علمى مذهل ، وثورة المعلومات وما ارتبط بها من انفجار معرفى، ثم ثورة الاتصالات، وتتمحور التكنولوجيات الثلاثة: الحاسب الآلى ، والإلكترونيات، والاتصالات فى تكنولوجيا واحدة أصبحت سمة العصر وهى تكنولوجيا المعلومات .

وتلخص هذه الثورات التكنولوجية الثلاث التى تميز الحضارة الجديدة على دول العالم ضرورة وضع التعليم فى قمة أولوياتها ومراجعة أنظمته والتأكيد على ضرورة الارتقاء بجوئته ، وذلك لأن القرن الحادى والعشرين لن يستطيع أن يعيش فيه من لا يملك العلم والمعرفة ، حيث إن معظم الدراسات الحديثة تشير إلى تزايد خطى المعرفة وتضاعفها فى فترات زمنية وجيزة ، فمن المتوقع اكتشاف العديد من المعارف الجديدة عن طريق الهندسة الوراثية واكتشاف مصادر طاقة جديدة ، وظهور طرق إنتاج لم تكن موجودة من قبل وهذا كله سيلقى على الدول النامية الكثير من الأعباء وحتمية استيعاب هذه التطورات والتعامل معها بل وامتلاكها .

ومع تألق نجم العلوم والتكنولوجيا اصطبغ الجو العالمى بالمادية والابتعاد عن الجوانب الروحية ، وأصبح العالم مهيا لانتشار فلسفات وعقائد أثرت بشكل مباشر وغير مباشر فى فكر الإنسان وفى علاقته باخوته بنى الإنسان ووسط هذا الجو كله بات لزاما على من يدينون بالأديان السماوية ، وفى مقدمتهم المسلمون إن يخوضوا المعارك الفكرية

المعاصرة لكي يثبتوا أن هذه الأليان قادرة على مواجهة مشكلات الحياة ومتطلباتها المتطورة وعلى إسعاد بني الإنسان في كل مكان وزمان ، ويحاولون ، قدر استطاعتهم أن يصححوا الصورة التي ربطت بين الإسلام والإرهاب بالرغم من الدين الإسلامي دين مودة ورحمة ودين محبة وسلام، دين عدالة وحرية ومساواة، دين ينبذ العنصرية.

ولا يقتصر دور علماء وأبناء العالم العربي والإسلامي في تصحيح صورة الإسلام بل يجب عليهم أن يمتد دورهم إلى دخول سباق التقدم العلمي والتكنولوجي على قدم المساواة مع أبناء المجتمعات المتقدمة تكنولوجيا، وينبغي ألا يقتصر دور مجتمعاتنا الإسلامية على استهلاك ما تنتجه تلك المجتمعات من ثمار العلم والتكنولوجيا بل أن يشاركوا مشاركة فعالة في هذا الإنتاج حتى لا يتخلفوا عن ركب الحضارة والعلم. والعبرة هنا ليست في قدرة المواطن العربي والمسلم على استهلاك إنتاج العلم والتكنولوجيا الحديثة، ولكن في قدرته على إنتاج ما يحتاج إليه من ثمار هذا العلم والتكنولوجيا كما دعا الدين الإسلامي الحنيف، وحتى لا يآثم المجتمع الإسلامي كله ولا ننسى أننا كنا أصحاب فضل على الحضارة الغربية الحديثة.

ثالثا: المنافسة العالمية والاحتكارات الدولية :

تواجه الدول النامية ومنها مصر وبقية الدول العربية في إطار العولمة والثورة التكنولوجية تحديا آخر يتعلق بعنصر المنافسة العالمية وبصفة خاصة مع زيادة الانفتاح الاقتصادي بين دول العالم بعد توقيع اتفاقية الجات ، وبالتالي فنحن بحاجة إلى وقفة جادة للتعرف على آثار تحدي العولمة والثورة التكنولوجية وتداعياتها على الاقتصاد المصري والعربي وعلى مستقبل التنمية وآفاقها المستقبلية للإقلال من الخسائر والأضرار التي يمكن أن تلحق بمسيرة التنمية والتكامل الاقتصادي العربي.

إن النظام العالمي الجديد يسعى إلى مزيد من الانفتاح والتحرر الاقتصادي ليصبح الاقتصاد الحر هو المسيطر على النشاط الاقتصادي . ومع تزايد إطار تحرير التجارة العالمية وتزايد إعفاء الواردات من الرسوم ، بل إنهاء كافة أشكال الحماية الجمركية ، والاتفاق على وضع قواعد ومعايير لحماية حقوق الملكية الفكرية ، تدخل مصر والعالم العربي في منافسة عالمية حيث تحكمها جودة منتجاتها وانخفاض أسعار إنتاجها ، حيث

إننا سنتعرض لقانون العرض والطلب والفيصل هنا سيكون القدرة التنافسية لأي بلد في مواجهة البلدان الأخرى ، ولن تستطيع مصر إن تدخل هذه المنافسة إلا بخبرات وقدرات متميزة تنافس الدول الأخرى . ولذلك تظهر أهمية التعليم والتدريب باعتبارهما أحد المحددات الإنتاجية لأي دولة .

ويزيد من أهمية تطوير التعليم وتحديثه نتيجة لهذا التقدم الاقتصادي السريع أنه قد بدأت بوادر في تغيير بنية المهن وطبيعتها فلقد اختفت بعض المهن وظهرت مهن أخرى ، كما ستظهر تخصصات جديدة استجابة طبيعية لسرعة التقدم العلمي والتكنولوجي ، فمهنة المستقبل لن تتطلب جهدا عقليا بل تتطلب قدرة عالية على التفكير.

وابعا: تزايد أطماع الصهيونية في المنطقة العربية :

تحالفت القوى الاستعمارية وأنشأت دولة إسرائيل في فلسطين عام ١٩٤٨ بعد أن كان بالفور قد وعد اليهود بهذا الوطن القومي ولقد نشأت هذه الدولة الصهيونية والعنصرية بحجة إيواء اليهود الذين تم طردهم من ديارهم وشرروا على يد ألمانيا النازية قبل وأثناء الحرب العالمية الثانية وذلك على حساب شعب فلسطين ، وخلال سنوات قليلة من إنشاء هذه الدولة الصهيونية تكشفت نواياها التوسعية و تكشفت أطماعها الدنيئة وأحقاد الصهاينة القديمة فتم الاعتداء على مصر عام ١٩٥٦ من جانب إسرائيل بمساعدة بريطانيا وفرنسا وفي عام ١٩٦٧ بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية ، وفي عام ١٩٧٣ وفي حرب أكتوبر المجيدة لقن أبطال مصر إسرائيل درساً لن ينسى وأثبتت مصر للعالم أنها قادرة على استعادة أرضها بالقوة وبعد انتصار أكتوبر دعت مصر للسلام ونبذ الحروب ولكن مازالت إسرائيل ترفض السلام فمازالت تحتل الجولان السورية وتحتل الضفة الغربية وقطاع غزة على الرغم من أن العرب جميعاً قد مدوا أيديهم للسلام.

والأخطر من ذلك كله أن إسرائيل استطاعت أن تستعدى دول الغرب وحكوماتها ضد العرب والمسلمين واستثارت فيهم المخاوف القديمة من الحضارة العربية والإسلامية . وبمرور السنين تطور الصراع العربي الإسرائيلي إلى أن أصبح صراعاً بين حضارتين حضارة الغرب القائمة على المادية والتكنولوجيا المتقدمة والتي تتخذ إسرائيل أداة وحليفة لها ، والحضارة العربية الإسلامية بتراتها وأمجادها القديمة وقيمها الروحية وللأسف

بحاضرها الملى بالتغيرات والتقلبات والصراعات والتخلف عن ملاحقة عجلة التقدم العلمى والتكنولوجى.

ومما زاد الطين بلة أحداث الحادى عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ فى الولايات المتحدة الأمريكية من هجمات انتحارية على مبنى مركز التجارة العالمى بنيويورك ، ومبنى البنتاجون فى واشنطن وما أصاب المجتمع الأمريكى من هذه عنيفة فى داخله ، وللأسف لم تستوعب الولايات المتحدة الأمريكية الدرس ولم تدرس أسبابه، ومسبباته الحقيقية ولكنها أظهرت حقدها الدفين للإسلام والمسلمين على الرغم من أن جميع الدول الإسلامية رفضت ما حدث لها واستعنت للوقوف معها لمحاربة الإرهاب ولكنها أصرت على وضع تعريف خاص بها للإرهاب، تعريف وضعه الصهاينة فجعلت من الذين يناضلون من أجل تحرير أرضهم، من يدافعون عن حريتهم وشرفهم إرهابيين، وتركت الإرهاب الحقيقى المتمثل فى شارون والصهاينة ولم تتحدث عنهم على الإطلاق بل تساعدهم على كافة الأصعدة بالمال والسلاح وتقف بجانبهم فيما يسمى الآن بالأمم المتحدة الأمريكية.

إضافة لما تقدم نجد أن الدول العربية ومختلف البلدان النامية تواجه تحدى آخر وهو زيادة النفوذ الدولى والضغط على القرارات الوطنية حيث تحولت المرحلة الحالية من تجاوز الحدود ونطاق السيادة الوطنية إلى اختراق الحدود والهويات القومية والاقتصاديات والأسواق المحلية وقد تمكنت الدول المتقدمة من السيطرة على اقتصاديات العالم تحت مسمى محايد وهو الاقتصاد العالمى من خلال منظمات عالمية قوية مثل صندوق النقد الدولى ، والبنك الدولى ، ومنظمة التجارة العالمية، ونادى باريس الخ.

لقد استدرجت الدول الغربية الدول العربية والنامية فى فخ التبعية الاقتصادية إلى غياب السيطرة على القرار السياسى والحصول على امتيازات تحولت إلى احتكارات وحقوق استغلال لموارد وثروات وأسواق الشعوب العربية والإسلامية . ولئن كانت قد اختلفت منذ عقود الظاهرة الاستعمارية المباشرة إلا أنه من الثابت أن فرض النفوذ والتأثير على عملية صنع القرار السياسى وتأمين امتيازات ومصالح اقتصادية وعسكرية وتحقيق احتواء ثقافى كل ذلك يمثل نوعا من أنواع السيطرة والهيمنة.

وأمام كل هذا بات واضحاً أن أمام المجتمع العربي والإسلامي واجب مقدس هو النود عن كسياته المادي والعقائدي والصمود أمام التحدي الحضاري السافر الذي أوضح عنه تزايد الأطماع الصهيونية في المنطقة ومساعدة ودعم الولايات المتحدة الأمريكية لهذه الأطماع.

وبات واضحاً كذلك أن هذا التحدي الحضاري لن توقفه الانتصارات العسكرية وحدها، بل إنه يتعين على كافة قوى المجتمع العربي ومؤسساته وتنظيماته أن تتوحد وتضاعف جهودها من أجل معركة أطول وأعمق هي مرحلة البناء والتقدم ، ودور التربية والمؤسسات التربوية في هذا المجال دور عظيم الشأن . إن التربية عليها واجب تطوير المجتمع العربي بأكمله بحيث يصبح قادراً على مواجهة تحديات العصر ومواجهة هذا التحدي الحضاري .

التربية ومشكلات المجتمع :

أي مجتمع بشري لا يخرج عن كونه جماعة كبيرة من الناس يعيشون في إطار ظروف طبيعية وجغرافية لهم تاريخ مشترك وعادات وتقاليد مرتبطة بالظروف التي مر بها هذا المجتمع أو ذاك ، هذه المجموعة من الناس تتفاعل مع بعضها بصفة مستمرة وتجمعهم خصائص وسمات مشتركة ويخضعون معا لمجموعة من القوانين والأعراف ويسلكون في حياتهم العادية سلوكاً متشابهاً في جملته ، ويؤمنون بقيم واحدة وإن اختلفوا فيما بينهم في درجة هذا الإيمان .

والمجتمعات البشرية على اختلافها تجمعها هي الأخرى مجموعة من الخصائص والسمات ، وإن حدث تميز وتباين بين مختلف التجمعات البشرية ، وخصائص كل مجتمع بشري تتميز بالتغير والتطور ، حيث إن المجتمعات البشرية جميعها في تطور وتغير دائم ومستمر وإن اختلفت المجتمعات عن بعضها البعض في درجة وسرعة التغير والتطور .

وعندما يحدث تطور لأي مجتمع من المجتمعات ، ويصيب هذا التطور كافة مكونات المجتمع (النظام الاقتصادي - النظام الاجتماعي - النظام السياسي - النظام التعليمي الخ) بدرجة متوازنة ومن ثم لا يحدث بها أي اضطراب، أما إذا أصاب التغيير أحد هذه

المكونات والخصائص دون المكونات الأخرى أو إذا حدث التغيير في بعضها بسرعة أكبر من سرعته في البعض الآخر فإن هذا يؤدي إلى نشوء ما نعرفه بالمشكلات الاجتماعية.

والمشكلات الاجتماعية تختلف فيما بينها من حيث درجة الشمول والاتساع فهناك من المشكلات ما تظهر آثارها على أفراد المجتمع جميعهم ، ومنها ما يصيب جماعات معينة فيه ، وتختلف المشكلات الاجتماعية فيما بينها كذلك من حيث العمق والأثر ، فمن المشكلات ما يكون أثره طفيفا يمكن التجاوز عنه ، على الأقل في المدى الزمني القريب ، ومنها ما تكون آثاره من الخطورة على حياة المجتمع وكيانه وتماسكه بحيث لا يمكن التغاضي عنها أو إغفالها.

مما تقدم يمكن أن نخلص بأن المشكلات الاجتماعية في مجملها تنشأ بصفة عامة نتيجة للتغير الاجتماعي غير المتوازن الذي يصيب المجتمعات الإنسانية ، ونضيف إلى ذلك أنه كلما كان هذا التغير سريعا كلما أدى إلى سرعة نشوء المشكلات الاجتماعية وإلى ضخامة آثارها ، كما أنه عندما تتغير بعض عناصر أو مكونات المجتمع دون بقية العناصر الأخرى فإننا نقول إن المكونات والعناصر التي لم تتغير قد تخلفت ومن هنا تبرز أيضا مشكلة لهذا المجتمع.

ومن المعروف إن أي مجتمع إنساني يتكون من عدد من السكان لهم خصائصهم وعاداتهم وتقاليدهم ، وإتيم يعيشون في إطار مجموعة معينة من الموارد وتحكمهم قيم وأنظمة خاصة، كل هذا يدخل ضمن ما نسميه بمكونات المجتمع وعناصره ، بمعنى أن السكان هم أحد عناصر المجتمع والموارد عنصر آخر ، والعادات والتقاليد والقيم والأنظمة هي الأخرى عناصر من العناصر التي تدخل في تركيب المجتمعات وتعطي لكل مجتمع شكله المجتمعي الخاص وهذه العناصر في حالة تغير مستمر بحكم عوامل عديدة فإذا حدث وتغيرت خصائص السكان دون أن تتغير الموارد مثلا نشأت هناك مشكلة اجتماعية ، وإذا تغيرت الأنظمة والقوانين دون أن يصاحب هذا التغير تغير مماثل في خصائص السكان فإن هذا يؤدي إلى نشوء مشكلة اجتماعية من نوع آخر . ولتوضيح هذا المثال الأخير فإننا سوف نفترض وجود مجتمع أراد قائله تحويله من مجتمع زراعي إلى مجتمع صناعي هذا التحول لا يتم بنجاح بين عشية وضحاها وذلك لأن التحول من مجتمع زراعي إلى مجتمع

صناعي يتطلب تفسيرات عديدة في أنظمة المجتمع وتقاليده وعاداته والقيم التي تحكم سلوكه بحيث إذا لم تتم هذه التغيرات بالشكل المناسب وفي الوقت المناسب نشأت هناك مشكلة اجتماعية قد تؤدي إلى فشل عملية التصنيع أو عرقلتها.

وجدير بالذكر أنه إذا تغيرت وتطورت بعض المجتمعات التي تعيش على سطح هذه الأرض دون أن تتغير أو تتطور المجتمعات الأخرى فإننا نطلق على المجتمعات التي لم تتغير ولم تتطور اسم المجتمعات المتخلفة.

ولكى نفهم طبيعة الدور الذي يمكن أن تلعبه التربية إزاء مواجهة المشكلات الاجتماعية فإنه يتعين علينا أن ندرك أن الإنسان بخصائصه وعاداته وسلوكه وقيمه هو المحور المشترك لكافة هذه المشكلات ، ومن ثم فإن مواجهة تلك المشكلات يحتم علينا أن نبدأ دائما بالإنسان ، ومن هنا يبدأ دور التربية وتبرز أهمية هذا الدور.

ففى مقدور التربية أن تريد من وعى الأفراد بما يحيط بهم من مشكلات وبالأسباب التي أدت إليها وبإمكاناتها كذلك أن تغرس فيهم قيم وعادات الفكر والسلوك بما يساعدهم على فهم أبعاد المشكلات الاجتماعية وعلى تحليلها تحليلًا علميًا دقيقًا . وفى إمكان التربية كذلك تزويد الأفراد بالمهارات والمعارف التي تساعدهم فى حل المشكلات التي تعترض حياتهم .

بعض العوامل الاجتماعية التي تعدد الاحتياجات التعليمية ونوعياتها :

لقد برز جليا أن للتعليم دوراً أساسياً ورئيسياً فى تقدم المجتمع وتطوره ، وفى قدرة أى مجتمع على ملاحقة ركب التقدم ومن الواضح أن احتياجات أى مجتمع من المجتمعات من التعليم لا تتحدد من حيث الكم أو النوع فى فراغ أو بمعزل عن الأوضاع والظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السائدة ، وإنما تتحدد فى إطار مجموعة من العوامل نستطيع أن نبرزها فيما يلى:

أ - مستوى الطموح العام للمجتمع :

إن أى مجتمع يستهدف اللحاق بركب التقدم ومسايرة التقدم العلمى والتكنولوجى الذى يتميز به عالمنا المعاصر فهذا يمثل صورة من صور الطموح التى يرسمها المجتمع

لمستقبله في إطار ظروفه الماضية والحاضرة وإمكاناته المستقبلية ، هذه الصورة التي يرسمها المجتمع لنفسه هي التي تحدد الأهداف التي يسعى المجتمع لبلوغها وبالتالي فإن أهدافه وفلسفته التعليمية تشتق على أساس مستوى الطموح الذي يسعى إليه ، فالمجتمع الذي يسعى للحاق بركب التقدم تزداد احتياجاته التعليمية ويزداد الطلب على التعليم ، بينما الدول التي تفكر في التقدم ولا تسعى إليه تقتنع عادة بأقل القليل من التعليم وبالطبع هذه الصورة الأخيرة قد بدأت تتلاشى وأصبحت معظم بلدان العالم تسعى إلى تطوير نظمها التعليمية بما يتلاءم مع رغبتها في التقدم والرقى.

ب - مدى تقبل المجتمع للتعليم واستفادته منه :

كما يختلف الأفراد عن بعضهم في مدى تقبلهم للتعليم واستفادتهم منه تختلف المجتمعات أيضا من حيث القيمة التي تلصقها بالتعليم ومن استفادتها من ثماره . نستطيع أن نلاحظ هذا بوضوح عندما نقارن بين المجتمعات الريفية والمجتمعات الحضرية من حيث الإقبال على التعليم ومدى الانضمام في مدارسها والاستفادة من الفرص المتاحة لهم وكذلك عندما نقارن بين المناطق الفقيرة في المدن (المناطق العشوائية والأحياء المتميزة) وعندما نقارن بين تعليم البنات والبنين ، كل ذلك يؤثر على تقديرنا للاحتياجات التعليمية بحيث يمكن أن نأخذ في الاعتبار المدى الذي يمكن لجموع السكان أن تستفيد فيه من فرص التعليم التي تتاح لهم . وفي كثير من الأحيان تضطر الدول إلى بذل جهد خاص لترغيب الجماهير في المناطق الفقيرة أو الريفية في التعليم وحثهم على الاستفادة منه وإبراز أهمية تعليم المرأة وهكذا .

ج - نظرة المجتمع إلى تعليم المرأة :

ليست كل المجتمعات تتساوى في نظرتها إلى المرأة ومساواتها بالرجل في ميدان التعليم ، وتبين الدراسات التي قامت بها منظمة اليونسكو أن النسبة المئوية لتعليم البنات في المدارس الابتدائية بالقياس إلى مجموع البنين في هذه المرحلة يختلف من بلد إلى بلد آخر تبعا للنظرة العامة إلى تعليم المرأة في كل بلد . وبالطبع فإن الفوارق في التعليم الثانوي والعالي بين نسبة الذكور ونسبة الإناث تزداد في هاتين المرحلتين بالقياس للتعليم الابتدائي . ونحن عندما نحاول التعرف على أسباب هذه الفوارق نجد في مقدمتها الظروف

الاقتصادية وظروف الزواج المبكر، ووراء كل هذا وذاك نجد موقف الناس واتجاهاتهم العقلية والنفسية نحو المرأة ذاتها ودورها في المجتمع.

د - مدى التباين الثقافي في المجتمع :

توجد في بعض الدول ثقافات متعددة لا ثقافة واحدة مثل الولايات المتحدة الأمريكية والهند الخ وترجع هذه الظاهرة إلى وجود أعداد كبيرة من السكان ينتمون إلى قوميات مختلفة أو طوائف دينية متباينة أو جماعات لغوية متعددة أو غير ذلك.

ولما كانت الاحتياجات التعليمية تتحدد ليس على أساس احتياجات القوى العاملة وحدها وإنما بالاستناد إلى المتطلبات الثقافية والحضارية للمجتمع فإنه يصبح من الضروري أن تأخذ مثل هذه الدول في الحسبان عند تقدير الاحتياجات التعليمية مدى التعدد الثقافي الموجود بها . ويمكن أن تحاول هذه الدول الاستفادة من التعليم في أن تجعل له دورا أساسيا وهاما في الحيلولة دون تصارع هذه الثقافات أو تعارضها، وأعتقد أن الولايات المتحدة الأمريكية نجحت إلى حد كبير في هذا المجال كما يجب على التعليم في المجتمعات المتباينة ثقافيا أن يلبي الاحتياجات الخاصة بكل ثقافة وأن ينمي فيها تدريجيا الميل إلى التقارب والتآلف تحت شعار وحدة الأمة.

هـ - الخصائص الديموجرافية :

ويقصد بها الخصائص التي ترتبط بمجموع السكان وأهمها معدلات المواليد ومعدلات الوفيات وما يترتب على هذه وتلك من معدلات الزيادة الطبيعية للسكان بوجه عام ، والمعروف أن الدول النامية بصفة عامة تتميز بمعدلات مواليد عالية بينما نجد أن الدول المتقدمة تقل فيها معدلات المواليد بشكل كبير. ويترتب على زيادة معدلات المواليد في الدول النامية زيادة الطلب على المؤسسات الخدمية بوجه عام والمؤسسات التعليمية بوجه خاص .

وهناك ظاهرة ديموجرافية خطيرة الأكثر على طاقات البلدان النامية من الناحية التعليمية ، وهذه هي ظاهرة (فترة السكان) فنجد أن من هم دون سن العشرين تتجاوز نسبتهم ٥٠% من مجموع السكان ولهذه الظاهرة الديموجرافية تأثيرها الخطير الشأن على شتى ميادين الحياة الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية وما يعنينا من كل ذلك هو ضخامة

الأعباء التعليمية التي تلقىها على عاتق تلك البلدان في الوقت الذي تشكو فيه من قصور مواردها بوجه عام.

وبناء على ما تقدم وبعد هذا العرض النظري لطبيعة المجتمع وما يواجهه من تحديات، يجدر بنا عرض بعض القضايا المعاصرة التي يلن بها المجتمع المصري وكيف يمكن للتربية ان تسهم في حلها وتطوير المجتمع والنهوض به.

المراجع

- ١- بيل جيتس : المعلوماتية بعد الإنترنت " طريقة المستقبل " ترجمة عبد السلام رضوان ، عالم المعرفة ، العدد ٢٣١ ، الكويت ، مارس ، ١٩٨٨.
- ٢- حسن محمد حسين : طفل ما قبل المدرسة الابتدائية، مكتبة الطالب الجامعي ، مكة المكرمة ، ١٩٨٦.
- ٣- خلاف خلف الشاذلي : "آفاق التنمية العربية وتحديات العولمة المعاصرة على مشارف الألفية الثالثة" ، مجلة شئون عربية ، العدد ١٠٥ ، مارس ٢٠٠١.
- ٤- عبد الخالق فؤاد ، خالد إبراهيم : تفعيل سياسات التعليم الثانوي للتأهيل بدول العالم الثالث في ضوء العولمة ، مجلة العلوم التربوية ، معهد الدراسات التربوية - جامعة القاهرة ، العدد الثاني عشر ، القاهرة ، أكتوبر ١٩٨٨.
- ٥- محمد لبيب النجحي : الأسس الاجتماعية للتربية ، الطبعة الثانية ، دار النهضة العربية، بيروت ، ١٩٨١.
- ٦- مصطفى عبد الغنى : الجات والتعبئة الثقافية ، الهيئة العامة المصرية للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٩.
- ٧- نادية يوسف كمال : اتجاهات حديثة في صيغ السياسة التعليمية ، مستقبل التربية العربية، المجلد السابع ، العدد ٢٠١ ، يناير ٢٠٠١.
- ٨- وليد محمود عبد الناصر : بناء النهضة من الماضي والحاضر والمستقبل ، رؤية تاريخية لشروط ومقومات النهضة ، جريدة الأهرام ، ٢٠٠١/٧/٥.
- 9- Danaiger, Kurt, Socialization , Penguin, Modern psychology, penguin Books, England , 1976.
- 10- Peterson T. , Looking to the Future Defining the Challenge in Education , School Businen Affairs Vol.62, No. 6 , June ,1996.

الفصل الثانى

التربية

وقضية عمالة الأطفال

- عمالة الأطفال فى مصر (الحجم والخصائص)
- القوانين والتشريعات الخاصة بعمالة الأطفال عالميا ومحليا .
- التوافق أو التعارض بين قانونى التعليم الأساسى والعمل .
- التأثير المتبادل بين ظاهرة عمالة الأطفال والتعليم الأساسى
- قوى الجذب والطرء التى تدفع بالأطفال إلى سوق العمل.
- الآثار السلبية لظاهرة عمالة الأطفال .
- مواجهة المشكلة.

الفصل الثاني

التربية وقضية عمالة الأطفال

مقدمة

إن ظاهرة عمالة الأطفال من الظواهر الهامة التي تشغل مساحة كبيرة من اهتمامات المسؤولين على المستويين الوطنى والدولى ، لما لها من أبعاد وما يترتب عليها من آثار فى مختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والصحية ، حيث إن تشغيل الأطفال يعرضهم لظروف لا تتلاءم مع قدراتهم الجسمية مما ينعكس على حالتهم الصحية والنفسية ويتسبب فى حرمانهم من الحصول على القدر المناسب من التعليم نتيجة لتخلفهم عن الالتحاق بالمدرسة الابتدائية أو لتسربهم منها ، ويزداد الأمر خطورة إذا أخذنا فى الاعتبار أن التعليم الأساسى يعتبر مرحلة متصلة ويشكل الحد الأدنى لتكوين المواطن.

وتجمع القوانين والتشريعات السماوية والوضعية على الاهتمام بأمر الطفل وتأكيد حقوقه ورعايته وحمايته من كافة ضروب الإساءة والتعذيب والقسوة، ويجب ألا يسمح له بأى حال من الأحوال تولى حرفة أو عمل قد يضر بصحته أو يعوق تعليمه أو يعترض طريق تنميته من الناحية البدنية والعقلية والخلقية والنفسية ويجب أن تتاح له فرصة الترفيه عن نفسه باللعب والرياضة وأن يستمتع بحقه فى التربية والتعليم ، وأن يعيش طفولة سعيدة آمنة مستمتعا بما حوله راضيا بهم.

وعلى الرغم من الجهود التى تبذلها منظمة العمل الدولية ، وصدر القوانين التى تحرم تشغيل الأطفال قبل بلوغهم سن معينة ، فإن الإحصاءات توضح ارتفاع نسبة العاملين منهم وخاصة فى الدول النامية ، حيث ذكرت إحصاءات منظمة العمل الدولية أن نسبة المشتغلين ممن هم أقل من (١٥) سنة إلى إجمالى قوة العمل فى بعض الدول النامية مثل بنجلاديش وباكستان والهند هى (١٩,٦ % ، ٩,١ % ، ٥,٦ %) على التوالى . فى حين أن هذه النسبة فى بعض الدول الأخرى الأكثر تقدما تصل إلى الصفر ، كما تشير إحصاءات هيئة اليونسيف إلى أن حوالى (٧%) من الأطفال الأقل من (١٥) سنة يعملون على مستوى العالم ، وأن الأطفال يكونون حوالى (١١%) من قوة العمل فى البلدان الآسيوية، و(١٧%) من قوة العمل فى البلدان الأفريقية.

وعلى المستوى القومى تكررت إحصاءات الأمم المتحدة أن نسبة الأطفال الذكور فى مصر والذين يمارسون نشاطا اقتصاديا تقدر بـ (١,٦%) من جملة السكان الذكور فئة العمر (٠ - ١٥) سنة ، وتشير بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء أن عدد الأفراد الذين يعملون وتتراوح أعمارهم بين (٦) سنوات وأقل من (١٥) سنة بلغ (١٤٧٢٦٠٠) طفل أى بنسبة (١٠,٨%) من إجمالى قوة العمل.

ومعظم هؤلاء الأطفال يمارسون أعمالا هامشية بدون أجر ثابت ، مثل العمل فى الورش الحرفية (حدادة - سمكرة - خراطة - نجارة - ميكانيكا - لوكو ... وغيرها) وبيع المناديل الورقية والجراند اليومية وتلميع الأحذية والخدمة فى منازل الأغنياء والميسورين ، ومنهم من يمارسون التسول فى محطات القطارات ووسائل النقل المختلفة أو فى مواقف انتظار السيارات .

ومنك أيضا فئة أطفال الشوارع وهم الذين يتخونون من الشارع بمعناه العريض المكان المعتاد للسكن أو العمل أو الاثنين معا دون عناية أو إشراف من شخص راشد أو مسئول ، ويوجد نوع من التشابه بين الأطفال العاملين وأطفال الشوارع حيث يتعرض كلاهما لمختلف ألوان المخاطر والاستغلال ، ويحرم الكثير منهم من الحماية والرعاية القانونية والاجتماعية والأسرية والنفسية والصحية مما يدفعهم إلى الانحراف فى تيار الجريمة والعنف والسخط على المجتمع .

وفى ضوء ما سبق يتضح مدى خطورة هذه الظاهرة وضرورة تسليط الضوء عليها لمعرفة أسبابها الحقيقية ومن ثم محاولة وضع تصور وقائى عاجل للحد من تفاقمها وتحسين حال من التحقروا بسوق العمل فعلا من الأطفال وعليه تم تقسيم الموضوع إلى عدة محاور على النحو التالى :

- ١- عمالة الأطفال فى مصر (الحجم والخصائص)
- ٢- القوانين والتشريعات الخاصة بعمالة الأطفال عالميا ومحليا .
- ٣- التوافق أو التعارض بين قانون التعليم الأساسى وقانون العمل .
- ٤- علاقة التأثير المتبادل بين ظاهرة عمالة الأطفال والتعليم الأساسى
- ٥- أسباب تفشى ظاهرة عمالة الأطفال.
- ٦- الآثار السلبية لظاهرة عمالة الأطفال.
- ١- دور التربية فى التصدي لهذه الظاهرة .

التعريف ببعض المصطلحات :

أ - عمالة الأطفال :

عمالة الأطفال مصطلح ذو مدلول واسع ، ويقصد به في هذا البحث اشتغال الطفل لحساب الغير في سن ما قبل الخامسة عشر ، بشكل منتظم أو غير منتظم مما قد يتسبب في حرمانه من حقه في التعليم سواء بالتخلف عن الالتحاق بالمدرسة الابتدائية أو التوقف عن مواصلة الدراسة قبل إتمام مرحلة التعليم الأساسي .

ومن التعريف السابق يمكن استنتاج بعض الاعتبارات التي تحكم طبيعة عمل الطفل كما يقصده هذا البحث وهي:

١- أن يكون عمل الطفل لحساب أشخاص آخرين غير أسرته ، وعليه فإن عمل الطفل في مشروعات الأسرة - والتي تتم غالباً في غير أوقات الدراسة - لا يندرج ضمن هذا التعريف.

٢- أن يكون التحاق الطفل بهذا العمل في سن ما قبل الخامسة عشر ، أي أنه يتزامن مع فترة الدراسة بالتعليم الأساسي .

٣- أن يكون هذا العمل سبباً في تعطيل الطفل عن مواصلة الدراسة الإلزامية، سواء اذن عملاً منتظماً - صبي في ورشة ، عامل في مزرعة - أو عملاً غير منتظم مثل العمل الموسمي .

ب - التعليم الأساسي :

هو الحد الأدنى من التعليم اللازم لتكوين شخصية الفرد ، ويمتد على مدار ثماني أو تسع سنوات متصلة في شكل حلقتين ، الأولى مدتها خمس أو ست سنوات ، والثانية مدتها ثلاث سنوات ، ويلتحق به الطفل عند بلوغه سن السادسة وينتهي منه في سن الرابعة عشرة أو الخامسة عشرة ، ومن أبرز خصائصه الإلزام والعومية والمجانية ، وهو أحد الحقوق الرئيسية التي يجب على الدولة أن توفرها لأطفالها أينما كانوا .

وتناقش الآن محاور البحث الأساسية وهي :

المحور الأول : عمالة الأطفال في مصر (الحجم والخصائص)

على الرغم من غياب الإحصاءات الدقيقة الخاصة بظاهرة عمالة الأطفال ، إلا أن معظم التقديرات تشير إلى أن هناك ما يزيد عن (١,٤) مليون طفل تحت سن ١٥ سنة

يعملون في ظروف صعبة ، من بينهم ما يقرب من نصف مليون طفل تحت سن (١٢) سنة يمارسون أعمالاً هامشية بدون أجر ثابت، ويتضمن الجدول التالي توصيفاً لهذه الفئة من الأطفال .

جدول (١)

التوزيع النسبي للمشتغلين من الأطفال
فئتي العمر (٦ - ١١) ، (١٢ - ١٤) طبقاً لبعض الخصائص

المجموع %	فئة العمر		الخصائص
	(١٢-١٤) %	(١١-٦) %	
١٨,٦	-	٤٥,٨	أ - المستوى التعليمي : - أقل من (١٠) سنوات - أمي - يقرأ ويكتب - أقل من مستوى الإعدادي
٤٩,٧	٦٢,٥	٣٢,٠	
١٩,١	١٦,٥	٢١,٨	
١٢,٦	٢١,٠	٠٠,٤	
			ب - منطقة الإقامة - ريف ومناطق عشوائية - حضر
٨٥,٦	٨٣,٧	٨٨,٣	
١٤,٤	١٦,٣	١١,٧	
			ج - الجنس - ذكور - إناث
٥٣,٨	٥٦,٨	٤٩,٧	
٤٦,٢	٤٣,٢	٥٠,٣	
			د - النشاط الاقتصادي - قطاع الزراعة - قطاع التصنيع والورش - قطاع البناء والتشييد - قطاع البيع والتجارة - قطاع الخدمات
٧٧,٨	٧٢,٢	٨٦,١	
٨,٨	١٠,٨	٦,٠	
١,٦	٢,٤	٠,١	
٧,١	٨,٤	٥,٢	
٤,٧	٦,٢	٢,٦	
	الحلقة الثانية من التعليم الأساسي	الحلقة الأولى من التعليم الأساسي	هـ - المرحلة الدراسية المقابلة
			و - المجموع - العدد بالآلاف - النسبة المئوية
١٣٠٩	٧٧٨,٠	٥٣١,٠	
١٠٠	%٥٩,٤	%٤٠,٦	

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء

ومن الجدول (١) يمكن استخلاص بعض خصائص العمالة صغيرة السن ، فبالنسبة لحالتهم التعليمية توضح بيانات الجزء (أ) من الجدول أن (١٨,٦%) من إجمالي هؤلاء الأطفال يقل عمرهم عن (١٠) سنوات ، وبالتالي ليس لهم حالة تعليمية محددة ، بينما (٤٩,٧ %) منهم أميون ، و(١٩,١%) يقرعون ويكتبون ، و(١٢,٦%) أقل من مستوى الإعدادي ، وتعكس النسب السابقة حقيقة هامة وهي أن حوالي (٧,٠%) من مجموع الأطفال العاملين أميون، وأن حوالي (٢,٠%) منهم من السهل أن يرتدوا إلى الأمية ثانية نظرا لعدم ممارستهم ما تعلموه من المهارات المعرفية، وعليه فإن ظاهرة صالة الأطفال تمثل أحد المخاطر التي تساعد على استمرار تفشي الأمية بين أبناء المجتمع المصري.

وتشير بيانات الجزء (ب) أن معظم العاملين من الأطفال ونسبة (٨٥,٦ %) يتواجدون في المناطق الريفية والعشوائية ، على حين يعمل الباقون منهم ونسبتهم (١٤,٤ %) في الحضر ، ويرجع هذا التفاوت الكبير في تواجد هؤلاء الأطفال بكل من الريف والحضر إلى أن الأنشطة الاقتصادية بالريف - ومعظمها أنشطة زراعية - تستقطب الأطفال الصغار في سن مبكرة لكونها لا تتطلب مهارات عالية ، هذا بالإضافة إلى بعض العوامل الأخرى كالمستوى الاقتصادي المنخفض ، وانخفاض مستوى الوعي الثقافي والتربوي لدى أولياء الأمور ، وقلة الاهتمام بتعليم البنات ، ولذا يلاحظ أن مشاركة الإناث في هذه الظاهرة مشاركة واضحة حيث بلغت نسبتهن (٤٦,٢ %) من العدد الإجمالي كما ورد في بيانات الجزء (جـ) ، ناهيك عن ظاهرة التملك الأسري التي تنصف بها المناطق العشوائية وما يترتب عليها من ضغط نفسي واجتماعي قد يضطر بعض الأطفال إلى أن يستخذوا من الشارع (أسفل الكباري ومحطات القطارات) مكانا للإقامة والعمل والتسول .

ويدعم ما سبق بيانات الجزء (د) والتي توضح أن هؤلاء الأطفال يتوزعون على الأنشطة الاقتصادية كالتالي :

- (٧٧,٨%) يعملون في قطاع الزراعة .
- (٨,٨%) يعملون في قطاع التصنيع والورش
- (٧,١%) يعملون في قطاع البيع والتجارة

- (٤,٧%) يعملون في قطاع الخدمات
- (١,٦%) يعملون في قطاع التشييد والبناء .

مما سبق يمكن استخلاص الآتي :

- ١- ضخامة ظاهرة عمالة الأطفال في مصر .
- ٢- غالبية العاملين من الأطفال أميين ويصعب محو أميتهم مستقبلا ، وأتهم جميعا في سن التعليم الأساسي .
- ٣- التواجد الكبير لهذه الظاهرة في الريف والمناطق العشوائية عنها في الحضر .
- ٤- مشاركة الإناث في هذه الظاهرة مشاركة واضحة حيث تقترب نسبتهم من نسبة الذكور .
- ٥- استحوذ قطاع الزراعة على غالبية العاملين من الأطفال .

المحور الثاني : القوانين والتشريعات الخاصة بعمالة الأطفال عالميا ومحليا

من الطبيعي أن الطفل بطبعه وقدرته الضئيلة في حاجة إلى حماية تشريعية تقتضيها النظرة الدينية والإنسانية والصحية والاجتماعية والاقتصادية، فالأطفال يشكلون نسبة كبيرة في مجتمع اليوم ، كما أنهم كل مجتمع الغد ، وما يؤثر فيهم اليوم سيرتد علينا في المستقبل ، وانطلاقا من ذلك صارت عمالة الأطفال مشكلة اجتماعية عالمية، ودفعت الحكومات إلى وضع التشريعات والقوانين الخاصة بالأطفال وعمالهم.

وقد عرفت المساتير والتشريعات والقوانين والاتفاقيات الدولية برعاية الطفل وحمايته من العمل في سن مبكرة وما يتعرض له من أضرار ، ووضعت الضمانات التي يمكن للأطفال العمل في ظلها ، وحددت شروطا للعمل من حيث السن وساعات العمل وأوجه الرعاية التي ينبغي توفيرها للطفل العامل ، فعلى المستوى الدولي بدأ الاهتمام بمخاطر تشغيل صغار السن عقب إنشاء منظمة العمل الدولية في عام ١٩١٩ ، وتوالى صدور الاتفاقيات الدولية التي تنظم تشغيل صغار السن في الأنشطة المختلفة :

- أصدرت أول اتفاقية رقم (٥) لسنة ١٩١٩ بشأن الحد الأدنى للسن التي يجوز فيها تشغيل الأحداث في الأعمال الصناعية (١٤) سنة.
- ثم صدرت الاتفاقية رقم (٧) لسنة ١٩٢٠ بشأن الحد الأدنى للسن التي يجوز فيها تشغيل الأحداث في الأعمال البحرية (١٤) سنة (

- الاتفاقية رقم (١٠) لسنة ١٩٢١ بشأن الحد الأدنى للسن التي يجوز فيها تشغيل الأحداث فى العمل الزراعى (١٤) سنة ، وبمقتضى الاتفاقية رقم (٥٩) لسنة ١٩٣٧ عدل من الاستخدام إلى (١٥) سنة .
- الاتفاقية رقم (١٥) لسنة ١٩٢١ بشأن الحد الأدنى للسن التي لا يجوز فيها تشغيل الأحداث كصيادين (١٨) سنة .
- الاتفاقية رقم (١٧) لسنة ١٩٢١ بشأن الفحص الطبى الإجبارى للأحداث والشباب الذين يشتغلون فى السفن (١٨) سنة .
- الاتفاقية رقم (٩٠) لسنة ١٩٤٨ أوصت بالآ توريد مدة تشغيل الأحداث تحت سن (١٨) سنة عن سبع ساعات يوميا وحرمت تشغيلهم ليلا.
- الاتفاقية رقم (١١٢) لسنة ١٩٥٩ بشأن تحديد السن الأدنى لمن يسمح لهم بالعمل كصيادين (١٥) سنة .
- كذلك ظهر الاهتمام بالأطفال وبلغ قمته عندما أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دور انعقادها الرابع عشر بتاريخ ٢٠ نوفمبر ١٩٥٩ القرار الدولى رقم (١٣٨٦) بشأن حقوق الطفل وشمل عشرة بنود ، وجاء بشأن حق حماية الطفل (الحدث) من العمل فى البند التاسع من إعلان حقوق الطفل أنه يجب حماية الطفل من كل أشكال الإهمال والقسوة والاستغلال وألا يكون موضوعا للمتاجرة ولا يتولى عملا يضر بصحته أو تعليمه أو يعيق نموه الجسمى أو العقلى .
- الاتفاقية رقم (١٢٣) لسنة ١٩٦٥ والتوصية رقم (١٢٤) لسنة ١٩٦٥ بشأن الحد الأدنى لمن يسمح لهم بالعمل تحت الأرض فى المناجم (١٨) سنة
- ثم صدر تعديل شمل الاتفاقيات السابقة وذلك بما قرره الاتفاقية رقم (١٣٨) لسنة ١٩٧٣ إذ قضت برفع الحد الأدنى لسن تشغيل الأحداث فى كافة الأنشطة الاقتصادية إلى (١٥) سنة .

وعلى المستوى المحلى نجد أن مصر حتى نهاية القرن التاسع عشر كانت بلدا زراعيا ، ليس فيه من صناعة إلا ما كانت تخضع لنظام الطوائف المهنية ، إلى أن أُلغى فى عام ١٨٩٠ .

وفي مطلع القرن العشرين بدأت الصناعات بمفهومها الحديث تنشأ في مصر ، ولم يكن تشغيل الأطفال منظما تشريعيا ، إلا أنه عندما زادت خطورة عمل الأطفال والأضرار الناتجة عنها تدخل المشرع المصري لأول مرة ، وأصدر أول قانون رقم (١٤) لسنة ١٩٠٩ بشأن تنظيم تشغيل الأطفال (الأحداث) في معامل حلج القطن وكان من أهم ما تضمنه :

- حظر استخدام الأطفال الذين لم يتموا التاسعة من عمرهم في معامل حلج القطن أو السماح لهم بالدخول في عتابر العمل .
- منع استخدام الأطفال الذين يتراوح سنهم من التاسعة إلى الثالثة عشر ما لم يكن بيدهم شهادة صادرة من السلطة المختصة موضعا فيها سن الحدث وصلاحيته للعمل المتقدم إليه .
- حظر تشغيل الأطفال في الغرف التي فيها الآلات المعروفة باسم الغريبال والعفريته .

ومع تقدم الصناعة لم يعد القانون رقم (١٤) لسنة ١٩٠٩ كافيا لحماية الأطفال ، واستمر الحال إلى أن أصدرت الحكومة عام ١٩٢٣ القانون رقم (٤٨) لتنظيم تشغيل الأطفال في الصناعة الذي كفل حماية الأحداث بعدم تشغيلهم دون الثانية عشر ، ومن ثم لا يجوز لهم قبل بلوغهم هذه السن الاشتغال في الصناعة وتحديد ساعات عملهم اليومية بحيث لا يزيد عن سبع ساعات يوميا ، ولا يجوز لهم قبل بلوغ هذه السن العمل ليلا .

ثم توالى القوانين بعد ذلك إلى أن صدر قانون العمل المعمول به حاليا الصادر برقم (١٣٧) لسنة ١٩٨١ وقد حدد هذا القانون الأعمال التي يجب أن يلتحق بها الطفل ، كذلك ألزم صاحب العمل بالتأمين على الطفل ، وعمل بطاقة له وتدريبه حسب قدراته الجسمية والعقلية ، وتحديد ساعات العمل والراحة وإعطائه الأجر للطفل بنفسه .

وفيما يلي بعض الضمانات التي كفلها هذا القانون :

أ - الحد الأدنى لسن العمل :

ينظم القانون عمالة الأحداث في سن (١٢ - ١٧) سنة في المجالات غير برراعية وينص في مادته رقم (١٤٤) على حظر تشغيل أو تدريب الصبية من الإناث والذكور قبل بلوغهم اثنتى عشرة سنة كاملة ، يستثنى من ذلك عمال الزراعة البحتة ، وقد صدرت قرارات وزارية أخرى تنص على رفع السن المسموح بها لمزاولة العمل تبعا

لمدى مخاطر ومشقة هذا العمل، حيث حدد القرار الوزاري رقم (١٢٩) لسنة ١٩٨٢ الأعمال والصناعات التي لا يجوز تشغيل الأحداث فيها إذا قلت أعمارهم عن (١٥) سنة ، وأيضا تم تحديد الأعمال والصناعات التي لا يجوز تشغيل الأحداث فيها إذا قلت أعمارهم عن (١٧) سنة بالقرار الوزاري رقم (١٣٩) لسنة ١٩٨٢ .

ب - للشروط الصحية

- ينص القرار الوزاري رقم (١٤) لسنة ١٩٨٢ في شأن نظام تشغيل الأحداث على بعض القواعد الصحية الواجب توافرها عند تشغيل الأحداث مثل:
- لا يجوز تشغيل الحدث إلا بعد تقديمه شهادة طبية تثبت خلوّه من الأمراض وتقرر لياقته الصحية وقدرته على مزاولة العمل .
- التزام صانع العمل بتوقيع الكشف الطبي الدوري على الحدث مرة على الأقل كل عام وكذلك عند انتهاء خدمته لإثبات حالته ، بما في ذلك تقديم الطعام المناسب له .
- ضرورة وجود صندوق إسعافات أولية في المنشأة .

ج - الشروط الإدارية :

- يحدد قانون العمل رقم (١٣٧) لسنة ١٩٨١ والقرار الوزاري رقم (١٤) لسنة ١٩٨٢ بعض الشروط الإدارية التي يلزم اتباعها عند تشغيل الأحداث ومنها:
- لا يجوز تشغيل الحدث أكثر من ست ساعات في اليوم الواحد على أن تتخلها فترة أو أكثر لتناول الطعام والراحة لا تقل في مجموعها عن ساعة واحدة وبحيث لا يعمل الحدث أكثر من أربع ساعات متصلة .
- يحظر تشغيل الحدث فيما بين الساعة مساءً والسادسة صباحاً ، كما يحظر تشغيله ساعات إضافية أو في أيام الراحة الأسبوعية والعطلات الرسمية .
- على صاحب العمل الذي يقوم بتشغيل حدث أو أكثر أن يحرر كشفاً بأسماء الأحداث وسنتهم وتاريخ استخدامهم وأن يعلق نسخة من هذا الكشف في مكان بارز بالمنشأة وأن يبلغ الجهة المسئولة عن المراقبة بأسماء هؤلاء الأحداث .

رؤية تربوية لمضمون قانون العمل المصري :

إن الرؤية التربوية الفاحصة لمضمون قانون العمل الخاص بصغار السن وما يرتبط به من قرارات وزارية تتضح الآتى :

١- أن القانون يخلو من أية إشارة تحت على الاهتمام بتعليم الحدث سواء من قبل أسرته أو من قبل صاحب العمل ، واكتفى فقط بتحديد الشروط والقواعد الصحية والإدارية الواجب توافرها عند تشغيل الحدث ، وكان من الأخرى أن ينص القانون إضافة لما ينبثق على ضرورة إجادة الحدث القراءة والكتابة كشرط لإشتغاله ، على أن يتولى مكتب القوى العاملة بالمنطقة اختبار الحدث والتأكد من اجتيازه هذا الشرط .

٢- أن القانون ينظم عمالة الأحداث فى المجالات غير الزراعية وخاصة الأعمال الصناعية وأعمال المناجم وهذه تشكل نسبة منخفضة ، على حين أن العمالة الزراعية تشكل النسبة العظمى (٧٧,٨ %) من مجموع عمالة الأطفال و الأحداث ، بالإضافة إلى أن العمل الزراعى لا يخلو من أخطار تهدد صحة الطفل ، الحرارة الشديدة والغبار وأخطار التعامل مع الآلات الزراعية والسيدات الحشرية ، واستثناء العمالة الزراعية من تطبيق أحكام قانون العمل يفتح الباب على مصراعيه أمام أرباب العمل الزراعى للاستعانة بالأطفال والأحداث فى إنجاز أعمالهم بالشكل الذى يناسبهم وبالشروط التى يحدونها مما قد يؤثر سلبا على انتظام هؤلاء الأطفال بالمدرسة ، وأيا كانت الأسباب والدواعى التى تستلزم مشاركة الأطفال فى هذه الأعمال الزراعية فإنه لا يجب ترك الأمر بدون أية ضوابط خاصة فى مجتمع ينفق الأموال الطائلة للحد من نسبة الأمية بين أبنائه .

المحور الثالث: التوافق أو التعارض بين قانون التعليم الأساسى وقانون العمل هناك علاقة وثيقة بين نصوص قوانين العمل الموضوعة لحماية الأطفال والأحداث وبين قوانين التعليم الإلزامى ، ويتضح هذا المعنى إذا علمنا أن القوانين التى تحظر تشغيل صغار السن لا يقتصر أثرها على المحافظة على صحتهم وإفساح الفرصة أمامهم لنمو أجسادهم ، خوفا من أن تعثرها علة إذا ما صرح لهم بالعمل طول الوقت قبل بلوغ السن المقررة ، بل إن هذه القوانين تستهدف - أيضا - مساعدة الأطفال على توجيه نشاطهم وجهدهم لحضور دراسة كاملة والعمل على الإفادة من الدروس التى يتلقونها ومن ثم

حصولهم على المعرفة الأساسية التي تهيئ لهم الاستمتاع بحقوقهم في أن يحيا حياة طيبة، وفوق هذا وذاك فإن التعليم الإلزامي يقوم حالاً دون تشغيل الأطفال قبل بلوغ السن المناسبة في البلاد التي لم يوضع فيها بعد قانون يعين حداً أدنى للسن التي يسمح فيها بتشغيل الطفل أو في الحالات التي يصعب فيها تنفيذ قانون كهذا .

ويبحث العلاقة بين الحد الأدنى للسن التي تشترطها قوانين العمل للأطفال والسن التي ينتهي عندها التعليم الإلزامي - طبقاً لما تنص عليه قوانين التعليم - نجد أن هناك احتمالات ثلاثة هي :

الاحتمال الأول : أن تكون السن التي ينتهي عندها التعليم الإلزامي أقل من السن التي يسمح فيها بتشغيل الأطفال ، وهذا معناه أن الأطفال يقضون فترة انتظار دون عمل مستمر ومفيد ، ومن ثم يتعرضون لبعض الانحرافات الخلقية والمضار الجسمية نتيجة للفراغ الذي يعانون منه أو لاستغلالهم في عمل ما استغلالاً لا يقره القانون .

الاحتمال الثاني : وهو أن تكون السن التي يسمح فيها بتشغيل الأطفال أقل من السن التي ينتهي عندها التعليم الإلزامي ، وهذا معناه أن القوانين نفسها تشجع على تشغيل الأطفال قبل الانتهاء من فترة التعليم الإلزامي ، ومن ثم زيادة نسب التسرب والفقد في التعليم .

الاحتمال الثالث : وهو تساوي السن التي ينتهي عندها التعليم مع الحد الأدنى للسن التي يسمح فيها للطفل أن يلتحق بعمل ما ليتكسب منه ، وهذه هي الحالة المثالية، ولذا وجب التنسيق بين الهيئات المشرفة على التعليم والمشرفة على العمل بهدف الوصول إلى هذه الحالة.

وبتطبيق ما سبق على قانوني التعليم والعمل في مصر يتضح الآتي:

- تنص المادة (١٥) من قانون التعليم رقم (١٣٩) لسنة ١٩٨١ الصادر في التاسع من أغسطس ١٩٨١ على الآتي : " التعليم الأساسي حق لجميع الأطفال المصريين الذين يبلغون السادسة من عمرهم ، تلتزم الدولة بتوفيره لهم ويلزم الآباء وأولياء الأمور بتنفيذه وذلك على مدى تسع سنوات دراسية ، ويتولى المحافظون كل في دائرة اختصاصه إصدار القرارات اللازمة لتنظيم وتنفيذ الإلزام بالنسبة للآباء وأولياء

الأمور على مستوى المحافظة كما يصدر عن القرارات اللازمة لتوزيع الأطفال الملزمين على مدارس التعليم الأساسي في المحافظة وعليه تصبح السن التي ينتهي عندها التعليم الإلزامي في مصر هي (١٥) سنة وذلك بعد إعادة السنة السادسة للحلقة الأولى من التعليم الأساسي .

- تنص المادة (١٤٤) من قانون العمل رقم (١٣٧) لسنة ١٩٨١ الصادر في السادس من أغسطس ١٩٨١ على أنه " يحظر تشغيل أو تدريب الصبية قبل بلوغهم اثنتي عشرة سنة كاملة " أي أن القانون يجيز العمل لمن بلغ اثنتي عشرة سنة كاملة.

مما سبق يمكن القول أن هناك بعض التعارض بين قانوني التعليم والعمل على الرغم من صدورهما في نفس الوقت - أغسطس ١٩٨١ - فالأول يعتبر أن الإلزام في التعليم يمتد حتى سن (١٥) سنة ، والثاني يصرح بالعمل لمن يبلغ سن (١٢) سنة ، أي أن القوانين تسمح للطفل أن يلتحق بالعمل قبل إتمام مرحلة التعليم الأساسي ، وقد يكون ذلك أحد الأسباب التي تساعد على تسرب الطفل من المدرسة واتجاهه إلى سوق العمل.

المحور الرابع: علاقة التأثير المتبادل بين ظاهرة عمالة الأطفال والتعليم الأساسي

يمكن القول أن هناك علاقة تأثير متبادل بين ظاهرة عمال الأطفال ونوعية - كيف - التعليم الأساسي ، وهذه العلاقة ذات شقين بمعنى أنه إذا كان تسرب الأطفال في المدرسة والتحاقهم بسوق العمل يؤثر تأثيرا سلبيا على كفاءة التعليم الأساسي فإنه في المقابل تساهم نوعية التعليم الأساسي من حيث الجودة أو هبوط المستوى في رفع أو خفض نسبة العمالة بين الأطفال ، ولذا يلي تفصيل أكثر لشقي هذه العلاقة:

أولا : تأثير عمالة الأطفال على التعليم الأساسي

تتضح أهمية التعليم الأساسي في كونه يمثل القاعدة الأساسية للمعلم التعليمي ، وأنه السبيل لإعداد المواطن المستنير المنتج ، وهو أيضا أداة الفرد في التعرف على بيئته واكتساب المعارف الأساسية والخبرات التي تمكنه من مواصلة تعليمه في المراحل الأعلى أو شق طريقه في حياته العملية داخل البيئة التي يعيش فيها ، ومن هذا المنطلق كان اهتمام الدولة بهذه المرحلة التعليمية فجعلتها حقا أساسيا لكل الأطفال على السواء وألزمت نفسها بتوفير الإمكانيات المادية والبشرية التي تجعل هذا الحق في متناول الجميع،

على أن يلتزم أولياء الأمور بإرسال أبنائهم للمدرسة بانتظام حتى نهاية المرحلة ، وإلا فإن النتيجة هي عرقلة جهود الدولة وصعوبة تحقيق الهدف من التعليم الأساسي ، وعليه فإن التحاق الطفل بسوق العمل وتركه المدرسة قبل إتمام مرحلة التعليم الأساسي له تأثيره السلبي على هذا النوع من التعليم والمتمثل في الآتي :

١- تقليل أعداد التلاميذ بالتعليم الأساسي ، ويمكن ملاحظة ذلك بمقارنة عدد تلاميذ مرحلة التعليم الأساسي بالعدد الكلي للأطفال الذين هم في نفس المرحلة العمرية ، حيث تشير إحصاءات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إلى أن نسبة التلاميذ المقيدين بالتعليم الأساسي تصل إلى حوالي (٧٠,٩ %) من إجمالي عدد الأطفال الذين هم في سن التعليم الأساسي ، وجدير بالذكر أن عمالة الأطفال ليست هي العامل الوحيد وراء انخفاض هذه النسبة فهناك عوامل أخرى تسهم في ذلك .

٢- ارتفاع نسب التسرب والغياب والرسوب ، فالتحاق الطفل بعمل دائم معناه انقطاعه عن الدراسة ، وإذا التحق الطفل بعمل لا يستلزم الانقطاع الكامل عن المدرسة فإنه سيظل مقيدا بها ولكنه يكون أقل انتظاما في الحضور ومتابعة الدراسة ويتكرر رسوبه حتى ينقطع نهائيا عن المدرسة.

٣- زيادة الهدر والفقدان في التعليم فقد كشفت إحدى الدراسات الإحصائية عن وجود فاقد في الحلقة الأولى من التعليم الأساسي يقدر بنحو (٢٧ %) من الجملة بين المدخلات والمخرجات ، وكذلك وجود فاقد في الحلقة الثانية قدره (٣٥ %) ، كما أثبتت دراسة أخرى أن الهدر الناجم عن التسرب وتكرار الرسوب في الحلقة الثانية من التعليم الأساسي يقدر بنحو (٣/١) مجموع تكلفة التعليم في هذه المرحلة.

٤- زيادة رصيد المجتمع من الأميين ، حيث إنه من المتوقع للتلميذ الذي يترك المدرسة قبل أن يتم مرحلة التعليم الأساسي أن يتردد للأمية ثانية ، ويزداد هذا التوقع إذا تركها التلميذ قبل إتمام الحلقة الأولى من التعليم الأساسي ، وهكذا فإن تفشي ظاهرة العمالة بين الأطفال تمثل منبعا لا ينضب للأمية يضيف المزيد إلى رصيدها ويعمق جنورها ويضاعف تكاليف البرامج الموجهة لمكافحتها.

ثانيا : تأثير عمالة الأطفال بمستوى النظام التعليمي

يؤثر مستوى نظام التعليم الأساسى فى رفع أو خفض نسبة العمالة بين الأطفال فكلما كان النظام التعليمى أجود ساعد على اجتذاب الطفل للمدرسة ومن ثم الحيلولة دون اشتغاله فى سن مبكرة والعكس صحيح أيضا ، ومن الأهمية بمكان أن نتعرف على العوامل التى تقلل من جودة وفعالية التعليم الأساسى وتشجع دلى تسرب التلاميذ إلى سوق العمل وفيما يلى أهمها :

١- ضعف قدرة المؤسسات التعليمية على الاستيعاب الكامل لمن هم فى سن الإلزام ، إذ أن نسبة عدد الأطفال الملتحقين بالصف الأول الابتدائى إلى جملة عدد الأطفال الذين هم فى سن الإلزام لا تتعدى (٨٥%) وقد يكون ذلك راجعا إلى سوء توزيع الخدمات التعليمية توزيعا جغرافيا عادلا ، وقلة عدد المباني المدرسية .

٢- ضعف مستوى أداء المعلمين وتباين مؤهلاتهم ، فواقع التعليم الأساسى يظهر أنه يضم مجموعات غير متجانسة من المعلمين حيث تتعدد مؤهلاتهم وتباين مستوياتهم، بالإضافة إلى أن بعضهم يعد غريبا على مهنة التدريس ممن يكلفون عن طريق القوى العاملة للعمل فى ميدان لم يسبق إعدادهم له ، والبعض منهم بون المستوى العلمى والمهنى ، وفى ظل هذه الظروف لا غرابة فى أن تصبح المدرسة عامل طرد لبعض التلاميذ .

٣- بطء تطوير المناهج وتحديثها ، فمزال ارتباطها بحياة التلاميذ ومشكلات المجتمع ارتباطا ضعيفا ، ويغلب على بعضها الطابع النظرى وجفاف الأسلوب ، كما أنها تفتقر إلى الترابط الفكرى بين المقررات المختلفة ، إضافة إلى سوء طباعة وإخراج الكتاب المدرسى وتأخر وصوله للتلميذ أحيانا.

٤- اعتماد طرق التدريس فى معظمها على الإلقاء والتربيد والتفاهة إلى عنصر التشويق وقلة استخدام الوسائل التعليمية وما يرتبط بها من رحلات علمية وزيارات ميدانية ، مما يترتب عليه شعور التلميذ بالملل والنفور من جو المدرسة.

٥- ضعف العلاقة بين المدرسة والمنزل ، وتراخى الإدارة المدرسية فى تطبيق قوانين الإلزام ومعالجة أسباب عدم انتظام التلميذ بالمدرسة.

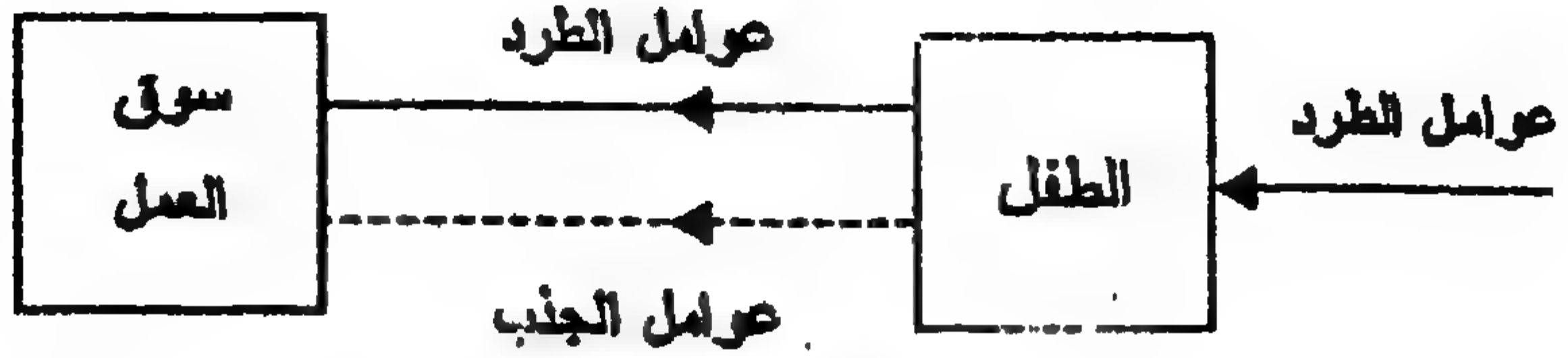
٦- تدنى مستوى الخدمات المقدمة للتلميذ والافتقار المبنى المدرسى للشروط الصحية والمواصفات القياسية ، فبعض الأبنية المدرسية تفتقر إلى وجود المختبرات والمعامل والملاعب وحجرات الأنشطة والمكتبة ، كما أن بعضها يخلو من دورات المياه إضافة إلى ارتفاع نسبة الرطوبة وضيق الفصول وارتفاع كثافتها ونقص التهوية والإضاءة. وإذا كان هبوط النظام التعليمي سببا في دفع بعض التلاميذ إلى سوق العمل ، فإن هناك عوامل أخرى تسهم في رفع نسبة العمالة بين الأطفال وهذا هو موضوع السطور التالية.

المحور الخامس : أسباب تفشي ظاهرة عمالة الأطفال

عند الحديث عن العوامل المسببة لعمالة الأطفال لا يفوتنا أن لكل مجتمع خصوصيته ولكل حقبة تاريخية ملامساتها ولكل تطور اجتماعي واقتصادي بناءاته وملامحه المتميزة ، لذلك تختلف العوامل المسببة لعمالة الأطفال من مجتمع لآخر ومن زمن لآخر حسب طبيعة وظروف وزمان ومكان المجتمع ، وإن خصوصية المجتمع وظروفه تسهمان في تشكيل نوعية الحياة .

ويمكن تخيل الوضع المأساوي لأطفال العالم إذا ما علمنا أن أكثر من (١٠٠) مليون طفل في العالم تخلت عنهم أسرهم وهذا يدفع بهم إلى العمل المضني أو التسول ، كما أن هناك أكثر من (٥٠) مليون آخرين يعملون في ظروف غير آمنة أو مضرّة بالصحة ، وأن (١٢٠) مليون محرومون من التعليم ، و(١٥٥) مليون طفل دون سن الخامسة في بلدان الجنوب يعيشون في ظروف الفقر.

وعند الحديث عن أسباب تفشي ظاهرة عمالة الأطفال فإنه يمكن تصنيفها في مجموعتين من العوامل : إحداهما تعمل كقوة طاردة تدفع الطفل إلى سوق العمل ، وتعمل الثانية كقوة جاذبة تجذب الطفل إلى هذه السوق ، وهكذا تتوحد القوتان في الاتجاه كما في الشكل الموضح مما يشجع على التحاق الطفل بالعمل في وقت يكون أحوج فيه للاستمتاع بطفولته وممارسة واحدا من أهم حقوقه وهو حقه في التعليم ، وفيما يلي عرض لهنين النوعين من العوامل :



شكل توضيحي لعوامل الطرد والجذب
المستولة عن عمالة الطفل

أولا : عوامل الطرد

١ - عوامل تتعلق بالطفل نفسه ، مثل عدم الرغبة في مواصلة التعليم نتيجة لتدني مستوى تحصيله عن مستوى أقرانه في الفصل وشعوره بالحرَج ، فالرسوب المتكرر يترتب عليه الشعور بالدونية ، ومن ثم الهروب من المدرسة أو التسرب منها ، هذا بجانب فارق العمر الزمني بين التلميذ وزملائه الذين سبقوه في التعليم والمعاملة السهلة التي قد يلاقيها التلميذ ، كل ذلك يؤدي إلى كراهية التلميذ للمدرسة ومناهجها ونشاطها ومن ثم الارتداد للأمية والتوجه إلى سوق العمل في سن مبكرة .

٢ - عوامل تتعلق بالأسرة ، فالبيئة الأسرية المتصدعة والمتمثلة في التفكك الأسري ، وهجرة رب الأسرة ، والحياة الزوجية والطلاق ، وانتشار بعض المفاهيم الخاطئة - لدى أولياء الأمور - عن التعليم وخاصة تعليم الإناث ، وانخفاض مستوى الوعي التربوي والثقافي ، كل ذلك وغيره يؤدي إلى ترك الأطفال للمدرسة والالتحاق بالعمل .

ومن أهم العوامل المتعلقة بالأسرة والمسببة في عمالة الأطفال : عامل الفقر والرغبة في تحسين مستوى دخل الأسرة ، وقد ورد في تقرير لمكتب العمل الدولي أن السبب الرئيس لهذه الظاهرة في انبلاء النامية هو الفقر والتخلف الاقتصادي ، فحينما يكون الأطفال مضطرين للعمل لكي يعولوا أنفسهم أو عائلاتهم تصبح الضرورة الاقتصادية أقوى من أي قانون يرمي إلى إبعادهم عن ميدان العمل والتفرغ للدراسة .

ومن العوامل المسببة لهذه الظاهرة أيضا هي كثرة عدد أفراد الأسرة وارتفاع معدلات النمو السكاني ، مما يقل كاهل الأسرة ويضعف قدرة المؤسسات

التعليمية لمواجهة هذا التزايد السكاني ومن ثم تدنى كفاءتها ، وهنا يكون قرار الالتحاق بالعمل ليس نابعا من الطفل نفسه ، بل من الأسرة ، اعتقادا منها أنها تساعد على اختيار حرفة يكسب منها عيشه فيما بعد .

٣ - عوامل تتعلق بالنظام التعليمي ؛ فكلما كان النظام التعليمي أجود ساعد على اجتذاب الطفل وانتظامه في الدراسة وعدم اشتغاله في سن مبكرة والعكس صحيح وقد سبق الإشارة لأهم العوامل التي تقلل من جودة وفعالية التعليم الأساسي تحت عنوان تأثير عمالة الأطفال بمستوى النظام التعليمي ، ومن ثم تسرب التلاميذ من المدرسة والمتحاقهم بسوق العمل في سن مبكرة.

٤ - عوامل تتعلق بالناحية اللاحقة ؛ ويقصد بذلك عدم التوافق بين القوانين المحددة للسن الدنيا للتشغيل ومن الانتهاء من التعليم الأساسي (الإلزامي) حيث تسمح قوانين العمل باشتغال الطفل في سن (١٢) سنة ، أي قبل الانتهاء من مرحلة التعليم الأساسي بسنتين أو ثلاثة ، وكان القوانين تعمل بطريقة غير مباشرة على استحقاق التلميذ بسوق العمل قبل إتمام التعليم الأساسي ، ويرتبط بما سبق صعوبة التوفيق بين مواعيد الدراسة وفترات العمل الزراعي الموسمي ، وإن كانت هناك محاولات من جانب المسؤولين للتغلب على هذه العقبة إلا أنه لا يمكن الجزم باختفاء تأثيرها على انتظام التلاميذ بالمدرسة .

ثانيا : عوامل الجذب

وتتمثل في الآتي :

١ - ارتفاع أجور الصبية والعمالة مقارنة بالعائد المادي من التعليم ، بالإضافة إلى أن عمل الطفل في سن مبكرة يحقق عائدا ماديا سريعا دون أن يكلف الأسرة نفقات تعليمه ، على حين أن التعليم المدرسي يستلزم الإنفاق لفترات طويلة كما أن عائده المادي لا يكفي لتحقيق رغبات وطموحات المتعلم ، ولذا فإن الأسر التي تدفع بأبنائها للعمل في سن مبكرة نتيجة عدم مقدرتها على مواصلة التعليم تنظر إلى التعليم على أنه مضيعة للوقت وأن العمل هو أفضل استثمار لأنه سريع وملبوس .

٢- تفضيل أرباب العمل الاستعانة بصغار السن نظرا لتدنى أجورهم مقارنة بأجور الكبار، ولكونهم لا يطالبون بحقوقهم في الأجازات والعلاوات وغيرها ، بالإضافة إلى أنهم لا يكلفون أرباب العمل رسوم تأمينية ومعاشات لعدم بلوغهم السن القانونية ، ويساعد في ذلك - أيضا - خلو نظام العمل والإنتاج من التعقيدات التكنولوجية ، وصعوبة تطبيق القوانين الخاصة بتحريم تشغيل الأطفال وعلى وجه الخصوص في الأماكن الريفية والنائية حيث يكون السكان متباعدين ونظام الرقابة على العمل غير دقيق ، وهكذا فإن عمالة الأطفال تتميز بخلوها من الشروط والالتزامات والتأمين الاجتماعي والضرائب مما يسهل جذب الطفل إلى سوق العمل وخاصة في المناطق الفقيرة التي توجد بها أغلب الأنشطة غير الرسمية .

٣- الظروف والمتغيرات التي يشهدها المجتمع المصري في الآونة الأخيرة مثل طغيان القيم المادية ، وهجرة العمالة الماهرة للدول العربية النفطية ، ولزدهار بعض الصناعات الصغيرة وانتشار الورش والمعامل والهجرة الداخلية لبعض المناطق الجديدة ، مما يترتب عليه نقص أعداد العمالة في بعض التخصصات وارتفاع الأجور ومن ثم اجتذاب صغار السن إلى سوق العمل ، ويضاف لما سبق عامل الهجرة ، سواء أكانت من الريف إلى الحضر أو للبلاد العربية حيث يعتبر الدافع الاقتصادي والمادي هو الدافع الرئيس وراء هذه الهجرة ، فالعامل حينما يهاجر من القرية إلى المدينة لا يكون ذلك بغرض الاستفادة من الخدمات التعليمية المتاحة وإنما لزيادة دخله وسد احتياجاته وتشغيل أبنائه في الأعمال الحرفية بدلا من اشتغالهم في الأعمال الزراعية.

٤- ضيق فرص العمل أمام حملة المؤهلات العليا والمتوسطة وارتفاع نسبة البطالة بينهم، ومن ثم اشتغال بعضهم بالحرف المختلفة خاصة بعد تخلي الحكومة عن سياسة توظيف الخريجين ، مما جعل بعض أولياء الأمور يفقدون الثقة في التعليم كوسيلة لتحقيق الأمان الوظيفي واختصار هذا المشوار بإلحاق أبنائهم بعمل ما في سن مبكرة.

٥- المفريات التي يقدمها بعض وسطاء العمل حينما يستقدمون صغار السن من الريف ليعملوا في منازل الأثرياء مبررين ذلك بأن هؤلاء الأطفال يتمتعون بالعيش في

ظروف أفضل مما يجدونه في منازلهم ويشجع هذا التصرف عدم خضوع هذه الأعمال لأية ضوابط .

المحور السادس : الآثار السلبية لظاهرة عمالة الأطفال

مع أن تشغيل صغار السن قد يسهم بصورة جزئية في زيادة دخل الأسرة ، وأيضاً فإن تعليم الصغار حرفة مبكراً قد يؤدي بهم إلى المزيد من المهارة عندما يكتمل نموهم مما يساعد على سد العجز في بعض الحرف التي تأثرت بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ، إلا أن تفشي ظاهرة تشغيل الأطفال ينجم عنها العديد من الآثار السلبية - خاصة على المدى البعيد - مثل:

- ١- تعرض الأطفال لظروف عمل قد لا تتلاءم مع قدراتهم الجسدية مما يهدد نموهم الطبيعي ويعرض صحتهم للخطر ويؤدي إلى تأخير نموهم البدني والعقلي والثقافي والمهني والسلوكي ، حيث إنهم غالباً ما يعملون في أماكن مزدحمة وتفتقر إلى الإضاءة والتهوية ، ولا يوجد بها التدابير اللازمة للأمن الصناعي والوقاية من المخاطر مثل الملابس الخاصة بالعمل أو غطاء الوجه الواقى أو القفاز وغطايات الحريق التي يفترض وجودها في كل موقع صناعي وأنوات الإسعافات الأولية .
- ٢- زيادة فرص الإصابة المزمنة مثل أمراض الجهاز التنفسي نتيجة التعرض للأتربة والغبار والكيماويات والإصابة بالبلهارسيا وأمراض التسمم خاصة العاملين منهم في المجال الزراعي .
- ٣- حرمان هذه الفئة من طفولتهم في سن مبكرة ، فهم لم يعيشوا طفولتهم كما ينبغي لا من الناحية الصحية أو الناحية الاجتماعية أو الترويحية أو التثقيفية ، وتتضح هذه الصورة إذا قارنا بين حال هؤلاء الأطفال ونظرائهم من أبناء الأسر الميسورة حيث المدارس الخاصة الراقية ، والتردد على الأندية والرحلات والفراشات والمتابعة الصحية وغير ذلك .
- ٤- الحرمان من التعليم أو الحصول على قد ضئيل منه لا يحول دون الارتداد للأمية ثانية، ومن ثم لا يستطيع الطفل تلهم أسرار عمله مستقبلاً ومتابعة ما يحدث فيه من تطور ، ويدعم هذا المعنى ما ورد في تقرير اللجنة الوزارية للقوى العاملة من أن

العمل القائم على العلم هو أهم الضمانات التي تحقق للمواطن إنسانيته ومكانته في مجتمعه ، كما أنه الوسيلة الفعالة لتنمية الموارد الاقتصادية وتحقيق التقدم .

٥- صعوبة تحقيق الأهداف المنشودة للتعليم الأساسي نتيجة لما يواجهه من تأثيرات سلبية تنجم عن تسرب بعض التلاميذ إلى سوق العمل قبل إتمام المرحلة الأساسية حتى نهايتها ، وقد سبق الإشارة إلى هذه التأثيرات بشئ من التفصيل.

٦- الانحراف الخلقي وتعود هؤلاء الأطفال بعض السلوكيات الضارة كالتدخين وتعاطي المخدرات والبذاءة في التعبير ، وذلك لتفشي مثل هذه العادات بين من يكبرونهم في العمل - وخاصة في المجال الحرفي - ومن ثم انتقال عدواها إلى الصغار ، هذا بالإضافة إلى ضيعة الرقابة والتوجيه من قبل أسرة الطفل.

٧- التأثير النفسي السيئ وشعور الطفل بالدونية نتيجة لتعرضه للعقاب البدني والمعنوي بشكل مبالغ فيه من جانب من يكبرونه في العمل - بحجة أنهم يعلمونه - وغير ذلك من ألوان المعاملة السيئة ، إضافة إلى طول فترة العمل اليومي والتي غالبا ما تخلو من وقت للراحة على حين يستمتع بها الكبار.

٨- دفع كثير من الأطفال إلى حرف وأعمال لا تتفق مع ميولهم نتيجة لالتحاقهم بها في سن مبكرة لا تنبئ بوضوح عن طبيعة هذه الميول ، كما أن التحاقهم بهذه الحرف والأعمال غالبا ما يكون لظروف أسرية أو بيئية مفروضة عليهم .

٩- تأثير مستوى الإلتحاق في المجالات التي يعمل بها الأطفال سواء من حيث الكم أو الكيف ، فكثيرا ما يعتمد الكبار على هؤلاء الأطفال في إنجاز أعمال تتطلب مهارة عالية وتغزو قدراتهم الجسمية والفنية ومن ثم تكون النتيجة أقل مما هو مرغوب .

١٠- ضعف الروابط الأسرية ، حيث إن عمل الطفل وتقاضيه أجرا يجعله مستقلا بنفسه بعض الشئ ، فهو يشتري وجبة الغذاء لنفسه ، ويخرج في الصباح للورشة ولا يرجع للمنزل إلا في وقت متأخر مما يضعف العلاقة بينه وبين أسرته.

١١- زيادة الجرائم وأنواعها نتيجة اختلاط الأطفال بالكبار وأصحاب السوء والسوابق، مما يجعل الطفل لديه معلومات ودراية في مجال السرقة وتناول المسكرات ، كما أن

بعض محترفي الجرائم يستغلون هؤلاء الأطفال في تنفيذ جرائمهم وخصوصا تجار المخدرات والممنوعات بشكل عام .

المحور السابع : دور التربية في مواجهة المشكلة ؛

إن المسائل المتعلقة بصحة الأطفال وتعليمهم وحمايتهم هي بوجه عام مسائل متشابهة ، سبب علاجها بشكل منفرد ، ولذا لابد من التعاون والتنسيق بين مختلف المؤسسات التي تستهدف رفاهية الأطفال بحيث يظل تشغيلهم في أضيق الحدود طوال فترة التعليم الأساسي ويلزم لذلك :

١- ضرورة التوافق والتكامل بين قوانين العمل وقوانين التعليم بما يحقق تساوى السن الدنيا للعمل في سن الانتهاء من التعليم الأساسي بهدف الحيلولة دون تشغيل الطفل قبل الانتهاء من التعليم الأساسي وعليه فإنه يلزم رفع الحد الأدنى لسن العمل المنصوص عليه في قانون العمل رقم (١٣٧) لسنة ١٩٨١ ليكون (١٥) سنة بدلا من (١٢) سنة .

٢- تجويد التعليم في مرحلته الأساسية ، ومن وسائل ذلك الاستيعاب الكامل لكل من يبلغ سن الإلزام ، ونجاوز الأهداف التربوية الضيقة إلى أهداف أوسع وأعمق ، والارتقاء بمستوى إعداد المعلم ومستوى أدائه لعمله ، وتطوير الكتاب المدرسي ، والتخطيط السليم للمباني المدرسية ، والقضاء على الفترات المسائية ، والعودة إلى نظام اليوم الكامل ، واتحد من كثافة الفصول ، واتعنه بالآثاث والتجهيزات والمرافق ، ونهيلة المكان المناسب لكل تلميذ داخل الفصل

٣- تخفيف حدة الضغط الاقتصادي على الأسر ذات دخل المنخفضة كإجراء وقائي لإبعاد أطفالهم عن ميدان العمل المبكر ، وذلك بإعداد أبنائهم من المصاريف المدرسية ومنحهم إعانة معيشية كالزى المدرسي والمساعدات المالية وبعض الأكوات الكتابية .

٤- الجديدة في تطبيق مفهوم الإلزام بمرحلة التعليم الأساسي والإبلاغ عن المخالفات وفرض الغرامات المالية على أولياء الأمور الذين لا يرسلون أطفالهم بانتظام إلى

للمدرسة ، وزيارة منازل التلاميذ غير المنتظمين في الدراسة لمعرفة الأسباب ومحاولة علاجها.

٥- ضرورة تنظيم عمالة الأطفال في المجال الزراعي والخطى بنفس الطريقة التي تنظم بها عمالتهم في الأعمال الصناعية .

٦- تنظيم حملات للتوعية بالنتائج السلبية لتشغيل صغار السن مع تكثيف هذه الحملات والبرامج في المناطق التي يكثر فيها تشغيل الأطفال .

٧- تضمين قانون العمل بنص على اعتبار إجادة القراءة والكتابة شرطاً أساسياً لالتحاق صغار السن بأي عمل خاص أو حكومي ، وفرض عقوبات وغرامات مالية على كل صاحب عمل يسمح بتشغيل أطفال لديه قبل إتقانهم مهارات القراءة والكتابة .

٨- تنظيم دراسات ليلية للأطفال الذين التحقوا بالعمل فعلاً وتشجيعهم على المواظبة عليها على أن يساهم أرباب العمل في تمويل هذه الدراسات .

٩- ضرورة تعاون السلطات المحلية - مجالس القرى والمدن - ووحدات الشئون الاجتماعية والسلطات التعليمية مع مكاتب القوى العاملة في الإشراف على تشغيل الأطفال لضمان أن عملية التشغيل تتم وفق الإطار الذي يحافظ على صحة الطفل وحقوقه ، وكشف الحالات المخالفة لبنود قانون العمل واتخاذ الإجراءات اللازمة حيالها .

١٠- منع الأشخاص الذين أثبتوا بجرأهم لا أخلاقية والمشتبه فيهم من تشغيل الأطفال لديهم حفاظاً على أخلاق الطفل وعدم تعرضه لما قد يشجعه على الانحراف .

١١- التوسع في افتتاح المزيد من مراكز التوجيه المهني لاستيعاب الأعداد المتسرية من التعليم وتوجيه هؤلاء الأطفال إلى المهن والحرف التي تتفق مع ميولهم واستعداداتهم وقدراتهم ، مع إدخال التخصصات التي تناسب ظروف البيئة في تلك المراكز .

١٢- الاهتمام بالبرامج الدينية الموجهة للأطفال العاملين لتوعيتهم بأمور دينهم وتعاليمه والتمسك بالفضيلة والأخلاق الحسنة والأمانة .

- ١٣- توعية أصحاب الأعمال والأطفال والعاملين وأولياء الأمور بالأعمال الخطرة التي يحرم تشغيل الأطفال فيها .

المراجع

- ١- ثريا سيد أحمد : الأوضاع المتغيرة لظاهرة عنالة أطفال الشوارع في التسعينات ، دراسة اجتماعية للحالة المصرية ، مجلة المجلس العربي للطفولة والتنمية، ع (٨) ، ١٩٩٩ .
- ٢- ثناء يوسف العاصي : مستقبل أطفال الشوارع - سيناريو متشائم ، الندوة العلمية الأولى لقسم علم النفس بكلية التربية كفر الشيخ ، جامعة طنطا ، ١٩٩٨ .
- ٣- الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء ، الكتاب الإحصائي السنوي لجمهورية مصر العربية ١٩٥٢ - ١٩٩٠ ، القاهرة ، يونيو ١٩٩١ .
- ٤- _____ : نتائج بحث العمالة بالعينة ، دورة ١٩٨٨ .
- ٥- سامي عريفيج : علم النفس التطوري ، الأردن - عمان ، دار مجدلاوي ، ١٩٨٧ .
- ٦- سامي عمر : "دور المجلس العربي للطفولة والتنمية في التصدي لظاهرة أطفال الشوارع عربيا . أطفال الشوارع الظاهرة والأسباب" ، مجلة المجلس العربي للطفولة والتنمية، ع (٢) ، ١٩٩٩ .
- ٧- عبد الوهاب فريد : "أطفال الشوارع" ، ندوة أطفال الشوارع بالمركز القومي لثقافة الطفل ، بحوث ودراسات ، ع (١٢) ، ١٩٩٦ .
- ٨- على نكي ثابت : الفاقد الكمي في التعليم الإعدادي في جمهورية مصر العربية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة المنيا - كلية التربية ، ١٩٨٠ .
- ٩- القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون العمل وفقا لآخر تعديلاته ، الطبعة الرابعة ، القاهرة : ١٩٨٥ ، مواد ١٤٣ - ١٥٠ .
- ١٠- القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون التعليم ، مادة ١٥ .
- ١١- قرار وزاري رقم ١٢ بتاريخ ١٩٨٢/٢/٦ في شأن تحديد الأعمال والمهن والصناعات التي لا يجوز تشغيل الأحداث فيها إذا قلت سنهم عن ١٥ سنة .

- ١٢- قرار وزاري رقم ١٢ بتاريخ ١٩٨٢/ ٢/ ٦ في شأن تحديد الأعمال والمهن والصناعات التي لا يجوز تشغيل الأحداث فيها إذا قلت سنهم عن ١٧ سنة.
- ١٣- قرار وزاري رقم ١٤ بتاريخ ١٩٨٢ / ٢/ ٦ في شأن نظام تشغيل الأحداث والظروف والشروط والأحوال التي يتم التشغيل فيها.
- ١٤- كارل روجرز : "عصابات الأطفال" ، رسالة اليونسكو ، ع (٨) ، ١٩٩١ .
- ١٥- المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا " التعليم والعمل " ، تقرير مقدم إلى رئيس الجمهورية عن أعمال المجلس في دورته الثانية عشرة ، القاهرة ، سبتمبر ١٩٨٤ ، يونيو ١٩٨٥ .
- ١٦- _____ : " للهدر والفقدان في قطاع التعليم والبحث العلمي " ، تقرير مقدم إلى رئيس الجمهورية عن أعمال المجلس في دورته الثانية عشرة ، القاهرة ، سبتمبر ١٩٨٥ .
- ١٧- محمد سيد فهمي : أطفال الشوارع مأساة حضارية في الألفية الثالثة ، الإسكندرية ، المكتبة الجامعية ، ٢٠٠٠ .
- ١٨- مكتب العمل الدولي : "الجد الأبنى من السن الذي يجيز الالتحاق بالعمل" ، مجلة رسالة اليونسكو ، العدد ١٤٩ ، نوفمبر ١٩٧٣ .
- 19- Alexander , R . C : " Education of the physician in child Abuse" Pediatric Clinics of North America , Vol. 37 , NO. 4 , August 1990 .
- 20- Angel , R . G ; and Angel , J . L : " Physical Co- notbidity and Medical Care in Children with Emotional Problems " Public Health Rep , Mar- Apr 1996 , Vol. 3 , No. 2 .
- 21- Barker , G ; and Knaul F : " Exploited Entrepreneurs " Street and Working Children Developing Countries " CHILDHOPE , No.1 , U . S .A Inc , 1991 .
- 22- CHILDHOPE : " Evidence from Around the World Points to Increasing Violence Against Street Children" , Vol. 3 , June 1991 .
- 23- CHILDHOPE : Fact Sheet on Violence Against Street Children, 1991 prepared by CHILDHOPE , U.S.A International Movement on Behave of street Children , Feb 1991

- 24- Guhl , Nora Louise , The Economic Determinants of Fertility in Metropolitan cairo : The Role of child Labour , Unpublished ph.D Dissertation of Education , University of Chicago , 1989 .
- 25- Saad , S : “ Dropping out of Basic Education Schools” paper presented to the symposium on Child Laboor in Egypt by the National Center for Social and Criminological Research in Cooperation with UNICEF , 1986 .
- 26- The Central Agency for Public Mobilization and Statistics & The united Nations Children’s Fund , the State of Egyptian Children , Cairo, 1988 .
- 27- U.N ., Year Book of labour Statistics , Geneva : I . L . O . , 1978
- 28- , Year Book of labour Statistics , Geneva : I . L . O . , 1984.

الفصل الثالث

التربية وقضية

الدروس الخصوصية

- مقدمة

- النشأة والتطور

- الماهية

- الأسباب

- الآثار

- استراتيجيات المواجهة

الفصل الثالث

التربية وقضية الدروس الخصوصية

مقدمة

أصبحت الدروس الخصوصية من المشكلات المتفاقمة والتي طفت على سطح الحياة الاجتماعية بالحاح في الأعوام الأخيرة ، وقد انتشرت هذه الظاهرة انتشارا واسعا في جسم التعليم المصري ، وفرضت نفسها قسراً على حياتنا الاجتماعية ، مما يجعل منها واقعا اجتماعيا يصعب التخلص منه ، ومن مظاهر هذا الانتشار شمولها جميع المراحل التعليمية ومعظم الأسر المصرية في مختلف الأماكن والبيئات والفئات والطبقات ، وانتشارها داخل المدارس الحكومية والخاصة ومدارس اللغات التي تقدم عادة خدمة تعليمية أفضل ، الأمر الذي يوشك أن يجعل من هذه الدروس الخصوصية إحدى الظواهر الاجتماعية التي تغزوها ظروف تاريخية واجتماعية معقدة .

وتشكل الدروس الخصوصية ظاهرة مرضية ، وتمثل إحدى المعوقات التي تعوق نظامنا التعليمي عن أداء وظيفته الأساسية التي أقيم من أجلها وتفرغه من مضمونه الأساسي على نحو يجعله عاجزا عن تحقيق أهدافه التي أوجده المجتمع من أجل تحقيقها ، والتحدى الذي تفرضه هذه الظاهرة يتمثل في إضعافها لقيمة المدرسة الرسمية للدرجة التي توشك معها أن تصبح الدروس الخصوصية هي الأساس ويتحول دور المدرسة الرسمية إلى دور هامشي لا يبرره إلا احتفاظها بحق إصدار الرخصة أو الشهادة ، وربما لا نخطئ إذا قلنا أن نتيجة الثانوية العامة لن تتأثر كثيرا إذا أوصدت المدارس الرسمية أبوابها لتترك المهمة بأكملها على عاتق الدروس الخصوصية أو المدرسة المولرية .

وإذا كانت التربية تعنى بدراسة المشكلات الاجتماعية بصفة عامة ، والمشكلات الاجتماعية ذات الصلة بالنظام التعليمي بصفة خاصة ، فإن مشكلة الدروس الخصوصية يجب أن تحظى بنصيب والفر من اهتمام علماء التربية كمحاولة من جانبهم لتشخيص الأسباب الحقيقية وراء تفشي هذه الظاهرة وإيجاد الحلول المناسبة لها ، وهذا هو موضوع الفصل الحالي .

الدروس الخصوصية (النشأة والتطور)

إن المتتبع لتاريخ التعليم في بلادنا منذ أقدم العصور يجد أن ظاهرة الدروس الخصوصية نشأت في الأصل لتعبر عن لون من التربية اتفرد به أبناء الطبقة الخاصة من الحكام والأمراء والأعيان والأثرياء ، ذلك أن رجال هذه الطبقة ترفعوا عن أن يختلط أبناؤهم بأبناء العامة في المدارس العادية ، وأعرضوا عن أن يتلقى أولئك الأبناء تعليماً مماثلاً لتعليمهم ، ثم تطور الوضع وأصبحت الدروس الخصوصية توجه لعلاج الطلاب الضعاف في بعض المقررات خاصة اللغات والعلوم والرياضيات ، وكان الطالب لا يأخذ درساً خصوصياً إلا إذا كان مستواه ضعيفاً في مادة ما واستمر تعثره فيها ، وكان هذا الطالب يلجأ لأخذ درس خصوصي في المادة المتعثر فيها فقط نتيجة ضعف مستواه فيها ، وكان يبذل أقصى جهده حتى لا يعرف أحد بأمره لأن أخذه درساً خصوصياً يعني ضعف مستواه وكان هذا شيناً معيباً ، كما كان الهدف من الدرس الخصوصي في ذلك الوقت هو إعادة الشرح مرات ومرات لرفع مستوى وكفاءة الطالب ، وأطلق على تلك العملية بالعامية لفظ (بيتقوى) .

ثم جاءت بعد ذلك فترة بدأ فيها بعض الأغنياء إعطاء أبنائهم دروساً خصوصية بفرض تحسين مستواهم ، وحصولهم على درجات أعلى ، وتحقيق رغبتهم في الالتحاق بكليات القمة ، ثم جنح المدللون من الطلاب إلى الاعتماد على المدرسين الخصوصيين لكي يذكروا لهم كنوع من الاعتمادية والسلبية في معركة الحياة ، وبدأ الطلاب يقدون بعضهم في تلك الأمور ، وأخذت الدروس الخصوصية شكل التعود والإيمان ، وانتشرت هذه الظاهرة واتسع نطاقها بشكل ملحوظ حتى أصبحت عبئاً ثقيلاً على الأغلبية من الأسر المصرية ، وبعد أن كان الطالب يأخذ درساً خصوصياً في مادة أو اثنتين في السنوات النهائية من المراحل التعليمية فقط ، أصبحت الدروس الخصوصية لوناً غيرها في كل المواد تقريباً ، وفي معظم السنوات الدراسية بدءاً من مرحلة رياض الأطفال حتى الجامعة ، وبعد أن كان الطالب يخفى أنه يأخذ درساً خصوصياً لأن ذلك يدل على ضعفه أصبح الآن يتباهى بأنه يأخذ درساً خصوصياً في جميع المواد .

وقد أظهرت نتائج الدراسات والبحوث السابقة أن ظاهرة الدروس الخصوصية تفاقمت وتضخمت الآن بحيث أصبح من الصعب تحديد المواد الدراسية التي يزداد إقبال

الطلاب فيها على الدروس الخصوصية دون غيرها ، وأنه لا توجد مادة دراسية لا يأخذ فيها الطالب درسا خصوصيا ، لدرجة أن كثيراً من الطلاب يأخذون دروسا خصوصية في مادة التربية الفنية (الرسم) ، وفكرت إحدى الدراسات أن نسبة من يأخذون دروسا خصوصية في الصف الأول الثانوي بلغت (٩٢ %) وفي الصف الثاني (٩٣ %) بمتوسط ثلاثة مقررات، وفي الصف الثالث (١٠٠ %) بمتوسط أربعة مقررات دراسية ، ليس هذا فقط ولكننا نجد أن الدروس الخصوصية انتقلت من التعليم العام إلى التعليم الفني ، والتعليم الجامعي أيضا.

كذلك فإن الإقبال على الدروس الخصوصية يبدأ الآن قبل بداية العام الدراسي وينتهي مع نهايته وأصبحنا نجد أن غالبية الطلاب يحجزون في مجموعات الدروس الخصوصية أثناء الأجازة الصيفية ويوقعون لمعلم الدرس الخصوصي مبالغ كبيرة كمقحم حجز ، والغريب أن بعض المعلمين لا يحتسبون هذا المقدم ضمن أجرة الدرس - بالمعنى العامي مبلغ ضائع - ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد بل نجد أن بعض المعلمين المتميزين في مجال الدروس الخصوصية والذين يزداد الإقبال عليهم من الطلاب يعتقدون مقابلات شخصية وامتحانات تحديد مستوى للطلاب المتقدمين لهم لاختيار أفضل هذه العناصر نظرا للإقبال الشديد عليهم وعدم القدرة على استيعاب هذا العدد الكبير من الطلاب ، مما يضطر بعض أولياء الأمور للبحث عن واسطة لهذا المعلم لكي يقبل ابنه ضمن طلاب الدرس الخصوصي .

وهكذا أصبحت الدروس الخصوصية أمرا واقعا يصعب القضاء عليه ، ولم يعد الآباء يتخيلون أن يتعلم أبنائهم بدون دروس خصوصية ، كما أن الغالبية العظمى من المسؤولين الذين ينادون بمنع الدروس الخصوصية هم أنفسهم الذين يسعون للبحث عن أفضل المدرسين لكي يعطوا لأبنائهم دروسا خصوصية ، ولقد كثر الحديث في الآونة الأخيرة في الصحف ووسائل الإعلام المختلفة عن هذا الموضوع ، ومن الغاوين الملفتة للنظر في هذه الصحف على سبيل المثال لا الحصر :

- الدروس الخصوصية أصبحت ظاهرة في كل مدارسنا .
- المدرسة أصبحت مكانا لحضور الطلاب وانصرافهم بدون فائدة .

- ما الحل ؟ أبلغ شهريا مائتى جنيه دروسا خصوصية لأولادى ... أريد حلا ينقذنى من هذه المصروفات الباهظة .
- حالة الطوارئ معلنه فى كل بيت مصرى .
- بدأ العام الدراسى وبدأ معه موال الدروس الخصوصية .
- أصبحت فاتورة الدروس الخصوصية لا تعرف الرحمة .
- إن العلم أصبح يباع فى السوق السوداء .
- الدروس الخصوصية .. آفة العملية التعليمية فى مصر .

ماهية الدروس الخصوصية :

يمكن تعريفها على النحو التالى :

- هى كل جهد تدرسى يبذل بانتظام وتكرار وبأجر لصالح التلميذ خارج المدرسة ، سواء قام به مدرس الفصل نفسه أو غيره من المدرسين .
- هى الدروس التى يقوم بتدريسها أحد رجال التعليم لطالب أو أكثر خارج مبنى المدرسة لقاء مكافئة مالية ، أو خدمة يقدمها له ولى أمر الطالب .
- هى كل جهد تعليمى يتلقاه الطالب بدافع من نفسه أو نتيجة لظروف خارجية ، ويقوم به المعلم سواء بالإلقاء ، أو المناقشة أو التدريب ، فى صورة فردية أو جماعية خارج المبنى المدرسى ويكون بانتظام وبأجر يجده المعلم بنفسه .

فى ضوء التعريفات السابقة وفى ضوء الواقع الاجتماعى لهذه الظاهرة يمكن القول إن الدروس الخصوصية تتم بشكل غير قانونى ، وأنها تحدث أمام أعيننا ليل نهار وأمام أعين المسؤولين وأنها تخضع لتصورات واجتهادات شخصية من جانب المعطين ، ولذا فهى تتم بطريقة عشوائية ولا تشرف عليها أية جهة مسئولة أو نقابة ، فلا محاسب ولا رقيب ، وهى فى ذلك أشبه بالأحياء والأماكن العشوائية التى نشأت ونمت فى غفلة وغيبة القاتون حتى أصبحت وكرا للأمراض والإرهاب ، وتحاول الحكومة جاهدة إصلاح تلك العشوائيات منفقة فى ذلك الأموال الطائلة ، وعليه يمكن القول إن الدروس الخصوصية بهذا الشكل قد تمثل نوعا جديدا من العشوائيات الذى لا يجب السكوت عليه.

وبالإضافة لما سبق فإن الدروس الخصوصية أصبح لها صفة الانتشار والجبر والإلزام بحيث لا تكاد تتجو منها أسرة لها ابن أو أبناء فى مراحل التعليم المختلفة ، كما

أصبح لها شكل من الدوام والثبات النسبي إلى الحد المثير للقلق ، وهي تشكل ظاهرة مرضية ، وتمثل إحدى المعوقات أمام نظامنا التعليمي وتجعله قاصرا عن أداء وظيفته الأساسية التي أقيم من أجلها . وهي تمثل نوعا من التعليم الموازي للتعليم الرسمي ولكن بمصروفات مثلما كان يحدث قبل إقرار المجانية مع الفارق ، فبدلا من أن تدخل المصروفات خزانة الدولة أصبحت تدخل جيوب بعض رجال التعليم.

ويصف د . حسين بهاء الدين وزير التعليم المصري مشكلة الدروس الخصوصية بأنها واحدة من أهم المشكلات المركبة ذات الأبعاد المتعددة ، فهي مشكلة تربوية واجتماعية وأخلاقية واقتصادية وسياسية معا ، وهي بهذا التركيب تعتبر إفراز للنظام الاجتماعي ككل وليس لنظام التعليم بمفرده ، ولذا فإنه لا يمكن أن نحمل جهة واحدة أو طرف واحد مسئولية تفشي الدروس الخصوصية ، وإنما هناك أسباب متعددة ومتشابكة وراء انتشار هذه الظاهرة ، منها ما يرجع إلى فلسفة النظام التعليمي ، ومنها ما يرجع إلى الطالب نفسه ، ومنها ما يتعلق بالمعلم ، ومنها ما يرتبط بالأسرة ، ومنها ما يرجع إلى المدرسة وهذا ما سيتم توضيحه بشئ من التفصيل في الصفحات اللاحقة .

أسباب انتشار الدروس الخصوصية :

فيما يلي عرض للمحاور والأسباب الرئيسة المسئولة عن انتشار الدروس الخصوصية ، وكيف يسهم كل منها في ذلك:

أولا : فلسفة النظام التعليمي

يقصد بالفلسفة هنا مافية النظام التعليمي وحقيقته ، والمعايير التي تحكمه والموجهات التي توجهه ، وجدير بالذكر أن نظامنا التعليمي مازال يتمحور حول الإطار المعرفي ، فالمعرفة في أدنى مستوياتها (الحفظ والاسترجاع الآلى) هي الهدف النهائي للتعليم وغايته ، وقد انعكست هذه الفلسفة على وظيفة المدرسة ، ومختلف عناصر العملية التعليمية ، وفي ضوء هذه الفلسفة أصبحت وظيفة المدرسة تتمثل في حشو عقول الطلاب بمجموعة من المعارف والمعلومات ثم إعطائهم شهادة مختومة بما امتلأت به عقولهم وفقا للمستوى الذي وصلوا إليه، مما جعل مهمتها سهلة ومحدودة ، وأعطى لمدرس الدرس الخصوصية القدرة على منافسة المدرسة واستقطاب طلابها ، فالعملية لا تستلزم أكثر من شرح الدرس بطريقة أو بأخرى حتى يستوعبه - يحفظه - الطالب واسترجاع

ذلك في ورقة الامتحان ، وفي ضوء ذلك تختفى العمليات الإبداعية والابتكارية ، وتصبح ممارسة الأنشطة والهوايات والتطبيقات العملية عبارة عن عمليات ثلثوية لا تشغل بال الطالب واهتماماته لأنها لا تدخل في المجموع الكلي لدرجاته في نهاية العام الدراسي ولا تؤثر في معايير ترفيعه للمراحل الأعلى.

وإذا كان المفهوم الصحيح للتعليم هو أن " نعلم المتعلم كيف يعلم نفسه بحثا عن المعرفة وتوظيفها في حياته " على غرار المثل الصيني الذي يقول " لا تعطني سمكة ولكن علمني كيف أصطاد هذه السمكة " إلا أن هذا المفهوم لعملية التعليم لا يجد له صدى على أرض الواقع في ضوء الفلسفة المشار إليها سابقا ، وعليه فإن دور المعلم لا يحدو عن كونه ناقلا للمعرفة وإعداد الطالب لاجتياز الامتحان ، لذا نجد أن معظم الدروس الخصوصية يتبارون في تلخيص الدروس وعمل المنكرات ، وتخمين أسئلة الامتحان ، وتحفيظ الطلاب بطرق صعبة بل وأحيانا تكريبهم على أساليب الغش في الامتحان ، ومن هنا أصبحت الحاجة ملحة لتعاطي الدروس الخصوصية في ظل المنافسة الشديدة لأنها تقدم ما يساعد الطالب ويعينه على رفع المجموع على الرغم من السلبات الكثيرة المترتبة على الدروس الخصوصية وإصابة الطالب بالسلبية والاعتمادية والقصور المكتسب.

وفي ضوء الفلسفة الحالية للنظام التعليمي باتت المناهج الدراسية منتمية إلى الفكر التربوي التقليدي ، حيث إنها تقوم على تجزئة المعرفة إلى مواد دراسية منفصلة ، وموضوعاتها مفككة إلى حد كبير ، ومحتوياتها جامدة ، والصلة بينها وبين البيئة التي يعيش فيها الطلاب ليست واضحة بالدرجة التي تجعلهم يتفاعلون بإيجابية مع بيئتهم المحيطة بهم ، ويجدون فيها حلا لما يعترضهم من مشكلات ، هذا بالإضافة لإهمالها الفروق الفردية بين الطلاب وعدم إشباعها لميولهم وحاجاتهم ، وحشوها بمعلومات معظمها صعبة الفهم من جانب كثير من الطلاب مما يضطر بعض الطلاب في كثير من الأحيان إلى دراسة وحفظ بعض المقررات الدراسية غير المحببة لهم ، الأمر الذي يدفع بهم إلى الاستعانة بالدروس الخصوصية لعلها تساعدهم في تقبلها واستيعابها ليس بهدف النجاح فيها فحسب بل والحصول على درجات مرتفعة.

كما أنه في ظل المفهوم الضيق للمنهج أصبح الاهتمام منصبا على الجوانب النظرية واللفظية في مقابل الإهمال الشديد للجوانب العملية والتطبيقية، كما أهملت

الجوانب النفسية والاجتماعية والفكرية بمعناها الشامل ، وأصبح التركيز على تزويد الطلاب بالمعلومات دون النظر إلى الطريقة التي تقدم بها هذه المعلومات ، واتخاذ الامتحانات بصورتها التقليدية وسيلة لتحديد ما اكتسبه الطلاب من المعرفة ، ومن ثم فقد اقتصر نشاطهم على تحصيل المعرفة في أدنى مستوياتها وهو مستوى الحفظ والاسترجاع الآلى دون النظر إلى المستويات العليا من المعرفة والمتمثلة في الفهم والتطبيق والممارسة الذكية والنقد والابتكار والإبداع ولعل كل ما سبق يهيئ المناخ الخصب لانتشار الدروس الخصوصية بين الطلاب .

ثانيا : الطالب

قد ينظر البعض إلى الطالب على أنه صاحب المشكلة وممولها والمروج لها ، ولولاه لما وجدت الدروس الخصوصية من الأصل ، وقد يكون ذلك صحيحا بعض الشيء ولكنه لا يمثل الحقيقة كلها ، فالطالب ليس هو الطرف الوحيد في هذه القضية ، وإنما يشاركه أطراف عدة أخرى ، ولذا فإنه يمكن تقسيم الأسباب التي تدفع الطالب لأخذ درس خصوصي إلى أسباب خاصة بالطالب نفسه وهو المسئول عنها شخصيا ، وأسباب أخرى خارجة عن إرادته وتدفعه أو تضطره لأخذ درس خصوصي ، ومن الأسباب التي يُسأل عنها الطالب في انتشار الدروس الخصوصية ما يلي :

- عدم انتظام الطالب في الحضور إلى المدرسة .
- استهتار الطالب وقلة التزامه أثناء الحصة .
- ميل بعض الطلاب إلى إثارة الشغب داخل الفصل .
- ضعف ميل الطالب لدراسة مادة أو أكثر من المواد الدراسية .
- صعوبة بعض المواد الدراسية بالنسبة لبعض الطلاب .
- رغبة الطالب في التفوق والحصول على مجموع مرتفع .
- تعود الطالب على الدرس الخصوصي منذ الصغر .
- تقليد بعض الطلاب لزملائهم .
- تكرار رسوب بعض الطلاب في الامتحانات التي يدخلونها .
- القلق والتوتر إزاء الامتحانات .
- الرغبة في بدء المذاكرة قبل بداية العام الدراسي الرسمي .
- ضعف ووهن صحة الطالب .

- اهتمام بعض الطلاب بممارسة الأنشطة والهوايات على حساب المواد الدراسية .

وباستعراض العوامل السابقة نجد أن بعضها عقلاني ومنطقي مثل ضعف الطالب في مادة دراسية أو أكثر ، ورغبته في تعويض هذا القصور ، وأيضاً رغبة الطالب في التفوق - بالثانوية العامة مثلاً - والالتحاق بالكلية التي يرغبها وغير ذلك من العوامل المشابهة ، وهذا يدعم الرأي الذي يُقر بواقعية الدروس الخصوصية وعدم رفضها رفضاً تاماً ، حيث إن هناك حالات معينة من الطلاب يلزم لها الدرس الخصوصية ، فالدروس الخصوصية من الناحية المنطقية ليست مرفوضة رفضاً تاماً ، وإنما هي حق للطالب إذا استدعت الظروف ، وهي أيضاً حق للمعلم كصاحب خبرة من حقه أن يبتاعها للآخرين بشرط وضع الضوابط التي تضمن سيرها في المسار الصحيح وتحد من السلبيات التي قد تترتب عليها .

أما عن الأسباب الخارجية عن إرادة الطالب والتي قد تضطره لأخذ درس خصوصي فبعضها قد يكون راجعاً لضعف قدرة المعلم على توصيل المعلومة للطالب ، وضبط وإدارة الفصل أثناء الحصة ، وعدم مراعاته للفروق الفردية بين الطلاب ، كما أن بعض هذه العوامل قد يكون راجعاً للأسرة حيث يضطر بعض الطلاب لأخذ الدرس الخصوصية لتلبية لرغبة الأسرة وخصوصاً أبناء الميسورين ، وهناك من الطلاب من يعاني من مشكلات أخرى تحول دون توفر البيئة المناسبة للذاكرة والتخصيل مثل الخلافات الزوجية ، أو عدم قدرة الأبوين على مساعدة الأبناء في فهم ما قد يصعب عليهم من دروس لكونهم أميين مثلاً .

ثالثاً : المعلم

المعلم هو حجر الزاوية والعمود الفقري لأي نظام تعليمي ، ومهما استحدثنا في التعليم من طرق وأساليب ، ومهما أضفنا إليه من موضوعات جديدة ، وطورنا في مناهجه ورصدنا له الأموال وأقمنا له أفخم المباني وزودناه بأحدث الأجهزة والتكنولوجيا والأثاث المناسب ، فإن كل ذلك لن يؤتي أكله إلا في وجود المعلم الكفء المخلص ، وغنى عن البيان أن المعلم إنسان يمارس عملاً يُؤجر عليه ، ويتأثر بالظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها المجتمع والتي تنعكس بدورها على عمله ، والتي ساعدت بشكل أو بآخر في انتشار الدروس الخصوصية ولعل أكثر هذه الأسباب هي ضعف انتماء بعض

المعلمين للمهنة وقلة التزامهم بأخلاقياتها مما يدفعهم إلى التقصير في أداء واجبهم ، والتواني في شرح الدروس ، وليت الأمر يتوقف عند هذا الحد بل إن البعض منهم يجبر طلابه على أخذ الدرس الخصوصي ، وله في ذلك أساليب متنوعة كالإغراء تارة والتهديد تارة أخرى ، والتلويح في ذلك بدرجات أعمال السنة والاهتمام بالطلاب الذين يأخذون درسا خصوصيا عنده ، وتمييزهم على غيرهم من زملائهم ؛ وقد أورد الدكتور سعيد إسماعيل في كتابه (دفتر أحوال التعليم) عددا من التحقيقات الصحفية المثيرة والمدعمة لمثل هذه السلوكيات من جانب بعض المعلمين ، وفيما يلي جانباً من هذه التحقيقات :

تحقيق عنوانه " مدرسون يبيعون التعليم في السوق السوداء ... أخبار وكر الدروس الخصوصية " جاء فيه أن (٢٧) مدرسا في مدرسة واحدة استأجروا لورا كاملا (٨) حجرات في أحد المباني بمنطقة الدلتا والكابلات بشبرا الخيمة ، وأجبروا جميع التلاميذ والتلميذات في مدرسة الدلتا للصلب الإعدادية (ألف تلميذ) على الذهاب إلى وكر الدروس الخصوصية ، وتقاضوا مبالغ باهظة ، ولما علم المحرر بذلك كان لابد أن يقدم دليلا على هؤلاء المدرسين ، ولم يكن لديه إلا السلاح الصحفي الشهير : القلم والكاميرا.

حاول الصحفي أن يقتحم الوكر ومعه المصور ليسجل ما حدث ، لكن الخبر تسرب إلى المدرسين والتلاميذ فإذا به يجد الفصول خالية ، بل وتلقى تهديدا بالقتل مما يشير إلى وجود " مافيا " حقيقية للدروس الخصوصية ، فما كان منه إلا أن أسرع إلى محافظ القليوبية عارضا عليه الموضوع طالبا مؤازرته بإعداد خطة لضبط المافيا متلبسة بجريمتها ، وتم ذلك بالفعل وحدث ما حدث بعد ذلك من تحقيقات وتوقيع العقوبات.

وفي تحقيق آخر يقول : إنه في الساعة الرابعة وعشر دقائق كان المحرر والمصور المرافق ، ود . محمود شريف محافظ القاهرة ، وزين العابدين حمودة مدير عام إدارة جنوب القاهرة التعليمية في داخل المدرسة الإسماعيلية بعيضان السيدة زينب ، وهي إحدى المدارس التي دأبت في السنوات الأخيرة على الاتجار في التعليم عن طريق الدروس الخصوصية ، وفي شكل مجموعات كبيرة غير مرخص بها ، وفي مواجهة باب المدرسة وسط فنائها الصغير وضعت شمسية يجلس تحتها فرد يقوم ببيع تذاكر دخول الدروس في مختلف المواد وأمامه منات من الجداول التي حددت بها مواعيد الدروس ، ويتم توزيع هذا الجدول أيضا في الأماكن العامة للترويج لهذه الدروس الخصوصية التي تتم في شكل

مجموعات كبيرة ، كما أن هذا الجدول مكتوب على سبورة معلقة داخل فناء المدرسة الصغير ، وقد أسرع المحافظ بالتقاط دفتر كامل تم بيع مجموعة كبيرة من تذاكره ، كما التقط أحد الجداول المطبوعة ووجد أن قاعات الدرس تتسع لمائتي طالب ، وأن هذه القاعات تجمع بين البنين والبنات في وقت واحد مع أن هذا أيضا ممنوع ، ووجد أن تنكرة دخول الحصة جنيهان ، وبطبيعة الحال تم إغلاق الوكر ، وأعلن المحافظ أنه سيقوم بعمل حصر شامل لجميع الأوكار في كافة أنحاء المحافظة لمحاسبة المسؤولين الذين يسمحون بها.

كما جاء في أهرام ١٤/٦/١٩٩٧ أن هناك مراكز عننية للدروس الخصوصية في أماكن معروفة للجميع ، فهذا مركز " نوبل " بشارع الثورة بمدينة نصر ، عبارة عن مبنى كبير من عدة طوابق تضم عدة قاعات للدروس وهناك أيضا مراكز أخرى مثل مركز "أكسبيرت" بجوار مبنى الرقابة الإدارية ، ومركز " الدوحة " بشارع عباس العقاد بمدينة نصر أيضا ، كما بدأت إعلانات الصحف عن هذه المراكز تتخذ شكلا استفزازيا ، ففي إحدى الصحف تقرأ إعلانا عن أحد هذه المراكز يقول : " نحن نوفر لك المدرس الأمين بأقل الأسعار ومستعدون لإحضار المدرسين إلى المنازل " وإعلان آخر لا يقل استفزازية " شركة للخدمات ، توفر لك المدرس الأمين وتضمن لك النتائج ، وتوفر لك الخادمة والمربية بأسعار خيالية " !! وأشار المحرر إلى أن أحد هذه المراكز نقل إعلاناته إلى التليفزيون في أوقات الذروة ، مع تقديم خدمة متميزة ، هي أن الحصة الأولى تكون مجانا، فإذا ارتاح التلميذ للمدرس استمر معه ، وإذا لم يشعر عليه أن بطالب بتغييره .

وبالإضافة لما سبق فإن ضعف مرتبات المعلمين في ظل طغيان القيم المادية والخلل الاجتماعي الذي رسخته سنوات الانفتاح ، هذا الخلل المرتبط بالطفرة الاقتصادية لبعض الفئات التي حققت مكاسب مالية كبيرة خلال العقود الثلاثة الأخيرة - وخاصة بعد عام ١٩٧٤ - كل ذلك دفع ببعض المعلمين إلى التخلي عن أخلاقيات المهنة والتقصير في حق الطلاب والبحث عن الدروس الخصوصية باعتبارها السبيل لمجاراة هذه الفئات ، الأمر الذي ترتب عليه أن تحولت الدروس الخصوصية عند بعض ذوي النفوس الضعيفة من المعلمين إلى تجارة رابحة ، ولم تعد سبيلا لتوفير الاحتياجات الأساسية للمعلم ، وإنما أصبحت وسيلة لتحقيق أرباح ومكاسب مالية هائلة.

وهناك نوعية أخرى من المعلمين لا ترغب في إعطاء الدروس الخصوصية ، ولكنها قد تكون أيضا سببا في لجوء الطالب لأخذ الدرس الخصوصي ؛ ومن هؤلاء ذلك النوع الراض لمهنة التدريس لأنها فرضت عليهم قرضا ، وأيضا ضعيفي المستوى سواء في مجال التخصص أو في الناحية التربوية ، وهناك أسباب كثيرة لا يتسع المجال لذكرها ساعدت في وصول بعض المعلمين لهذا المستوى المتواضع .

رابعاً : أولياء الأمور

قد يعتقد البعض أن الأسرة ليس لها دور في انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية ، وهذا الاعتقاد في غير موضعه لأن الأسرة أصبحت عاملاً مساعداً في تفشي هذه الظاهرة سواء توافق ذلك مع ظروفها أم لم يتوافق ، وعلى الرغم مما يتحمله أولياء الأمور من معاناة مالية ونفسية بسبب الدروس الخصوصية فهي مستمرة في الانتشار كانتشار النار في الهشيم وكالسرطان في خلايا الدم ، ويدعم د . حسين كامل بهاء الدين وزير التربية والتعليم هذا المعنى بقوله : "إن أولياء الأمور يلجأون إلى الدروس الخصوصية لأنهم يعتبرونها أسهل طرق وأضمنها لحصول أبنائهم على المجموع الأفضل الذي يتيح لهم دخول الجامعات ، كما أن الطلاب وجدوا فيها وسيلة مختصرة للتعليم دون معاناة للمدرس ، ومتابعة النظام المدرسي ، وقد يكون ذلك من أسباب انتشار عدوى الدروس الخصوصية في المرحلة الجامعية ، وفي دراسة - قام بها كاتب هذا الفصل - بعنوان " أزمة المدرسة الثانوية العامة " تم التوصل إلى أن أهم الأسباب التي تشجع أولياء الأمور على أن يأخذ أبنائهم دروساً خصوصية تتمثل في الآتي :

- اعتماد الأسرة على الدروس الخصوصية ، في تحقيق التفوق لأبنائها والحصول على المجاميع المرتفعة في ظل المنافسة الشديدة .
 - تشغال الوالدين بأعمالهم وقلة متابعتهم لأبنائهم في المدرسة ومن ثم الاعتماد على المدرس الخصوصي في القيام بهذه المهمة .
 - ضعف ثقة أولياء الأمور في فاعلية الدور الذي تؤديه المدرسة .
 - تباهى بعض أولياء الأمور بإحضار أفضل المعلمين لتعليم أبنائهم في المنزل .
- وبالإضافة لما سبق فإن هناك بعض الأسر التي حققت مكاسب مادية كبيرة في الآونة الأخيرة ، هذه الأسر أغدقت على أبنائها بدون حساب ، مما جعلهم يعتقدون أن كل شيء يمكن تحقيقه مشروعاً كان أم غير مشروع ، ومن هنا كان تعاليهم على المدرسة

وتطاولهم على المعلمين ، وكان من السهل عليهم استحضار أفضل المعلمين لإعطائهم الدروس الخصوصية في المنزل ، وإذا لم يعجبهم أحد المعلمين يتم تغييره بسهولة ويسر ، ويعلق د . سعيد إسماعيل على ذلك بقوله : " لم يعد التعليم بكل أسف شديد هو المصعد الاجتماعي ، وإنما هو أداة سيطرة القادرين اقتصاديا لإفراز ثقافة خاصة بهم تشكل العقول وتسم الأذهان لتظل قيمهم هي السائدة "

خامسا : المدرسة والإدارة المدرسية:

لا خلاف على أن جودة العملية التعليمية مرهونة بقدرة المدرسة على توفير المناخ المناسب لنمو الطلاب ، وتحسين البيئة التعليمية وقدرتها على الانطلاق والتجديد ، ومن المفترض أن تكون المدرسة مؤسسة متعددة الوظائف في حياة طلابها ، فهي مكان لتلقى العلم ، ومصدر لإشباع ميولهم ورغباتهم ، ومركز لممارسة الأنشطة والهوايات ، ومن المفترض أنها منطقة جذب للطلاب يسعدون بقضاء أوقات فراغهم فيها ، ويجدون فيها حلاً لمختلف مشكلاتهم ، إلا أن الواقع الفعلي لمدراسنا يشير إلى أنها غير ذلك ، وأنها تفرقت في نطاق الوظيفة الأكاديمية ، وفيما يلي بعض العوامل التي جعلت من المدرسة منطقة طرد لطلابها أكثر منها منطقة جذب ، ومن ثم بحثهم عن الدروس الخصوصية كبديل للمدرسة :

١- ارتفاع كثافة الفصول : والتي قد تصل في بعض الأحيان إلى (٨٠) تلميذ في الفصل الواحد ، وما قد يترتب على ذلك من سوء التهوية ، وسهولة انتشار العدوى ببعض الأمراض ، وعدم توفر المقعد المريح ، وصعوبة التفاعل بين المعلم والطالب ، وغلبة الطابع اللفظي والإلقاء على الحصة ، ومن ثم صعوبة الاستفادة الكاملة من الشرح داخل المدرسة.

٢- تعدد الفترات الدراسية : وهي مترتبة على المشكلة السابقة ، حيث إن زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم وزيادة أعداد المقبولين بالمدارس على اختلاف أنواعها ومستوياتها ، وضعف القدرة الاستيعابية لمدراسنا ، كل ذلك أدى إلى تطبيق نظام الفترات الدراسية ، وهذا النظام من شأنه أن يؤثر تأثيرا سلبيا على جودة الشرح داخل الفصول ، نظرا لتقلص زمن الحصة ، وحضور التلميذ إلى المدرسة في أوقات غير مشجعة على الاستماع لشرح المعلم وخاصة تلاميذ الفترة المسائية ، ناهيك عن تشتت جدول المدرس أحيانا بين الفترتين وارتباطه ببعض الأعمال خارج المدرسة .

٣- قلة صلاحية المبنى المدرسي : فبعض الأبنية تأثرت بعوامل الزمن ووصلت إلى حد الشيخوخة ، وبعضها غير مزود بالكهرباء والمرافق الصحية بما في ذلك مياه الشرب النقية ودورات المياه الصالحة ، والأقنية والملاعب والمساحات الخضراء وزجاج السوافذ المكسور ، ونقص التجهيزات والأثاث والوسائل التعليمية والأثاث القديم المستهلك ، بالإضافة إلى تحويل غرف النشاط وحتى غرف المدرسين إلى فصول دراسية نظرا لغلبة التخطيط للتوسعات المستقبلية ، وهذا كله من شأنه أن ينعكس سلبيا على جودة العمل المدرسي ويعوق ممارسة الأنشطة والهوايات .

٤- الشككية في تنظيم وتنفيذ مجموعات التقوية: على الرغم من أن الدروس الخصوصية ممنوعة قانونا بحكم القرار الوزاري رقم (٥٩٢) بتاريخ ١٧ / ١١ / ١٩٩٨ م ، وأن البديل القانوني لها هو مجموعات التقوية ، إلا أن الإقبال على هذه المجموعات من جانب الطلاب وأولياء الأمور يعتبر ضعيفا وذلك لعدم مناسبة وقت هذه المجموعات ، أو لأن المعلم الذي يدرس في الفصل هو نفسه الذي يدرس في مجموعات التقوية وغير ذلك من الأسباب ، وتحت ضغط الوزارة بضرورة إقامة مجموعات التقوية اضطرت بعض المدارس إلى استخدام أساليب شكلية وصورية لتنفيذ هذه المجموعات ، فأصبحت مجموعات التقوية تنفذ على الورق فقط ، وفي معظم الحالات يكون الطلاب المسجلة أسماءهم في مجموعة التقوية الوهمية هم أنفسهم طلاب الدرس الخصوصي ، وما على المعلم إلا أن يسد الرسم المقرر على هذه المجموعات ، وفي مقابل ذلك له الحرية في إعطاء الدرس في المكان والتوقيت المناسبين له وبالسعر الذي يحدده هو وكان المدرسة بهذا الإجراء تحقق الأمان النفسي والقانوني للمعلم.

٥- ديكتاتورية المناخ المدرسي ، وقلة وسائل التشويق وثاثوية الأنشطة المدرسية ، وقلة تشجيع المحاولات الإبداعية سواء على مستوى الطلاب أو حتى على مستوى المعلمين ، والقرارات المنظمة لسير العمل المدرسي معظمها قرارات فوقية .

٦- ضعف استخدام وتوظيف التكنولوجيا الحديثة لصالح العملية التعليمية ، حيث إنه حدثت طفرة هائلة خلال السنوات الأخيرة في تكنولوجيا التعليم والاتصال غيرت شكل التعليم التقليدي ، ولم يعد المعلم هو المصدر الوحيد للمعرفة ، وهذه التكنولوجيا تعتبر سلاح ذو حدين بالنسبة للمدرسة ، بمعنى أنه إذا أحسنت المدرسة استغلال هذه

التكنولوجيا وطوّرت مهارات المعلمين والإخصائيين التكنولوجيين بها لأنها تهيئة مناخ مدرسي أكثر عطاء وأكثر قدرة على جذب الطلاب وتشويقهم وإفادتهم ، أما إذا لم تحسن المدرسة استغلال هذه التكنولوجيا وهذا هو الحادث بالفعل ، نظرا لوجود معوقات كثيرة تحول دون ذلك ، في هذه الحالة فإن استخدام التكنولوجيا التعليمية خارج المدرسة - في المنازل ومراكز الدروس الخصوصية - سيسحب البساط من تحت قلمي المدرسة ويزيد من هامشية دورها.

وبالإضافة لكل ما سبق فإن لا شعور الإدارة المدرسية بشجع الطلاب على أخذ دروس خصوصية ، لأن ذلك يساهم في تحسين نتيجة المدرسة وارتفاع نسبة النجاح في نهاية العام ، ومن ثم تنال إدارة المدرسة رضا المسئولين .

سادسا : الامتحانات ونظام ترفيع الطلاب

تعتبر الامتحانات ونظم التقويم أضعف حلقات المنظومة التعليمية ، فهي في مجملها قياس للحفظ الذي يكاد يكون حرفيا للحقائق والقوانين بأسئلة تستخدم الذاكرة الصماء في الإجابة عليها ، ولا تنمي روح التفكير والابتكار والاعتماد على النفس بين الطلاب ، والأصل في الامتحان أنه وسيلة وليس غاية ، وأنه مقياس يعتمد عليه الوزارة في ترفيع الطلاب من طور إلى آخر من أطوار التعليم ، ولكن الامتحان قد أسى فهمه واستخدامه من جانب الطلاب وأولياء أمورهم والمجتمع الذي يعيشون فيه ، وأصبح النجاح في الامتحان والتفوق فيه أمرا يهم الجميع ، وليس في ذلك خطأ ، ولكن الخطأ يكمن في اعتبار أن النجاح في الامتحان هدف تتضاعل أمامه الأهداف التربوية الرئيسة الأخرى ، وهكذا باتت الامتحانات غاية في حد ذاتها وليست وسيلة ، وأصبحت تحتل مركز الصدارة في نظامنا التعليمي .

ونتيجة للمبالغة في أهمية الامتحانات وقيمتها واعتبارها غاية بعد أن كانت وسيلة ، ونتيجة للضجة الإعلامية التي تثار حول الامتحانات وما يتبعها من قلق وتوتر ، اتجه أولياء الأمور إلى البحث عن الوسيلة المناسبة لتحقيق هذه الغاية سواء أكانت مشروعة أم غير مشروعة ، وكانت هذه الوسيلة هي الدروس الخصوصية ، خاصة وأنها تساعد الطلاب في إتقان مهارات النجاح وتزودهم بأساليب اجتياز الامتحانات .

ومما يزيد الأمر تعقيدا أن الامتحانات الحالية رغم سلبياتها هي المعيار الوحيد في ترفيع الطلاب للمراحل الأعلى ، وقد نجد أحيانا أن أحد الطلاب يحرم من دخول كلية ما التحق بها زميل له لأن مجموعه يزيد بمقدار درجة واحدة أو حتى نصف درجة عن مجموع زميله الذي لم يستطع الالتحاق بنفس الكلية ، في الوقت الذي تكون فيه استعدادات الأول وقدراته أفضل منها عند الثاني ، والسبب معروف طبعا حيث إن مثل هذه الامتحانات تتأثر بعامل الصدفة ، وبالفشل أحيانا ، بالإضافة لاقتصارها على قياس مقدار ما حصله الطالب ، وبعد استجلاء الأسباب الكامنة وراء تفشى الدروس الخصوصية يلزم الوقوف على الآثار المترتبة عليها وهذا هو موضوع الجزء التالي :

الآثار المترتبة على انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية :

الدروس الخصوصية مثلها مثل أى ظاهرة اجتماعية أخرى لها جانبها المتقابلان ، الإيجابي والسلبي ، وفيما يلي شرح موجز لكل منهما :

الآثار الإيجابية :

١- تؤدي الدروس الخصوصية إلى تقوية التلاميذ الضعاف في بعض المواد الدراسية ، وتزيد من فرص التفوق للطلاب المجد ، كما أنها تعود التلاميذ المواظبة على المذاكرة والاهتمام بالدروس منذ بداية العام الدراسي إن لم يكن قبل بدء العام الدراسي .

٢- أنها تساعد في حل بعض المشكلات التي قد يتعرض لها التلاميذ كالانقطاع عن المدرسة بسبب المرض أو إصابة التلميذ في حادث مثلا ، وضعف مستوى المعلم أكاديميا وتربويا .

٣- أنها تدر دخلا عاليا للمعلم ، خاصة وأن دخله محدود مقارنة ببعض الفئات الأخرى مثل رجال القضاء والشرطة والقوات المسلحة وموظفي البنوك وغيرهم .

٤- أنها تريح ولي الأمر صاحب الإمكانيات المادية والدخول العالية ، وخاصة أولئك الذين لا يملكون الوقت أو القدرة العلمية لمتابعة أبنائهم ، وتطمئنهم نفسيا عليهم في ظل هذا السباق الرهيب .

٥- تؤدي إلى تحسين نتيجة المدارس التي تشيع فيها هذه الظاهرة ، ومن ثم إعلاء رصيد مدير المدرسة والعاملين معه عند القيادات الأعلى .

٦- توثق العلاقة بين المعلم والتلميذ وتضفي على حصة الدرس نوعا من الود والألفة .

الآثار السلبية :

إذا قلنا بين إيجابيات الدروس الخصوصية وسلبياتها ، فإن كفة السلبيات ستكون أرجح بكثير ، ويتضح ذلك من خلال عرض هذه السلبيات في مجاور على النحو التالي :

١ - تأكل مضمون المجانية في التعليم :

أصبحت مشكلة الدروس الخصوصية من أهم المشكلات التي تثقل كاهل الأسرة المصرية اقتصاديا في الوقت الذي تلتزم فيه الدولة بمجانية التعليم وهي في ذلك لا تقل أهمية عن المشكلات القومية الأخرى التي تتصدى لها الحكومة بقوة لتخفيف أعباء المعيشة على المواطنين ، ويتضح ذلك إذا علمنا أن تصريحات السيد وزير التربية والتعليم تشير إلى أن حصيلة الدروس الخصوصية لعام ٩٤ / ١٩٩٥ تجاوزت سبعة مليارات ، وأنها تزايدت مع مرور الوقت لتصبح (١٢) مليار جنيه في العام الواحد ، وهذا المبلغ يعادل حوالى (٩%) من الدخل القومى في مصر ، وهذه المبالغ تدخل ضمن نظم الاقتصاد الخفى السرى بمعنى أنها لا تخضع للضرائب ولا يحصل عنها رسوم ، كما أنها بعيدة عن سيطرة الدولة وخارج ميزانياتها ، وتدل هذه المؤشرات على مدى خطورة هذه الظاهرة على الاقتصاد القومى ، ويرى البعض أن هذه الظاهرة هي أحد أسباب حالة الكساد الاقتصادى وانخفاض القوة الشرائية داخل الأسواق والمصايف المصرية .

وقد قدرت إحدى الدراسات أن الدروس الخصوصية تلتهم ما يزيد على ٢٥% من دخل الأسرة المصرية ، وأن ما تدفعه الأسرة للدروس الخصوصية أكثر من التكلفة التي تتحملها الدولة بالنسبة للتلميذ ، وكان تكاليف التعليم تدفع مرتان : تدفعها الحكومة مرة في شكل ميزانية التعليم ، ويدفعها الأهالى مرة ثانية في شكل نفقات الدروس الخصوصية ، وهذا معناه إهدار المال العام الذى تنفقه الدولة على برامج التعليم .

وفى دراسة أخرى طبقت على محافظة المنيا تبين أن متوسط تكلفة الدروس الخصوصية للطالب الواحد في الثانوية العامة بمراحلتيها في المدارس الحكومية يصل إلى حوالى (٢٣٠٠) جنيه ، وقد تزيد هذه القيمة عن ذلك بكثير في بعض المدن الأخرى مثل القاهرة والاسكندرية وفى المدارس الخاصة ومدارس اللغات ، وتزداد الصورة قتامة حين

يكون لدى الأسرة طالبان في الثانوية العامة أحدهما في الصف الثاني ، والآخر في الصف الثالث ، ويعنى ذلك أن الأسرة ستظل في حالة إرهاق نفسى ، ومالى على مدار أربع سنوات متتالية ، وأيا كان الوضع فإن ظروف الأسرة المصرية لا تتحمل هذه الأعباء المالية حيث تشير الإحصاءات إلى أن حوالى (٤٣ %) من سكان مصر يعانون من الفقر بصورة أو بأخرى .

ولعل من بين أسباب إحجام الكثيرين عن المشاركة الإيجابية فى تمويل التعليم من باب الهبة أو التبرع يرجع إلى الضغوط الاقتصادية الواقعة عليهم والناجمة عن المصاريف الباهظة التى توجه إلى الدروس الخصوصية ، فكيف نطالب الناس بالتبرع لنظام هو فى الأصل يستولى على جزء كبير من دخولهم.

٢ - انحصار قيم الإبداع والإنجاز :

حيث إن الدروس الخصوصية تعود الطالب الاعتماد على الغير ، فهو يأخذ المادة العلمية جرعة سائغة ولا يبذل جهد يذكر فى استيعابها وفهمها ، فيفقد ميزة الجد والتفكير والبحث والتحليل والاعتماد على النفس ، وتؤكد الدراسات العلمية أن اعتماد الفرد فى تعليمه على الآخر يتسبب فى تعطيل نوافع الإنجاز والمثابرة والثقة بالنفس ، والكسب الذاتى للمعرفة وإصابته بما يعرف " بالعجز المكتسب " أو القصور المكتسب " وهو ظاهرة مرضية تكون نتيجة تكرار تعامل الطالب مع الحلول الجاهزة للمشكلات كما يقدمها له المدرس الخصوصى دون أن يدرجه على كيفية البحث عن حلول مناسبة لها بنفسه ، ومن ثم فلكونه تعود على القفز على النتائج دون التدريب على معاناة العمليات العلمية التى توصل إليها يصبح عاجزا عن مواجهة أية مشكلة يمكن أن تصادفه ، ويتحول عندئذ إلى البحث عن الأسهل والأيسر ، وتتجذر فيه الاتكالية وثقافة الاستهلاك وتنخفض لديه الدافعية للإنجاز ويصاب باللامبالاة ، والانتفاء والسلبية وعدم القدرة على الاستقلالية ، ويصبح تابعا مستسلما سلس الانقياد .

ومعنى ذلك أن نجاح الابن عن طريق الدروس الخصوصية - وتفوقه أحيانا - قد يكون ضرره أكثر من نفعه ، لأن ذلك يهدم فيه المقومات الرئيسة لطالب النجاح فى الحياة، كما أن الأسرة بهذا الإجراء تقطع من قوتها ما تنفقه فى تكريس العجز أو القصور لدى أبنائها ، وإضعاف قدرتهم على النظم الذاتى، وما أشد حاجتنا فى الظروف

الحالية إلى الإنسان المسلح بقيم الإبداع والإنجاز ، خاصة في ظل العولمة والمنافسة الشديدة سواء على مستوى الأفراد أو المؤسسات أو الدول ، فإما أن نبدع ونبقى ، أو لا نبدع فننقضي .

٣- تراجع بعض القيم الأخلاقية :

تعتبر الدروس الخصوصية واحدة من أهم المشكلات المركبة ذات الأبعاد المتعددة فهي مشكلة تربوية واجتماعية وأخلاقية واقتصادية ، وهي تمثل إساءة كبرى وإهانة بالغة للنظام التعليمي ، فهي إفساد للعلاقة الطيبة بين المعلم والطالب ، وهي مهانة للمعلم الذي ينبغي أن يظل صاحب المثل العليا والمكانة الرفيعة والقُدوة الحسنة ، إذ بسبب الدرس الخصوصي قد يرفع الطالب الحدود التي ينبغي عدم تجاوزها بينه وبين المعلم ، مما يؤثر سلباً على احترام الطالب له ، وبسببها قد يهمل المعلم في عمله المدرسي نتيجة لإرهاقه وإخاره لمجهوده لكي يستنفذه في الدرس الخصوصي خارج المدرسة ، وبسببها أيضاً قد يفرق المعلم بين تلاميذ الفصل الواحد في المعاملة ، فيكون اهتمامه أكثر بمن يأخذون درسا عنده ، ولا ممانع أن يجاملهم في درجات أعمال السنة ، ومن ثم يستشعر بعض الطلاب النقص والحرمان نتيجة المحاباة والتمييز ، ويتعود البعض الآخر على الجشع وأخذ حقوق الغير ، وإيثار المصلحة الفردية على المصلحة العامة ، وأنه بالمال يمكن عمل كل شيء مشروعاً كان أم غير مشروع ، وأنه يمكن الوصول إلى الهدف بأقل مجهود دون اجتهاد يذكر .

كما تؤثر الدروس الخصوصية في احترام الطالب للنظام المدرسي ، والغياب لأتفه الأسباب ، والانصراف عن الشرح أثناء الحصة ، وإحداث الضوضاء التي تعطل على الآخرين الاستفادة من الشرح ، كما تعود على الكسل والإهمال ، وتعوده أيضاً على عدم احترام القانون والتهاون في تنفيذه ، فهي ممنوعة بحكم القانون ، ومع ذلك فهي واقع اجتماعي قائم ، وتمارس علناً وبعلم المسؤولين ، ليس هذا ولفظ بل إن إقامة مجموعات النقوية على الورق دون أن يكون لها وجود على أرض الواقع يغرس في الطالب والمعلم وإدارة المدرسة قيم النفاق والتحايل وفقدان الثقة فيما هو حكومي .

ومن الطبيعي في ظل هذه الأوضاع أن يفتقد الطالب للقُدوة الحسنة ، ومن الصعب أن يجدها في المدرس الذي يفرق بين طلابه ، ويهددهم بدرجات أعمال السنة ، ويضيع

وقلت الحصّة اعتماداً على الدرس الخصوصي ، ومن الصعب أن يجدها في معلم يتصارع مع زميله أو يحقد عليه بسبب إقبال الطلاب عليه في الدروس الخصوصية إما لطبيعة المادة التي يدرسها أو لقوته فيها .

وهكذا فإن الدروس الخصوصية تشكل أحد مظاهر الأزمة الخطيرة التي يمر بها النظام التعليمي لما تتركسه في الطالب من اعتمادية وإهمال وقيم هابطة ومن ثم الضعف المتتابع للأجيال المتخرجة في قدراتها وأخلاقياتها ومواصفاتها الإنسانية والوظيفية .

٤ - مدم مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية :

يقصد بتكافؤ الفرص في التعليم إتاحة فرص تعليمية متساوية للتلاميذ على الرغم من تباين بيناتهم ومستوياتهم الاقتصادية والاجتماعية كل حسب ما تؤهله له استعداداته وقدراته ، ولكن في ظل انتشار الدروس الخصوصية يصعب تحقيق هذا المبدأ ويزداد التفاوت والتباين بين التلاميذ ، وكما هو معلوم أن فائز الدروس الخصوصية في تزايد مستمر ، وأنها تكلف أولياء الأمور مبالغ كبيرة، ولما كانت الأسر المصرية في وضع اقتصادي لا يسمح لمعظمها بتحمل هذه الأعباء المالية ، فإن الدروس الخصوصية تنتشر بين أبناء الأسر ذات المستوى الاقتصادي المرتفع عن غيرها .

وبالتالي فإن توزيع الفرص التعليمية يعتمد إلى حد كبير على المستوى الاقتصادي للأسرة ، كما لو كان النظام التعليمي يكافئ الأفراد الذين ينتمون إلى أسر ذات مستوى اقتصادي وتعليمي مرتفع أكثر من غيرهم ، ومن ثم لا يتحقق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، لأن المستوى التحصيلي والمعرفي والتفوق الذي حققه أبناء الأغنياء ليس ثمرة من ثمار جهدهم بقدر ما هو ثمرة لمولدهم و ثراء أسلافهم ، وهذا من شأنه أن يولد نوعاً من الحقد بين الطلاب ، فالطالب الذي ينحدر من أسرة ذات مستوى اقتصادي ضعيف قد تضع عليه بعض الفرص ، وقد يشعر بالنقص وانخفاض مكانته بين أقرانه ، كما أنه قد يواجه اللوم لأسرته ويصبح ساخطاً عليها ، وهذا من شأنه أن يشعر الطالب بأن مسألة تعلمه وتفوقه ليست مسئوليته بالدرجة الأولى ، بقدر ما هي متوقفة على قدر المساعدة التي توفرها له أسرته ، عن طريق الدروس الخصوصية .

ولاشك أن مثل هذه الأوضاع ستعمق الفروق الطبقيّة بين الطلاب ، ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد بل يتعداه إلى المعلمين أنفسهم ، فانتشار الدروس الخصوصية في

بعض المواد (كاللغات والعلوم والرياضيات) دون المواد الأخرى (كالمجالات العملية والتربية الموسيقية) ساعد على نمو الاتجاه المادي لدى بعض المعلمين كما أوجد نوعا من الشعور بعدم التكافؤ بين المعلمين نتيجة لحصول البعض منهم على دخل إضافي يساعدهم على تحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية ، وبالتالي فإن ذلك يؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على مدى رضا جميع المعلمين عن عملهم ، وخصوصا الذين لا يحصلون على هذه الفرص ، مما يؤثر على دافعيتهم لأداء أعمالهم وانسجامهم المهني ، وقد انعكس ذلك على كليات التربية وغيرها من الكليات المنوطة بإعداد المعلم ، حيث يزداد إقبال الطلاب على تخصصات معينة دون غيرها ليس حبا في دراسة هذه التخصصات ، ولكن لزيادة الإقبال عليها في الدروس الخصوصية ، وإذا كان للدروس الخصوصية كل هذه الجوانب السلبية والتي تفوق إيجابياتها بكثير ، فهل من سبيل لعلاجها والتصدي لها.

نحو استراتيجية لمواجهة الظاهرة :

من العرض السابق لأسباب تلشى الدروس الخصوصية ، يتضح أنها ظاهرة مزمنة بمعنى أنها ليست وليدة الوقت الحاضر ، وإنما تمتد جذورها لسنوات مضت ، كما أنها ظاهرة مركبة بمعنى أنها ليست نتيجة لسبب أو عامل واحد ، وإنما هي نتائج مجموعة من العوامل ؛ منها العوامل الداخلية الخاصة بالمدرسة ، ومنها ما هو خارجي أي خاص بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في البيئة الخارجية المحيطة بالمدرسة ، ولذا فإن التصدي لهذه الظاهرة ومواجهتها ليس مسئولية جهة واحدة أو شخص مسئول بمفرده وإنما هي مسئولية جماعية تضامنية رسمية وشعبية في آن واحد ، كما أن علاج مشكلة الدروس الخصوصية ليس في محاربتها بل في معالجتها من خلال الأسباب المؤدية لها ، ولا يوجد حل وحيد ، وإنما هي مجموعة من الحلول تتكامل فيما بينها لتكون استراتيجية العلاج وفيما يلي محاور هذه الاستراتيجية :

أولا : في مجال السياسة التعليمية :

- ١- ضرورة وضع فلسفة للنظام التعليمي الجديد تحقق تنمية المتعلم تنمية شاملة ومتكاملة عقليا وصحيا ونفسيا وتنمي ميوله واتجاهاته وتثاي به عن الحفظ

والتلقين، وتنتجه به إلى التفكير العلمى السليم وإلى الإبداع والابتكار وتعمق لديه مفهوم التعلم الذاتى.

٢- تحديد الأهداف العامة للتربية فى مصر بما يتوافق مع طبيعة العصر ومستحدثاته ، وبحيث تصبح المدرسة مؤسسة متحدة المهام والوظائف فى حياة الطالب والمجتمع، بالشكل الذى يجعلها فوق مستوى المنافسة من قبل معلمى الدروس الخصوصية.

٣- ضرورة إحداث نقلة نوعية فى التعليم ؛ من التعليم إلى التعلم والتركيز على اكتساب الخبرات والمهارات خاصة مهارات التعلم الذاتى ، وكيفية الرجوع إلى مصادر المعرفة المتنوعة واستخلاص المعلومة وتوظيفها وتنمية القدرة البحثية والإبداعية وتوظيف التكنولوجيا الحديثة فى ذلك.

٤- تطوير المناهج لتصبح مرتبطة بمتطلبات الحياة فى عصر المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا المتطورة وغيرها من التحديات.

٥- إعداد الكتب المدرسية بما يضمن جودة إعداد للمادة العلمية وعرضها ومناقشتها ، وتحديث طرق الأداء بحيث تصبح وظيفة المعلم التوجيه لا للتلقين والتحفيظ .

٦- الاهتمام بالأنشطة التربوية النظامية واللائقراطية التى تسهم فى تكوين شخصية الفرد وتساعد فى اكتشاف قدراته واستعداداته واهتماماته ، وتحول دون تقوقعه على ذاته وتعزله اجتماعيا ، وتجعل منه شخصا إيجابيا متفاعلا مع الآخرين ، ومتطلعا نحو المستقبل ، ولكى يحدث ذلك على أرض الواقع يلزم :

- افتتاح المعلم وإدارة المدرسة وولى الأمر بأهمية الأنشطة بالنسبة للطالب .
- توفير الإمكانيات وتهيئة البيئة المواتية لنجاح الأنشطة .
- تضمينها ضمن المجموع القصى لدرجات الطالب .
- تعميم نظام اليوم الكامل وتعويد الطلاب عليه منذ الصغر .

٧- العمل على استقرار النظام التعليمى وذلك بعدم التغيير المستمر وغير المدروس نقلا عن تجارب دول أخرى دون مراعاة لظروف مجتمعنا وطبيعة طلابنا ، حيث إن استقرار النظام التعليمى أمر مهم ومؤثر فى استقرار المجتمع ككل ، وهذه ليست دعوة للجمود ، ولكنها تعنى أن يكون التغيير مدروسا وواقعا ، ويسير بخطوات مترنة وثابتة.

ثانيا : تطوير نظام الامتحانات وترقيع الطلاب للمراحل الأعلى

- ١- تطوير نظام الامتحانات الحالية بحيث لا تقتصر على قياس قدرة الطالب على التحصيل ، وإنما يجب أن تشمل المستويات العليا من المعرفة كالفهم والتحليل والتطبيق والنقد والإبداع ، على أمل أن يأتي الوقت الذي يسمح فيه للطلاب بالاستعانة بالكتاب والمكتبة أثناء تأدية الامتحان (Open Book Test)
- ٢- تنويع أساليب التقييم بحيث تجمع بين الامتحانات التحريرية والشفوية والعملية والأنشطة المختلفة للطلاب وسلوكه وانضباطه ومدى انتظامه بالدراسة .
- ٣- عدم الانتصار على مجموع الدرجات في امتحان نهاية العام كمعيار وحيد لترقيع الطلاب للمراحل الأعلى ، فمع التسليم بعدالة هذا المعيار في ظل الظروف الحالية ، إلا أنه لا يخلو من سلبيات عديدة ، لذا يلزم استحداث معايير إضافية مثل اختبارات القدرات والمواد المؤهلة وإجادة إحدى اللغات الأجنبية ، والتقارير التي يكتبها مدير المدرسة والمعلمون ، ولا مانع أن يكون لكل طالب سجل تراكمي تسجل فيه الدرجات والإنجازات التي حققها منذ بداية التحاقه بالسلم التعليمي بحيث يتم الرجوع إليه في عمليات التقييم والانتقال من مرحلة إلى أخرى .

ثالثا : دور الأسرة والتوعية بخطورة الظاهرة

- ١- توعية الأسرة المصرية عن طريق وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة بخطورة انتشار الظاهرة والتي سوف تؤدي في النهاية إلى " طالب آلى " يتلقى الدروس ويحفظها بمساعدة المعلم عن طريق الدرس الخصوصي ثم ينسأه بعد خروجه من لجنة الامتحان ، مما يفقد طلابنا القدرة على التفكير والإبداع .
- ٢- توعية أولياء الأمور بعدم التعجل في إدخال أبنائهم المدرسة قبل السن المقررة حتى لا يتعثر التلميذ صغير السن في الدراسة بسبب وجوده بين من يفوقه في السن والنضج ، فيلجأ ولي الأمر مضطرا إلى الدروس الخصوصية كتلاخ لهذا التعثر .
- ٣- عقد لقاءات إرشادية وتوعوية وترفيهية لأولياء الأمور تشارك فيها المدرسة وبعض القيادات التعليمية بهدف التأكيد على أن التعليم قضية أمن قومي ومسؤولية مجتمعية لا تقتصر على المدرسة بمفردها .

- ٤- إشراك بعض أولياء الأمور ذوي الرغبة في العمل التطوعي والخبرة والمكانة الاجتماعية وخصوصا أصحاب المعاشات منهم في الإشراف على مشروع مجموعات التقوية داخل المدرسة ، وتشجيع المتميزين منهم بالوسائل المختلفة .
- ٥- تفعيل وتنشيط مجالس الآباء والمعلمين كآلية من آليات تعميق ديمقراطية الإدارة المدرسية ، وتوثيق الصلة بين الأسرة والمدرسة ، وإعادة الثقة في المدرسة ودورها المتميز .
- ٦- يجب على الأسرة أن تلقى من تفكير أبنائها مسألة الدروس الخصوصية حتى ينتبه الطالب إلى شرح المعلم في حجرة الدراسة ، ويجتهد في دروسه ويعتمد على نفسه ، فهناك الطالب الذي يتغيب كثيرا عن المدرسة ، أو الذي يجلس في الصف وذهنه شارد خارج قاعة الدراسة لأنه تعود منذ صغره على أن المعلم يأتي له في المنزل .

رابعاً : دور المعلم

- ١- دعم المعلمين مادياً واجتماعياً ، والتفريق في اختيارهم قبل التحاقهم بالعمل، والاطمئنان إلى مستواهم الأخلاقي والقيمي ، ووضعهم تحت الاختبار عند تسلمهم العمل لحين ثبوت أهليتهم لهذه المهنة .
- ٢- تدريب المعلمين على تعليم الطلاب بطريقة التعلم الذاتي ، بحيث يمارسوا عملهم من منطلق (أن التعليم هو تعليم المتعلم كيف يعلم نفسه بنفسه) ومن منطلق (أنه من لا يستطيع أن يعلم نفسه فلن يعلمه معلم) وبذلك يصبح دور المعلم موجه ومرشد وميسر لعملية التعلم .
- ٣- استحداث وظائف أخرى بجانب وظيفة المدرس العادي مثل مرشد المادة أو الإخصائي العلاجي لنقاط ضعف التلاميذ .
- ٤- التوعية بالدور الرائع والعظيم الذي يقوم به المعلم ، وأنه صاحب أشرف مهنة ، كما أنه مقتدى به من قبل طلابه ، وعلى حسب نوع هذه القدوة يكون الثواب أو العقاب من قبل الله سبحانه وتعالى ، ودعماً لذلك يلزم إدخال مادة الثقافة الإسلامية ضمن برامج إعداد المعلم في كليات التربية.
- ٥- رصد جوائز تشجيعية للمعلمين الذين يمتنعون عن إعطاء الدروس الخصوصية ، واعتبار ذلك ضمن شروط الإعارة أو الترقية للوظائف الأعلى وغيرها من المزايا .

٦- الاهتمام بمجموعات التقوية وتهيئة عوامل النجاح لها ، مثل قصر الاشتراك فيها على المعلمين الممتازين وحرّافز مجزية ، وتخصيص مساحة زمنية مناسبة لها على مدار اليوم الدراسي .

خامساً : دور تكنولوجيا التعليم

جدير بالذكر أن التكنولوجيا التعليمية بأشكالها المختلفة كالشبكات التعليمية والكمبيوتر التعليمي ، والمكتبة الإلكترونية ، والقنوات التليفزيونية التعليمية يمكنها أن تسهم في حل مشكلة الدروس الخصوصية من خلال عدد من البدائل مثل :

- إمكانية الحصول على المعلومة من مصادر أخرى متنوعة غير المدرسة .
- تميز هذه التكنولوجيا التعليمية بالتشويق والجاذبية .
- اعتمادها على متخصصين ومعلمين ذوي كفاءة عالية .
- قدرتها على اختصار الوقت والجهد في الحصول على البيانات والمعلومات المطلوبة .
- إمكانية الحصول على المعلومة بالصوت والصورة والحركة .
- إعادة الشرح من خلالها لأي عدد من المرات وفي أي وقت .
- تنمية الاتجاه نحو التعلم الذاتي .
- توضيح تجارب وعروض يصعب تنفيذها في الفصل .
- التخفيف من حدة التفاوت في مستوى الأداء بين المعلمين .
- علاج صعوبات المنهج عن طريق التجريب وتقريب الفكرة وربطها بالأحداث الجارية .

واتطالنا من ذلك أصبح لزاماً على المدرسة أن تواكب هذه المستجدات التكنولوجية وتوظفها توظيفاً حقيقياً لتطوير العملية التعليمية وتحقيقاً لذلك يلزم الآتي :

- ١- الاستفادة مما هو موجود حالياً بالمدارس من تكنولوجيات سواء تمثل ذلك في بعض الأجهزة ، أم في القاعات المجهزة بالشبكات التعليمية وذلك من خلال توفير مستلزمات التشغيل والاهتمام بعمليات الصيانة وتوفير الأعداد اللازمة من الإخصائيين التكنولوجيين .

- ٢- التوعية الكافية بهذه المستحدثات التكنولوجية على مستوى المجتمع المدرسي ، والمجتمع الخارجى ، وكيف أنها أصبحت ضرورية لمواكبة ما يدور فى العالم حالياً من مستحدثات ومن ثم تكوين اتجاهات إيجابية نحو استخدامها .
- ٣- تيسير اقتناء الطلبة والمعلمين لأجهزة الكمبيوتر والاسطوانات المسجل عليها شرح الدروس ، وذلك من خلال التعاقدات الجماعية والتي تضمن لهم الشراء بسعر مخفض وعلى أقساط طويلة المدى .
- ٤- الاستعانة بهذه التكنولوجيا فى شرح الدروس والعروض العملية بحيث يمكن استخدامها كوسائل معينة للتدريس وأيضاً كبديل للمعمل أو الورشة ، وعن طريقها أيضاً يمكن التجول فى الصحارى البعيدة والغابات والمناطق الاستوائية والقطبية وغيرها مما لا يمكن التعرف عليه بشكل مباشر .
- ٥- التفكير بدراسة هذه المستحدثات التكنولوجية فى المراحل الأولى من السلم التعليمى ، وتشجيع الطلاب على التعامل معها ، وذلك بالسماح لهم باستخدامها فى الترفيه والتثقيف والجولات السياحية .
- ٦- جعل الإرسال بالفتاة التعليمية فى التلفزيون المصرى متاحاً للجميع مثل الإرسال بالقاتلين الأولى والثانية ، بدلاً من قصره على القنوات الفضائية التى لا يستطيع الاشتراك فيها إلا القادرون ، مع مراعاة تعديل مواعيد البث بحيث لا تتعارض مع مواعيد الدراسة ، ومراعاة أن تأخذ هذه البرامج صورة جذابة ومشوقة ، وتخصيص بعض البرامج للمراجعة وحل الامتحانات .

سادساً : الدعم المادى والمالى

- إذا كان انخفاض دخل المعلم هو أحد أسباب انتشار الدروس الخصوصية، وإذا كانت الميزانية المخصصة للأنشطة المدرسية أقل مما ينبغى، وإذا كانت ميزانية التعليم لا تسمح بزيادة أكبر لدعم مثل هذه البنود ، فإنه يمكن التغلب على ذلك عن طريق الآتى :
- ١- طباعة الكتب المدرسية وتجليدها بطريقة جيدة تجعلها أطول عمراً وأكثر تحملاً وتوزيعها على الطلاب بحيث يستخدمها الطالب طوال الفصل (أو العام) الدراسى مع المحافظة عليها ، ويسلمها نظيفة لإدارة المدرسة فى نهاية المدة ، لكى تعيد توزيعها على تلاميذ السنوات السابقة مرة أخرى ، وتستمر هذه العملية لمدة ٤ أو خمس سنوات حتى تستهلك الكتب أو تتغير المقررات ، وإذا خالف الطالب هذه القواعد يدفع

ثمن الكتاب ، وإذا اتبعت الوزارة هذه الطريقة فإنها سوف توفر ما يقرب من (٨٠ %) من ميزانية طبع الكتب المدرسية كل عام ، ويمكنها أن تستخدم هذا الوفرة في رفع مرتبات المعلمين أو في صرف حوافز له إذا قاموا بواجبهم التعليمي والتربوي ، وإذا كان هذا النظام مطبق بالمدارس في الولايات المتحدة الأمريكية صاحبة الوفرة الاقتصادية العالية ، فما أحوالنا نحن لتطبيقه .

- ٢- تشجيع مشاركة أولياء الأمور في تكلفة التعليم وذلك بأن يدفع الطالب مبلغا معينا عند الالتحاق بالمدرسة ، وهكذا يتجمع لدى إدارة المدرسة مبلغا كبيرا يصبح بمثابة رأس مال دائم يستغل في الإنفاق على مختلف الأنشطة، وعند انتهاء الطالب من دراسة المرحلة وانتقاله لمرحلة أخرى يمكنه استرداد هذا المبلغ ، وطبعاً لن يتأثر رأس مال المشروع لأن هناك دفعة أخرى ستلتحق بالمدرسة لتحل محل الدفعة التي تخرجت .
- ٣- جعل المدرسة وحدة منتجة بمعنى أن يكون لمشروعاتها مردودا ماليا تستفيد منه المدرسة والمدرس والطالب .

وختاماً فإنه يجب أن يكون واضحاً في الأذهان أن حل هذه المشكلة لن يتأتى بين يوم وليلة ولكنه سيستغرق بعض الوقت ، وعلى قدر العزيمة وقوة الإرادة وإخلاص النية بقدر ما تكون المدة الزمنية اللازمة للتخلص من المشكلة.

المراجع :

١. أحمد إبراهيم أحمد : إدارة الأئمة التعليمية : منظور عالمي ، الإسكندرية ، المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع ، ٢٠٠١ .
٢. ————— : بعض مظاهر القصور الإداري في المدارس الثانوية العامة، دراسة ميدانية ، المؤتمر العلمي السنوي السادس ، نحو تعليم عربي متميز لمواجهة تحديات متجددة ، كلية التربية - جامعة حلوان ، ١٢ - ١٣ مايو ١٩٩٨ .
٣. أحمد إسماعيل حجي : الإدارة التعليمية والإدارة المدرسية ، القاهرة ، دار الفكر العربي ، ١٩٩٨ .

٤. اسماعيل محمد دياب : "ظاهرة الدروس الخصوصية كأحد معوقات التحول الديمقراطي للتعليم فى مصر" ، الكتاب السنوى فى التربية وعلم النفس، المجلد العاشر، ١٩٨٣.
٥. ألبرت موتيفانز : "إصلاح التعليم الثانوى ، المطالب المتغيرة للتعليم الثانوى"، مستقبلات، ع (١١٧)، مجلد (٣١) ، مارس ٢٠٠١.
٦. إميل فهمى شنودة : "فلسفة التربية فى عصر الحاسبات الإلكترونية" ، مؤتمر التعليم وعالم العمل فى الوطن العربى ، رؤية مستقبلية ، كلية التربية - جامعة المنصورة ، ٣ - ٤ إبريل ٢٠٠١.
٧. برنست دايئز ، لندا إيسون : الإدارة المدرسية فى القرن الحادى والعشرين ، ترجمة السيد عبد العزيز البهواش ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٩٩ .
٨. نجاك ديلور : التعلم ذلك الكنز الكامن ، تعريب جابر عبد الحميد جابر ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٩٧ .
٩. حامد عمار : دراسات فى التربية والثقافة (٤) ، الجامعة بين الرسالة والمؤسسة ، القاهرة ، الدار العربية للكتاب ، ١٩٩٦.
١٠. ——— : دراسات فى التربية والثقافة (٥) نحو تحديد تربوى ثقافى ، القاهرة ، الدار العربية للكتاب ، ١٩٩٨.
١١. حسن أحمد عيسى وآخرون : تقرير عن حالة التعليم بمصر فى عامى (٩٤ / ١٩٩٥ - ٩٥ / ١٩٩٦) ، المركز القومى للامتحانات والتقويم التربوى ، القاهرة ، ١٩٩٧.
١٢. سعيد اسماعيل على : رؤية سياسية للتعليم ، القاهرة ، عالم الكتب ، ١٩٩٩.
١٣. ——— : التعليم على أبواب القرن الحادى والعشرين ، القاهرة ، عالم الكتب ، ١٩٩٨.
١٤. ——— : دفتر أحوال التعليم ، القاهرة ، عالم الكتب ، ١٩٩٩.
١٥. ——— : مفهوم التعليم المصرى ، القاهرة ، دار الكتب ، ١٩٨٩.
١٦. ضبياء الدين زاهر : "الوظائف الحديثة للإدارة المدرسية من منظور نظمى" ، مستقبل التربية ، ع (٤) ، ١٩٩٥.

١٧. عبد الفتاح تركى : المدرسة الموازية ، الإسكندرية ، دار المطبوعات الجديدة ، ١٩٨٣.
١٨. فاروق فهمى ، منى عبد الصبور : المدخل المنظومى فى مواجهة التحديات التربوية والمعاصرة والمستقبلية ، القاهرة ، دار المعارف ، ٢٠٠٠.
١٩. المجالس القومية المتخصصة : تقرير المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا ، الدورة العشرين (١٩٩٢ - ١٩٩٣) ، مطبوعات المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى ، القاهرة ، ١٩٩٣.
٢٠. مجدى عزيز إبراهيم : تطوير التعليم فى عصر العولمة ، القاهرة ، الأنجلو المصرية ، ٢٠٠٠.
٢١. محمد شمس الدين زين العابدين : نحو تقنين وتنظيم وتطوير الدروس الخصوصية بالمرحلة الثانوية العامة "مجلة البحث فى التربية وعلم النفس ، كلية التربية بالمنيا ، ع (١) يوليو ١٩٩٨.
٢٢. وزارة التربية والتعليم : مبارك والتعليم - نظرة إلى المستقبل ، القاهرة ، مطابع روزاليوسف الجديدة ، ١٩٩٢.
٢٣. وزارة التربية والتعليم ، القانون ١٣٩ لسنة ١٩٨١ بشأن التعليم العام المعدل ، بالقانون ٢٣٣ لسنة ١٩٨٨ ، مادة (٢٢) .
٢٤. وزارة التربية والتعليم ، مكتب الوزير ، قرار وزارى رقم (١٩٠) بتاريخ ٥/٩/٢٠٠١ بشأن نظام إعادة قيد الطلاب بالمدارس الثانوية العامة بسبب الغياب مادة (١) ، (٢) .
٢٥. وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع البنك الدولى ، مشروع تحسين التعليم الثانوى ؛ خمس سنوات على طريق تطوير التعليم الثانوى فى مصر (١٩٩٧-٢٠٠١) ، القاهرة ، وحدة التخطيط والمتابعة ، ٢٠٠١.
26. Dale , Bishop ; " The Perceptions of High School Seniors and Their Junior High School Teachers of the Effect of A Seventh and Eighth Grade Tutorial Program on Academic Performance , Study and Work Habits , and Personal Development . Dis. Abs. Int. Vol. 57 , No. 6 , Dec . 1997 .
27. Haiyan , H . , " Which Students Are likely to Participate in Private lessons or School Tutoring in Egypt?" Diss. Abs. Int. . Vol. 57 , No. 3 , Sep . 1996 .

28. Illich ,Ivan ; Deschooling Society , N . y ., Harper & Row Publishers , Inc ., 1971.
29. Judy Renick , M .A ; Crisis Management in Schools , Southwest Texas State University , 2001 .
30. Laura , Jean Kelly ; “ The Effects of In-class Tutoring on the Achievement of at Risk Elementary Students “ Dis. Abs. Int. Vol . 57 , No . 4 , October . 1997.
31. Torrington , Derek ; Effective Management: People and Organization , N.Y , Prentice Hall Book Inc ., 1989 .

الفصل الرابع

التربية

وقضية البطالة التعليمية

- تمهيد (صور وأشكال البطالة التعليمية)
- مفهوم العنف المدرسي
- مظاهره (محليا - عالميا)
- اسباب العنف المدرسي
- الآثار المترتبة عليه
- مواجهته

الفصل الرابع

التربية وقضية البلطجة التعليمية

تمهيد

البلطجة كلمة تركية ، مشتقة من كلمة بلطة ، وتعنى فى اللغة العربية الفأس التى يقطع بها الخشب ونحوه ، وتمثل البلطجة كافة صور الإرهاب الاجتماعى التى يمارسها بعض أبناء المجتمع من مختلف الطبقات الاجتماعية والعنصرية والمستويات الإدارية فى المنظمات الرسمية وغير الرسمية ، وعليه فإن البلطجة التعليمية تتمثل فى استخدام القسوة والإكراه والعنف فى العلاقة بين المعلم والطالب ، أو بين أعضاء هيئة التدريس وبعضهم أو بين الناظر/ المدير والعاملين معه فى مختلف المراحل والمستويات التعليمية ، وتأخذ البلطجة التعليمية صوراً وأشكالاً متنوعة مثل:

- اعتداء بعض الطلاب على معلمهم سواء داخل المدرسة أو خارجها بدءاً من محاولات التهكم والسخرية والاستخفاف والحركات الاستفزازية مثل إخفاء الطباشير أو وضع المقاعد فوق الأنزاج أو إحداث أصوات مزعجة وفرقة... أو إتلاف سياراتهم وانتهاءً بالاشتباك بالأيدي والعراك والضرب بالآلات الحادة .
- محاولة ابتزاز بعض الطلاب لزملائهم والاستيلاء على ممتلكاتهم بالإكراه وتحت تهديد المطاوى ، ومثل هؤلاء الطلاب غالباً ما يكونون النوع الفاشل دراسياً كما أنهم قد ينتمون لأسر وبيئات متكنية ثقافياً واجتماعياً . وقد يكونون من أبناء الذين حققوا مكاسب مالية طائلة بطرق غير شرعية مثل: أبناء تجار المخدرات ، وتجار اللحوم والأغذية الفاسدة وأصحاب الأعمال الطفيلية كالسسرة وغيرها .
- أعمال التحرش الجنسى والمضايقات التى تتعرض لها الطالبات فى الطريق العام أو عند الخروج من المدرسة ومحاولة النيل منهن بالقوة وتوجيه الألفاظ غير اللائقة لهن وغير ذلك من المضايقات .
- محاولات الغش الجماعى والغش بالإكراه وخصوصاً فى امتحانات الشهادات ، ومن أمثلة ذلك استخدام مكبرات الصوت فى توصيل الإجابة للطلاب داخل لجان الامتحان ، وأيضاً تهديد الملاحظين ومراقبى اللجان إذا تشددوا أثناء تأدية الامتحان ، وهناك أيضاً من يشتري اللجنة وذلك بتوفير السيارات التى تنقل أعضاء اللجنة من وإلى مقر

- كيفية التصدى لظاهرة العنف المدرسى .

وفيما يلي عرض مفصل لكل عنصر من العناصر السابقة :

مفهوم العنف المدرسى : Violence School

يعنى العنف فى أصله اللغوى الأخذ بالشدة والقسوة فهو عنيف ، ويعرفه قاموس أكسفورد بأنه " استخدام القوة فى إلحاق الأذى بالآخرين وتدمير الأشياء والممتلكات " كما يعرفه معجم المصطلحات الاجتماعية بأنه " استخدام القوة استخداما بينا غير مشروع من شأنه التأثير على إرادة فرد ما.

ويعرفه بعض الباحثين أيضا على النحو التالى:

- هو كل فعل ظاهر أو مستتر مباشر أو غير مباشر ، مادي أو معنوي موجه لإلحاق الأذى بالذات أو بآخر أو جماعة أو ملكية أى واحد منهم .
- هو الاستعمال غير القانوني لوسائل القسر المادي أو البدني ابتغاء تحقيق غايات شخصية أو جماعية ، وما يترتب على ذلك من الخروج على القواعد والأعراف المألوفة واتباع الأنماط السلوكية غير المرغوبة من قبل المجتمع كله.
- هو تعبير صارم عن القوة التي تمارس لإجبار فرد أو جماعة على القيام بعمل أو أعمال محددة يريد لها فرد آخر أو جماعة أخرى.
- ويرى البعض أن " مفهوم العنف لا يقتصر فقط على استخدام القوة الجسدية وإنما يمتد ليشمل أى قمع لحرية الإنسان أو لحقوقه الاجتماعية والسياسية " .

من التعريفات السابقة يتضح أن مفهوم العنف يتضمن عداد من العناصر منها:

- أنه يتضمن عنصر الشدة والقسوة ويجسد معنى الاعتداء والتهجم على الآخرين وانتهاك حرمتهم.
- يحمل معنى العدوان غير المبرر أو المتهور أو المفرط أو غير العقلاني ، فالشخص العنيف يرفض أن يستمع لصوت العقل ، ويرفض الاستجابة للنقد البناء ، ولا يعمل لتصرفاته حساب.
- يترتب عليه إلحاق الأذى والضرر بالآخرين.
- قد يكون ظاهرا أو مستترا.
- أنه غير قانوني ويمثل خروجا على القواعد والأعراف المألوفة.

- أنه مادي ومعنوي.
- قد يكون فرديا وجماعيا.
- يترتب عليه كبت الحريات وضياح الحقوق.
- أنه مظهر من مظاهر عدم النضج النفسي والاجتماعي كما أنه مرفوض اجتماعيا.

وإذا كان هذا هو معنى العنف بشكل عام فإن العنف المدرسي مجاله المدرسة والعلاقات المتبادلة بين العاملين فيها من طلاب ومعلمين ومديرين وغيرهم وعليه يمكن تعريف العنف المدرسي بأنه جملة الممارسات الإيذاوية البدنية أو النفسية التي تقع على بعض الطلاب من قبل زملائهم أو من قبل معلمهم والعكس ، ويتدرج هذا العنف ما بين التخويف والتهديد الشفوي والابتزاز والبلطجة والعراك بالآلات الحادة وقد ينتهي بالقتل أحيانا ، وقد شاعت أحداث العنف والشغب في ساحات المدارس - وخصوصا الثانوية - وأصبحت من الكثرة والحدة إلى الحد المثير للقلق ، وإن نظرة إلى سلوك وممارسات الطلاب اليومية داخل الفصول أو أثناء الفسحة وفي فترات خروجهم من مدارسهم لتصيب المراقب بالقلق والاضطراب ، والأمر نفسه غالبا ما يثار بشأن سلوكيات بعض المعلمين في الفصول وبين الطلاب ، وفيما يلي عرض لبعض صور وأشكال هذا العنف كما تحدث على أرض الواقع .

مظاهر العنف المدرسي :

العنف كسلوك فردي في كل زمان ومكان لا يعد مشكلة في حد ذاته ، ولكن المشكلة تبدو كظاهرة عندما يتحول السلوك الفردي إلى سلوك جماعي ، أي إلى ظاهرة اجتماعية أكثر انتشارا وأكثر ترددا ، ولقد أصبحت البيئة المدرسية تعاني من العنف الطلابي بصوره وأشكاله المختلفة بشكل غير مسبوق إلى الحد الذي جعله - أي العنف الطلابي - مادة إعلامية خصبة للصحف والمجلات والبرامج التليفزيونية على اختلاف أنواعها ، وكثيرا ما تطالعنا الصحف بعناوين إعلامية تنبئ بطبيعة وخطر المشكلة في مدارسنا ، ومن هذه العناوين:

- " الطلبة سرقوا سيارة الناظر " (أخبار الحوادث ٤ ديسمبر ١٩٩٧).
- " شادية تلميذة الثانوي تقتل طالبا بمدرسة الصنائع بمطواة قرن غزال " (أخبار الحوادث ١١ ديسمبر ١٩٩٧).

- " الآباء يضطرون للحضور مع بناتهم والعودة لاصطحابهن خوفا من المعاكسات " (أخبار الحوادث ١ يناير ١٩٩٨).
- " ١١٧ حالة تزويغ من مدارس البنين والبنات وضبطهم في الحقائق العامة " (أخبار الحوادث ١ يناير ١٩٩٨).
- " ٢٠٠ حالة تعرض لأذى خلال ديسمبر ٩٧ ، ٢٠٠ حالة تلبس يوميا " (أخبار الحوادث ١ يناير ١٩٩٨).
- " ٧٠٠ تلميذ تحت حصار البلطجة في حلوان " (أخبار الحوادث ١٧ فبراير ٢٠٠٠).
- " بعد قرار وزير التربية والتعليم بالفصل لمرتبكي العنف والسلوك المرفوض .. المدرسة والأسرة والتلفزيون ... شركاء في قفص الاتهام " (الأهرام ٢٠٠١/٢/٥ ، صفحة شباب وتعليم) وقد تضمن هذا التحقيق مجموعة من حوادث العنف داخل المدارس أهمها :
- طلبة الزراعة سلخوا زملاءهم بماء النار .
- تلميذ مشاغب يقذف بزميله من نافذة الفصل .
- المدرسة هددت والدته التلميذ المصاب بفصله إذا أبلغت الشرطة .
- الطالب البلطجي حاول قتل زميله أمام باب المدرسة .
- طالبان فاشلان وراء حريق مدرسة أبو كبير الثانوية المعمارية .
- فصل مائة طالب وطالبة لممارستهم العنف والبلطجة (الأهرام ٢٠٠١/٤/٢٢)
- " ظاهرة العنف من أين جاءت " (الأهرام ٢٠٠١ / ٥ / ٧)
- " الكتابة بالمطاري والحوار بالجنائزير " (الأهرام ٢٠٠١ / ٦ / ٢)

هذه العناوين وغيرها تكشف عن أشكال العنف السائد في مدارسنا التي تنوعت في حدوثها وتداعياتها وأسبابها، ويؤكد السيد وزير التربية والتعليم وجود ظاهرة العنف لدى الطلاب بقوله : " اليوم ظاهرة العنف لا نستطيع أن ننكرها... حوادث تقع وهي ليست بمصر فقط ، فحوادث العنف كثيرة في كل مكان ... " كما يوضح تقرير المجلس القومي للتعليم في دورته الخامسة والعشرين (٩٧ / ١٩٩٨) أن العنف بين الطلاب له مظاهره الخاصة فهو يبدو في صورة اعتداء بعض الطلاب على زملائهم ممن يخالفونهم الرأي أو الفكر أو العقيدة ، كما يظهر في صورة تحطيم أثاث المدرسة أو الاعتداء على المدرسين وأعضاء الجهاز الإداري بالمدرسة ، أو الانضمام إلى بعض التنظيمات والجماعات

المنحرفة وتكوين العصابات أو حالات الغش الجماعي وتعاطي المخدرات والغياب المستمر أو المنقطع عن المدرسة وغيرها.

ولما كانت ثقافة العنف كغيرها من الثقافات الفرعية قابلة للانتشار والانتقال عبر المجتمعات وخصوصا بعد تآكل الحواجز والفواصل بين الدول والشعوب، فإنه قد يكون من المهم التعرف على شكل العنف المدرسي في بعض المجتمعات الأخرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية والتي تفشت فيها ثقافة العنف بشكل واضح، لعل ذلك يفيد في فهم أسباب انتشار ظاهرة العنف وكيفية التصدي لها.

بعض مظاهر العنف المدرسي في أمريكا :

إذا كنا نعانى من العنف الطلابي في مدارسنا المصرية، فإن الصورة تزداد قتامة في الدول الصناعية والدول الكبرى وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تشير التقارير والإحصاءات إلى تزايد العنف في المدارس الأمريكية - على اختلاف أنواعها ومستوياتها بشكل مأساوي، واستمرار الزيادة بمعدلات خطيرة جدا، وأصبحت ظاهرة العنف بين طلاب المدارس ظاهرة مرضية، وقد ذكر أكثر من ثلث الأمريكيين أن خفض مستوى العنف في المدارس هو أكبر تحدي يواجه رجال الإدارة وصانعي السياسة التعليمية.

لقد أصبحت أخبار العنف والسلوك الفاضح للطلاب في أمريكا مثيرة للقلق، وصارت المدارس أماكن غير آمنة للطلاب وهيئات التدريس على السواء لا فرق في ذلك بين مدارس المدن الكبيرة أو مدارس المجتمعات الريفية الصغيرة، وقد ذكر المركز القومي لأمن المدارس National School Safety Center أمثلة لبعض أحداث العنف التي وقعت من جانب الطلاب، والتي تشير في مجملها إلى مدى خطورة العنف الطلابي داخل المدارس الأمريكية، ومن هذه الأحداث ما يلي:

- إطلاق النار على طالب في سن الثانية عشرة من عمره في مكان الانتظار بالمدرسة.
- طعن طالب في سن السادسة عشرة بسكين عندما كان يرافق أخاه الأصغر في موقف الأتوبيس.
- تلميذ في المدرسة الابتدائية يبلغ من العمر ثمانى سنوات يقوم بإخفاء بندقية رش في معطفه ثم يقتل مدرس الرياضيات وطالبين ويجرح آخرين.

- قام صديق إحدى الطالبات بإطلاق النار عليها وهي حامل لأنه كان يريد أن تجهض نفسها ، فقتلها وقتل الجنين.
- إطلاق النار على رأس طفل في الثانية عشرة من عمره من قبل زميله البالغ من العمر اثني عشر عاما أيضا .
- طالب عمره سنت عشرة سنة يطلق النار على زميله أثناء فترة تناول الغذاء بالقرب من الكافتيريا .

وفي مسح مدرسي للظاهرة أطلق عليه مسح السلوك العنيف للشباب Youth Risk Behavior Survey أجرى في عام ١٩٩٧ على عينة ممثلة من الطلاب أعمارهم تمتد من ٩ - ١٨ سنة ، توصل تقرير المسح إلى ما يلي :

- (٨,٣ %) من طلاب المدرسة الثانوية كانوا يحملون سلاحا مثل البندقية والمطواة خلال الثلاثين يوما التي سبقت عملية المسح .
- (٥,٩ %) من طلاب المدرسة الثانوية كانوا يحملون بنادق خلال الثلاثين يوما التي كانت تسبق عملية المسح .
- (٧,٤ %) من طلاب المدرسة الثانوية تم تهديدهم بالسلاح أو على الأرجح إصابتهم بالسلاح في المنطقة المجاورة للمدرسة خلال الاثني عشر شهرا التي سبقت عملية المسح.
- (١٤,٨ %) من طلاب المدرسة الثانوية الذين شملهم المسح قد اشتركوا في مشاجرات عنيفة داخل المدرسة أو بجوارها لعدة مرات خلال الاثني عشر شهرا السابقة للمسح ، وقد ثبت أن نسبة الطلاب الذكور الذين اشتركوا في هذه المشاجرات كانت أكبر من نسبة الإناث .
- (٣٢,٩ %) من الطلاب تعرضوا لسرقة ممتلكاتهم (سيارات - ملابس - كتب) كما تعرض بعضهم لإصابات عميقة لعدة مرات خلال الاثني عشر شهرا السابقة للمسح.

وهكذا فإن الإحصاءات والتقارير تشير إلى انتشار العنف في المدارس الأمريكية بشكل وبائي مما دعا المسؤولين إلى استنفار كافة المؤسسات المعنية لتشارك في مواجهة وعلاج ظاهرة العنف لدى الطلاب ، حتى أنه أصبح هدفا قوميا من أهداف التعليم أن تكون المدارس آمنة وخالية من العنف والمخدرات، وفي سبيل تلك لجأت الولايات المتحدة

الأمريكية إلى العديد من الاستراتيجيات والمداخل المتنوعة للعمل على مواجهة العنف داخل المدارس أو خارجها.

ومن أوضح هذه الجهود ؛ التشخيص المبكر للطلاب الذين لديهم استعداد للعنف عن طريق إنشاء قاعدة معلومات يتم فيها تسجيل الملاحظات حول الطلاب الذين يظهرون بعض السلوكيات التي تتم عن العنف ، وتكوين فرق لمواجهة الأزمات، وسن قوانين تغريم الوالدين ، وإنشاء أقسام للشرطة المدرسية ومسئولي الأمن المدرسي، وإقامة المؤسسات البحثية بهدف منع العنف والتحكم فيه مثل مركز تجنب العنف في المدرسة ، والمركز القومي للمدرسة الآمنة ، ومركز منع عنف الأسلحة ، وصندوق حماية الأطفال ، والمركز القومي للبحوث والتنمية للتشريعات المتصلة بالتربية .

الآثار المترتبة على العنف المدرسي :

لا شك أن ظاهرة العنف لها انعكاساتها وتأثيراتها السلبية ، فهي لا تمثل فقط تهديداً لمنجزات الإنسان المادية والمعنوية ، ولكنها أيضاً تهدد الوجود الإنساني برمته ، وفيما يلي عرض لأهم هذه الآثار :

١ - إضرار بدنية ونفسية :

فبأحداث العنف لا يتوقف ضررها على ما تحدثه من إصابات وعاهات بدنية - إن لم تنته بالقتل - بل يترتب عليها أضرار بالغة كالشعور بالخوف والرعب والفرع والقلق الشديد ، ليس فقط لمن تعرضوا لأحداث العنف ، وإنما أيضاً لأولئك الطلاب الذين يقفون موقف المتفرجين والذين يشاهدون مشاهد العنف ، ويتابعون أحداثه من بعد دون التعرض لأي اعتداء من جانب الآخرين ، هؤلاء غالباً ما يعانون من أضرار نفسية وتظل معهم نكريات اليمّة بالغة الأثر وفترات طويلة .

٢ - زيادة الفاقد في التعليم :

فالعلاقة بين العنف والفاقد في التعليم علاقة طردية بمعنى أنه كلما زاد مستوى العنف المدرسي ساعد ذلك على زيادة عوامل الهدر في التعليم مثل الرسوب المتكرر والهروب من المدرسة وعدم الانضمام في الدراسة والتسرب ، ومن ثم فشل بعض الطلاب في استكمال تعليمهم ، وزيادة منابع تفريخ الأميين، ليس هذا فقط بل إن البيئة العدوانية في المدرسة تحول دون قيام تعليم منتج وتحد من تنمية القدرة المعرفية ، حيث يؤكد كل من

مورسين Morrison ، وبل Bell على ضرورة وجود بيئة آمنة كشرط أساسي لقيام العقل بوظائفه المختلفة من إدراك وتكفير وتحليل وإبداع وملا على ذلك بالترتيب الهرمي لماسلو Maslow للحاجات والذي اشتمل على الأمن كواحد من الحاجات الأساسية التي سبقت فقط بالجوع والظما ، وبالإضافة لما سبق فإن نمو العنف المدرسي يعمل على اختلال قيمة المعرفة ذاتها ، ويشوه العلاقة بين المعلم والطالب .

٣ - إضعاف الروح المعنوية للمعلمين وخض كنفهم في العمل :

لنم يعد المعلم يحظى باحترام طلابه كما كان في الماضي ، ولم تعد له نفس القدرة على ضبط الفصل ، وخصوصا في ظل القوانين التي تحد من صلاحياته، في هذه الناحية وتآكل مفهوم العقاب ، حيث ظهرت الأفكار والنظريات التي تدعو إلى تأكيد أهمية الحرية وقيمة التلقائية في تنشئة المتعلمين ، ورفض العقاب كوسيلة تربوية ، واعتباره دليلا على فشل المعلم أكثر منه دليلا على عيب في المتعلمين ، ونتيجة لذلك تآكل مفهوم العقاب بدرجة كبيرة مما جعل البعض منهم يؤثرون مبدأ السلامة بدلا من الصدام مع الطالب أو السلطة ، وتبدو هذه الظاهرة في مدارسنا عندما نجد بعض المعلمين لا يعرضون أنفسهم لأية احتكاكات مع الطلاب أثناء الحصة أو أثناء تأدية امتحانات الشهادات العامة ، حتى لو ترتب على ذلك إخلال بنظام العمل ، وفي ظل هذه الظروف من اليسير أن نلمس الآتي :

- عزوف المعلم عن العمل وضعف انتمائه للمهنة .
- اللجوء إلى ممارسة بعض الأعمال الحرة خارج المدرسة .
- فقدان الثقة المتبادلة بين المعلم والطالب .
- ضعف اهتمام المعلم بمشاركة طلابه في العملية التعليمية والأنشطة التربوية .
- العزوف عن المشاركة في تطوير المناهج وطرق التدريس والاقتصار على الطرق التقليدية .
- ضعف الشعور بالاستقرار النفسي والانفعالي .

٤ - آثار تدميرية وتغريبية :

وتتضح فيما قد يتلفه الطلاب من مقاعد وأراج وأثاث مدرسي وأجهزة المعامل ، وتشويه الجدران والكتابة عليها والرسوم الخائشة للحياء ، وأعمال التلوين مثل رمي فضلات الطعام والعلب الفارغة في فناء المدرسة ، وقطف زهور الحديقة ، ورمي حقائب السرفاق من الأدوار الطوية ، وهذا من شأنه أن يُمَي في الأجيال الجديدة سلوكيات بيئية

هدامة ويفرض أعباء متزايدة على المدرسة فى مواجهة عمليات الإصلاح والصيانة والحفاظ على أمن وسلامة المدرسة ، كما أنه يثقل كامل الإدارة المدرسية ، ويؤدى إلى عدم الاستقرار فى المدرسة ، ولا يسمح بسير العملية التربوية فى طريقها الصحيح ، ويشير قلق الأسرة والأمة على حاضر ومستقبل أبنائها .

٥ - زيادة معدل الجريمة والانحراف فى المجتمع :

العنف سلوك مكتسب يتم تعلمه من خلال عملية التفاعل الاجتماعى ، وقد أثبتت الدراسات والبحوث بما لا يدع مجالاً للشك وجود علاقة سببية بين مشاهدة العنف والتعرض له وتدعيم السلوك العدائى لدى المشاهد أو المتعرض له ، حيث إن تعود الإنسان على تكرار مشاهدة العنف ومعايشته يقتل من إحساسه بجرم أو غرابة واستهجان هذا الفعل (تقليل الحساسية Desensitization) وفى ظل هذا المناخ المشبع بالعنف يسهل استقطاب بعض الطلاب فى العصابات والجماعات المنحرفة ، وقد يصبح العنف سلوكاً طبيعياً فى حياتهم ، ولا ينظرون إليه على أنه تصرف غير أخلاقى ، ولا يشعرون بالذنب نتيجة عدوانهم على الآخرين واغتصاب حقوقهم .

ونتيجة لهذه الأوضاع وغيرها زاد فى الآونة الأخيرة معدل انتشار الجريمة ، وظهرت صور من العنف والجريمة لم تكن مألوفة من قبل مثل جرائم الاغتصاب والخطف وقتل الأزواج والآباء والأمهات ، كما كثرت عمليات النصب والاحتيال ، والتهرب الضريبى ، ومحاولات التهريب الجمركى ، والأزمات المفتعلة ومحاولات الاحتكار والتلاعب بأقوات الكاسحين من أفراد الشعب ، كما كثرت محاولات الغش فى عمليات البيع والشراء ، ناهيك عن ظاهرة سقوط العمارات والمدارس وصفقات الأغذية الفاسدة وغيرها ، والرغبة فى الشراء العاجل بأيسر الطرق وأسرعها حتى لو كانت غير مشروعة .

ومع ما يشهده العالم من ثورة تكنولوجية واتصالية استطاع بعض محترفى الجريمة توظيف هذه التكنولوجيا فى ارتكاب جرائمهم وإرهاب العالم ، واتسعت دائرة المخاطر التى تهدد أمن المجتمع ، وبعد أن كان ينظر إلى الأمن القومى على أنه مرادف للأمن العسكرى وأن مسئولية تحقيقه تقع على عاتق القوات المسلحة وأجهزة الأمن ، أصبح هذا المفهوم (الأمن القومى) وثيق الصلة بكثافة التفاعلات والتأثيرات المتبادلة بين ما هو داخلى وما هو خارجى ، وأن مصادر تهديد أمن الدولة والمجتمع لم تعد تتبع من الداخل لحسب ، بل

أصبحت تسأى كذلك من المشكلات العالمية العابرة للحدود وخصوصا بعد تزايد موجات التطرف والعنف ونشاط المنظمات الإرهابية وعصابات نشر الجريمة المنظمة ، وتعتبر أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ وضرب مركز التجارة العالمى والبنجابون فى أمريكا أكبر دليل على ذلك .

وهكذا فإن موضوع العنف الطلابى موضوع جد خطير ، ليس لما يترتب عليه من آثار سلبية فقط ، ولكن لكونه صادر من طلاب علم وأخلاق وأمل الأمة ومستقبلها ، فكيف نواجه المستقبل بجيل معرض لخطر المخدرات والإدمان والعنف ، ومن هناك كانت ضرورة الوقوف على الأسباب الحقيقية لهذه الظاهرة حتى يمكن التصدى لها بشكل علمى وإيجابى .

الأسباب (العوامل) المؤدية إلى ظاهرة العنف المدرسى :

لم ينشأ العنف المدرسى فى المجتمع المصرى من فراغ ، وإنما هو كظاهرة اجتماعية لها مقدماتها وأسبابها ، ومن الصعب أن نحمل مؤسسة بعينها مسئولية تفشى ظاهرة العنف داخل مدارسنا ، وإنما هى مجموعة من العوامل تتفاعل فيما بينها لتدفع فى اتجاه تزايد هذه الظاهرة ، وفيما يلى محاولة لتوضيح ذلك :

١ - أسباب خاصة بالأسرة وضعف التنشئة الاجتماعية :

الأسرة هى الوحدة الأساسية فى بناء المجتمع ، وهى المؤسسة الرئيسة التى تتم فيها عملية التنشئة الاجتماعية ، ولذا فهى من أقوى المؤسسات المؤثرة فى تشكيل السلوك الخلقى واكتساب المعايير الاجتماعية الضابطة للسلوك فى صورة عادات سلوكية مرغوب فيها ، وعليه إذا صلحت أحوالها وقامت بمسئوليتها كاملة تجاه أبنائها شربوا على مكارم الأخلاق ، وتحلوا بالقيم وأنماط السلوك السوية ، وقد أثبتت الدراسات والبحوث السابقة أن معظم المشكلات السلوكية للطلاب ترجع إلى ضعف التربية الأسرية ، والأساليب الخاطئة فى التربية .

فالحرمان العاطفى الذى أفرزه التغير الاجتماعى فى التركيبة الأسرية ، وخروج المرأة إلى العمل وحرمان الأطفال من الرعاية ، وانشغال الأبوين بسبب كثرة الأعباء الحياتية ، تعتبر تغيرات أساسية اتتبت الأسرة وجعلت منها بيئة ثانوية فى تنشئة الفرد ، مما جعلها

لا تقوم بوظيفتها الضبطية والأخلاقية ، ومن ثم يخرج جيل جديد من الأبناء لم يستوعب قيم المجتمع وثقافته .

وبالإضافة لما سبق فإن الآباء والأمهات الذين يسيئون معاملة أولادهم بالإهمال النفسى أو البدنى ، وأيضاً الذين يستخدمون أسلوب التسلط فى معاملة الأبناء ، والذي يصل إلى حد استعمال القسوة ، وكذلك هناك بعض الوالدين الذين يستخدمون أسلوب التدليل والحماية الزائدة ، ومنهم من يقوم باستعمال أسلوب التفرقة والتمييز بين الأولاد ، وهذه الأساليب إن لم تكن موجهة توجيها سليماً بالتحكم فى مدى احتياج الأبناء لأى منها ، وكذلك التحكم فى الجرعة الملائمة لكل منها ، ومراعاة التوقيت الزمنى لاستخدامها فإنها ستكون من أهم المتغيرات والأسباب التى تؤدى إلى حدوث مشكلات نفسية واجتماعية وظهور العنف بصورة وأشكاله المختلفة.

كما أن طبيعة العلاقة بين الأبوين ، وعدم قيامهم بالواجبات الدينية مثل الصلاة والصوم وسب الآخرين ورفع الصوت والكذب وضرب أحد الإخوة وتحطيم أو إتلاف أثاث المنزل كلها ملامح توضح أثر أسلوب العنف المستخدم فى تأديب وتربية الأبناء من جانب الأبوين ، وقد أشارت إحدى الدراسات الأمريكية إلى أن العنف الطلابى يرجع إلى ما يتعرض له هؤلاء الطلاب من ظلم فى طفولتهم (العنف المنزلى) والفقر وسهولة تداول الأسلحة وشرب الكحوليات والمخدرات ، وتوصلت الدراسة ذاتها إلى أن (٤٠ %) من الطلاب الذين قتلوا مدرسيهم أو زملاءهم لديهم تقارير إجرامية سابقة وأنهم فى الغالب كانوا مدمنى مخدرات وأعضاء فى عصابات.

ويمكن حصر معظم الأسباب الأسرية التى تؤدى إلى ظهور المشكلات السلوكية لدى الطلبة والطلالبات فى الآتى:

- ١- أساليب التنشئة الاجتماعية الخاطئة سواء التدليل أم القسوة الزائدة من قبل الوالدين.
- ٢- انشغال بعض الآباء والأمهات عن رعاية أبنائهم ومتابعة سلوكياتهم وتوجيههم .
- ٣- الحرمان من الدفء العاطفى.
- ٤- التفكك الأسرى وضعف الروابط التى تجمع بين الآباء والأبناء .
- ٥- اختلاط الأنوار داخل بعض الأسر المصرية نتيجة لعوامل اقتصادية واجتماعية كثيرة .
- ٦- الأفرط فى استخدام أسلوب العقاب البدنى .

- ٧- ضعف تأثير القيم الدينية والأخلاقية داخل بعض الأسر .
 ٨- الافتقار إلى القدوة الطيبة داخل الأسرة .
 ٩- انخفاض المستوى الاقتصادي / الاجتماعي في بعض الأسر وزيادة المطالب والأعباء المادية .

١٠- الإغداق في الإسراف على الأبناء تعويضاً لغياب الأب أو الأم .

١١- تقليد الأبناء لأبائهم في بعض السلوكيات الخاطئة .

لكل ما سبق يجب أن تكون طريقة التعامل مع الأبناء وأساليب تربيتهم خالية قدر المستطاع من هذه الأخطاء منعاً للآثار السلبية على شخصياتهم في المراحل التالية ، ليس هذا فقط، بل إن الأسرة تمثل خط الدفاع الأول الذي يكسب الفرد مناعة ثقافية واجتماعية تقف حائلاً وسداً منيعاً ضد كل قيم الانحراف والفساد والاختراق والغزو والاستلاب الثقافي التي تصدرها وتدعمها القوى المعادية لتقدم شعوب الدول النامية لتجعلها دول تابعة لها على الدوام .

٢- أسباب خاصة بالمدرسة :

المدرسة هي المؤسسة الثانية في حياة الفرد باعتبارها امتداداً طويلاً للأسرة، وعن طريقها تتوسع دائرة معارف التلميذ ، وتنقل ثقافة المجتمع إلى الأجيال اللاحقة ، والمدرسة في مثل هذه الظروف أصبحت في وضع لا تحسد عليه، ذلك أن البيئة المحيطة بها باتت مشبعة بثقافة العنف ورموزه سواء في البيت أو الشارع أو مختلف وسائل الإعلام والصناعات الثقافية ، ومن الطبيعي أن يتأثر العمل المدرسي بهذا المناخ ، فالتلميذ الذي جاء من أسرة يسودها العنف أو تحمل ثقافته لانتوقع منه أن يتكيف بسهولة مع النظام المدرسي ، أو أن يتسم بالسلوك المنضبط في تعامله مع أقرانه ومع معلميه .. ونفس الاستنتاج ينسحب على المعلم وغيره من المدخلات البشرية في المنظومة المدرسية.

ليس هذا فقط بل إن المدرسة ذاتها تسهم بشكل مباشر أو غير مباشر في تهيئة الظروف المشجعة على سلوك العنف ، فهناك من الطلاب من يضيقون ذرعاً بالمدرسة لأن ما يلقي عليهم من معلومات لا تتناسب ولا يتفق مع ميولهم واستعداداتهم العقلية ، ومن ثم قد لا يستطيعون فهم هذه المعلومات واستيعابها ، مما يؤدي إلى فقدان الرغبة لديهم

ففى الذهاب إلى المدرسة ، وعدم الرغبة فى مواصلة الدراسة والتحصيل ، وتتولد لديهم كراهية المدرسة وما يرتبط بها ، وقد يبحثون عن وسيلة للخلاص من هذه المشكلة ، فيلجأ بعضهم إلى الهروب من المدرسة والقفز من فوق أسوارها.

ومن أكثر مسببات العنف - أيضا - فى المدرسة ضعف الاهتمام بالتربية الدينية حيث تؤخر حصص الدين فى معظم الأحوال إلى نهاية اليوم الدراسى حين يبلغ الإجهاد مداه عند المدرسين والطلاب ، والأهم من هذا أن درجة الدين لا تضاف إلى المجموع الكلى لدرجات الطالب ، ومادام الأمر كذلك فيكفى الطالب الحصول على النهاية الصغرى ، وإذا كان الأمر كذلك ، فلماذا إذن يبذل الطالب وقته فى مادة لا تقدم ولا تؤخر ؟! وقد يكون ذلك سببا فى الفراغ الدينى الذى يعانى منه الطلاب ومن ثم الانسياق وراء الأفكار الهدامة .

كما أن ضعف قدرة المدرسة على إشباع حاجات ورغبات طلابها وقلة الاهتمام بممارسة الأنشطة والهوايات يتيح لهم مساحة واسعة من الفراغ وممارسة الشغب والنزعات الطوائفية ، لدرجة أن البعض يعتبر أن انتشار العنف فى أى مكان فى العالم هو نتيجة لنظم تربوية تدرس كثيرا وتعلم قليلا ، نظم قاصرة فى معظم الأحيان عن تجاوز الحدود الدنيا للتعليم ، نظم قاصرة عن توجيه الفكر وتعديل السلوك ، وعموما فإن هناك العديد من العوامل المرتبطة بالمدرسة والتي قد تكون سببا فى إحداث العنف مثل :

- تطرف الإدارة المدرسية واعتمادها على أساليب إدارية تفرز العنف وتؤدي إلى إشاعته (الإدارة السلطوية - والإدارة الفوضوية ...)
- قلة الاهتمام بالأنشطة المدرسية المختلفة ، فعلى الرغم من صدور القرارات الوزارية التى تؤكد على أهمية الأنشطة المدرسية ، إلا أن الاهتمام بها لم يتعد المستوى النظرى، كما أنها لا تدخل ضمن المجموع الكلى لدرجات الطلاب .
- قلة المرافق داخل المدرسة وارتفاع كثافة الفصول مما يشكل ضغطا على كل من التلاميذ و المعلمين .
- غياب الضوابط الإدارية الرادعة وضعف صلاحيات المعلمين فى ضبط سلوكيات تلاميذهم داخل الفصل وداخل المدرسة .
- اعتماد بعض الطلاب على الدروس الخصوصية ومن ثم ميلهم لإفساد الحصّة وإثارة الشغب .

- سلوك الطلاب داخل المدرسة وخارجها لا يدخل في معايير التفضيل بين الطلاب عند انتقالهم للمراحل الأعلى .
 - شعور الطالب بأن القوانين تعمل لصالحه في حالة نشوب خلاف بينه وبين المعلم .
 - قلبة التزام بعض المعلمين بسلوكيات و أخلاقيات المهنة ، فالمعلم هو الموجه للقيم وهو القدوة الصالحة لطلابه .
 - إسراف بعض المعلمين في استخدام أسلوب العقاب البدني في تعاملهم مع تلاميذهم .
 - غياب التوجيه التربوي والنفسى .
 - الاستعانة ببعض المعلمين غير المؤهلين تربوياً ومن ثم افتقادهم للطريقة الصحيحة في التعامل مع الطلاب .
 - ضعف شعور الطالب بالانتماء إلى المدرسة ، والفتقاده للقيم التى تثير فيه مشاعر حب المدرسة واحترام العاملين فيها والحفاظ على مرافقها .
 - نظام الامتحانات الحالية وما يواكبها من توتر وقلق نفسى قد يدفع ببعض الطلاب إلى الممارسات السلوكية المرفوضة خصوصاً الغش فى الامتحان ، الذى يتحول بدوره إلى نوع من الغش الاجتماعى.
- هذا وقد زادت التحديات والأخطار التى تواجه المدرسة كمؤسسة مسئولة عن تربية النشئ وخصوصاً بعد اندلاع الثورة التكنية المعاصرة فى عالم الاتصال والإعلام .

٣ - أسباب خاصة بوسائل الإعلام :

لسنا فى حاجة إلى تأكيد دور الإعلام فى تنامي مظاهر العنف فى سلوك الأطفال والمراهقين ، فالبرامج الإعلامية وخاصة التليفزيونية لها تأثير كبير من حيث إنها تقدم لهم عينة من السلوكيات السلبية مثل ما يرد فى بعض الأفلام والمسرحيات من مشاهد العنف والسلوكيات الخاطئة، ومثل هذا العنف الذى يشاهده الفرد لمجرد التسلية والإثارة قد ينقلب فى نهاية التسلية والإثارة إلى واقع مؤلم بفعل التأثير السلبى القوى والفعال لوسائل الإعلام فى تجسيد العنف بأنماطه السلوكية المختلفة ، ولا يخفى على أحد وبخاصة المغنيين بالتربية كيف أثرت مسرحيات مثل " مدرسة المشاغبين " و " العيال كبرت " و " سك على بناتك " وغيرها على قيم وسلوكيات الأطفال والمراهقين والشباب من أفراد المجتمع ، وتتعاظم إمكانية هذا التأثير السلبى فى ظل تكرار عرض هذه المسرحيات من

حين لآخر ، وبالتالي تكرار مشاهدة الصغار لها وتأثرهم الدائم بمضامينها المناهضة لمضامين التربية المدرسية.

ولا يغيب عن أذهانتنا أن الأطفال والمراهقين لديهم القدرة على التقليد والمحاكاة لما يشاهدونه في التلفزيون كما أنهم ينجذبون إلى برامج العنف ويجدون فيها المتعة ، ولذا نجد أن كثيرا من سلوكيات الطلاب وأقوالهم هي انعكاس لمشاهدات تلفزيونية ، وهذا ما تؤكدته نظرية التعلم عن طريق الملاحظة ، ويتضح ذلك فيما تطالعنا به الصحف من عناوين لأحداث وقعت بالفعل مثل :

- قيام الطلاب في القاهرة بإحراق مدرسة بخطة مرسومة تقليدا لأحد أبطال الأفلام.
 - ألقى أحد الطلاب بنفسه من الدور الثالث تقليدا لأحد أبطال الأفلام .
 - طفل يشنق نفسه في شجرة مانجو في قنا عندما حاول تقليد مشهد تلفزيوني.
 - أطفال على حبل المشنقة قتلوا أبطال أفلام فرايرو والسندباد وعنتر بن شداد .
- وهناك أيضا الإعلام الخارجي الذي يرد إلينا عن طريق القنوات الفضائية وشبكات الإنترنت وغيرها من الصناعات الثقافية مثل صناعة الفيديو والسينما والبرامج الإلكترونية وما تحمله من مادة إعلامية حافلة بالإثارة والعنف والتدفق الهائل للأفكار والقيم والعادات القائمة من دول الغرب والتي أحدثت تأثيرات خطيرة في إزالة الحد الفاصل بين الحقيقة والخيال لدى أجيال كثيرة فالطالبان الأمريكيان اللذان قتلوا زملاءهما وناظر المدرسة هما ضحية لهذه الصناعة المدمرة ، فقد ثبت من التحقيقات أن هؤلاء الأولاد كانوا يشاهدون هذه البرامج الإلكترونية ، وأن السيناريو الذي نفذ كان موجودا في برنامج اسمه Doom ، وقد وجد المحققون شريط فيديو قام الطالبان بإعداده لتصوير أحداث مشابهة لافتحام المدرسة ، وأنها استعارا لنفسيهما اسما مثل Kill Again وتعني اقتل ثانية.

ويساعد الإعلام الأمريكي المسيطر والصناعات الثقافية الأمريكية - بما تشتمل عليه من أفلام ومسلسلات وشرائط كاسيت وفيديو ومصنفات الحاسب الآلي وغيرها - في الترويج لهذه السلوكيات والقيم الثقافية الغربية معتمدا في ذلك على ما يتمتع به من تكنولوجيا عالية ، بالإضافة إلى تنويع الرسالة الإعلامية بحيث يتلاءم مضمونها مع مختلف الخيارات والأنواق ، والبث السمعى البصرى السريع والمتواصل والتكرار غير الملل ، بحيث يصبح أسيرا لهذه الأنماط الثقافية الجديدة ، ولا غرابة في ذلك إذا علمنا أن

صناعة التسلية في الولايات المتحدة الأمريكية تعد ثاني صناعة تصديرية بعد صناعة الفضاء ، مما يجعل نشر الثقافة في إطار التسلية ميزة تنافسية أمريكية .

ويشير الوزير حسين كامل بهاء الدين إلى أن الأسباب الحقيقية لزيادة العنف ترجع إلى المسلسلات الأجنبية بما تحمله من عنف وتوتر وقلق ، وتخلي الأسرة عن أدوارها ، وانهيار سلم القيم بسبب تأثير الحياة المادية على المشاعر وكذلك مسئولية المدرسة لزيادة الرقابة على التلاميذ والتلميذات ، مما جعل الطلاب يعتقدون أن الحياة لا تستقيم بغير العنف والشغب للدفاع عن النفس ، ويمكن حصر الأسباب الإعلامية المسؤولة عن انتشار العنف بين الطلبة والطالبات في المدارس في الآتي :

- تشبع بعض البرامج الإعلامية بالعنف وعوامل الإثارة .
- نشر وسائل الإعلام للتحقيقات التي تجرى مع المعلمين .
- قلة اهتمام وسائل الإعلام بالقضايا التربوية مقارنة بالقضايا الرياضية والفنية .
- التأكيد على جوانب الاستهلاك واستثارة النوازع والرغبات مما يؤدي إلى زيادة التطلعات المادية وإضعاف الجوانب الروحية في الفرد ، ومن ثم تنمو بعض السلوكيات المنحرفة .
- المسلسلات والبرامج الأجنبية وما تتضمنه من أفكار وقيم لا تتلاءم مع ثقافتنا .
- تشويه وسائل الإعلام لصورة المعلم والتقليل من شأنه سواء في الأفلام أو المسلسلات أو المسرحيات .
- ضعف كفاءة البرامج التعليمية والدينية والتثقيفية وتقليديتها ، مما يحط من قدرتها على جذب اهتمام الشباب والطلاب .
- انتشار القنوات الفضائية وما تبثه من سلوكيات تخالف ثقافتنا وقيمنا الإسلامية .
- الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت) ودخول الطلاب مواقع على الشبكة تعرض قضايا لا تتفق مع عاداتنا وتقاليدنا .
- انتشار شرائط الفيديو والاسطوانات (CD) المسجل عليها أفلام العنف والتي تسلط الضوء عليه وتعظم من قيم أبطاله وممارسيه .

٤ - أسباب مرتبطة ببعض المتغيرات المحلية والعالية :

يمر المجتمع المصرى بمجموعة من المتغيرات السريعة والمتنوعة التى لها أثرها الواضح فى ظهور بعض المشكلات السلوكية وزيادة مستوى العنف لدى الطلاب ، ومن أوضح هذه العوامل بطالة المتعلمين وتخلي الدولة عن سياسة تكليف الخريجين والفراغ الأيديولوجى والدينى ، وإصابة الطلاب بنوع من الإحباط نتيجة اتساع الفجوة بين مستوى الطموح وما يمكن إنجازه عن طريق التعليم ، وهذا من شأنه أن يولد إحساسا بالفشل والإحباط ويؤدى إلى شحنات عدوانية داخلية .

وهناك العامل الاقتصادى المتمثل فى تدنى مستوى الدخل لقطاع كبير من أفراد المجتمع ، واتساع دائرة الفقر ، وظهور فوارق طبقية كبيرة ، وبروز أنماط استهلاكية استغلالية لدى القلة من أفراد المجتمع مما أخل بقواعد العدل الاجتماعى ، وبالتالي زيادة نسبة الذين يعانون من الضغوط الاجتماعية والشعور بالحرمان ، ويزداد هذا الشعور حينما يلاحظ الفرد أن أحواله تتدهور فى الوقت الذى تتحسن فيه أحوال الآخرين بشكل مطرد ، وكل هذا يؤدى إلى الإحساس بالتمرد وعدم الرضا والرغبة فى الانتقام أى زيادة القابلية للعنف ، ويتوأكب مع ذلك طغيان القيم المادية على غيرها من القيم المعنوية والروحية وغياب القوة ، وظهور بعض الفئات الاجتماعية التى حققت مكاسب مادية ومعنوية كبيرة بغير طريق التعليم دون جهد إنتاجى يذكر ، معتمدين فى ذلك على أساليب لا أخلاقية كالواسطة والمحسوبية والوصولية .

يضاف لما سبق التكدس السكانى فى بعض الأحياء والمناطق وظهور العشوائيات بكثرة وحرمانها من الخدمات بمختلف صورها سواء أكانت خدمات تعليمية أم صحية أم دينية ، وكثرة المشاكل التى تعاني منها ، وارتفاع نسبة الأمية فيها وتدننى مستوى الوعى الثقافى ، وأمام كل ذلك غياب دور المسؤولين وتقصيرهم فى القيام بدورهم تجاه هذه المناطق يصبح من السهل انحراف أبناء هذه المناطق وتورطهم فى أعمال العنف والإرهاب ، كما يسهل استقطابهم فى الجماعات المتطرفة ، واستغلالهم فى ارتكاب الجرائم وترويج وبيع المخدرات وغير ذلك من الممنوعات .

وهناك أيضا على المستوى الدولى تلك التكنولوجيا الفائقة فى مجال الاتصال والإعلام والسموات المفتوحة وانهيار الحواجز بين الدول والشعوب ، مما كان له أثره فى تداخل

الثقافات ودخول أنماط سلوكية وقيمية جديدة لها سلبياتها ، وهذا ما حدث مع تنظيم عبدة الشيطان حينما اعترفوا بأنهم استعانتوا بشبكة الإنترنت في اتصالاتهم وطقوسهم والتي تخالف تماما تقاليدنا وقيمنا الراسخة.

كيفية التصدى لمواجهة العنف المدرسى :

نظرا لخطورة العنف المدرسى ومضاره المأساوية كان من الضروري استنفار مختلف الهيئات والمؤسسات المعنية لتشارك في مواجهة وعلاج هذه الظاهرة ، وخصوصا الأسرة والمدرسة والمؤسسات الدينية ووسائل الإعلام ، ولما يلي بعض التوصيات التي قد تساعد في التصدى لهذه الظاهرة:

١- توعية الأسرة بأهمية دورها التربوي ومسئوليتها في التنشئة الاجتماعية مع التزام الأبوين بمبدأ التوازن في تربية الأبناء بلا إسراف في القسوة والتسلط أو التدليل والتهاون ، وتوجيههم نحو التحلى بالسلوكيات القويمة والأخلاق الحميدة والبعد عن قراء السوء .

٢- أن يقدم الأبوان القدوة الطيبة والأسوة الحسنة للأبناء في تجنب العنف والتسامح وأدب الحديث والحوار والاحتفاظ بخلافاتهم ومشكلاتهم في أضيق نطاق حتى لا يشعر بها الأبناء.

٣- الاهتمام ببيئة المدرسة من حيث توفير الأتنية والملاعب والحدائق وقاعات الدرس النظيفة جيدة الإضاءة والتهوية ، سليمة النوافذ والمقاعد وغيرها ، حتى تكون بيئة صالحة للتعليم غير مشجعة على أعمال التجريب والعنف.

٤- الاهتمام بالتربية الدينية والخلقية لتقوية الوازع الدينى لدى الطلاب وتحصينهم اجتماعيا وخلقيا ضد قيم الانحلال والفساد والاختراق والغزو والاستلاب ، بما في ذلك الحث على الاجتهاد فى طلب العلم وضرب الأمثلة والاستشهاد بالنماذج المشرفة التى أبلى بلاء حسنا فى طلب العلم والتردد به مثل أئمة الفقه والحديث والتفسير وطه حسن والعقاد ونجيب محفوظ وأحمد زويل وغيرهم .

٥- ضرورة وجود مصلى بالمدرسة، وإقامة شعائر الصلاة وبعض حصص الدين فيه ما أمكن، وتنظيم جدول الدراسة بما يسمح بأداء الصلاة وقت الفسحة.

- ٦- توعية الطلاب بأخطار العنف ومضاره الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والنفسية وغيرها ، من خلال بعض الندوات والحملات التي يشارك فيها رجال الدين والقانون والشلون الاجتماعية تحت مظلة المدرسة .
- ٧- الاهتمام بالأنشطة التربوية الحرة وخصوصا الرياضات الشاقة مثل كرة القدم ، والسلة ، وألعاب الكاراتيه، وإدارة المقصف واستقبال الزائرين، وغيرها كأسلوب تربوي محبب يمتص الطاقات الزائدة عند الطلاب.
- ٨- الحسم من جانب مديري المدارس والقائمين على إدارتها في تعاملهم مع الطلاب وذلك بتطبيق اللوائح المدرسية على مخالفات الطلاب دون تهاون أو مجاملة ، مع تخصيص نسبة من الدرجات لتقييم سلوك الطالب داخل المدرسة .
- ٩- الاهتمام بعمليات التوجيه والإرشاد التربوي والنفسى للطلاب بصفة عامة والمشكلين منهم بصفة خاصة ، والتدخل المبكر لعلاج الانحرافات السلوكية .
- ١٠- عقد اجتماع أسبوعي لإدارة المدرسة والمعلمين لمناقشة مشكلات العنف وأسباب حدوثها وما قد يترتب عليها لاحقا سواء داخل المدرسة أم خارجها واتخاذ الإجراءات المناسبة لمنع حدوث حالات مماثلة مستقبلا .
- ١١- تعزيز دور وسائل الإعلام في محاصرة ثقافة العنف وذلك بالحد من البرامج والمشاهد المشبعة به ، وأيضا عن طريق التعاون بين الإعلاميين والتربويين في التخطيط لهذه البرامج وتنقيتها من كل ما يمكن أن يشوه شخصية الفرد ويساعد في إقامة مجتمع آمن وخال من العنف .
- ١٢- تفعيل دور المدرسة في تنمية قيم التسامح والمحبة ونبذ الخلافات وتقبل الآخر وذلك بتضمينها في البرامج الدراسية والتأكيد عليها في علاقات التفاعل بين أفراد المجتمع المدرسي.
- ١٣- زياة الرقابة على الطلاب وإطلاع أولياء أمورهم على سجل انتظامهم في الحضور وعلى سلوكهم وتصرفاتهم وتحصيلهم العلمى أولا بأول وذلك من خلال التقارير والبطاقات المدرسية التي لا تقتصر على الجانب التحصيلي فقط.
- ١٤- أن يكون للآباء دور إيجابى فى توجيه الأبناء وإقناعهم بمشاهدة البرامج التليفزيونية المفيدة ، وتجنب البرامج التي تتضمن مشاهد العنف والسلوكيات المنافية لعاداتنا وتقاليدها المتعارفة عليها .

- ١٥- تفصيل دور أئمة وخطباء المساجد ورجال الدين في توضيح موقف الأكيان من العنف عموماً ومن العنف الطلابي على وجه الخصوص ، والتوعية بأبعاد هذه القضية وتنظيم المسابقات حول هذا الموضوع .

المراجع

١. أحمد فهمي عبد الحميد : دراسة سلوك العنف لدى طلاب وطالبات المرحلة الابتدائية في ضوء المتغيرات النفسية الاجتماعية داخل الأسرة ، دراسة ميدانية مقارنة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد دراسات الطفولة ، جامعة عين شمس ، ١٩٩٨ .
٢. ألبرت ، وتيفانز : إصلاح التعليم الثانوي ، المطالب المتغيرة للتعليم الثانوي ، مستقبلات ، ع (١١٧) ، مجلد (٣١) ، مارس ٢٠٠١ .
٣. أميرة شاهين : " دور العقاب المدرسي في العملية التربوية كما يراه المعلمون وأولياء الأمور " ، مركز دراسات الطفولة ، المؤتمر السنوي الثالث للطفل المصري ، تنشئته ورعايته ، المجلد الأول ، ١٩٩٠ .
٤. إيمان عبده حافظ : " ظاهرة الشغب في المدارس الإعدادية بمحافظة الغربية وسبل علاجها " في ضوء الفكر الإسلامي والفكر التربوي الحديث " ، مجلة للقراءة والمعرفة ، العدد التاسع ، ٢٠٠١ .
٥. بثينة حسنين عمارة : العولمة وتحديات العصر ، وانعكاساتها على المجتمع المصري ، القاهرة ، دار الأمين ، ١٩٩٩ .
٦. توماس بلات : مفهوم العنف ، ترجمة سعاد الطويل ، مجلة العلوم الاجتماعية ، ع (١٣٢) ، ليويسكو ، القاهرة ، ١٩٩٢ .
٧. حامد عمار : دراسات في التربية والثقافة (٥) نحو تجديد تربوي ثقافي ، القاهرة ، الدار العربية للكتاب ، ١٩٩٨ .
٨. حسام الدين محمود : " جرائم عنف الآباء ضد الأبناء - تحليل سوسيولوجي " ، معهد الدراسات العليا للطفولة ، ومركز دراسات الطفولة جامعة عين شمس ، المؤتمر العلمي الثالث عشر ، معا من أجل مستقبل أفضل لأطفالنا ، ٢٥ - ٢٧ مارس ٢٠٠٠ .

٩. حسين كامل بهاء الدين : الوطنية في عالم بلا هوية ، تحديات العولمة، القاهرة ، دار المعارف ، ٢٠٠٠.
١٠. سليمان عبد ربه محمد : " دور التربية الدينية الإسلامية في بناء الشخصية المسلمة في ضوء ملامح النظام العالمي الجديد" ، كلية التربية بالمنصورة ، قسم أصول التربية ، مؤتمر التربية الدينية وبناء الإنسان المصري ، ٢١-٢٢ ديسمبر ١٩٩٣.
١١. مريحة محمد أبو النصر : "ظاهرة عنف الطلاب بالمدارس الثانوية" ، مجلة التربية والتنمية ، السنة الثانية ، ع (٢١) ، ديسمبر ٢٠٠٠ .
١٢. السيد سلامة الخميسى : "العنف المدرسى ، رؤية تربوية من مدخل منظومى" ، المؤتمر السنوى لقسم أصول التربية " ، كلية التربية بدمياط، المدرسة المصرية في ضوء تكنولوجيا المعلومات وتحديات عصر العولمة، ٥-٦ نوفمبر ٢٠٠١.
١٣. السيد يسن : التقرير الاستراتيجى العربى (١٩٨٨) ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٨٩ .
١٤. ضياء الدين زاهر : "القيم والمستقبل ، دعوة للتأمل" ، مجلة مستقبل التربية للعربية، المجلد الأول ، العدد الثانى ، ابريل ١٩٩٥ .
١٥. طلعت إبراهيم لطفى : مؤسسات التنشئة الاجتماعية ومشكلة العنف بين الشباب ، دراسة ميدانية لعينة من الشباب الجامعى فى مدينة بنى سويف ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، فرع بنى سويف ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٧ .
١٦. على السمرى : العنف فى الأسرة ، تأديب مشروع أم انتهاك محذور، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، (٢٠٠١).
١٧. عدنان الدورى : "العنف فى وسائل الإعلام وآثاره على الناشئين والشباب" ، المركز العربى للدراسات الأمنية والتدريب ، الندوة العلمية الخامسة ، دور الإعلام فى توجيه الشباب ، الرياض ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ .
١٨. فاروق فهمى ، منى عبد الصبور : "المدخل المنظومى فى مواجهة التحديات التربوية والمعاصرة والمستقبلية" ، القاهرة ، دار المعارف ، ٢٠٠٠.

١٩. مجدى عزيز إبراهيم : تطوير التعليم فى عصر العولمة ، القاهرة ، الأنجلو المصرية، ٢٠٠٠.
٢٠. المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا: المشكلات السلوكية لطلاب التعليم الثانوى ، الدورة الخامسة والعشرون، ١٩٩٧-١٩٩٨.
٢١. محمد السيد أبو المجد عامر : " دراسة مقارنة للعوامل المؤدية للعنف فى البيئة المدرسية وكيفية التخفيف من حداثها من منظور الخدمة الاجتماعية فى كل من الريف والحضر " ، مجلة العلوم النفسية والتربوية، كلية التربية - جامعة المنوفية ، ع(٣) ، السنة (١٣) ، ١٩٩٨.
٢٢. محمد السيد حسونة : بعض المشكلات السلوكية لدى طلاب المرحلة الثانوية (ظاهرة العنف) المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية ، شعبة بحوث المعلومات التربوية، القاهرة، ١٩٩٩.
٢٣. محمد السيد حسونة وآخرون : العنف لدى طلبة المدارس الثانوية فى مصر، المركز القومى للبحوث والتربوية والتنمية ، شعبة بحوث المعلومات التربوية ، القاهرة، ٢٠٠٠.
٢٤. محمد حسنين العجمى: " التربية الإسلامية لمواجهة ظاهرة التطرف لدى بعض الشباب المصرى ضرورة حتمية ، لماذا ؟ وكيف ؟ كلية التربية بالمنصورة ، قسم أصول التربية ، مؤتمر التربية الدينية وبناء الإنسان المصرى ، ٢١-٢٢ ديسمبر ١٩٩٣.
٢٥. محمد خضر عبد المختار : الاغتراب والتطرف نحو العنف ، دراسة نفسية اجتماعية ، القاهرة ، دار الغرب، ١٩٩٩ .
٢٦. محمد مصطفى أبو عليا : " أثر العنف المدرسى فى درجة شعور الطلبة بالقلق وتكيفهم المدرسى " ، مجلة دراسات ، العلوم التربوية، الجامعة الأردنية، المجلد (٢٨) ، العدد (١).
٢٧. يسرى دعبس : الباطجة ، رؤية فى أنثروبولوجيا الجريمة ، الإسكندرية ، المنطقى المصرى للإبداع والتنمية ، ١٩٩٨.

28. American Psychology Association , Violence and Youth : Psychology's Response , Summary Report of the

American Psychology Association Commission on
Violence and Youth , 1993 .

29. Goldstein, A. P. & Conoley, J. C.: School Violence Intervention
 , N.Y., The Guilford , Press, 1997 .
30. Mower ; Kenneth E ., Violence and Aggression : A physiological
 Perspective , N . Y ., Paragon House Publishers , 1987 .
31. Watson , Robert ; “ A Guide to Violence Prevention”,
Educational Leadership, Vol. 52 , No. 5 , Feb. 1995. .

الفصل الخامس

التربية

وقضية التطرف

- مقدمة
- واقع تربية الشباب في المجتمع
- مقومات التربية التي من شأنها مواجهة ظاهرة التطرف
- التطبيقات التربوية.

الفصل الخامس

التربية

وقضية التطرف

مَقَلَّمَتَا

إذا كان الإنسان - بصفة عامة - هو موضع اهتمام التربية وغايتها ؛ فإن الشباب - بصفة خاصة - هم أولى الفئات العمرية بالقدر الكافي من الاهتمام والرعاية؛ ويرجع ذلك إلى خطورة هذه المرحلة وأهميتها بالنسبة للمجتمع حيث إنهم من أكثر أفراد المجتمع حماساً وحساسية ونشاطاً ؛ فإذا نظموا صفوفهم ووجدوا أهدافهم وعرفوا كيف يوفقون بين غاياتهم ووسائلهم ؛ استطاعوا أن يجنبوا مجتمعهم كثيراً من الأخطار ، وإذا اختلفت اتجاهاتهم وتناقضت طرائقهم وانحرفوا عن الطريق المستقيم الموصول للغاية ؛ أضعفوا مجتمعهم ومشوا في طريق الحياة مشية القهقري.

فالشباب - كقطاع محوري في المجتمع - ليس فئة منعزلة معرفياً أو قيمياً أو اجتماعياً عن المجتمع الذي يعيش فيه ؛ ومن ثم يستحيل تصور عزل مشكلات الشباب عن مشكلات محيطه الاجتماعي ، فهو بالأحرى أكثر تأثراً بتلك المشكلات وأكثر معاناة من مختلف التناقضات الاجتماعية والقيمية باعتباره الأكثر انفعالاً وتأثراً بالحاضر، والاكثر اهتماماً بآمال المستقبل ووعوده.

ويشهد الواقع الاجتماعي في مصر حالياً مشكلات شبابية حادة تتخذ صوراً مختلفة من حيث مضمونها وحدتها ؛ يأتي على رأسها تلك المشكلات التي يعبر عنها بالتعصب الفكري أو العقائدي ، والذي يتخذ في بعض تفاعلاته صوراً من التطرف - كفكر وتفكير - والعنف - كسلوك وتعبير-؛ فالملاحظ في المجتمع المصري في الآونة الأخيرة شيوع بعض الظواهر التي تعكس وجود عدد من المشكلات المتعلقة بالشباب ، فالمجتمع يمر بفترة حرجة من تاريخه تتسم عند البعض باهتزاز القيم واضطراب المعايير الاجتماعية والأخلاقية والجنوح إلى التطرف ، الأمر الذي يتمثل بوضوح في تزايد ألوان الانحراف وانتشار صور من السلوك لم تكن مألوفة من قبل وكثرة حالات الخروج عن تعاليم الدين السمحة والخروج على القانون ؛ مما يهدد أمن البلاد واستقرارها الاجتماعي.

وقد بلغت ظاهرة اللجوء إلى العنف ذروتها بين الشباب في مصر في الآونة الأخيرة ؛ حيث شهدت بعض القرى والمدن المصرية - وبخاصة في القاهرة والصعيد - أحداث عنف بين شباب من الجماعات المسماة "الإسلامية" وعناصر من الأقباط في سلسلة من أحداث العنف الديني الطائفي ، كما شهد الواقع المصري ومازال يشهد سلسلة مستمرة من أحداث العنف المتبادل بين شباب تلك الجماعات وقوى الأمن التي لجأت من جانبها إلى سياسة القبضة الحديدية ، حيث فضلت - أي قوى الأمن - اللجوء إلى نفس الآلية في التعامل مع خصمها فاستمر مسلسل العنف المضاد وتوارث الآليات والوسائل الأخرى في التعامل مع الظاهرة ، وتفاعلت العوامل والمتغيرات المتعلقة بالظاهرة والناشئة عنها حتى صارت هناك مشكلة حادة يعاني منها المجتمع بكامله.

والواقع أن قطاع الشباب ليس قطاعاً مستقلاً عن بقية قطاعات المجتمع ولكنه يكون قطاعاً أفقياً يدخل في تركيب مختلف القطاعات الرأسية ؛ فهو بمثابة محور المجتمع الذي يمتد في جسم الأمة كحزام واقٍ يتيح له الوصول إلى الآمال والأهداف التي ينبغي الوصول إليها ؛ ويعنى ذلك أن أي خلل أو أية صورة من صور التمزق في تلك المحور لابد أن تنعكس على بقية قطاعات المجتمع.

إن مدى ما توجهه الأمة لشبابها من رعاية واهتمام لهو مقياس أساسي لتقدمها ونهضتها ، ليس في الحاضر لحسب بل وفي المستقبل أيضاً ؛ ' فعلى قدر ما يكون شباب الأمة من قوة وكفاءة وعلم ، يكون قدر الأمة من تقدم وإزدهار ورخاء'.

بيد أنه بالنظر في موقف بعض شبابنا اليوم ربما يصعب التقرير بأن ذلك الشباب يحمل فكر مجتمعه ومقوماته الأصلية المتعلقة بالوطن والتراث والدين ، كما أنه قد يصعب الجزم بأن ذلك الشباب يستطيع قيادة مجتمعه إلى التقدم المنشود ، ومن وجهة نظر الكاتب فإن السبب في موقف الشباب هذا يرجع إلى انفصال جيلهم عن جذوره العميقة وإحساسه بالاغتراب في وطنه وما يصاحب ذلك من تشبسهم بفكر معين ولجونه إلى فرض رأيه أو معتقداته دون سند عقلي منطقي مقبول ، وفهرهم للآخرين للاعتقال لمعتقداته وأفكاره .

ولعل من مظاهر تلك الاغتراب وما يصاحبه من جمود للفكر لدى بعض شبابنا ما قد يلاحظ من ظهور جملة من الممارسات غير السليمة على مسرح الأحداث منها على سبيل المثال :

- محاولة الحجر على تفكير الآخرين وفرض الوصاية عليهم باسم الدين ومعاقبة من يخالف ذلك بواسطة الأفراد المشاركين في الجماعات المتشددة دينياً ، وهو ما يخالف حرية الاعتقاد الذي أقرته الأديان السماوية وخاصة الإسلام.

- انتشار ظاهرة العنف الديني وتفكير المجتمع والاصطدام العنيف مع الشرطة والأقليات المسيحية من قبل بعض الأفراد المتشددين دينياً. ورغم أن لهذا السلوك مبرراته وحجته من قبل أصحابه إلا أنه يمثل خروجاً على التوجيهات الدينية والثقافية للمجتمع، ومخالفاً لتعاليم الدين التي توجب الدعوة إلى الله بالحسنى ، ودخيلة على مقومات الشخصية المصرية التي من بين سماتها المحبة والتسامح والسلام.

- شيوع أنماط من السلوك والتفاعلات الاجتماعية التي تتسم بالعنف داخل محيط الأسرة والمدرسة والجامعة وسائر المؤسسات الاجتماعية والمهنية بالمجتمع.

- شيوع مقولات دارجة وسلوك لفظي غير لائق يتسم بالاستهزاء والسخرية والعدوانية المدمرة فيما يتعلق بكفاءة رجال السلطة ورموزها في بعض الأحيان.

- تكرار حالات العنف السياسي الموجه نحو الشرطة ورجالها باعتبارها أحد رموز السلطة المنوط بها عملية الضبط الاجتماعي لسلوك الأفراد ، وكذلك حالات العنف بين الجماعات السياسية الحزبية المتنافسة أثناء الانتخابات العامة.

وتنقود الملاحظات السابقة والمستمدة من الواقع الاجتماعي المصري المعاش والتي تدعم تواجد الجمود الفكري واغتراب بعض الشباب عن قيمهم الإسلامية الأصلية إلى التساؤل التالي:

كيف يمكن مواجهة ظاهرة التطرف لدى بعض الشباب المصري؟ وما طبيعة التربية التي من شأنها مواجهة ظاهرة التطرف لدى بعض الشباب المصري؟

وإذا كان من المعلوم أن ظروفنا سياسية متعددة ربما لها دورها في تنامي

المظهرية والقيم الشكلية بين ربط غير قليل من طلبة المدارس الثانوية بنوعيتها والجامعات المصرية ، إلا أنه يجب التنويه إلى أن البناء الداخلى هو نقطة البداية ، فلا ينبغي التعلل الدائم بالظروف الخارجية ، وإذا قيل البناء الداخلى كان المقصود ببناء الإنسان ، وإذا قيل ببناء الإنسان كان المطلوب الدخول لدائرة التعليم ، وداخل هذه الدائرة لن يستقيم فيها البناء إلا إذا تحققت الصفة القومية بطرفيها : القوى البشرية المشاركة وشمول قطاعات وأنواع التعليم جميعاً ، الأمر الذى دعا إلى ضرورة التعرف على مقومات ومبادئ التربية التى من شأنها غرس مبادئ التسامح بين الشباب المصرى ، التسامح الهادف إلى تفادى وقوع الكوارث ، التسامح الذى هو دليل القوة والنضج الفكرى . وتقدير اختلاف الذات عن الآخرين مع احترام حقوقهم وقبولهم فكراً واقتناعاً.

لذا يسعى الكاتب فى تناوله لهذه القضية محارلاً - بعد تحديد الاتجاهات الفكرية الحاكمة للإطار الثقافى العام للشباب المصرى - بيان أهم معالم التربية لهؤلاء الشباب خلال الوسائط التربوية المختلفة وبخاصة: الأسرة والمؤسسات التعليمية الرسمية، ووسائل الإعلام والمسجد ، والشارع ومراكز الشباب - مركزاً فى تناوله لكل وسيط من الوسائط الستة السابقة على ثلاثة جوانب هى: الوسيط التربوى كمؤسسة اجتماعية، للتغيرات التى طرأت على هذا الوسيط أهم مبادئ ومقومات التربية التى من شأنها غرس مبادئ التسامح بين الشباب المصرى ، ذلك التسامح الهادف إلى تقدير الذات مع قبول الآخر فكراً، واقتناعاً وممارسةً ، فيحد من هيمنة التطرف كفكر وسلوك على عدد غير قليل من هؤلاء الشباب كل ذلك من خلال:

أولاً : الواقع التربوى للشباب المصرى وذلك من خلال البعدين التاليين:

- أ - للمستوى الفكرى والثقافى المؤثر فى الشباب .
- ب - بعض الوسائط التربوية ودورها فى تربية الشباب - مستوى الممارسة* .

* أعتد الكاتب فى صياغته "واقع تربية الشباب المصرى خلال الوسائط المختلفة - الأسرة، أجهزة النظام التعليمى ، وسائل الإعلام ، المسجد ، الشارع - مراكز شباب - على الآتى :

- نتائج البحوث والدراسات السابقة فى هذا المجال .
- الأدب التربوى والدينى الذى تمخض لهذا الموضوع .
- معيشة الكاتب لهذا الواقع الذى لا يخلو على أحد .
- المراجع والمصادر المذكورة تباعاً .

البعد الثانى : مقومات التربية الإسلامية - والتي من شأنها مواجهة ظاهرة التطرف لدى بعض

الشباب المصرى - وذلك من خلال :

- أ - الأهداف المنشودة لتربية الشباب .
- ب - خصائص هذا النمط التربوى .
- ج - المتطلبات التربوية للشباب .
- د - التطبيقات التربوية ، للوقوف على مدى إسهام هذا النمط التربوى فى الحد من انتشار ظاهرة التطرف بين بعض الشباب المصرى . ويمكن تناول هذين البعدين على النحو التالى :

البعد الأول : واقع تربية الشباب فى المجتمع المصرى :

يقتضى البحث فى تربية الشباب - بعد تحديد مفهوم الشباب بأبعاده الزمانية وإمكاناته العقلية البنية - التعرف على الواقع التربوى للشباب ، وتحليل هذا الواقع؛ للوقوف على مناحى القصور التى تنتاب هذا الواقع ؛ سعياً تجاه أنسب السبل لتربية الشباب تربية تتناسب مع إمكانياتهم وقدراتهم وخصائصهم - من ناحية - وتحد من انتشار ظاهرة التطرف والانفلاق الفكرى ، وتمكنهم من تحمل التبعات الملقاه على عاتقهم بدور إيجابى فى بناء مجتمعهم المصرى من ناحية أخرى . ويمكن إبراز الملامح الرئيسية لواقع تربية الشباب فى مصر من خلال :

أ - المستوى الفكرى والثقافى المؤثر فى تربية الشباب .

على الرغم من صعوبة الفصل بين ثقافة الشباب وبين سلوكه وتصرفاته ، إلا أنه يمكن القول بأن الإطار الثقافى العام لشبابنا تحكمه اتجاهات تلقى بظلالها على واقع الشباب السلوكى وعلى فكره وحركته. ويمكن بيانها كالتالى :

١ - التيارات والاتجاهات الفكرية والثقافية ومدى تأثيرها فى فكر وقيم واتماء الشباب

وفى هذا الصدد يتناول أحد رجال الفكر والثقافة أبرز الاتجاهات الفكرية الموجهة للواقع السلوكى للشباب فيقول "إن موقفنا الفكرى فى مواجهتنا للعصر هو نفسه موقف أسلافنا عندما فروجنوا بثقافة جاعتهم من اليونان ، ذلك أن ثقافتنا العربية الحديثة حيثما واجهت العصر بمقولاتها لم تكن تلك المقولات معدة كل الإعداد لتلقى مادة العصر، مما

جعل رجال الثقافة عندنا ينقسمون إلى ثلاثة مذاهب ، وهذه المذاهب - أو كما يسميها البعض تيارات فكرية - هي:

المحافظون : وهم طائفة من أنصار القديم ، رأوا أن الوطن العربي قد أصيب بالالتحطاط نتيجة لإحراض أبنائه عن قيمهم الحضارية القديمة التي هيأت لهم في الماضي أسباب التقدم ، وأن خير وسيلة لإنقاذهم مما حل بهم من الجمود هي الرجوع إلى عصرهم الذهبي وإحياء تراثهم القديم والتمسك بالمثل العليا التي أخذ بها السلف الصالح من: إيمان قوي وعقيدة راسخة وأخلاق تضمن لأصحابها سعادة الدنيا والآخرة، ويقوم هذا الاتجاه على أساس الرفض الكامل لمعطيات الحضارة الأوربية ومظاهرها التكنولوجية - وخصيها من حضارات الدول المتقدمة ومظاهرها - لأنها لا تتفق مع الدين (إلا قليلاً ، ولقد انتشر هذا الاتجاه بين الشباب وبخاصة أبناء الطبقة المتوسطة والفقيرة .

المجددون : طائفة أخرى تقف في قبالة الفريق الأول يمكن أن يطلق عليهم المتحررون وهم فئة من المثقفين الذين تخرجوا في الجامعات ومن في حكمهم ممن نشأوا في أحضان التربية الغربية التي حاولت أن تنشئ أجيالاً تتنكر لشخصيتها الإسلامية وتبغض دينها وتجهل تقاليدها وبالتالي يتأقلمون مع الحضارة الغربية ويتطبعون بطباعها في النظم وطرق التفكير ، وهم ينتمون إما إلى الغرب بفكره وثقافته بمجدونها ، وإما إلى الشرق يعبدون فلسفته وأفكاره الشيوعية ويمجدون أنماطها الاجتماعية والثقافية " لقد تسليخ أتباع هذا الاتجاه عن تراثهم العربي الإسلامي زاعمين أن البلاد العربية لن تستطيع النهوض من كبوتها إلا إذا سلكت طريق الغرب أو الشرق ، وأن التقيد بتقاليد الماضي وقوالبه الفكرية الجامدة يعنى عن رؤية الحاضر ، ويحول دون مسيرة ركب الحضارة ، ولكي يصلح المجتمع العربي لابد أن يسير أفراد سيرة الأوربيين في كل مظاهر حياتهم".

أما المعتدلون : فطائفة رأت ضرورة احترام التراث والفكر العربي والإسلامي في الوقت الذي لم ترفض فيه الفكر الأوربي ولم تصادر معطيات الحضارة الغربية التي تحققت خلال القرنين الماضيين ، وقد زود أصحاب هذا الاتجاه أنفسهم بكل الزاين معاً، وعمدوا إلى بناء الفكر العربي الحديث على أساس ازدواج الثقافتين العربية الأصيلة وثقافة العصر ، ذلك أنه " في كل حضارة قديمة دعائم قوية تصلح للبناء فإذا كشف المرء عن هذه الدعائم وأضاف إليها ما يلائمها من مخترعات الحضارة الحديثة استطاع أن يقيم

صرح حياته على أساس ثابت ، ويشترط لتحقيق الجمع بين القديم والحديث أن يتوافر لهذا المزيج الانسجام والأصالة حتى يكتب له الدوام.

تلك هي أهم المذاهب - أو الاتجاهات - الفكرية التي تحكم واقعنا الثقافي المعاصر وتلقى بظلالها على الشباب في مجتمعنا ، وجدير بالذكر أنه " إذا كانت الفئة الكبيرة التي لانت بالماضي بغير تعديل قد خرجت من ميدان المواجهة بالقرار فإن هذه الفئة الصغيرة التي دمجت نفسها في حاضر الغرب كما هو قد خرجت هي الأخرى من ميدان المواجهة بالنوبان في عالم غير عالمهم ، وتبقى جماعة واحدة هي التي اضطلعت بالواجهة الثقافية وقد جعلت منها أن تسوق ثقافة العصر في مقولات الثقافة العربية كما عرفها التاريخ" . ولا شك أن هذا الانقسام قد أثر في الفرد العربي - والشباب بصفة خاصة - تأثيراً بالغاً أورثه اختلالاً واضطراباً في الموازين والقيم الخلقية والاجتماعية ، وجعله في حيرة بين مقتضيات الدين من جهة ومتطلبات مظاهر المدنية الحديثة من جهة أخرى ، غير أن مجتمعنا المصري قد طرأ عليه من الظروف والأحداث المتتالية ما غير أبعاد هذه التيارات فجعل بعضها أقرب إلى الاعتدال وبعضها أقرب إلى التطرف والانغلاق ، مما أثر في بنية المجتمع تأثيراً صيفاً أصبحت معه مبالغة لما كانت عليه من قبل.

٢ - الغزو الثقافي والصراع الفكري والقيم الرافدة ومدى تأثيرها في تربية الشباب :

إذا كانت تربية الشباب : في الغرب قائمة على مبدئين أساسيين هما : الحرية والمنافسة - الوليد الشرعي للفلسفة الليبرالية التي تقوم التربية على أساسها - وفي الشرق قائمة على مبدأ ديكتاتورية الطبقة العاملة - أساس الفلسفة الماركسية الشيوعية التي تقوم التربية على أساسها - فإن تربية الشباب في دول العالم الثالث - التي منها مصر - تتميز بعدم الاستقرار ، وذلك لعدم وضوح الفلسفة للتربية بصفة عامة وتربية الشباب بصفة خاصة ، فالتنمر وحب الفوضى والدعايات الظاهرة والمستترة بين الناس والإحساس بالدونية نحو الحضارة الغربية والتطلع المستمر إلى هذه الحضارة بنظمها وأساليبها ومؤسساتها ؛ كل هذا قد انعكس على مناهج وأساليب تربية الشباب مما أبعد عن ثقافته الوطنية ، وأصبح يعيش غريباً في بلده مرتبطاً بما يفد إليه من لفحات تهب من هنا وهناك ؛ تلك اللفحات التي تبعد كل البعد عن الحضارة وعلميتها ، متمثلة في المستحدث من الأزياء والتحلل من القيم والتعبد عليها.

وبينما يسير شباب العالم اليوم في طريق مادي بحث قوامه : فقدان الكثير من القيم والمبادئ ، وسيادة التوتر والقلق والتطرف ، بسبب أمور كثيرة باتت تهدد أمن وسلامة الإنسان ، حيث " نجد تيارات فكرية متطرفة تدعو الناس إلى ردة فكرية للتخلص من التكنولوجيا بسبب الكوارث التي كانت وراءها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، كما نجد من يدافع وباستماتة عن التكنولوجيا بسبب ما قدمته للعالم من خير ورفاهية" ؛ يقع الشباب المصري في لزمة حضارية من طراز نادر ، لانهم في الحقيقة بمثابة من يحيا ثقافتين متعارضتين في وقت واحد: فترى حضارة العصر في البيوت والشوارع ، بينما تجد حضارة الماضي رابطة خلف الضلوع .

وهكذا يعيش الشباب في عصر سريع التطور والتغير ، عصر تصارعت فيه القيم المادية والقيم الروحية مما أدى إلى اختلال التوازن بين الوسائل والغايات ، وفقدان الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والاطمئنان للنفس ولعله من سوء حظ الشرق الإسلامي، أنه حين بدأ نهضته الحديثة وجد زمام العلم والفن والتقدم والسلطان السياسي في يد الغرب فاندفع في تقليده ، ولم تتح له الفرصة في بعض الأحيان في أن يفرق بين النافع والضار مما يقلده ، وفي أن يزن تلك الأوضاع الجديدة بميزان دينه وتراثه وتقاليد الصالحة ، وانعكس هذا على بعض الشباب المسلم في سلوكه وتفكيره ، وترك عند قلة منهم حالة من التمرد واهتزاز الثقة بتراثهم وبالإيمان له ، وعند آخرين موقفاً من التحلل وعدم المبالاة والتطرف والانغلاق الفكري. هذا فضلاً عن أنه قد استشرى بين الشباب " تلك الاعتقاد الخاطيء بان العصر الذي نعيش فيه لم يعد عصر قيم وتقاليد مطلقة ، بل قد أصبح عصر التكنولوجيا والتساهل والنسبية والقيم المرنة القابلة للتغيير " .

لقد بات واضحاً أن الشباب في مجتمعنا يعاني تمزقاً أمام الاتجاهات المتباينة للثقافات العديدة - خاصة الواردة منها - وبغض صراعاً بين تراثه الإسلامي الأصيل وبين ما تقدمه له الحضارة المادية - إحصائية وعلمانية - وأصبح حائراً من أجل مستقبله ؛ لا يرى أين يصل به التضارب في الاتجاهات التي لا تكف عن جذبها بطريق مباشر وغير مباشر .

ب - الوساظ التربوية ودورها فى تربية الشباب :

لا يمكن أن تنهض مؤسسة تربوية واحدة بتربية الشباب ، ولكن يسهم فى تربية الشباب كافة المؤسسات التى يتفاعل معها فتؤثر فيهم ويتأثرون بها فى فكرهم واتجاهاتهم. ويمكن حصر أهم تلك المؤسسات التى تضطلع بمهام تربية الشباب فى كل من : الأسرة ، المدرسة ، وسائل الإعلام ، المسجد ، الشارع ، التنظيمات والتجمعات الشبابية . وفيما يلى عرض لدور كل منها فى تربية الشباب المصرى كما هو واقع بالفعل.

(١) الأسرة ودورها فى تربية الشباب .

أ- الأسرة كمؤسسة اجتماعية .

لا يختلف اثنان على أن تأثير الأسرة فى أفرادها إنما هو تأثير مستمر مدى الحياة ، ولا يقتصر على مرحلة عمرة دون غيرها ، تلك أن الفرد " مهما بلغ من العمر يشعر بحاجة قصوى إلى الطمأنينة والأمان ، وبحس بحاجة ملحة إلى الانتماء لجماعة ولا يستطيع العيش إلا إذا كان له مستقر يعود إليه ومأوى يرتضى بين جوانبه فى تحرر وطلاقه مما لا يتوافر إلا فى المنزل ولا يتحقق إلا بوجوده فى أسرة " ، ومن ثم يتضح أن الأسرة هى أهم المؤسسات الاجتماعية التى أقيمت لاستمرار حياة الإنسان وتنظيمها ، بل إنها " قاعدة لكل هذه المؤسسات بحيث لا يكون لها استمرار إلا باستمرار الأسرة كمؤسسة اجتماعية ، ولهذا كانت العلاقة بين الأسرة والمؤسسات الاجتماعية الأخرى وثيقة متبادلة من ناحيتين : فالأسرة حساسة لما يصيب المجتمع فى نظمه وقيمه من تغيير وتحويل ، والمجتمع بدوره يتأثر مما يقع فى الأنماط الأسرية من تغير " ؛ فالأسرة هى الوعاء الذى تتشكل داخله شخصية الإنسان تشكيلاً فردياً واجتماعياً ، فإذا كان النظام الأسرى فى مجتمع ما منحلاً وفاسداً فإن هذا الفساد يتردد مداه فى الوضع السياسى وإنتاجه الاقتصادى ومعاييره الأخلاقية، وبالمثل إذا كان النظام الاقتصادى والسياسى فاسداً فإن الفساد يؤثر فى مستوى معيشة الأسرة وخلق أبنائها وتماسكهم.

ب - التغيرات التي طرأت على الأسرة :

لقد طرأ على الأسرة العديد من المتغيرات التي أصابت الأسرة وأثرت على تماسك أفرادها ، ولعل أهم ملامح هذا التغير تتمثل في :

ب/١ خروج المرأة ومشاركتها في الوظائف:

خرجت المرأة للعمل فتغيب عن منزلها وقت فرص التجمع الأسري والتباحث في شئون الأسرة وأفرادها، وتهيئة جو من الطمأنينة والأمن له ، ولعل هذه الآثار التي ترتبت على خروج المرأة للعمل تعكس " انعدام الرباط الاجتماعي والنفسي الذي يربط بين أفراد الأسرة جميعاً والذي يدعوهم دائماً إلى وضع مصلحة الأسرة فوق كل اعتبار".

ب/٢ تغيير مفهوم السلطة في الأسرة :

تعد المواقف الأسرية التي تتطوى على النزاع أو الخلاف في الرأي بين الزوجين من أهم المواقف التي توضح نوع العلاقة السائدة في جو الأسرة ؛ إذ أنها توضح مدى تأصيل وتغلغل الاتجاهات الديمقراطية في العلاقة القائمة بين أفراد الأسرة .

وفي رأي الكاتب أن إتاحة الفرصة - ولو اضطرراً - للمرأة المتعلمة للعمل مشاركة لزوجها في تحمل أعباء الحياة نتيجة لتعدد ظروفها وارتفاع تكاليفها ، ربما يكون ذلك قد أدى إلى تحسن وضعها في نظام توزيع السلطة داخل الأسرة ، ذلك أنها الآن - *أي المرأة* - قد أصبحت تؤدي دوراً إيجابياً - عن ذي قبل في زيادة دخل الأسرة ورفع مستواها مما يعطيها سلطة التحكم والتدخل في كثير من الأمور المتعلقة بشئون البيت وإدارته . وثمة أمر آخر وهو " انشغال الوالد بمضاعفة الدخل لمواجهة تأثيث المنزل العصري والإنفاق على تربية الأبناء جعله يقضي معظم الوقت خارج البيت" ؛ مما ترتب عليه التقليل من قبضة السلطة الأبوية - *إن لم يكن فقدتها بالمرّة* - وبالتالي قيام الأم بتولى السلطة محله والسيطرة على كل شئون المنزل ، وما ينتج عن ذلك من عبء يضاف إلى رصيدها فيزيديها توتيراً وقلقاً وإرهاقاً يظهر أثره في معاملتها لأولادها بل وزوجها ، مما يزيد من حدة الخلافات والانقسامات داخل كيان الأسرة.

لقد تخلت الأسرة عن وظيفتها التي بقيت لها ، بعد أن أخذ المجتمع العام يطغى بسلطانه على سلطان الأسرة وينقص وظائفها من أطرافها ، ويسلب منها وظيفة تلو

الأخرى ، وينشئ لكل وظيفة منها هيئة خاصة على أسس مستقلة عن الأسرة . ولم يبق للأسرة من وظائفها الرئيسية التي كانت لها إلا وظيفة التربية - التي تخلت عنها هي الأخرى - مع تأكيد علماء السلوك على أنه لا تستطيع أية مؤسسة أخرى النهوض بالمهام التربوية للأسرة ، ولكن انشغلت الأسرة عن تربية الأبناء بتعليمهم ؛ فنشأت مدرسة في كل بيت ، وأصبحت المنازل تعلم بالثمن الباهظ ، وإذا استنزفت الدروس الخصوصية جانياً كبيراً من دخل الأسرة ، انشغلت أكثر بتنمية مواردها ؛ فخرجت الأم إلى كل ميادين العمل ، وصارت مجزدة علاوة تضاف إلى مرتب الزوج ، وتحول البيت - لو كان - من سكن تشعر فيه النفس بالسكينة إلى فندق يهرول إليه الزوجان وهما يغلبان النعاس ، ناهيك عن فرص التعاقد للعمل بدولة بتولية - لمن يسعده الحظ - وتحول الأب أو الأم أو هما معاً إلى مجرد شريك يرسل للأبناء أول كل شهر.

تلك هي أهم ملامح التغير التي طرأت على الأسرة المصرية ، هذا بالإضافة إلى ملامح آخر لا يقل أهميته عن الملامح السابقة ألا وهو الانسحاق الأسري في الأخذ بمعالم وأسباب الحياة العصرية ليس في جراتيها المادية فحسب وإنما يتجاوزها ليشمل بعض القيم وأنماط السلوك كذلك .

ج- انعكاسات الواقع التربوي في الأسرة .

إن رياح التغير التي امتدت إلى الأسرة العربية - كنظام من أنظمة المجتمع التي هبت عليها رياح التغير - قد أكسبتها ملامح جديدة أبعدتها عن النمط الذي استقرت عليه طويلاً ، واتجهت بها نحو صيغ جديدة ؛ ينعكس ذلك فيما يراه الآباء ويتمسكون به من أساليب في معاملة أبنائهم في مواقف الحياة المختلفة مما يعرف " بالاتجاهات الوالدية " وما يصطلح على تسميته " بالعلاقات الأسرية " السائدة بين أفراد الأسرة ، وذلك على النحو التالي :

جـ/١ الاتجاهات الوالدية في معاملة الأبناء :

وهناك ثلاث اتجاهات أسرية لها دورها الفعال في إحداث الصراع القيمي لدى الشباب إذ يتأثرون بها منذ طفولتهم وهذه الاتجاهات هي:

• اتجاه السيطرة أو التسلطية.

وهو يعنى فرض الوالد أو الوالدة رأيهما على إبنهما مما يقتضى الوقوف أمام رغباته التلقائية أو منعه من القيام بسلوك معين ، وهما يستخدمان أساليب متنوعة فى ذلك ، تختلف خشونة ونعومة ، كألوان التهديد المختلفة من خصام أو حرمان ، وقد يكون التسلط من أحد الأبوين أو كليهما أو بعض أفراد الأسرة كالأخ الأكبر مثلاً .

• الحماية الزائدة .

يقصد بها القيام نيابة عن الابن بالواجبات أو المسئوليات التى يمكن أن يقوم بها بل والتى يجب تدريبه عليها حتى تتكون عنده شخصية استقلالية وقد ترجع هذه الحماية الزائدة إلى المعاناة التى عاشها الآباء نتيجة التيارات المختلفة التى سادت المجتمع ، وقد تكون نتيجة لزيادة التسليل ، ولهذا آثاره السلبية على شخصية الابن كالكاثية وعدم القدرة على تحمل الإحباط ورفض السلطة وعدم الشعور بالمسئولية ، وقد تكون الحماية الزائدة تسلطاً وتترك بصماتها على شخصية الابن ومن هذه البصمات الاستسلام وعدم الشعور بالكفاءة والنقص فى المبادأة بمعنى الميل إلى الاعتماد الكلى على الآخرين .

• الإهمال .

يراد به ترك الابن دونما تشجيع على السلوك المرغوب فيه أو استئصال له وتركه دونما محاسبة على السلوك المرغوب عنه ، وقد يكون هذا الاتجاه أخطر الاتجاهات ، ذلك لأن أحد الوالدين أو - كليهما - فى إهماله الابن إنما يحرمه من تنشئة اجتماعية سوية محتواها عملية تعلم وتعليم وتربية تقوم على التفاعل الاجتماعى، وتهدف إلى اكتساب الفرد - طفلاً فراهقاً فرائداً فشيخاً - سلوكاً ومعاييراً تمكنه من مسايرة جماعته والتوافق الاجتماعى معها .

جـ/٢ العلاقات الأسرية :

يمكن بلورة أهم العلاقات الأسرية التى تسود بين الآباء والأبناء فى النقاط الآتية:

• الظروف الاقتصادية للأسرة ودورها فى العلاقات الشائعة بين أفرادها .

تعالى كثير من الأسر من قصور في الإمكانيات المادية وعجز هذه الإمكانيات عن كفاية ما يعتبر ضرورياً من حاجات الشباب مثل عدم وجود مكان خاص للنوم بعد أن يصل الشاب إلى سن يخل فيه من النوم مع أخوات مراقبات مثلاً ، أو عدم وجود مكان هادئ للاستذكار والتحصيل لضيق في حجرات المنزل ، وكثرة تردد الضيوف على الأسرة ، وكذلك قلة وجود المال اللازم للإنفاق الشخصي - في وقت يهتم فيه الشباب والإناث بصفة خاصة بالمظهر والجانبية - أو حتى للإنفاق على الأدوات والكتب المدرسية ومصروفات الدراسة .

وأمام هذا الأمر قد يضطر معظم الشباب إلى البحث عن عمل خاصة في عطلاتهم الصيفية لينفقوا على أنفسهم أو ربما يضطرون للاقتراض من غيرهم ، وقد يصل الحال إلى اعتزال الناس والأقران لعدم القدرة على مجاراتهم مما يخلق في نفوسهم مشاعر النقص وصعوبات التكيف وقد ينتهي الأمر بهم إلى عدم متابعة الدراسة ، كما أن ذلك العجز المادي قد يمثل أحد الأسباب التي تدفع بعض الشباب إلى أن يضعوا أقدامهم على بداية طريق الانحراف كأن يلجأوا إلى السرقة أو النصب والاحتيال على الزملاء أو الكذب أو غير ذلك .

بيد أنه إذا كانت هذه آثاراً سلبية خطيرة على الشباب نتيجة نقص في الموارد المادية والإمكانيات الاقتصادية تعانيه الأسر في المستويات الدنيا ، فإن ثمة مجتمعات أخرى تتمتع بوفرة في إمكانياتها ومواردها المادية ومع ذلك تعاني هذه المجتمعات كذلك من مشكلات تنعكس آثارها على شبابها ، تتمثل في استسلام البعض منهم وتطلعهم للميول الاستهلاكية - نتيجة زيادة قدراتهم الشرائية والمالية - فيسرفون في الإنفاق والاستمتاع بدنياتهم ، وحالة الوفرة هذه قد تدفع البعض من الشباب إلى الانصراف عن التعليم والتفرغ لحياة البذخ والاستمتاع المطلق دون تحمل أية مسئولية مما يوقعهم في كثير من الانحرافات والمشكلات .

• اتساع الهوة بين الأبناء والآباء .

لقد أدى التغير الاجتماعي إلى اتساع الهوة والفجوة بين الأبناء ووجود تباعد نفسي بينهما حيث " يعيش جيل الآباء بقيمهم وعاداتهم وأفكارهم بعيدين عن أبنائهم الذين يكونون الجيل الجديد بعادات وقيم جديدة ؛ نتج عن ذلك تضال فكري يتضح في

ثورة الجيل الجديد على القديم ووصف القديم للجديد بالتححرر وعدم المحافظة على قيم المجتمع" ، واتساع الهوة بين الآباء والأبناء من شأنه أن يحول دون حل ما يوجد من مشكلات ، بل قد يزيد من حدة المشكلات الموجودة ويخلق غيرها ، ومن آثار ذلك إحجام البعض من الشباب عن التحوار مع آبائهم - وهم في أشد الحاجة إلى ذلك خاصة في السنوات الأولى للشباب - ذلك الإحجام لأنهم يشعرون أن آباءهم لا يهمهم معرفة مشكلاتهم ، حتى لو اهتموا بمعرفة هذه المشكلات إلا أنهم لا يستطيعون فهمها، وإن استطاعوا فهمها فهم ليسوا على استعداد لتعديل مواقفهم تجاهها . وغالباً ما يفتقد الحوار الودي بين الآباء والأبناء لدرجة يضطر الأبناء أحياناً إلى الاتصال بالأب عن طريق الأم حينما يكون هناك داع لهذا الاتصال ويحدث ذلك خاصة في علاقة الفتيات بآبائهن ، كما أن علاقة الأبناء الذكور قد تنسم بالشكليات والرسمية حتى أن كثيراً من الأبناء يترددون في ممارسة نشاط مشترك مع آبائهم في بعض الأحيان ، وكل هذا يؤكد وجود تباعد نفسي بين الآباء وأبنائهم .

• تحكم الآباء في مصير الأبناء .

لا يقتصر تقييد حرية الأبناء على مجال التصرفات العامة ، بل يتعداها إلى حق إبداء الرأي في المسائل الخاصة : كاختيار الملابس ، والحاجات الشخصية ، والاختلاط واختيار الأصدقاء وغيرها ، وربما يصل الأمر إلى حد مصادرة حق الشباب في اختيار مستقبله في الدراسة أو العمل أو الزواج ، فكثير من الآباء يدفعهم حرصهم على نجاح أبنائهم في حياتهم الدراسية وما بعدها إلى التدخل والتحكم في اختيار نوع الدراسة والعمل الذي يشغله الأبناء بعد تخرجهم ولعل الدافع لتدخل الآباء هو تطلعهم إلى مستوى أفضل لحياتهم وحياة أبنائهم.

بيد أن ذلك التدخل يتم - من جانب معظم الآباء - دون مراعاة لميول أبنائهم ومستواهم والمهنة التي يسعون للحصول عليها ، واستعداداتهم وقدراتهم التي يتمتعون بها .

كما يمتد تدخل الأسرة في حياة شبابها ليشمل اختيار الزوج المناسب أو الزوجة المناسبة ، ولعل قلة الإمكانيات المادية وقسوة الظروف الاقتصادية لمعظم الأسر مما يعد سبباً مباشراً في تأجيل سن الزواج وتأخيرها لدى الشباب نتيجة لارتفاع تكاليفه - من

مهور ونفقات وسكن وأثاث وخلافه - ، وإذا تيسرت الظروف وأمكن تدبير أمور الزواج فلا يسلم الأبناء - خاصة الفتيات من تدخل الأسرة في اختيار شريكة الحياة ؛ إذ ترشح للشباب عدداً من الفتيات وترغبه - إن لم تقعه - في اختيار إحداهن كشريكة لحياته ، وبالنسبة للفتيات فإن الأسرة تفرض من تراه مناسباً من وجهة نظرها هي على البنت دون اعتبار لرأيها وترغمها على قبوله زوجاً لها ، ولا يخفى ما لهذا من آثار سلبية خطيرة تهدد مصير مثل هذه الزوجات بالفشل أو عدم الاستقرار.

وتجدر الإشارة هنا أن هذا الأمر ليس في كل هذه الأسر ، فهناك كثير من الأسر تترك لأولادها المقبلين على الزواج الحرية في اختيار الزوج المناسب أو الزوجة المناسبة وتكتفى بإسداء النصيحة لهم ، ولا يقف تدخل الآباء في بعض الأمور الخاصة بالأبناء عند هذا الحد ، بل يتجاوزه ليشمل أموراً أصغر وأبغى ، كأن يتدخل الوالد في اختيار الأصدقاء وكيفية مخالطتهم ونحو ذلك ، وهنا قد ترتكب بعض الأسر أخطاءً كبيرة إذا سلكت مثل هذا السلوك تجاه أبنائها ، وذلك لما للصدقة من أهمية في حياة الفتى أو الفتاة لأنها تتيح الفرصة لإكتساب الخبرة في تكوين علاقات اجتماعية متجددة، ومن المسلم به أنه لا يسمح للفتاة بتكوين علاقات جديدة إلا مع فتاة مثلاً ، وعموماً فإن تدخل الآباء ، تدخلاً صارماً في مثل هذه الأمور الخاصة قد يخلق لدى الأبناء انطباعاً بعدم ثقة آبائهم فيهم ويؤدي إلى اهتزاز ثقتهم بأنفسهم. هذا إلى جانب مساوئ ذلك التدخل في الحد من انطلاق الشباب وإهمال رغباتهم وتطلعاتهم، والحجز على حريتهم والتقليل من شأنهم مما يخلق لديهم كثيراً من العقد النفسية والمشكلات الاجتماعية والانفعالية ، وتظهر داخل الأسرة الواحدة مشكلة أخرى تتجلى في التمييز بين الأبناء في المعاملة ، ذلك أن صعوبة الدور التربوي للأسرة تتمثل في ضبطها لنفسها ولأهوالها التي قد تدفع بها إلى عدم المساواة في التعامل مع أبنائها ، وبالتالي لا يتكافأ مقدار الحب والعطف الذي يناله الأبناء وتبدو ملامح هذه المشكلة أكثر وضوحاً في الجواب التالية :

• التحيز لأحد الأبناء :

حيث تتعاطف بعض الأسر مع أحد الأبناء دون غيره فينال قسطاً من الحب والاهتمام والرعاية يختلف تماماً عما يناله سائر إخوته ، وربما يرجع ذلك لتمتعه بعدد من السمات والسجايا تجعله مقبولاً لدى والديه أو لتفوقه في دراسته وتحصيله عن بقية

أخوته ، أو ربما يكون مصاباً بعيب خلقى مما يدر عليه عطفاً وحناناً من قبل والديه . وقد ينسحب التمييز على الكبار من الأبناء ، أو قد ينسحب على الابن الأول - دون غيره والذي كانت الأسرة تنتظر مقدمه بفارغ الصبر ، وكذلك الأمر بالنسبة لابن الأخير نظراً لأنه آخر عنقود الأسرة كما يقولون .

وغالباً ما يعاني الابن الأوسط الكثير من مظاهر عدم التكيف ويشعر بما وقع عليه من ظن حين لا تتوافر له امتيازات الأخ الأكبر ، ولا تنسحب عليه رعاية الأخ الأصغر بيد أن هذه التفرقة بين الأبناء - كالتحيز لأحدهم - لها أخطارها الجسمية والتي تهدد كيان الأسرة وتماسكها ، فلك أن " تحيز الأب أو الأم مثلاً لواحد من أبنائهما دون غيره ، أو مجرد كثرة كلامهما عنه أو مدحهما له في كل فرصة يملأ نفس المغبون خيرة وحقدًا ؛ فينشأ ساخطاً على المجتمع متشامماً ويشعر في كل وقت بمرارة الوحدة وعذاب الحرمان ، كما أن تكليل ابن دون غيره ومعاملته معاملة خاصة قد تؤدي به إلى الميوعة وسهولة الانقياد وضعف الشخصية".

• نظرة الأسرة إلى الفتاة . إذ تختلف النظرة إلى الفتاة من أسرة إلى أخرى فهناك بعض الأسر تميل إلى تفضيل الذكور على الإناث ، باعتبار الأنثى - من وجهة النظر القاصرة هذه - عضو غير مرغوب فيه منذ بدء ميلادها ، ولا يستحب إيجاب الإناث إلا بعد إيجاب عدد من الذكور - بل وبعد أقل من عدد الذكور - وتبدو خطورة الأمر عندما لا يستطيع بعض الأسر أن تخفى هذه النظرة عن أبنائها. ففي أغلب الأسر يتمتع الفتى بقدر من الحرية بعكس الفتاة التي لا يتوفر لها مثل هذا القدر ، فله أن يتصرف كما يحلو له في بعض الأمور ؛ له أن يخالط من يخالط ويصادق ويسمح له بالخروج من البيت والتأخر والعودة إليه في أي وقت ، إلا أن تصرفات الفتاة تكون محسوبة عليها ، أما علاقتها بالجنس الآخر فإنها تحاط بعدد من الموانع القوية لدرجة يتمادى معها بعض الأسر إلى حد منعها من التحدث مع أي شاب غريب عنها ولو كان الحديث بريئاً ، وإذا سمح لها بالاختلاط فإنه لا يتم إلا في حضور الكبار صحيح أن تلك الأمر مطلوب في أغلب الأحيان حماية للفتاة وصيانة لها ؛ نظراً لاختلاف طبيعتها عن طبيعة الفتى ، ولكن غير المعقول هو تمادى بعض الأسر ومغالاتهم في حبس حرية الفتاة والقيد على كل تصرفاتها وحرمانها من التنفيس عن

رغباتها ، الأمر الذى يحد من تكيفها وتوافقها مع ظروف الحياة والمجتمع التى تحيط بها .

كما أن بعض الأسر قد تبخس الأنثى حقوقها المشروعة والتى ارتضاها لها الدين وكفلها ، خاصة فى الميراث ، بحجة أنها سوف تنتقل من بيت أبيها إلى بيت رجل غريب فلا داعى لأن يستفيد هذا الغريب أو يشارك الأسرة فى ميراثها ، لأنه المسلول عن زوجته وعليه أن يتكفل بكافة حقوقها ونفقاتها مادامت فى حضانتها ، وبالطبع فإن هذا الأمر لا يقره الدين على الإطلاق .

هذه كلها - وغيرها كثير - صور لما يحدث من جانب بعض الأسر من التفرقة والتمييز فى المعاملة بين الأولاد بصفة عامة ، وبين الذكور والإناث بصفة خاصة ، ولا يخفى ما لهذا فى المعاملة من أثر خطير ينعكس على الأسرة ويهدد تماسكها واستقرارها .

وعسوماً فإن كانت مهمة الأسرة فى تربية شبابها قد اهتزت - بعض الشيء - بسبب ما طرأ عليها من تطورات وتغيرات وما صاحبها من تعقد فى ظروف الحياة الاقتصادية والاجتماعية ؛ فقد أصبحت هناك ضرورة ملحة لوجود مؤسسات أخرى لتشارك الأسرة فى الاضطلاع بمهمتها تجاه الشباب . ومن هذه الوسائط المدرسة أو الجامعة - كمؤسسة متخصصة - وفيما يلى بيان لدورها .

(٢) النظم التعليمية ودور المؤسسات التعليمية فى تربية الشباب

أ- المؤسسات التعليمية كمؤسسات اجتماعية .

لا يمكن إغفال دور العلم فى تحرر الفرد وتحرر المجتمع ، ولا يمكن إغفال دوره فى تحضر الأمم وتقدمها ورفقيها فإذا تحرر العقل من عقاله ، وانطلق الفكر من أغلاله ، واستيقظ الوعي البشرى ؛ عم الإصلاح وساد التكبير وانتشرت المعرفة بما فيها من قضاء على الجهل وبث الثقة فى النفس ، ومن ثم تلعب المدرسة والمعهد والجامعة فى حياة الشباب العربى دوراً يقترب فى أهميته وخطورته من الدور الذى تقوم به الأسرة ، بل إنه يفوق فى أهميته وخطورته دور الأسرة فى جوانب معينة ؛ " حيث أن إمكانات البيت - أحياناً - تكون غير كافية لمتطلبات الشباب ومزاولة أنشطتهم فى بعض المجالات الاجتماعية والثقافية والرياضية وغيرها مما يهيج بالشباب - غالباً - خارج البيت بعيداً

عن أسرته ، وتتلقاه المدرسة فيقضى فيها معظم وقته - وأجل سنين عمره - ومن ثم فهي المؤسسة الاجتماعية والسياق الذي يمارس فيه أغلب نشاطاته وأقربها إلى قلبه ، وهي الجهة التي تمنحه شهادة - رخصة - تحدد على أساسها قيمته في نظر الآخرين ودوره في مجتمعه ، وهنا موقع خطيرة دورها " لذا يمثل الجو الاجتماعي - بالمدرسة والمعهد والجامعة - أهمية كبرى باعتباره عاملاً مؤثراً في استكمال نمو الشباب لسيولوجيا ونفسياً واجتماعياً ، وهو يتوقف على علاقة الشباب بالمدرسة بدرجة كبيرة ، حيث تعتبر هذه العلاقة أول مواجهة حادة مع المجتمع الخارجى ، كما أنها أول حلقة في سلسلة الصراعات بين الشباب والمجتمع ؛ ذلك لأنها تعكس أهم إيجابيات المجتمع وسلبياته ، لكونه أداة من أدوات ذلك المجتمع ونظاماً من أنظمتها ؛ فالجو الاجتماعي هو الوسيط الحقيقي الذي ينظم جميع عناصر عملية التربية والتعليم ، لانه المخرج الذي تلعب فيه تلك العناصر أدوارها ، وعليه يتوقف نجاحها واضطراب نموها " .

ب- التغيرات التي طرأت على المؤسسات التعليمية .

قبل عرض ما طرأ على مؤسسات النظام التعليمى من تغيرات . أتساءل : هل يمكن لواقع المؤسسات التعليمية الحالى أن يسهم فى تحقيق الجو الاجتماعى المنشود ؟ وللإجابة عن هذا التساؤل ، أعرض لموجز من الانتقادات التى وجهت لواقع النظام التعليمى فى مصرنا الغالية على النحو التالى :

ب/١ يقرر الواقع التعليمى فى مصر : أن الجهاز التعليمى لايقوم بدوره الكافى نحو إعداد الشباب علمياً وخلقياً وذلك لعاملين رئيسيين فيه يعملان على إثارة الصراع القيمى لدى الشباب وهما : معطى غير كفاء ؛ ومنهج غير واثق بحاجات المتعلم .

ب/٢ أن تعليمنا مازال فى حاجة إلى فلسفة واضحة تحدد القيم والمبادئ التى يقوم عليها والأهداف التى يسعى إلى تحقيقها والعلاقة بينه وبين المجتمع ؛ ومن غير وجود مثل هذه الفلسفة سيبقى كل إصلاح فى التعليم مجرد اجتهاد شخصى يعبر عن رأى مؤقت دون أن يرتبط بإستراتيجية يلتزم بها المجتمع ، وهنا ينبغى أن ندرك أن تعليمنا يعانى من تيارات متصارعة تظهر فى صور متعددة :

كالفصل بين العلم والعمل والفصل بين الثقافة والإنتاج واختلاف التناقض بين الكم والكيف والثنائية بين التعليم الدينى والمدنى.

ب/٣ أن النظام التعليمى فى بلادنا لم يعد قادراً على تحقيق أهدافه المرجوة لإعداد النشء وتربيته تربية تؤهلهم لتحمل ما يلقى عليه من تبعات ومسئوليات ، ولعل ذلك يرجع إلى عدم وجود فلسفة واضحة لهذا النظام مستمدة من واقعنا وظروفنا وتراثنا.

ب/٤ أن زيادة عدد التلاميذ داخل الفصل تحول بين المعلم وتحقيقه لرسالته على الوجه الأكمل ؛ حيث تتخذ العملية التربوية صورة شكلية فتنعكس فى نفوس التلاميذ وتؤدى إلى تجاهل عدد كبير منهم ، وحرمانهم من التزود بالقدر الكافى من الإعداد لظروفهم واستعداداتهم وكذلك الحال فى الجامعة عندما يسمح لمعظم حملة الثانوية العامة بالالتحاق بها دون مراعاة لشروط الكم والكيف والاحتياجات المطلوبة ؛ فإن ذلك يؤدى حتماً إلى ضعف المستوى العلمى من ناحية ، وتضخم المستوى العدى فى تخصص دون آخر من ناحية ثانية ، كما أنه فى النهاية يؤدى إلى إلحاق المتخرجين فى وظائف وأعمال لا تتناسب مع إعدادهم وقدراتهم ، ناهيك عما فى ذلك من مضیعة للوقت والجهد وتحطم للآمال والطموحات لهؤلاء وخسارة على المجتمع لا تقدر.

ب/٥ إن ثمة مظاهر متعددة يتبدى فيها إخفاق المناهج فى تحقيق الأهداف المنشودة ، ومن أبرز هذه المظاهر وأخطرها تلك الإخفاق الفكرى الذى يتناوله " سعيد إسماعيل على " فى كتابه " إنهم يخرّبون التعليم " والذى يمثل له بثلاث دراسات تعد نماذج يستل بها على فشل مناهج التعليم من الناحية الفكرية.

ب/٦ أما عن موقف المناهج الدراسية من المواد الدينية ، فإنها فى حاجة ماسة إلى إعادة نظر ، وذلك لما تنطوى عليه من سلبيات وجوانب قصور لا تخفى على كل ذى عينين ، ومثل هذه السلبيات التى تتعلق بالمواد الدينية قد أضاعت الشباب وجعلتهم يتصلون من الدين وتوجيهاته ، وهم فى أمس الحاجة إليه ، ومن صور هذه السلبيات:

• جرت العادات عند وضع الجداول الدراسية أن تؤخر حصص الدين إلى آخر اليوم الدراسي - في معظم الأحوال - حين يبلغ الإجهاد مداه عند المدرسين والطلاب وإذا توسطت منتصف اليوم فإنه ينظر إليها - غالباً - على أنها فترة راحة بين عمليتين جادتين ، يسبقها درس هام ويتلوها درس هام.

• لا تلاحظ عند المعلمين جداً مطلقاً في دروس الدين اللهم إلا عند القليل منهم.

• وفيما يتعلق بامتحانات الدين فإنها " تعد عملية زائفة " خير معترف بها ، ذلك أنها لا تضاف إلى المجموع الكلي لدرجات الطالب ، ومادام الأمر كذلك فيكفي الطالب أن يحصل على النهاية الصغرى ولو بشق الأنفس - وبأي طريق يمكنه - ليس المطلوب النجاح فقط ؟ لماذا إذن يبذل وقتاً في مادة لا تقدم ولا تؤخر ؟ .

• التساهل في تصحيح امتحان الدين حتى لا تقف هذه المادة عقبة أمام نجاح الطالب.

• وهناك مشكلة أشد ضرراً على التربية في مدارسنا من كل المساوئ المذكورة ، وهي مشكلة إعداد معلم التربية الدينية ؛ حيث لا يوجد - لو لا يكاد يوجد - مدرس الدين الكفاء ، ونكتفي هنا بالإشارة إلى مثل هذه المشكلة لأن المجال لا يسمح بتناولها تناولاً مفصلاً.

وثمة حقيقة مريرة وهي انتهاء تدريس مادة الدين بانتهاء المرحلة الثانوية، حيث يودعها الشباب وكأن آخر عهدهم بها هو تلك الحصص التي تلقونها في المدرسة الثانوية وكانت حباً ثقيلاً عليهم ، أما في الجامعة " فلا مجال للدين فيها رغم تكريس النظريات الغربية والمتعارضة مع قيم الدين ومبادئه في كثير من الأحيان ، ففي كليات الحقوق مثلاً نجد أن الاستعمار قد صاغ مخرجها وفق قوائمه النابعة من فلسفته وتراثه وأهدافه ، وجداول الدراسة في الحقوق تخصص جزءاً كبيراً للقوانين الوضعية ومحاضرتين فقط للشريعة الإسلامية.

ب/٧ وبعد أسلوب الامتحانات مشكلة في حد ذاته نتيجة لما آل إليه الأمر في العملية التربوية ؛ فلا شك أن الامتحان يعتبر أمراً ضرورياً وهاماً بل له من الفوائد

* نرجس الإشارة هنا إلى أنه كثير من الأحيان تدرس في كليات التربية جزءاً عن النظريات التربوية من منظور إسلامي ، إلا أن هذا لا يتم بقدر كاف لمواجهة النظريات الأخرى التي تغزو مناهجنا .

والمزايا ما قد يدهش له الكثيرون ؛ ذلك لأننا إذا نظرنا إلى التعليم على أنه عملية تغيير عن طريقه تدخل بعض التغيرات في جوانب شخصية التلاميذ المختلفة فلا بد من طريقة تقدر بها نوع هذا المتغير ومداه ، أي لابد من معرفة ما إذا كان التلميذ قد اكتسب قدرًا كافيًا من المهارة العقلية أو الجسمية أو الاجتماعية من وقت لآخر . ومع التسليم بوجود فروق واختلافات بين التلاميذ في إمكاناتهم الفطرية أو فيما اكتسبوه من مهارة عقلية أو جسمية أو صفات خلقية نتيجة لاختلاف أنواع التعليم باختلاف مراحله المتعددة فإنه ينبغي وجود طرق للاختبار والفحص توفقنا على تلك الاختلافات بين التلاميذ ، وبالتالي يمكننا توجيه كل تلميذ للنوع الذي يناسبه من التعليم أو العمل . فكان الغرض الأساسي من الامتحان لم يكن فحسب معرفة ما قام به التلميذ في الماضي ، وإنما الغرض هو معرفة ما يصلح للقيام به في المستقبل أيضاً ؛ بمعنى أنه ليس لغرض معرفة ما تعلمه التلميذ فقط ، وإنما هو معرفة ما يصلح لتعلمه فوق ذلك.

ب/٨ وإذا كان الحكم على كفاية النظام التعليمي مرتبطاً بقدرته على سد احتياجات الشباب الذين يتعامل معهم ، أو قدرته على إعدادهم لمواجهة حياتهم المستقبلية ؛ فإن رؤية فاحصة ومدققة للنظام التعليمي ومضامينه تكشف أنه غير قادر على تلبية حاجات الشباب بالقدر المطلوب ، فهو من ناحية أولى يهتم بجانب واحد من جوانب العملية التعليمية ألا وهو جانب المعرفة ، وحتى في هذا الجانب يقف معظم الجهد فيه عند حد الاستظهار والتذكر ولا يتعدى ذلك كثيراً إلى جوانب تنمية قدرة الفرد على الفهم والتفسير والتطبيق.

ب/٩ أصبحت المدرسة أو الجامعة منعزلة عن المجتمع حولها ، فلا يربطها بالبيئة المحيطة بها أية روابط ؛ إذ لا يعنىها تصرفات طلابها وأحوالهم وسلوكهم خارج أسوارها ، كما أنها لا تراعى ظروف وإمكانات بيئات هؤلاء الطلاب ، مما يؤكد أنها فقدت صلتها بالمجتمع الكبير من ناحية ومن ناحية أخرى انعدمت صلتها - أو كانت - بالمنزل ، وقد أدى ذلك إلى ضياع فرصة الفهم الحقيقي لطلابها وفرصة حسن التعامل معهم والمساعدة لهم ، فضلاً عن محدودية إفادتها من قدراتهم وإمكاناتهم واستعداداتهم ، ومن ثم لا يجد الشباب في أنفسهم حماساً ولا تجارباً لما

يقدم لهم ، وذلك لإحساسهم بانفصاله عن الواقع وعدم جدواه ، وعزلهم عنه بدلاً من ربطهم بالحياة ومساعدتهم في كشف أسرارها وفهم واقعها ، وتوفير خبرات كافية لهم في التعامل الناجح معها ، وبذلك كله يزداد الطالب بعداً عن الواقع يوماً بعد يوم ويستسلم لكثير من الأفكار الجامدة والتعميمات الخاطئة.

كل هذا الموجز من الانتقادات التي وجهت لواقع النظام التعليمي تصل بنا إلى حقيقة مؤداها أن الواقع الحالي لمؤسسات النظام التعليمي في مصرنا الغالية ، يصعب أن يسهم بالصورة المأمولة في تحقيق الجو الاجتماعي المنشود ، وما يؤكد هذه الحقيقة - إضافة إلى الانتقادات السابقة - تقصير المدرسة المصرية الحالية في دورها التربوي والتعليمي ؛ كرد فعل للقصور الذي ينتاب المقومات الرئيسية للتعليم من : تمويل، معلم، وأبنية ، وإدارة مدرسية ، ومواد تعليمية ، ومناهج وطرق تدريس ، وأساليب تقويم . هذا بجانب سقوط الأنشطة التربوية - الصفية واللاصفية - تحت هيمنة مجموع الدرجات في ظل ثقافة الذاكرة هي الموصل الوحيد لمراحل التعليم الأعلى.

وما سبق ، يتضح قصور نظامنا التعليمي عن تحقيق ما يرجى منه في تربية الشباب ولعل ذلك يرجع أساساً إلى عدم وجود فلسفة تربوية واضحة مستمدة من تراثنا وواقعنا وظروفنا ، ونتاج رؤية صادقة لواقع الفرد المسلم والمجتمع المسلم، وإنما تستند في ذلك إلى ما توصلت إليه الدول المتقدمة من نظم وفلسفات في تربية أبنائها مع الاختلاف الواضح في ثقافة وحضارة هذه الدول عن ثقافتنا . وحضارتنا ، فضلاً عن الاختلاف في العقيدة ، إذ لا تتلاءم طبيعة البرامج والتجارب التربوية وظروف مجتمعاتنا بغض النظر عن ثبات نجاحها أو فشلها في بلادها.

ولما كان الشباب - بحكم عمرهم الزمني - هم أكثر الفئات تأثراً واحتكاكاً وتفاعلاً مع الجهاز التعليمي ، كان لا بد من رصد الواقع التعليمي لتبين مدى انعكاساته التربوية على الشباب في مجتمعنا المصري الإسلامي ، وإن شاركته في المسئولية الأسرة - كمؤسسة أولى - ويشاركه غيرها من المؤسسات كالإعلام والمسجد والتنظيمات الشبابية .

(٣) الإعلام ودوره في تربية الشباب :

أ- وسائل الإعلام كمؤسسات اجتماعية .

لا يختلف الناس عادة على معنى الإعلام ، فمعناه واضح ومنطوق من اسمه ، وهو توصيل معلومات إلى الآخرين رغبة في أن تكون لديهم وجهة نظر نريد لها أن تتكون ، والبراعة هنا مقصورة على طريقة التوصيل ماذا تكون ؟ وأين ومتى وكيف تكون ؟ .

فإذا كانت التكنولوجيا تعنى استخدام العلم في خدمة الإنسان ، فالإعلام بكل أجهزته (إذاعة - تليفزيون - مسرح - صحافة - سينما) يقوم على استخدام كل الفنون في بناء الإنسان ومن ثم تعد وسائل الإعلام من أخطر الوسائل التي يمكن أن يعتمد عليها أي مجتمع في التأثير على أفرادها لتشكيل اتجاهاتهم وقيمهم وتزويدهم بالمعارف والأفكار التي تؤثر في نموهم وطريقة تفكيرهم ، ويزداد أثر هذه الوسائل تربوياً لأن الفرد يقبل عليها ويستجيب طواعية وعن رغبة دون إجبار.

ويأتى عظم دور هذه الوسائل وخطرها نتيجة لأنها تعتمد في تأثيرها وتوجيهها على الكلمة أو الفكرة التي تخاطب بها عقول الناس وقلوبهم ، ذلك أن " الكلمة أو الفكرة إذا تسربت إلى عقل الإنسان أو قلبه فوجدت عنده القناعة بها ، فإن سلوكه سيتأثر بها مع الأيام وتنعكس على أقواله وتصرفاته ، ومن هنا يصل خطرها إلى المجتمع كله ، لأن الفرد لبنة في المجتمع يتأثر به ويؤثر فيه".

ب- مظاهر السلبية في وسائل الإعلام

يمكن إجمال بعض الانتقادات التي وجهت إلى الإعلام المصري بوسائله المختلفة فيما يلي :

ب/١ يتفق الكثيرون على أن دور الإعلام - على اختلاف وسائله - من أجل بناء الإنسان وتربيته وتهذيبه دور سلبي إلى حد كبير ؛ فهناك من يقول أن وسائل الإعلام عاجزة عن أن تقدم للناس ما يثرى حياتهم ، وللشباب ما يرضى طموحاتهم للثقافة والمعرفة والترفيه ، وذلك لأنها - في أغلب ما تقدمه - تعتمد

على برامج مستوردة لمجتمعات تختلف عنا في عاداتها وطرائق حياتها ومشكلاتها التي تعالجها ، والحلول التي تقدمها للمشكلات.

ب/٢ ويعد المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنايئة وسائل الإعلام عندها إحدى العوامل المؤدية إلى إضعاف السياق الثقافي والقيمي حيث أن المضمون الإعلامي لا يتلاءم مع الحاجات الواقعية ومتطلباتها ؛ فمثلاً قد يعمل الإعلام بوسائله المختلفة على نقل تيارات وأفكار وصور من الخارج قد لا تتلاءم مع نظائرها المحلية، ومن ثم يوجد تناقضاً أو عدم تكامل في لغة الثقافة والقيم ، أو قد تصبح أدوات الإعلام مفتقدة للتوجيه الأيديولوجي ، ومن ثم غير قادرة على تحديد المضمون الإعلامي ، وإلى أي وعاء يجب أن يوجه ، وبأي هدف ؟.

ب/٣ وثمة رأي آخر يقرر أن وسائل النشر وأجهزة الإعلام تتخذ من فراغ القلوب مناطق نفوذ ، ومن فراغ العقول أسواقاً تروج بضاعتها دائماً في رضا وإعجاب ، ويظفر الشباب خلالها بالمثل العليا التي يفتقدونها في البيئة ، فإذا هم يتقلبون بلا مناقشة ويستجيبون بلا تردد ، ويقلدون بلا تفكير ، وبالتالي فإن المثالية في حرف الإعلام العصري هي التي تلح على أذن المستمع برنينها وعلى عين المشاهد ببريقها ، وتلح على عقول الشباب بأثرها وسحرها.

ب/٤ ويتفق الكثيرون على الشكوى من ضعف وسوء ما تقدمه هذه الوسائل للشباب مما يجعلها مسئولة مسئولة مباشرة عن إقصاء الدين عن الشباب وإقصاء الشباب عن الدين ، فالبرامج والمواد التي تقدم في الإذاعة والتلفزيون يهدم بعضها بعضاً، فإلى جانب البرامج الهادفة وفي مقابل القيم الرفيعة توجد القيم الوضعية مما يزيد حدة الاختلال والاضطراب في نفوس الشباب ؛ ومن ثم عدم الثقة فيما يقدم لهم وفقدان القدرة على التمييز بين الصواب والخطأ وبين الحق والباطل ، أضف إلى ذلك قصر الزمن وضيق المساحة المخصصة لكل المعارف الدينية.

وإذا كان هذا مجمل الانتقادات التي وجهت للإعلام المصري بكل وسائله ، فمن الممكن تحديد أبرز معالم النقد التي وجهت لكل وسيلة من تلك الوسائل . وذلك على النحو التالي :

ب/٥ الصحافة .

• لا يمكن أن ينكر دور الصحافة في نشر الأفكار والآراء بين الناس وفي توضيح الأمور لهم وتبصيرهم بأهداف مجتمعهم ووسائل بلوغ هذه الأهداف ، مما جعل بعض المفكرين يطلقون عليها اسم " السلطة الرابعة " ولكن المتأمل المدقق في موقف صحافتنا اليوم يمكنه أن يقرر أنها لا تقوم بممارسة دورها المنوط بها على نحو يتفق وأهميتها في التأثير على الأفراد وتوجيههم ، ولعل أبرز ما يمكن أن يلاحظ في هذا السياق موقفها من الدين وقضاياها ، وذلك أن نصيبه من نشاطها الواسع ضئيل جداً إذا قيس بقيم أخرى توليها الصحافة كل الاهتمام والرعاية.

• يأتي ترتيب الفن في الصحف بعد السياسة في الدرجة الأولى : عرضاً ونقداً ودعاية وترويجاً ، حيث أصبحنا نقرأ أخباراً عن الفنانين بل عن الدقائق في حياتهم، وكأن الحياة قد أصبحت هي الفن ، والفن هو الحياة . وصار الفنانون حثيث الإعلام الذي لا يمل ، وقيم المجتمع التي لا تمتحن.

• وعن النشاط الكروي ، ففي كل صحيفة يومية أو مجلة أسبوعية أو شهرية قسم خاص مجهز بالطاقات الفنية والبشرية لمتابعة الأنشطة الرياضية في أي مكان وزمان، ويحتل الحديث عن الأندية ومراكز الشباب وأنشطتها وأبطالها مكان الصدارة بعد السياسة والفن ، ناهيك عن المجلات الرياضية المتخصصة ؛ وهكذا خلقت الصحافة الإعلامية فيما بديلة ألته الشباب وغير الشباب.

السينما والمسرح :

• تعد السينما أداة مؤثرة في إحداث التغير الاجتماعي والتنمية الثقافية ، ويرجع ذلك إلى سحر الصورة الأخاذ وما تنطوي عليه من قوة تجذب الجماهير إليها بتأثيرها الذي لا تستطيع الكلمة أن تبلغه في مراحل معينة من العمر في نقل معطيات الفكر والحياة ، وبطرق أكثر عمقا ونفاذاً وفاعلية في تشكيل فكر ووجدان جموع الجماهير بصفة

عامة ، والشباب منهم بصفة خاصة ؛ ذلك أن أغلب روادها من الشباب ، مما يعكس أثرها الخطير في تنمية مداركهم واستعداداتهم وملكاتهم وتشكيل سلوكهم واتجاهاتهم وأفكارهم . ولكن بدلاً من أن تسهم في ترقية حياتهم العقلية والعاطفية والخلقية وتقدم لهم ما يساعدهم في التغلب على مشكلاتهم والتصدى لما يعترضهم من عقبات فإنها " في الوقت الذي تقدم فيه ما يبغض في الحياة الفاضلة من صور الحرية المطلقة تجدها تعمل من طرف خفى على ابتذال القيم كأنها تعطي دروساً في إهدارها . ومثال ذلك أن النماذج التي تعرضها . (تصور) كيف تحتال الفتاة على أهلها لتقابل شاباً يمتهويها؟ كيف يسلك الشباب طرقاً وأساليباً ليحتال على فتاة ؟ وإذا أصيب الفتى بأزمة عارضة أو الفتاة بمشكلة التراجع كل منهما إلى الأسلوب الهروبي يتجرع كأساً من الخمر أو يخطط للانتحار ."

المتطلع لواقع السينما يلحظ أنها في الآونة الأخيرة شهدت ثورة قد أدت إلى زيادة الانتاج ، وكانت مبرراً لإنتاج كثير من الأفلام الهزيلة فكراً وفنياً دونما اعتبار لأخطار المستقبل وفي محاولة للكسب المادي وحده مما جعلها في أزمة حقيقية على المستويين المحلي والعربي ، وهذه الأزمة قد انعكست على الغرائز فآلهبتها وعلى الثقة في القيم فنالت منها. أصبح أن كل أسرة في مجتمعنا الإسلامي - مسلمة كانت أم مسيحية ، في مصرنا الغالية - تقبل مثل هذه الحفلات الصاخبة التي قد تختلط فيها الأجسام وتحتسى فيها الخمور كلما احتفلت الأسرة بعيد ميلاد لعضو فيها أو قامت حفلة زفاف ؟

ولا يخفى أن الأفلام الأجنبية قد غزت الأسواق العربية وأصبحت تنافس الأفلام العربية ، وإن كان نصيب الأفلام العربية في دور العرض يفوق الأفلام الأجنبية إلا أن دور الأفلام الأجنبية في المشاهدة السينمائية يفوق إلى حد كبير دور الفيلم العربي . وقد درجت دور العرض من الدرجة الثانية - حتى تجتنب الجمهور وتشدده إليها - على أن تعرض الأفلام الأجنبية المثيرة والتي تعالج قضايا الجنس والعنف ، ونادراً ما تعرض الأفلام الأجنبية ذات المستوى الرفيع ، على أن موالاة عرض هذه الأفلام الأجنبية الهابطة من العوامل المؤثرة تأثيراً ضاراً على سلوك الشباب.

ومع ذلك فإنه لا يمكننا أن ننكر أن ثمة أفلاماً تحمل في مضمونها وأهدافها وطريقة عرضها قيماً سامية ومثلاً رفيعة ونمائناً يجب أن تحتذى ، بيد أن الكثرة الطاغية إنما هي الأفلام تجسد الرذيلة وتصور الخيانة وتدعوا إلى التحلل وهبوط القيم السامية ، ومن ثم يضيع هباءً ويتداعى كل عمل يدعو إلى قيمه أمام طغيان الفساد والانحراف واللامبالاه .

• أما المسرح - وهو بطبيعة الحال أقدم عمراً من السينما - فله جمهوره المحدود حيث يقل رواده في العدد ولكنهم من حيث المستوى الثقافي والاجتماعي أعلى وأرفع ، كما أنهم أكثر تجانساً من رواد السينما ، ولا يقتصر دور المسرح على الترفيه وشغل وقت الفراغ فحسب ، وإنما اتسع دوره ليشمل نواحي تهيئته واجتماعية وقومية على جانب كبير من الأهمية . ومن معالم هذا الدور تبصير الناس بمشكلات مجتمعهم ومواضع المعاناة فيه ، وإبراز ذلك في صورة حية ملموسة ووضع الحلول المناسبة لها ، وغرس المثل العليا وتنميتها وتقدير الفرد وإعزاز إنسانيته واحترام تفكيره الخلاق ، والسلوك القويم. ولكن أغلب الظن أن المسرح لا يقوم بهذا الدور الإيجابي ولا يؤديه كما ينبغي أن يكون الأداء، وفي رأي الكاتب أن ثمة إرغاصات لنهضة مسرحية تتمثل في نشاط المسرح القومي وبعض المسارح الأخرى والشعبية منها بصفة خاصة، وعلى الرغم من ذلك النشاط إلا أن ما يعرض من مسرحيات يغلب عليه الطابع الهزلي الذي يعمد إلى إلتزاع الضحك والسخرية من قلوب الناس وبعض هذه المسرحيات يتناول قضية أو مشكلة اجتماعية معينة ، أو ينتقد الواقع المرير الذي يعيشه الناس ويبرز ما فيه من سلبيات ومشكلات إلا أنه لا يقدم حلاً للمشكلة أو القضية المعروضة، بل لا يساعد المشاهد كذلك على التفكير في الحلول الممكنة لها ، كما أن ثمة مسرحيات مشبعة بالضحالة والإسفاف، بل وتشبع الإنحطاط في عقول الشباب وتفكيرهم ، وتنقص من هيبة الكبار - أباءً ومعلمين - مثل :مسرحية مدرسة المشاغبيين ، ومسرحية العيال كبرت .

ب/٧ الإذاعة والتلفزيون والفيديو .

• تعد الإذاعة من أكثر وسائل التثقيف والتربية انتشاراً ، ذلك لأنها وسيلة سهلة لتحصيل الثقافة وإثراء الفكر ؛ حيث يستطيع الإنسان أن يستمع للإذاعة وهو يؤدي

أعمالاً مختلفة ، وتخترق موجات الراديو كل أنحاء العالم في أقل من لمح البصر ، حيث تدور موجة الأثير حول الكرة الأرضية في نحو ثمن ثانية لا تقف في سبيلها سدوداً أو حدوداً ؛ ومن ثم كان الراديو أقدر على تكوين الرأي العام العالمي ، وقد يتفوق على الصحافة نفسها في هذا السبيل .

وما ينطبق على الإذاعة ينطبق كذلك على التلفزيون ، إلا أنه يتميز عليها في أنه أشد تأثيراً ؛ فارتباط الصورة بالعبارة المنطوقة يزيد من وضوح المعرفة ، كما أن التلفزيون أكثر قدرة من الإذاعة على جذب الانتباه ومنع التشتت ، ولذا يمكن أن يكون وسيلة حية لرؤية الصورة الحقيقية للواقع ومشاهدة الأنشطة والمنجزات والمناقشات والممارسات ، والصورة الصادقة للحرية الهائلة مما يساعد في تكوين البناء التربوي والثقافي للفرد .

• بيد أنه يؤخذ على التلفزيون - بصفة عامة - أنه يعرض على جمهور المشاهدين برامج ومسلسلات وأفلاماً لا يمكن إلا الاستسلام لها دون إبداء رأي مباشر تجاه ما يعرض عليهم ، وفي استخدامه كوسيلة تعليمية فالحال لا يختلف كثيراً . وفي هذا الصدد يواجه كثير من علماء النفس والتربية والاجتماع والآباء والأمهات كثيراً من الاتهامات إلى ما يعرضه التلفزيون ؛ فيقال " أنه يساعد على نمو السلبية واللامبالاة ويضعف من قوة إبصار المشاهد ويلهيه عن القراءة والإطلاع والمناشط الأخرى ويدفع ببعض الشباب إلى ارتكاب جرائم العنف والقتل والسرقه". ولم لا؟ والتلفزيون يبتلع وقتهم ويصرفهم عن القراءة والتفكير ويختزل من حياتهم ساعات وسنوات بلا فائدة.

• إن مظاهر سلبية التلفزيون كثيرة ومتنوعة ومنها على سبيل المثال : أن بعض الأفلام والمسلسلات التي تعرض تصور الجريمة والعنف بصورة أكبر من حجمها الطبيعي مما يعمل على بث روح الجريمة في المشاهدين إذ يصور المجرم بصورة بطولية وبشكل يثير الإعجاب بشخصيته ، وكذلك الأفلام العاطفية التي تثير الفرائز وتسخر من بعض العادات والتقاليد والمثل العربية الأصيلة وتؤدي إلى الاستهتار بهذه العادات ، كما أن ثمة أفلاماً تعرض على المشاهدين - والشباب منهم - وتصور إمكانية أن يعيش الفرد متعطلاً بلا عمل أو يعيش على حساب الآخرين بأن يخادعهم ،

أو تصور النجاح عن طريق الحظ والمصادفة دونما اجتهاد وكفاح، وهذه كلها ترسم للمجرمين المناخج التي يتبعونها.

• ولقد انتشر الفيديو انتشاراً مذهلاً واصطبحت انتشاره وجود نواد خاصة بالفيديو لبيع واستئجار شرائطه ، وثمة من يقرر بشأن ظاهرة انتشار الفيديو " أن عدم احترام التليفزيون لجمهوره هو أحد الأسباب التي تزيد من الإقبال على شراء الفيديو لاختيار البرامج والمسلسلات حتى يضمن الناس أنها لا تختفى في ظروف غامضة". وثمة من يرى " أن واقع استخدام الفيديو في الوقت الحالي سيئ جداً والمضامين التي يحملها مضامين في جملتها طائشة وتخلق الشخصية الهشة التي لا وزن لها في حركة التقدم الإنساني ، وهذه هي المقدمة الأولى لضياح الأفراد ، وسقوط الدول ، وتداعى الحضارات ، كما أن صناعة الفيديو صناعة تسيطر عليها جماعة من المنحرفين والمرتزقة ، وأصبحت تجارتهم هي تجارة الجنس والعري والإباحية ". بيد أن الكاتب يرى أنه إذا كانت الثورة العلمية والتكنولوجية المعاصرة قد أحدثت تأثيرات متعددة في جميع جوانب الحياة الإنسانية - ويمثل الفيديو إحدى هذه المؤثرات في جماعة الإنسان ؛ فإن ذلك لا يعنى أن الفيديو يحمل كل هذا الخطر الذي ينثر بضياح الأخلاق ، ويؤثر في الناس هذا الأثر السيئ ، تلك أنه جهاز - شأنه شأن غيره من الأجهزة التي تم التوصل إليها، والتي تغزو الأسواق حالياً - له من الإسهامات والمميزات كما له من الأخطار والعيوب والأضرار ، والأمر يتوقف بالضرورة على كيفية استخدامه وتشغيله ونوعية ما يعرض فيه ، والإنسان أولاً وأخيراً هو الذى يتحكم فيه ويملك توجيهه كيفما يشاء .

تبين من العرض السابق واقع الإعلام في مجتمعنا الإسلامى ، كما تبين أن انحراف الشباب وتطرفهم إنما هو فى الواقع نتيجة لعوامل كثيرة نتلخص فى : غيبة المثل العليا التي يجب احتذاؤها من جهة ، وإحلال محلها مثل أخرى لم ترق إلى مستواها من جهة أخرى ، وقد اسهم الإعلام فى ذلك بنصيب وافر . ويتفق الكاتب مع من يطل ظهور أنواع الانحرافات فى صفوف الشباب بسبب ما شاهدوه فى فيلم أو تمثيلية حيث أن المادة المقدمة لا تميز بين جرائم القتل والاغتصاب والسرقه والمخدرات وبين المواد

للقليلة المتصلة بالنواحي العملية ، كما أن الصلة مفقودة بين أجهزة الإعلام والتربية ومنظمات الشباب باعتبارها مكملة لبعضها ومتعمة لها.

• بيد أنه من الإنصاف أن نذكر أن ثمة برامج هائلة وحسنات لا تنكر لوسائل الإعلام على اختلافها تقبم بين الحين والحين ، " إلا أن ما يوجه من نقد مستمر لوسائل الإعلام إنما هو إنكار لما يلاحظ على كثرة إنتاج هذه الوسائل مما يوصف بأنه هروبي ويمكن أن يصيب الشباب بأخيلة غير واقعية ومريضة ، وما يعرض من صور الانحراف يتم بصورة براقة وميسرة، وذلك الإنكار موجه عندما يكون الهدف هو التلاعب بالقيم أو التغامز عليها فهذا يؤدي إلى إهدار لطاقة الشباب وتراخ في بناء الإنسان ، وإلهاب الصراع عنده".

• (٤) المسجد ودوره في تربية الشباب

• أ - المسجد كمؤسسة اجتماعية

• يعد المسجد من المؤسسات التربوية الهامة التي تضطلع بدور فعال في مجال تربية الشباب ، ولقد بلغت وظيفته في عصر صدر الإسلام - في وقت لم تكن المدارس قد ظهرت بعد - شأوا عظيماً ، وذلك أنها " لم تقتصر على الجانب الديني وحده إنما امتدت لتشمل مهمة التربية ورسالة التعليم".

وتنوعت ألوان الاستعمالات التي كان الرسول صلى الله عليه وسلم يستخدم فيها مسجده الشريف ، لدرجة أنه كان كمؤسسة تربوية اجتماعية شطة تنبعث منها الحركة والنشاط لعمل الخير العام بكل ألوانه مما يدل على حيوية الإسلام ومرونته وتجاوبه مع حاجات البشر فيما يكملهم ديناً ودنيا ، الأمر الذي ينعكس أثره بصفة خاصة في تربية الشباب تلبية لاحتياجاتهم ، وتشكياً لشخصياتهم ومساعدتهم على النمو وفق قدراتهم واستعداداتهم في مختلف الجوانب . ومع ذلك فواقعنا الاجتماعي يقرر أن المسجد لم يعد له نفس الحيوية التي تمكنه من أداء دوره ورسالته - كما كان من قبل - بحيث يسهم في إعداد الأفراد بما يجعلهم إيجابيين في مجتمعهم ، ويسهم في تربية شباب المسلمين بصفة خاصة ، ذلك أن دوره قد اقتصر على مجرد كونه مكاناً لتأدية الصلاة المفروضة ،

وبالطبع لم يكن هذا شأن كل المساجد وإن كان معظمها يفتق أبوابه بمجرد الانتهاء من تأدية الصلاة في كل وقت.

وفي أحيان كثيرة - نرى المساجد مكتظة بالمصلين من الشباب الحريص على أداء الصلوات في أوقاتها وفي المناسبات الدينية ، بيد أن المسجد ربما يكون سبباً من أسباب الفراغ الديني لدى هؤلاء الشباب وتغيبهم في مسارات حياتهم ؛ وذلك عندما لا يقدم لهؤلاء توعية مناسبة لمشكلاتهم واستعداداتهم وميولهم . فالعبرة ليست بكثرة عدد المصلين أو الذين يواظبون على أداء الصلاة في المسجد وإنما يجب النظر في نوعية ما يقدمه المسجد من خدمات لهؤلاء الشباب وكذلك مستوى التوعية الدينية التي ينالونها من خلال ما يلقي عليهم من أحاديث وخطب ووعظ.

ب- التغييرات التي طرأت على المساجد.

ويمكن إجمال بعض الانتقادات التي وجهت لدور المسجد في تربية الشباب المصري فيما يلي :

ب/١ مع أن حقل الدعوة به من النماذج الطيبة ممن قد هياهم الله تعالى بفضله للحفاظ على الدين فأدوا واجبه في أمانة وإخلاص ، إلا أن هؤلاء الصفوة قلّة بالنسبة لمن يزاوون رسالة - وإن شئت قل مهنة - الدعوة ، وبالنسبة للجهد الذي ينبغي أن يبذل في هذا المجال كذلك بالنسبة لخطر الاتجاهات المتناقضة والاضغوط التي تتعرض لها المجتمعات الإسلامية في كل مكان. وبالتأمل والبحث في أحوال الدعاة نلاحظ ونتبين أن منهم من أجبر بعد حصوله على مؤهل من نوع معين على قبول هذا العمل وهو له كاره ، ومنهم من ينفر منه نفراً شديداً ويبحث عن فرصة عمل أخرى بمجرد أن يجد ما يولي وجهه عنها، ترى هل يستطيع من أكره على أداء عمل معين - أي عمل - أن يؤديه بإتقان وإخلاص ؟ إن مثل هؤلاء - الذين يكرهون على أداء هذا العمل الجليل أو يؤدونه دونما إعداد مناسب - لا يصدر عنهم سوى اللحن أو الخطأ في مواطن كثيرة وعلى صور وأشكال متعددة لا تخفى على مستمع - متابع - لهم ، بل منهم من ينس في خطبه من الخرافات والأباطيل الكثير ، ولعل هذا يبدو بصورة واضحة في مساجد الريف تلك التي تكتظ بالمصلين من مختلف

الأعمار ، وأغلب الظن أن هؤلاء المصلين يعودون إلى بيوتهم كما جاءوا دونما توجيه وإرشاد ، وإنما كلام معتاد قد حفظوه من كثرة تكراره على مسامعهم بينما حياتهم تعج بالكثير من المشكلات التي لا يجدون لها حلاً . إن رسالة المسجد تتوقف أساساً على توافر الداعية الكفاء ، وإذا ما بحثنا عن حقيقة أمر الدعاة نجد " معظم المنابر في المساجد الأهلية تملأ بأشخاص ليسوا على درجة من الكفاءة في أمور الدعوة والوعظ تؤهلهم لقيادة الشباب وتوعيته دينياً كما ينبغي أن تكون للقيادة السليمة ، وفي المساجد الرسمية يلاحظ بشكل واضح أن قطاعاً من خطباء هذه المساجد فقد فقدوا الشعور بحركة الزمن ، فهم مازالوا يعيشون فكراً وأسلوباً على تراث القرن الماضي أو الذي قبله ، وليته كان خير ما في هذا التراث ، وهؤلاء بدورهم يسلمون الشباب إلى الفراغ الديني لعجزهم عن تقديم الإجابات لما يدور في أذهان الشباب من تساؤلات ، وإن وجدوها فهي إجابات سطحية غير مقنعة لشباب يعيش حياة ترخر بالتيارات الفكرية المتناقضة .

ب/٢ إذا كانت حركة الدعوة لا تقتصر فقط على الدعاة في المساجد ، وإنما ثمة أجهزة " متعددة تقوم على شئون الدعوة ، وهذه الأجهزة خفية من حيث العدد ، ومع ذلك فهي تبدو قاصرة عن تحقيق المراد منها ، ذلك أنه مازال بعض الناس يعيدون عن الدين ومازال السواد الأعظم من الشباب في حالة شرود ديني. ولقد أصبح من المسلم به أن الهدف من الدعوة الآن يجب أن يختلف عنه منها في عصور مضت ، تلك العصور التي كان هدف الدعوة فيها هو دعوة غير المسلمين للدخول في دين الإسلام ، أما في عصرنا هذا فيجب أن يكون هدف الدعوة الآن هو إعادة المسلمين إلى دينهم قولا وعملا .

محمل القول أن تقاعس معظم الدعاة - خاصة الذين لم يعدوا إعداداً جيداً - عن أداء دورهم يعد سبباً من أسباب إعراض الشباب عن الدين وضعف عقيدتهم

* من تلك الأجهزة المهمة بشئون الدعوة :

جهاز الإعلام بوسائله المختلفة ، جهاز المعسكرات الصيفية ، جهاز الدعوة والإرشاد التابع للأزهر ، جهاز خطباء المساجد الأهلية ، وجهاز مجمع البحوث التابع للأزهر ، جهاز المجلس الأعلى للشئون الإسلامية التابع لوزارة الأوقاف وجهاز الدعوة التابع للأوقاف .

واتجاذبهم إلى قيم أخرى هذيلة ، وانبهارهم بالمذاهب الهدامة والدعوات الفارغة الجوفاء ، ومن ثم يبدو أن المساجد لم تقم بالدور المنوط بها في تربية الشباب - وإن كان هذا لا يعنى أن المساجد هي وحدها المؤسسة المسئولة عن التخطيط الديني لدى الشباب ولكن خطورة وأمية دورها ترجع إلى كونها المصدر القوي والطبيعي للإشباع الديني . غير أنه ينبغي الإشادة إلى أن ثمة مجموعة من المساجد تقوم بدور رائد في مجال خدمة الإنسان، والشباب في هذه المساجد يتمتع بنصيب وافر من خدمات تعليمية في صورة فصول التقوية وفصول محو الأمية ، وخدمات طبية في صورة العيادات الخيرية ، وخدمات اجتماعية في صورة الإعانات والمساعدات التي تضطلع بها لجان الزكاة ، وخدمات اقتصادية في صورة حلقات العلم والندوات التي تعقد بصورة مستمرة في هذه المساجد وكذلك جمعيات تحفيظ القرآن الكريم ومدارسه ولعل هذه الأدوار الذي يقوم بها المسجد تؤكد أنه قد أصبحت الحاجة إليه أشد ليكون عوناً للجانب العملي في التربية والمؤسسات التربوية .

(٥) الشارع دوره في تربية الشباب .

المبطل في أحوال الشارع - أو البيئة الخارجية - يمكنه أن يلمس فيه مظاهر شتى من السلبيات التي تؤثر تأثيراً ضاراً في أخلاق الشباب ، وتتعرض هذه الآثار على تصرفاتهم وسلوكياتهم ، ويمكن إجمال بعض هذه المظاهر من سلبيات الشارع المصري فيما يلي:

- تنصب المجالس على جانبي الطريق - الشارع - ويقع أصحابها في أعراض الناس فلا يسلم منهم رجل أو امرأة ، وقد يتعاطون ما حرم الله ليكملوا لذتهم ، وقد يبلغ الأمر ببعضهم أن يتعرضوا للمارة بالإيذاء أو السخرية بالقول أو الفعل.

- يتجمع في الشارع - شلل - مجموعات من الشباب تقف في طول الطريق وعرضه ليس لهم هدف سوى الترنج والتسكع ، تختلط أصواتهم وتعلوا ضحكاتهم، وقد يبلغ بهم الحال إلى الصياح والصراخ في الساعات المتأخرة من الليل فيقلقون الناس ويزعجونهم .

- تتجمع فرق من تلاميذ المدارس في الشارع ويقبلون على إشباع هواياتهم حيث

ينصرفون عن المدرسة ويسيطرون - قوافل وموجات - في الطرقات ذات التجمع
البشري الكثيف ، أو يجلسون في المقاهي لتضييع الوقت في بعض الألعاب الملهية
مما قد يقودهم إلى احتراف القمار .

- ولعل من أخطر ما يحتويه الشارع المصري من مظاهر سلبية والاستياء ما يعلو
للجدران من إعلانات خاصة عن الأقلام التي تعرض في دور السينما ، وتشتمل هذه
المعلقات على لقطات مثيرة ومناظر خلية وصور عارية ، وعبارات مكشوفة وخطوط
متلاكنة مما يחדش الحياء ويفسد الذوق ويقتل روح الجد لدى الشباب ويدعوه في
عنف ورغبة إلى الإنزواء والسباق على دور العرض كي يتحسس ما قد أبصره وقراه
على الملصقات في شربه وطيشه ؛ فالقائمون على أمر هذه النور لا يهتمهم بالدرجة
الأولى إلا جمع الأموال بأية طريقة ولو كانت على حساب هزل الشباب وانحطاط
أخلاقه وسلوكه .

- ولا يخفى دور النوادي والمقاهي والكازينوهات وهي تفتح أبوابها وتستقبل روادها أياً
كان وضعهم في المجتمع ماداموا يملكون المال ولا يحسنوا إنفاقه .

- ومن أبرز مظاهر السلبية كذلك في الشارع ما ينجم عن الاختلاط بين النوعين في
مجال البيع والشراء أو في وسائل النقل والمواصلات ، بل حتى في المسير في طول
الشارع وعرضه ، ولا يخفى ما لهذا كله من أثر على الشباب قد يكسبه نوعاً من القيم
الهابطة والسلوكيات الضارة ، كما يكسبه ذلك أيضاً روح الأناثية والسلبية. تلك
السلبية التي تجعله يقف عاجزاً أمام نزاع يراه أمامه فلا يتدخل لفضه، أو مشكلة
يواجهها فلا يسعى لحلها ، أو ظلم يشهده فلا يقدم على رده كل ذلك مما يصب في
نفوس الشباب رواسب من الحقد والكراهية والفهم الخاطيء لممارسة الحياة .

- ولعل من مظاهر السلبية كذلك في الشارع أن اللصوص يحاولون الاعتداء على
ضحاياهم في وضوح النهار - أمام جمهور المارة فلا يتحرك لإنقاذ الضحية أحد وعادة
ما يكون اللص جباناً حتى ولو هدد باستعمال السلاح أو استعمله بالفعل فلو أن
الجمهور أراه من نفسه قوة وثباتاً لما حدثته نفسه بالقيام بأي عمل إجرامي مادام
يتوقع رد الفعل القاسي من جمهور يعتدى على أحد أفراده .

هذا فضلاً عما يراه الشاب ويلمسه ويحسه من صور النفاق والرياء والتزلف الرخيص من أجل المطامع الشخصية مما بعد من المساواة التي تحطم روح الإخلاص والاستقامة لدى الشباب ، هذه الصور وتلك المظاهر بلا شك ترسب في أعماق الشباب ونفوسهم فكرة أن الحياة إنما هي حلبة صراع لا يفيد فيها إلا قوة البطش ولي الأعداء لا مكان فيها للحوار الهادئ والمثمر والعمل الجاد المخلص ، ف يرى نفسه - طوعاً أو كرهاً - أمام ذلك المسرح المليء بأحداث الصراع ، ولا يملك إلا أن يكون أحد الأبطال على خشبته وإلا ضاع في غابة يأكل فيها كبار الوحوش الصغار والضعفاء .

(٦) مراكز الشباب والأندية والساحات الشعبية ونورها في تربية الشباب :

- الذي يبحث في الدور الذي تمارسه أجهزة رعاية الشباب والتنظيمات الشبابية والقائمون عليها في بلادنا يلحظ أن اهتمامها موجه فقط إلى النواحي الرياضية دون غيرها . وكل همها متابعة المباريات التي تقام هنا أو هناك والتخطيط والإعداد لها، وكأن الشباب لا يهمه غير النمو الجسمي - نمو القدم واليد والعضلات - دون النمو الفكري ، ولم تقدم هذه الأجهزة للشباب البرنامج المتكامل الكافي على مدار السنة لشغل أوقات الفراغ لدى الشاب وامتصاص طاقاتهم ومنعهم من الوقوع في الأخطاء أو الانسياق وراء فكر غريب.

- بل لقد ارتبط الاسم الرسمي لأجهزة الشباب الرسمية في بلادنا بالرياضة وكان الشباب كل ما يهمه ويفيده الرياضة دون غيرها ، فعلى سبيل المثال في مصر يوجد المجلس الأعلى للشباب والرياضة " ومن قبل كانت " وزارة الشباب والرياضة " ، وكل ما يشغل هذه الأجهزة بالدرجة الأولى هو النواحي الرياضية وتنميتها والنهوض بها ولو على حساب بقية الجوانب الأخرى والتي لا تقل في الأهمية والخطورة عن النواحي الرياضية . " ويلاحظ على وزارات الشباب المشرفة على أنشطة الشباب عامة أنها لا تتواكب مع طموحات الشباب ولا تحقق أهدافهم وآمالهم في مستقبل مشرق نافع ، وكل ذلك لأن الوزارات الشبابية وهيئات الرعاية الشبابية لم تقم في أساسها للاستجابة لتطلعات الشباب وتكييف حياتهم مع أعمارهم ومجتمعاتهم وإنما قامت لتبرير السياسات التي تنتجها الأنظمة، وإلهاء الأمة عن مسئولياتها الكبرى ومشكلاتها العاجلة ، ولامتصاص نقمة الشباب وغضبه، ، يث يرى أمته مهزومة في

مبادئ الحياة كلها ، تعيش على هامش فئات التاريخ وعلى ما تنتجه الشعوب من الإبرة إلى الصاروخ كما يقولون ."

- ولم يعد خافياً أن مراكز الشباب - وخاصة الريفية منها - في معظم الأحوال لا تعدو أن تكون مجرد لافتات قد نصبت على أرض جرداء ليس لها أي نشاط أو دور يذكر ، والغريب أن المسئولين أنفسهم قد يصرحون بهذا دونما أي تحرك من جانبهم.

- محمل القول أن منتديات ومراكز وتنظيمات الشباب - بمختلف أنواعها - أصبحت عاجزة عن أداء دورها المطلوب منها تجاه الشباب ، الأمر الذي جعل لديهم فراغاً لا يستثمر إلا في تناول الأحاديث عن مغامرات عاطفية أو تجارب خاصة - وإن لم يكن هذا الحال في كل المنتديات والمراكز إلا أنه في أغلبها - ومن ثم يعاني معظم الشباب من عدم التوافق مع الأنظمة الشبابية ؛ فهم إما مطاردون أو مستسلمون أو قانعون أو ضير مبالغين .

تلك صورة مصغرة لواقع تربية الشباب بمستوييه - المستوى الفكري ، ومستوى الممارسة - وما ينتاب هذا الواقع من سلبيات ومشكلات كفيلة باتحراق معظم الشباب وتطرفهم فكرياً وسياسياً . لماذا أصابنا ؟ إننا إذا استثنينا فئة واحدة من شباب مصر أحزنتنا الغالبية منهم بما تفردوا من غيبوبة عقلية نتيجة متوقعة لنمط تربية الشباب السائد في مجتمعنا فهل بحق لنا أن نتوجه باللوم على الشباب ؟ الحق والمنطق يقرر أنه يجب أن نتوجه باللوم إلى المجتمع نفسه بكافة مؤسساته الاجتماعية - الأسرة ، المدرسة ، الجامعة ، وسائل الإعلام ، المسجد ، الشارع ، الأندية ومراكز الشباب - قبل أن نلوم ذاته .

وهكذا يتأكد لكل ذي عينين قصور النمط التربوي الحالي بحيث لم يعد بقادر على أن يفرز للمجتمع شباباً إيجابيين مؤهلين لتحمل المسئوليات والتبعات التي تفرضها طبيعة وظروف المجتمع المصري المسلم وبخاصة في الآونة الأخيرة . بل على العكس، ومن المنطقي أن يفرز هذا النمط التربوي للمجتمع - شباباً : فارغاً تائهاً فكرياً متطرفاً سياسياً ومعرفياً ودينيّاً . وليس ذلك بمستغرب عما ينتاب الواقع الاجتماعي المصري حالياً من مظاهر العنف والتطرف.

مما أصاب ومما أفرزه الوضع الراهن لتربية الشباب المصري يتضح جليا مدى حتمية اللجوء إلى نمط تربوي آخر - دون النمط الحالي - للحد من انتشار ظاهرة التطرف بأنماطها بين بعض الشباب المصري . وهذا هو موضوع البعد الثاني .

البعد الثاني : مقومات التربية الإسلامية - والتي من شأنها مقاومة ظاهرة التطرف لدى بعض الشباب المصري :

لقد كشف البعد الأول للقضية المطروحة الوضع الراهن عن الواقع المؤلم الذي يحيا في إطاره معظم الشباب في مجتمعنا المصري ، وانعكاسات هذا الواقع على النمط التربوي السائد بينهم . وانتهت هذا البعد إلى حقيقة مؤداها " أن ذلك الواقع على نحو من القصور والإخفاق بحيث لم يعد من السهل عليه أن يفرز للمجتمع أعضاء إيجابيين مؤهلين لتحمل التبعات والمسئوليات التي تفرضها طبيعة مرحلة الشباب وطبيعة الظروف التي يحياها " الأمر الذي دعا إلى ضرورة التعرف على المقومات الرئيسية للنمط التربوي البديل الذي يجب أن يربى في إطاره الشباب .

وفي هذا الصدد - وقبيل التعرف على مقومات هذا النمط التربوي البديل - يعرض الكاتب لما قال " جون ستيورات مل " واضع قواعد المنهج العلمي الإستقرائي، إذ يقول " لا يمكن تفسير الظاهر والسلوكيات - مهما كانت بساطتها البادية بها - بعنصر واحد ، بل بأسباب وعوامل تتداخل معاً ، وتشد بعضها بعضاً وتفرز الظاهرة بكل سلوكياتها- (والسبب؟) هو العنصر الأساسي الفاعل أو المنتج للنتيجة التي حدثت بالفعل، أما (العامل) فهو العنصر الذي إذا تصادف وجوده بحرك ويثير السبب " ؛ لذا فإذا وضعنا الظاهرة في إطار العلاقة الصحيحة ، وتعرفنا على أسبابها وعواملها ، امكن القول بأن الحلول ، والحلول البديلة تستنبط من بطون المشكلات ، ودون ذلك سنظل نلف حول أنفسنا ، فلا بذرة أمل ولا شيء ممكن طالما انحرفت المقومات الرئيسية للتربية والتنشئة الفعالة من: أسرة تخلت عن وظائفها ، ومدرسة مقصرة في أداء دورها التربوي والتعليمي ، ووسائل إعلام معظم برامجها مشبعة بالضحالة والإسفاف ، ومسجد بعض أئمة أقل ما يوصفون به أنهم متقاعدون عن أداء أدوارهم ، وشارع مكتظ بأناس لا يعرفون للطريق حقاً ، ومؤسسات رياضية - أندية ، مراكز شباب ، ساحات شعبية - النمر الجسمى هدفها الأول والأخير . حينئذ يحق فينا قول الإمام مالك بن دينار " كلكم يبكي ، فمن سرق المصحف " .

لكل هذا ، وحتى لا نظل ندور حول أنفسنا ، فقد تلمست القضية المطروحة النمط التربوي السبيل والمرجو لتربية الشباب المصري في العودة إلى التمسك بكتاب الله عز وجل وسنة نبيه محمد صلى الله عليه وسلم ، فالإسلام - كمنهج حياة - معين لا ينضب . ويمكن للتربية أن تفرق منه إلى ما شاء الله - قيماً ومبادئ تعيننا على مواجهة أية ظواهر طارئة تتكاثف حياتنا المعاصرة . ويمكن بيان مقومات التربية الإسلامية لتوظيفها في مواجهة ظاهرة التطرف لدى بعض الشباب المصري على النحو التفصيلي التالي:

أ - الأهداف المنشودة لتربية الشباب :

ولما كان مفهوم العبادة الحققة ليس مقصوراً على أداء المناسك التعبدية المحدودة ، كما أنها لا تعنى صلة الإنسان بربه - بغض النظر عن نوع الصلة التي تكون بينه وبين غيره من أفراد جنسه - فحسب ، وإنما هي معنى شامل ومتسع يشمل كل نفاذ الحياة وتفصيلاتها ، بمعنى أنها تشمل صلة الفرد بربه وصلته بالناس في كل معاملاته معهم على أوسع نطاق ممكن ، ويشمل كذلك كل عمل يعمل به ، بل كل فكر يفكر فيه وكل خلجة وكل شعور يدور داخل نفسه .

ومن هذا المنطلق يمكن أن نلتمس هدفاً عاماً ينشده النمط الإسلامي لتربية الشباب يتلخص في " إعداد الشاب العابد الصالح لأداء أمانة التكليف إعداداً شاملاً متوازناً يؤهله لعبادة الله وطاعته ومرضاته ، ويجعله قادراً على التكليف الإيجابي مع عالمه ، وبمكثه من الإسهام في تحقيق الخير ، والنفع لنفسه والآخرين".

ولعل هذا الهدف العام يقتضى : غرس أصول العقيدة الصحيحة في نفس الشاب حتى يتحقق له الإيمان الصادق بالله والطاعة وله والخضوع والامتثال لأمره والرضا والتسليم بقضائه " بجانب تنمية جميع القوى والطاقات التي تتألف منها شخصية الشاب تنمية شاملة متوازنة بحيث لا يطفئ جانب على بقية الجوانب الأخرى، وإنما تكون لكافة الجوانب أهميتها مما يضمن سلامة التنشئة وحسن الإعداد .

كما ينبغي أن يدور هذا الإعداد الذي يرجى للشباب حول معرفة الشباب بخالقه وخالق الكون من حوله واجباته تجاه الخالق المبدع ، وبحقيقة ذاته ووعيه بمكانته التي برأها له خالقه وما يستتبع ذلك من واجبات بجانب معرفة الشاب بالكون المحيط به وما

يترتب على ذلك من اكتشاف أسرارهِ واستغلال خبراته بما وهبه الله من الوسائل والأدوات التي تعينه على ذلك ، إضافة إلى معرفته بواجباته تجاه الآخرين من بنى جنسه ووعيه برسائله التي كلف بها ودوره الذي ينبغي أن يقوم متعاوناً معهم.

ب- خصائص التربية الإسلامية :

يتسم النمط التربوي المختار بنفس خصائص التربية الإسلامية والمستمدة من خصائص الدين الإسلامي ذاته الموصوف بالكمال وأنه النعمة التامة ، قال تعالى " أَلَيْسَ أَكُنْتُ لَكُمْ رَسُولًا وَأَنْتُمْ عَلَىٰ كَيْفٍ " وَرَضِيَتْ لَكُمْ الْإِسْلَامَ رِيشًا " ويمكن تحديد أهم تلك الخصائص في :

• **الربانية :** حيث أن طبيعة التربية الإسلامية تعتبر طبيعة خاصة فهي " إلهية المصدر والمصير تستهدف خير الإنسان في الدنيا والآخرة ، مما يميزها عن غيرها من أنواع التربية الأخرى ، ومما يقى الإنسان من الصراع والتناقض ، حيث تحقق للإنسان قيمه وتحرره من العبودية لغير الله " .

• **التكامل والشمول :** فالإسلام " وهو يتولى تنظيم الحياة الإنسانية جميعها لم يعالج نواحيها المختلفة جزأياً ، ولم يتناولها أجزاء وتفاصيل " ، ومرجع ذلك كله " أن الإسلام نظام شامل ، يتناول مظاهر الحياة جميعاً سواء بسواء " ، وهو كل متكامل ، وهذا الكل المتكامل يتكامل أولاً بتناسقه وارتباطه المنطقي والفكري ، وإعطائه الأهمية المتوازية لكل من العبادات والتشريعات الاجتماعية والاقتصادية ، ويتكامل ثانياً بربط الإنسان بالمجتمع الذي وجد هذا الدين من أجلهما ، ويتكامل ثالثاً بإيجاد تلك الصلات القوية بين العبادة والسلوك وبين العقيدة والعمل وبين الدنيا والآخرة .

• **الثبات والمرونة :** حيث " أن القواعد الأساسية للتربية الإسلامية ثابتة فيما يجب أن يخلد ويبقى ، وهي مرنّة في بعض الأمور التي تتغير تبعاً لتطور الحياة وتغير ظروف المجتمع " ، أي أنها تربية " محافظة بما تقوم عليه من مبادئ سماوية خالدة راسخة ثابتة ، وقيم أصيلة عريقة ، وهي أيضاً تربية متجددة لأن الإسلام صالح لكل زمان ومكان ، لذلك فهي متجددة لتواجه متطلبات العصر وتلبي بالمطالب المتجددة لحاجات المسلمين ومصالحهم على مر العصور والزمان " . فالمحتوى الإسلامي قد

صاغ في مبادئ عامة وقواعد شاملة ، بحيث تستوعب مراحل التطور الإنساني في كل العصور ، وترك للاجتهادات البشرية أن تبذل قصارى جهدها في ظل هذا الإطار الشامل العام.

• التوازن والاعتدال : قال تعالى : " وَاتَّعِزَّنَا اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَكَأَنَّمَنْ تَصِيَّبِكَ مِنْ الدُّنْيَا وَأَحْسِنَ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَكَأَنَّمَنْ تَصِيبُكَ مِنَ الدُّنْيَا " .
فالتربية الإسلامية تربية موجهة لما فيه خير الفرد والمجتمع معا فلا يطفى أحدها على الآخر ، فهي تقوم على تربية الإنسان - الفرد - تربية فردية ذاتية على الفضيلة، والالتزام بالخلق الكريم ، والتحلل بجميع الصفات ، ومعاملة الناس بالصنى وتجميله مسئولية أعماله وتصرفاته ؛ فكل إنسان بما كسب رهينة ، في الوقت نفسه تربية اجتماعية ، فالمسلم أخو المسلم ، لا يظلمه ولا يحقره ، ويعطف عليه ويتعاون معه ويساعده.

• تربية مستمرة : فتربية الإنسان في الإسلام ليست محدودة ولا تنتهى بفترة زمنية معينة ولا بمرحلة دراسية محددة ، وإنما على طول حياة الإنسان كلها ليس فقط منذ لحظة ميلاده ، بل منذ لحظة اختيار الزوجين ، وتشمل جميع الأماكن التى يمكن أن يستقى منها الإنسان خبرته ، وهى تربية متجددة باستمرار تنمى شخصية الفرد وتثري إنسانيته وتأخذ به إلى الأمام فى طريق النمو والتقدم المستمرين.

• تربية متدرجة : حيث أن الإسلام والرسول (ص) قد سلك بالمسلمين طريقا متدرجا نحو كمال الإيمان بالله ، حتى أن آيات القرآن الكريم وأحكامه نزلت على الرسول (ص) بالتدرج لفترة تزيد قليلا عن ثلاثة وعشرون سنة ، كما أن أحكامه لم تنزل مرة واحدة ، ولكنها فى مختلف المناسبات والمواقف لتعليم المسلمين أمور دينهم فى الوقت المناسب ، كما أن الآيات المكية كانت بغرض تثبيت العقيدة والإيمان فى القلوب ، والآيات المدنية كانت فى معظم آياتها للأحكام والتشريع والمعاملات وغيرها.

• تربية فردية واجتماعية معاً : حيث أن من السمات البارزة فى شخصية الإنسان إحساسه بفرديته ، وفى نفس الوقت إحساسه بالميل إلى الاجتماع بالآخرين والحياة

معهم كواحد منهم وقد اختلفت أنواع التربية المختلفة في أي منهم تأخذ وتهتم ، فمنها ما يسوغ دائرة الفردية ، مما أدى إلى تفكك روابط المجتمع وتشتيت طاقاته ، وبعضها الآخر يوسع الدائرة الجماعية حتى يقضي على كيان الفرد ويكاد يلغى وجوده . إلا أن الإسلام هو دين الفطرة ، يتمشى مع فطرة الإنسان التي فطر الله عليها ، فيعالج النزعتين معا ، ويعمل على ترابطهما ، وتوازلهما ، لان الفطرة لا تستقيم لأحدهما دون الآخر .

• تربية إنسانية وعالمية : حيث نزل القرآن الكريم على الرسول الأمين ، مؤكدا على عالمية الدعوة الإسلامية وإنسانيتها ، فالرسول (ص) قد أرسل إلى الناس كافة ، ولم يختص بطائفة أو قوم بعينهم كما أنه بعيد عن التعصب أو التمييز العرقي أو الاجتماعي ، ولا يميز أو يفرق بين الناس بألوانهم أو جنسهم ، قال تعالى : " يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتَمَّكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ " . وقال تعالى : " وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ " .

• تربية نظرية وسلوكية وعملية : إذ لا تكفى بالقول وإنما تتعداه إلى العمل والممارسة ، فالعبادات في الإسلام تتطلب سلوكا عمليا ، وكذلك تطابق القول مع العمل ، كما أنها تربط بين العلم والعمل ، قال تعالى : " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَعْمَلُونَ " .

• تربية النفس البشرية - الضمير البشري : حيث تعمل التربية الإسلامية على تربية الضمير في النفس البشرية المؤمنة لأنه بمثابة الموجه لسلوك الفرد والرقب على أعماله ، لذلك تحرص على تربية هذا الضمير ليكن حيا يقظا في السر والعلانية ؛ لأنه خير عاصم للإنسان من الزلل وقوة كبيرة لحفزه على العمل كما يمكننا أن نضمن وقاية المجتمع من شتى أنواع الانحرافات الفردية أو الاجتماعية.

تلك هي أهم الخصائص للتربية الإسلامية ، وجدير بالإشارة هنا أنه إذا كانت الأهداف التي ننشدها لتربية الشباب هي ذاتها أهداف التربية الإسلامية فلكذلك الخصائص التي ينبغي أن تتميز بها تربية الشباب لا تخرج عن كونها تلك الخصائص والأسس التي

تتميز بها التربية الإسلامية والتي - بلا شك - تعد النمط الفريد لمواجهة ظاهرة التطرف لدى بعض الشباب المصري ؛ لذا يجب التعرف على المتطلبات التربوية لهذا النمط على النحو التالي .

جـ- المتطلبات التربوية :

على ضوء ما أسفر عنه واقع تربية الشباب المصري - البعد الأول للقضية المطروحة - وأهم خصائص التربية الإسلامية لمواجهة ظاهرة التطرف لدى بعضهم فإنه ثمة متطلبات تربوية ينبغي الاستجابة لها لضمان : تحقيق تربية شاملة متوازنة لمواجهة ظاهرة التطرف - من ناحية - وإعداد متكامل ينهض بشبابنا المصري على النحو الذي يرجى - من ناحية أخرى - ويمكن إبراز هذه المتطلبات في الجوانب التالية :

(١) للمتطلبات الجسدية :

إن ثمة متطلبات تربوية ينبغي الاستجابة لها لضمان : تحقيق تربية شاملة متوازنة وإعداد متكامل ، مما ينهض بشبابنا على نحو يواجه به ظاهرة التطرف بكافة أشكاله ، ويمكن إبراز هذه المتطلبات على النحو التالي:

مساعدهم في التغلب على المشكلات الصحية والبدنية والتكيف مع ما يكون من عيوب وعاهات ومعوقات بدنية بجانب إثارة الوعي الصحي بين الشباب وتزويدهم بالمعارف الصحية والغذائية السليمة والضرورية للحفاظ على صحتهم ووقايتهم من الأمراض تحقيقا للنمو الجسمي السليم ، ومساعدتهم في تكوين الميول والاتجاهات والعادات الصحية السليمة التي تواجه سلوكهم وتدعوهم للممارسة الصحيحة نحو كل ما يحقق نموهم السليم ولياقتهم المرغوبة وصحتهم الجيدة مما يزيد من قدرتهم على تحمل المشاق وبذل الجهد والعمل على زيادة طاقاتهم الإنتاجية.

الاهتمام بالثقافة الجنسية وإتاحة الفرص لمناقشة الأمور الجنسية بطرق موضوعية وأساليب علمية تتضمن تثقيف الشباب في تلك النواحي وتحصينهم ضد الممارسات غير الشرعية التي تضر بصحتهم وتحد من قدرتهم على البذل والعطاء .

ويقتضى تحقيق هذه الأمور وجوب :

إتاحة الفرص أمام الشباب لممارسة أنشطة رياضية تتناسب مع قوة بنياتهم الجسدى ، وتشجيعهم على الاهتمام بتنمية أجسادهم ، وذلك بتوفير الأماكن اللازمة لممارسة الرياضة وتوفير الوسائل والأدوات التى تبين ذلك ، الأمر الذى يؤدى إلى إكسابهم اللياقة البدنية والمرونة الجسدية والعضلية مما يمكنهم من بذل أقصى الجهود ويساعدهم على تحمل المشاق والتغلب على الصعاب ، وهنا يوصى الكاتب بضرورة أن تتعاون كل الجهات والأجهزة المسئولة عن الشباب مع مؤسسات التنظيم ومؤسسات العمل فى توفير الأماكن الملائمة والملاعب المناسبة والأدوات اللازمة لممارسة الأنشطة الرياضية فى مجالاتها المختلفة وتهيئة الغذاء المناسب وتوفيره أمام الشباب وضرورة توافر العناصر الغذائية المتكاملة مما يلزم فى إعداد أجسامهم إعداداً قوياً متكاملًا ، مع أهمية توعيتهم بقيمة التغذية وضرورة الإفادة من عناصرها المختلفة ، على أن ذلك لا يعنى مساعدة الشباب على الإقبال على كل ما يتوافر أمامهم من أطعمة وأشربة ، ذلك إن غاية الطعام هى بناء الجسد والمحافظة عليه قوياً سليماً ينمو حسب الاستعدادات البيولوجية التى وهبها الله إياه .

وهنا يبرز دور الأسرة - كمختزنة للشباب - فى تقديم الغذاء المناسب لهم وتوعيتهم بأهمية اكتمال العناصر الغذائية وكيفية استخدامها دونما إفراط أو تفريط ، وتوعيدهم على الطرق والعادات السليمة فى تناول طعامهم وشرابهم ومراعاة حالتهم الصحية والاهتمام بمتابعتها .

أما بخصوص الثقافة الجنسية للشباب فيوصى الكاتب بضرورة تدريس تلك الثقافة فى مختلف مراحل التعليم وبطرق تتناسب ومستوى عقول الأفراد بغرض اكتسابهم لهذه الثقافة ليتحصينهم ووقايتهم مما قد يتعرضون له فى هذه الأمور ، كما يوصى بأن تسهم وسائل الإعلام - على اختلافها - بدور فعال فى معالجة هذه الأمور على نحو يفيد فى تحقيق النمو الجنسى السليم ، كما أنه على الأسرة أن تتواجه كل تساؤلات واستفسارات أبنائها بشأن المسائل الجنسية وبأسلوب يريحهم ويزيل آثار الحيرة والاضطراب والقلق لديهم بدلاً من التهرب من الإجابة على هذه التساؤلات والاستفسارات ، وعليها كذلك أن

تربى أفرادها على أساس ما شرعه الدين من آداب مثل التفرقة بين الأولاد في المضاجع واستئذانهم في الدخول على والديهم وغير ذلك من أمور شرعت لحماية الأسرة وضمان ترابط أفرادها .

كما أنه لابد من إجراء مسح طبي دوري شامل للوقوف على الحالة الصحية للشباب على فترات متتالية حتى يمكن مواجهة ما قد يعترضهم من مشكلات ومعالجة ما قد يصيبهم من أمراض ، ويمكن أن يتم ذلك بالتعاون مع وزارة الصحة والمؤسسات التعليمية أو مؤسسات العمل أو مراكز الشباب ، وهي الجهات التي يتم فيها تجمع الشباب بصفة منتظمة ، كما يوصى الكاتب بعمل توعية ثقافية تتصل بالأمور الصحية من اتباع العادات الصحية والوقاية من الأمراض وعلاجها والاهتمام بالنظافة والطهارة.

(١) المتطلبات العقلية والفكرية :

على قدر الاهتمام بتربية الشباب جسدياً ينبغي العناية والاهتمام بتربية وبناء عقولهم وتنمية أفكارهم ، مما يعمل على تكامل شخصياتهم ، ولأجل تحقيق تنمية عقلية للشباب المصري المسلم ينبغي الكشف عن استعدادات ومواهب الشباب العقلية والعمل على تنميتها وحسن الاستفادة منها فيما يعود بالنفع على الفرد والمجتمع ، وتنمية مداركات الشباب ومساعدتهم على تقوية الانتباه وممارسة التخيل - بمعنى إطلاق العنان لخيالهم - والتفكير المنطقي السليم ، وكذا تنمية المهارات الخاصة بالقراءة والتعبير اللغوي السليم والاستماع الدقيق الناقد ، وكيفية الاستنباط والاستخلاص ، وغير ذلك من المهارات العقلية والفكرية الضرورية بجانب تنمية الاتجاهات العقلية السليمة لدى الشباب والتي من أهمها التحرر من ضغط العواطف والتقاليد على التفكير ، واستخدام المنطق في التفكير ، والحيدة الموضوعية والدقة عند معالجة الحقائق والمرونة وعدم التعصب لرأي معين واحترام آراء الآخرين وأفكارهم والتريث في إصدار الأحكام .

يجب تربية الشباب على حب البحث والإطلاع والسعي وراء الحقيقة والكشف عن المجهول ، تشجيعهم على التطلع إلى آفاق الكون الرحبة والتفكر في محتوياته لكشف أسرارهِ وتفهمها وكيفية الاستفادة مما يطويه في رحابه مما سخره الله لمنفعة الإنسان ، وتربيتهم على الاستفادة مما يتعلمون وذلك باستخلاص النتائج وتطبيقها فيما يعود بالنفع

عليهم وعلى مجتمعهم ، وتعويدهم على المحافظة على طاقاتهم العقلية والفكرية وعدم إهدارها في التفكير في أمور لا تفيد ولا تنفع .

بيد أن تحقيق هذه الأمور يتطلب :

٢/أ تتساق الجهود المبذولة في هذا السبيل ؛ فالتربية العقلية للفرد - حتى بعد دخوله المدرسة - ليست مسئولية المدرسة وحدها بل هي مسئولية جميع المؤسسات وأجهزة الدولة والمجتمع ، وإذا كانت المدرسة هي الجهة المتخصصة في هذه التربية والتي أنشأها المجتمع خصيصا لهذا الغرض ، إلا أنها لن تستطيع القيام بواجبها تجاه أهداف هذه التربية إلا إذا تعاونت معها الأسرة وكافة وسائط التربية في المجتمع ، ولذا يرى الكاتب أنه : يجب أن تعمل المدارس والجامعات في تهيئة الفرص أمام الشباب لإرتياد مجالات العلم والانطلاق في مختلف فروع المعرفة مما يساعدهم على تنمية مهارات البحث والكشف والانطلاق والسعى وراء الحقائق ، كما يجب أيضا أن تهيئ لهم مجال المناقشات الحرة وتتيح الفرص للتعبير عن آرائهم وأفكارهم في شجاعة ولباقة وتعويدهم على أسلوب الحوار والمناقشة المنطقية وتنمية روح التساؤل والبحث لديهم مما يمكنهم من التوصل إلى الحقائق والإقناع بها دون تعصب لرأي أو فكر معين .

٢/ب ويمكن لوسائل الإعلام الاضطلاع بدور هام في تنمية مدارك الشباب وثقافتهم في مختلف نواحي المعرفة بما تعرض عليهم من برامج ومشاهد وأخبار مما يكون له أثره في حياتهم وتوجيه سلوكهم واتجاهاتهم وتنمية اهتماماتهم ويمكن كذلك إجراء مسابقات ثقافية من قبل المدارس والجامعات وهيئات الثقافة ووسائل الإعلام ومختلف الهيئات التي تهتم على الشباب ، بحيث يشترك فيها الشباب من مختلف الطوائف والفئات للعمل على إثارة ميولهم وانتباههم واهتماماتهم مما يكون له أثره في تنمية روح التفكير وتقوية مدى التخيل وتدعيم واستخدام الذكاء والقدرات الخاصة فيما يعود بالنفع عليهم وعلى مجتمعهم .

٢/ج وعلى الأسرة أن تسعى لإبراز مواهب شبابها والكشف عن استعداداتهم وقدراتهم، والعمل على تنمية تلك المواهب والاستعدادات والقدرات وتهيئة الجو المناسب

لنموها ، كما يمكنها أن تضطلع بدور في توجيه شبابها توجيهها يتفق وما لديهم من مواهب واستعدادات وقدرات وميول .

٢/د ولا يغفل في هذا السبيل دور الأندية ومراكز الشباب التي تضطلع بمهمة استقبال الشباب لتمضية بعض أوقات الفراغ فاللعب والترويح والتمارين الرياضية من بين العوامل الهامة التي تعمل على تنمية القدرات العقلية والتوازن العاطفي ، ذلك أن زرع أسلوب صحيح للترويح منذ مرحلة مبكرة من نمو الشخصية يساعد الشباب على تخطي المشكلات التي يمكن أن تصاحب مراحل التقدم في العمر ، وجدير بالذكر أيضا أن القيم التربوية التي تنطوي عليها الأنشطة الترويحية والرياضية تعمل على دعم الشخصية وتحقيق نوع من الاتزان العاطفي .

٢/هـ كما يجب العمل على إنشاء وانتشار مراكز خاصة لرعاية الموهوبين والمتفوقين والعباقرة في مختلف النواحي وإمدادها بالوسائل والأدوات ، والإمكانيات التي تعين الشباب وتمكنهم من ممارسة الهوايات الشخصية ، واستثمار المهارات المختلفة والكشف عن المهارات الكامنة وتوجيهها ، وذلك في إطار مراعاة الفروق الفردية.

(٢) متطلبات النمو الانفعالي :

نظرا لما تتميز به مرحلة الشباب من حدة الانفعالات وتطورها فإنه ينبغي العمل على تحقيق التوازن الانفعالي والتكيف النفسي السليم ، وتنمية الشعور بالذات والعمل على تأكيدها لتحقيق التكيف السوي بجانب احترام رغبات الشباب في التحرر والاستقلال ومراعاة التطورات التي يمرون بها خلال هذه المرحلة من العمر ، وإشاعة جو من الثقافة بين الشباب والمحيطين به.

وتحقيق ذلك يقتضي

٣/أ ضرورة معاملة الشاب على أنه شخص كبير بعيد عن أسلوب القسوة والضعف والإهمال ومساعدته حتى يتغلب على ما قد يعانيه أو يصادفه من أزمات نفسية بطريقة سليمة ، كما يجب تقدير آرائه والعمل على فتح آفاق جديدة أمامه حتى يسير في الطريق السوي .

٣/ب وعلى الآباء أن يخلقوا جو من الثقة بينهم وبين أبنائهم ، ولا ينبغي استمرار

لومهم وتأييدهم وتقريعبهم ، ولكن يجب مناقشتهم حتى يتم إقناعهم بمدى خطأ رأيهم أو عدم جديته - إذا كان كذلك - حتى يمكن الاستفادة من آرائهم الصائبة وأفكارهم الجادة ، دون أن يفرضوا آراءهم عليهم ، ويجب أن يطلقوا لهم الحرية ليتكلموا فيما يشاعون ويعبروا عن رأيهم بصراحة وشجاعة ، وذلك لاكتساب ثقتهم وإمكان توجيههم ، فالأسرة هي الوسط الطبيعي للفرد وعليها أن تسعى جاهدة لتأكيد ذاته وتنمية شخصيته ، كما أنه يجب على المدرسة أن تغير من سياستها حتى لا يشعر الشاب أنها عقبة في سبيل تحقيق ما ينشده من حرية واستقلال .

ج/٣ وعلى القائمين على الشباب والمهتمين بأمورهم بث روح الاطمئنان والتغلب على المخاوف في نفوسهم وتحقيق مرونة استجاباتهم الانفعالية وتنمية وتأكيد ثقتهم بأنفسهم ، وذلك بأخذ آرائهم فيما يعن من مشكلات واحترام أفكارهم وإعطائهم الفرصة للتحدث والمناقشة الحرة ، وإشراكهم في بعض المشروعات التي تشجعهم على الجرأة والإقدام والمغامرة .

د/٣ وعلى المدارس والجامعات ووسائل الإعلام ، ومختلف الهيئات المعنية بأمور الشباب، إعطاء الفرص اللازمة للشباب لشغل أوقات الفراغ بما يتناسب وقدراتهم وإمكاناتهم وميولهم وهواياتهم وذلك في شكل ممارسة أنشطة رياضية أو الاشتراك في ندوات ومسابقات ثقافية ، أو حضور مجالس أدبية واجتماعية وفكرية ، أو القيام برحلات وزيارات علمية وترفيهية .

هـ/٣ كما يجب أن يكون ثمة متخصصون في التوجيه والإرشاد النفسي بكل الهيئات والمؤسسات التي ينتظم فيها الشباب بصفة مستمرة للعمل على توجيه التوافق الانفعالي السوي للفرد ومساعدته في التغلب على العوامل التي تعوق نموه الانفعالي حتى يصل إلى النضج ويحقق التوازن الانفعالي بسلام .

(٤) المتطلبات الاجتماعية

وباعتبار أن الانسان كائن حي له حاجات ومطالب يرغب في الحصول عليها ، وأن إشباع هذه الحاجات لا يحدث إلا عن طريق التفاعل الاجتماعي الذي يتم بين الفرد وأسرته

من جانب ، وبينه وبين الجماعات التي ينتمى إليها من جانب آخر ، وإزاء احتياجات الشباب واهتماماتهم ؛ فإن ثمة متطلبات اجتماعية يجب أن يسعى كل من يخطط بهم في تحقيقها والعمل على توفرها ويقتضى تحقيق هذه المتطلبات :

أ/ يرى الكاتب أنه : من الضروري أن تتلهم الأسرة خصائص الشباب فتساعده على سهولة التكيف مع التطور والنمو ، على أن يكون ذلك بمشاركته في بعض أمور الأسرة الملائمة وبإعطائه فرص مناقشتها وإبداء الرأي فيها وتقبله وتشجيع المناقشة. وأيضاً على الأسرة أن تعطي له فرص الاستقلال فيما يخصه من حيث الملابس أو متطلباته الخاصة فيشتري حاجاته - مثلاً - وهكذا بالتدرج تعطي له بعض المهام والمسئوليات ويشارك الأسرة الرأي فيما يعنيه ويعنيها.

ب/ أما المدرسة أو الجامعة فإن لها دورها في تنشئة الشباب وإعداده لتحمل التبعات التي تنتظره ومن واجبها إعداده للاضطلاع بأدوار رسمية في المجتمع وتحمل تبعات أعباء ومسئوليات في الحياة والعمل ، تتيح له استخدام إمكانياته ومواهبه وقدراته الخاصة بما يعطيه وضعه في المجتمع ويمكنه من تقديم إسهامات الآخرين كما أن عليها مساعدة الشاب على الإلمام بكل ما يتعلق بالوطن من ظروف ومسائل ومشكلات إماماً كاملاً صحيحاً ، والدفاع عما يسود فيه من أفكار ومعتقدات وتصحيح الأفكار والخرافات والمعتقدات الهدامة والتدريب على الخدمة العامة .

ج/ أما دور وسائل الإعلام تجاه تنمية الشباب اجتماعياً فإنه يقتضى ضرورة تقديم برامج خاصة بالشباب في الإذاعة والتلفزيون تبرز أهمية الجماعة وتوضح معنى العمل الجماعي ودور الجماعة وطرق مجابهة المشكلات التي تعترض الفرد والجماعة .

د/ ولا ينبغي إغفال دور مراكز ومنتديات وأجهزة رعاية الشباب في تحقيق التنمية الاجتماعية ، وذلك بالعمل على رعاية النمو الجسمي والتوافق الاجتماعي ، وصقل مواهب الشباب وإطلاق طاقاتهم والعمل على تدريبهم على القيادة وتحمل المسؤولية الاجتماعية ، واحتلال مكانة اجتماعية تشعرهم بقيمتهم عن طريق برامج ومشروعات الأنشطة الرياضية والاجتماعية والثقافية والفنية والتي يجب أن يقوموا بالإعداد لها

والمشاركة فيها تحت إشراف أجهزة رعاية الشباب في مختلف قطاعات المجتمع.

٤/هـ - كما أن المسجد يجب أن يضطلع بدور هام في تنمية العلاقات الاجتماعية لدى رواده والمقيمين بالقرب من موقعه ، والدعاة بؤرهم في تدريب الشباب على المشاركة الجماعية والعمل من أجل الجماعة ، وثمة أنشطة متنوعة ينبغي أن يزاولها الدعاة في المسجد وخارج نطاقه في هذا السبيل من أجل تدعيم العلاقات والروابط الاجتماعية بين الأفراد.

(٣) المتطلبات الخلقية والدينية :

لقد تأكد أن مرحلة الشباب مرحلة اليقظة الدينية ، وفكرة الشباب - خاصة في نهاية المراهقة - عن الدين تصبح فكرة ذاتية تأملية منطقية ؛ إذ يفحص الأفكار والمبادئ الدينية التي تلقاها في طفولته من جهة ، ومن جهة أخرى يلتصق في الدين مخرجاً يحقق له الشعور بالأمن الذي فقده بسبب ما قد يعانيه من التزامات نفسية واضطرابات إنفعالية، وهو ينظر إلى الدين على أنه طريق يساعده على الخلاص والتغلب على مشكلاته اليومية لا على أنه وسيلة تحقق له حائزة مالية أو رضا من والديه.

ويمكن بيان أهم المتطلبات الدينية لتربية الشباب في:

غرس أصول العقيدة السليمة في نفس الشاب وتعميق صلته بخالقه عز وجل والعمل على إكسابه القيم والاتجاهات والأنماط السلوكية المحمودة بجانب تعويده على ممارسة الشعائر وأداء الفرائض ومواجهة الغزو الفكري وحملات التشكيك التي تستهدف تهميش القيم والمعتقدات والمقدسات الإسلامية وزعزعة العقيدة في نفوس الشباب وذلك بإمداده بالقدر اللازم والمناسب من التربية والثقافة الدينية بما يعينه على فهم الحياة من حوله ويمكنه من السلوك السليم فيها.

إعداد الفرد لحياة صالحة مستقيمة ، سليمة من الانحراف والاعوجاج ، يرى الكاتب أنه لكي تتحقق ينبغي أن يبدأ ذلك الإعداد منذ الصغر ، على أن توضع أسسه في المنزل خاصة في السنوات الأولى من العمر ، وأن تتعاون مع الأسرة فيما بعد هذه السنوات المدرسة والجامعة وسائر مؤسسات المجتمع مما يعمل على تنشئة الفرد تنشئة صالحة عمادها القدوة والتأديب والتربية الدينية والرعاية النفسية والاجتماعية وهنا يبرز

دور الأسرة في تنشئة أفرادها وتنمية عاطفتهم الدينية ، وذلك بتعويدهم على ممارسة الشعائر الدينية وأداء الفرائض والتحلى بمكارم الأخلاق وإتباع العادات الدينية السليمة واكتساب القيم الدينية.

وحال تحقيق تلك المتطلبات يجب :

٥/أ على الأسرة أن تراقب أفرادها باستمرار لتفهم ما قد يعوج من سلوكهم بأسلوب تربيوي فعال يخلو من القسوة والشدّة ، وألا تتركهم وتهملهم دون محاسبة أو لوم على ما قد يبدر منهم من سلوك سيئ أو تصرف غير سليم ، كما أن عليها كذلك متابعة ممارستهم لشعائر الدين وأداء فرائضه وألا تتخاذل عن محاسبتهم إذا قصرُوا في ذلك.

٥/ب وأما دور مؤسسات التعليم فإنه يتركز أساساً في تربية الناشئة والشباب تربية دينية مناسبة تعمل على تنمية عاطفتهم الدينية ، وربط جوانب شخصيتهم بالعقيدة والتعاليم الروحية ، وتوثيق صلتهم بخالقهم عز وجل ، وذلك من خلال حفظ وفهم ومدارسة نصوص من كتاب الله عز وجل وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم وسيرته ، وسيرة خلفائه وأصحابه الصالحين من أتباعه ، بما يناسب سن الشباب ومستوى تفكيرهم وعقولهم وإذا كان البعض ينادى بتطوير المناهج عموماً ، فإن الكاتب يؤكد على تطوير مناهج التربية الدينية في مختلف مراحل التعليم بما يجعلها تسهم في إزالة موجات الشك لدى الشباب ، وفي إزالة ما قد يكون من تعارض بين تعاليم الدين وواقع الحياة كما يراه الشباب ويلمسونه ، وتقديم حلولاً مقنعة لمشكلاتهم وتساؤلاتهم واستفساراتهم ، مع مراعاة أن يتناسب ذلك ومستوياتهم وأقرانهم العقلية.

٥/ج ويأتى دور الإعلام في العمل على تحقيق التنمية الدينية بين الشباب ، لأنه لا يمكن تجاهل دوره التوجيهي في تكوين اتجاهات الشباب وأفكارهم ، لذا يجب على الإعلام أن يهتم بنشر الثقافة الدينية بين الشباب وإكسابهم القيم الدينية ليس عن طريق الوعظ والإرشاد فحسب بل عن طريق التطبيق العملي لقيم الدين والثقافة وربط الأعمال المقننة لخدمة الأخلاق والمثل ، وكذلك يجب العمل على نشر التراث والتعريف به وتخليصه مما نسب إليه ، وتوجيه الشباب لخدم دينه وثقافته بنشره

بين الناس ، كما يمكن للإعلام أن يسهم في إبراز دور المصلحين والقادة الذين يجب على الشباب أن يحذو حذوهم ، وكذلك يبرز كل عمل يقوم به الشباب في مختلف المجالات بهدف خدمة الصالح العام ليكون ذلك حافزا لمزيد من الإبداع والاجتهاد .

ويوصى الكاتب بضرورة تنقية الجو الإعلامي مما يعلق به من شوائب تكرر الصفو بما تفرز من سموم تهرق القيم وتذهب بالأخلاق ، ولا تتم هذه التنقية إلا بمصادرة بعض الأعمال العابثة التي تعمل على بث القيم الهابطة في نفوس الأفراد وتدعو إلى انتشار العبث والفساد والانهلال الخلقي ، والتي يضاعف أمام تأثيرها ما قد يكون من أعمال جادة وبرامج هادفة ، وهنا يؤكد الكاتب على ضرورة أن تحكم الرقابة قيودها على كل ما يعرض وينشر ويقدم بحيث لا تفلت من قبضتها تلك الأعمال الهدامة والبرامج العابثة .

هـ/ كما أن للدعاة الدور الأكبر في توعية الشباب - ضمن عامة الفئات - توعية دينية مناسبة تقتنعهم بالدخول في كنف الإيمان ، وتتقدمهم من ظلمات الشك والحيرة وموجات الريبة التي تتناب الكثيرون منهم ، وتقدم لهم إجابات مقنعة لما يدور في أذهانهم من تساؤلات واستفسارات ، وعلى الدعاة وعلماؤ الدين أن يتصدوا بكل حزم وشدة للتيارات الواهدة والأفكار الغربية التي تعمل جاهدة على زعزعة العقيدة في نفوس الشباب ، وتعمل على تشكيكهم في معتقداتهم ومقدساتهم بهدف الخروج بهم من دائرة الدين إلى الضلال والهاوية .

هـ/ وكذلك فإن لمنتديات الشباب ومراكز وأجهزة رعايتهم دورا فعالا في توعيتهم وتنقيتهم دينيا ، وذلك عن طريق عقد ندوات ولقاءات مستمرة ، وإقامة مسابقات دائمة مما يدعم في نفوسهم روح التنافس الشريف والتسابق في الخيرات ، ويدعو إلى نبذ التطرف والتعصب ، ويعمل على دعم النمو الخلقي والتمسك بمبادئ الدين والتزام تعاليمه ، واكتساب السمات وتكوين الاتجاهات الدينية المحمودة : كالمشاركة الوجدانية والتسامح والعفو والتواضع والصنق والوفاء والأمانة والإخلاص والإيثار والإحسان وغير ذلك من الصفات التي أرادها الله سبحانه وتعالى في عبادة المؤمنين كما يجب العمل على مقاومة أنماط السلوك غير الأخلاقية التي قد يمارسها بعض الشباب، ولا شك أن هذه مسئولية مشتركة من قبل المؤسسات التربوية على

اختلافها.

وهنا ينبغي التأكيد على أمر هام وهو أن غرس التدين والإيمان والاستقامة في نفوس الناشئة والشباب لا يتحقق بكثرة الكلام وحده ، ولا بشدة التحذير والإنذار وإنما يتحقق في وجود قوة عملية سلوكية مؤمنة تقرن القول بالعمل ؛ فالناشئ أو الشاب يقد الكبار الموجودين أمامه ببراعة وإتقان ؛ لذا يجب ألا تكون العاطفة الحارة هي التي تسيروننا ، بل ينبغي أن ينضم إلى القلب الواثق ، عقل ثاقب وعمل قائد فإذا كان الكبار أمثلة طيبة - قلبا وعقلا وعملا - للتدين والاستقامة أثروا تأثير الخير والإصلاح في الصغار من حولهم .

تلك هي أهم المتطلبات التربوية لتحقيق الأهداف المنشودة لتربية الشباب في ضوء التربية الإسلامية. وجدير بالذكر أنه إذا كانت هذه المتطلبات يقتضيها تحقيق تلك الأهداف، فقد أبرزت لنا سمتين من أهم سمات هذه التربية الإسلامية وهما :

- أن أية تربية تركز جل اهتمامها في تحقيق النمو لجانب واحد - وربما أكثر من جوانب الشخصية ، بيد أن التربية تولى عنايتها بكافة الجوانب المكونة للشخصية الإنسانية مما يحقق الشمول والتكامل والتوازن في التربية ، ذلك أن منهجها مستمد من الخالق المبدع الذي خلق الطبيعة الإنسانية وهو العليم بما يصلحها وينفعها .
- أنه في ظل التربية الإسلامية تتكون الأسرة المسلمة التي ينشأ في رحابها الفرد المسلم ، ذلك الفرد الذي يرى بدوره في مدرسة إسلامية على عقل واع وفكر ثاقب وقلب مطمئن؛ فيخرج فيها الجندى المؤمن والطبيب المؤمن والتشريعى المؤمن والمربي المؤمن، وكل ما يمكن أن يسهم بدوره في تحقيق هذه الأمور التربوية حسبما يقتضى موقعه على أفضل نحو ممكن.

أما عن كيفية تحقيق هذه المتطلبات التربوية التي تنشدها التربية الإسلامية - باعتبارها ضرورة حتمية - لمواجهة ظاهرة التطرف لدى بعض الشباب المصرى ، فإن ذلك يقتضى إتباع الأساليب التربوية التي تزخر بها السنة النبوية المطهرة والتي دعا إلى إتباعها القرآن الكريم بقوله تعالى " وَأَنْ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ فَاتَّبِعُوهُ وَكَانَ سَبِيلَ تَقَرُّقِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ دَلَّكُمْ وَصَاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ "، ويمكن بيان من خلال البعد التالى :

د- التطبيقات التربوية :

يمكن تحقيق هذه المتطلبات التربوية أملا في إيجاد جيل من الشباب - وأجيال لاحقه له - قادرة على تحمل المسؤولية ومجابهة ظاهرة التطرف بأنواعه المختلفة وذلك بإتباع الأساليب التالية :

(١) أسلوب الوعظ والنصح والإرشاد والتذكير

يعد هذا الأسلوب من أكثر الأساليب التربوية تداولاً بين الآباء والمربين ، وتستوعبه أشكال كثيرة ومختلفة كخطب المساجد ونصائح الآباء وتوجيهات المربين ، غير أن ممارسة هذه الأشكال تكشف عن خطأ كبير عندما تتجاهل طبيعة الشباب وما تنطوي عليه من رقة وحساسية وتمرد وقابلية شديدة للتعقيد والانحراف ؛ وتسوق توجيهاتها على هيئة أوامر ملزمة لا تقبل التفاهم أو المراجعة وإتاحة الحوار وإتعا تستلزم التنفيذ الفوري والتجاوب السريع .

وأمام هذا الأمر فإنه يجب - امتثالاً للهدى القرآني وإقتداء بالهدى النبوي - مراعاة الحالة النفسية والمزاجية للشباب ومده بما يحتاج إليه من وعظ مناسب وإرشاد ملائم ، على أن يكون في جو يسوده العطف والود والحنان والرفق وبعبارة أخرى فإنه ينبغي على المربين والموجهين في مختلف الوسائط المعنية بأمور الشباب إذا لجأوا لاستخدام هذا الأسلوب أن " يخلفوا أوامره ونواهيهم ونصائحهم إليهم بالحنان الأبوي الدافئ فمن شأن ذلك أن يمهّد الطريق إلى قلوب الشباب" .

هذا ويفضل عند استخدام هذا الأسلوب مراعاة الخصائص التي تتميز بها مرحلة الشباب ، ويث ما هو ملائم ومناسب من أشكال الوعظ والإرشاد ، وتجنب الكثرة الهائلة من هذه النماذج التي قد تدعو إلى الكراهية والملل والنفور في نفوسهم ، وذلك إقتداء بالرسول ﷺ إذا كان يتخول أصحابه بالموعظة كراهه السامة والملل .

وكذلك يشترط عند استخدام هذا الأسلوب أن تؤيد النصيحة - قدر الإمكان - بالتطبيق العملي والتمثل الفعلي في السلوك حتى تكون مؤثرة ومجدية ، بمعنى أن يلتزم الكبار في سلوكهم وتصرفاتهم ما يقولون بألسنتهم وأقوالهم .

وفضلا عن ذلك فإنه لكي يستخدم هذا الأسلوب بحيث يكون مجديا وفعالا في تربية الشباب فلا بد من توفر الصدق والإخلاص في النصيحة والإرشاد والتوجيه ، وإحساس الناصح بمسئوليته الدينية والخلقية فيما يقدم إلى الشباب من نصائح وتوجيهات مما يساعدهم على حل مشكلاتهم والتغلب على صعوباتهم .

(٢) أسلوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

وأما عن الأبعاد والجوانب التربوية لهذا الأسلوب فتتمثل في أن " القضية الخاصة بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالإضافة إلى أبعادها الاجتماعية المتعددة لها أيضا أبعادها التربوية ، مما يكون له أخطر الآثار في تنمية الشخصية ذلك أن الإنسان بحكم طبيعته الاجتماعية يعكس الكثير مما تكون عليه الجماعة التي يكون جزءا منها ، إن كان خيرا فخير ، وإن شرا فشر ؛ وبالتالي فإن الشرط الأول لحسن تربية الإنسان إنما يكون بتهيئة الظروف الاجتماعية الصحيحة التي تكفل له مناخا سليما للنمو ، وقيام المجتمع على قاعدة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وفقا لأصولها الإسلامية السليمة من أنجح الوسائل إلى تحقيق هذا".

غير أن التزام الشاب - أيا كان موقعه - وتمسكه بتطبيق مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في ظل الظروف الراهنة أصبح محاطا بكثير من المخاطر والمحاذير نتيجة لعوامل سياسية تعوق الفرد المسلم عن القيام بمهامه تجاه دعوة بني البشر إلى سبيل ربهم ، بالإضافة إلى إعاقته عن القيام بدوره إزاء ما يراه أمامه من منكرات ، ولا يملك في هذه الحال إلا أن ينكرها بقلبه حتى لا يعرض نفسه وثوبه للمخاطر والأضرار ، ونتيجة لذلك تشيع موجات التطرف والإحتراف والفساد دون رادع أو وازع خلقى يمنعها مما يشكل خطورة على المجتمع والفرادى .

ومن هنا يتضح " أن أكبر الآثام التي ترتكبها بعض الحكومات في البلاد الإسلامية مصادرة حرية الدعوة إلى الإسلام باعتباره عقيدة ونظام حياة، والوقوف في وجه الداعين إليه والعاملين لتحكيم شريعته وإقامة دولته وتوحيد أمته وتحرير أوطانه ونصرة قضاياها ، وتجميع الناس عليه ، وكان هذا الضغط على الدعوة والدعاة والتنسيق على العمل الإسلامي - وخاصة العمل الجماعي - من أبرز الأسباب التي تدفع إلى التطرف دفعا، ولا

سيما أن الفلسفات والمذاهب الوضعية الأخرى تتمتع بالحرية والمساندة بلا مضايقة ولا إعنات.

إذا كان هذا هو حال الدعوة والدعاة إلى الله ، فلما بالناس بحال من يتصدى للتربية وخاصة تربية تلك الفئة الواعية مرهلة الحساسية متقلبة الأهواء ، متباينة النزعات لا شك أن المربي المسلم عندما يسلك هذا الطريق لن يجده مفروشا بالورود والرياحين ، وإنما سيجده على العكس من ذلك مملوءا بالأشواك والعقبات فما هنا لا بد من الصبر على ما يواجهه من شدائد .

(٣) أسلوب الترغيب والترهيب

وينبغي أن يقوم استخدام هذا الأسلوب على أساس الموازنة بين الانفعالات والعواطف ، فلا يطفئ الخوف - مثلا - على الأمل والرجاء حتى لا يقطر المذنب من عفو الله ورحمته ، وكذلك لا ينبغي أن يطفئ الفرح بزوال الشدة فينسى الإنسان عفو ربه وقدرته ، حتى لا يؤدي به ذلك إلى الغرور والاعتداد بحوله وقوته ، بل ينبغي أن يجمع بين الخوف من عقاب الله وعظمته والرجاء في عفو ورحمته ، وهكذا يكون إعداد الشباب في توازن واعتدال مما يحقق هدف التربية الإسلامية.

ونذكر هنا من توجيهات الرسول ﷺ ما يروى عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول " إن الله خلق الرحمة يوم خلقها مائة جزء فأمسك عنده تسعا وتسعين جزءا وأرسل في خلقه كلهم رحمة واحدة فلو يعلم الكافر بكل الذي عند الله من الرحمة لم ييأس من الجنة ولو يعلم المؤمن بكل الذي عند الله من العذاب لم يأمن من النار".

هذا ومجالات تطبيق ذلك الأسلوب كثيرة ومتنوعة ، وعلى غرار ما كان يفعله الرسول ﷺ من ترغيب أصحابه في الأمور خيرة ببيان نتائجها الحسنة وترهيبهم من الأمور الآثمة بتوضيح عواقبها الوخيمة ومضير أصحابها ؛ ينبغي أن يسلك المربون والموجهون مع الشباب مع الأخذ في الاعتبار الأمور السابق ذكرها .

(٤) أسلوب الثواب والعقاب

الإسلام إذ يرفض إهمال الأبناء داخل الأسرة - كحاضنة أولى - فإنه يحثهم على

متابعيهم في كل ما يصدر عنهم ، واتخاذ الموقف المناسب لنوع تصرفهم وسلوكهم ولكي يتقبل الشباب ذلك - أو يتعودوا على تقبله - تقع على الآباء مسئولية تنشئتهم تنشئة صالحة ؛ " ذلك أنه بالنشأة الدينية والقوة الصالحة يتقبل الابن نصائح أبيه وتوجيهاته ، ولا حرج في أن يستخدم الأب شدة لتقويم المعوج ، بيد أن الشدة في النهاية يجب أن تكون مغلقة بالحب الأبوي " .

كما يمكن للأجهزة التعليمية أن تحسن تبني هذا الأسلوب في تعاملها مع طلابها ؛ فتشجع المجتهد منهم وتثني عليه وتحفزه على مزيد من الجد والاجتهاد ، وتقف من المهمل موقفا إيجابيا لمحاولة إصلاح شأنه والأخذ بيده ومعالجة إهماله وتعاقب المخطئ والمسييء بوسيلة أو بأخرى ، وذلك بما يتفق وحدود مسئولياتها .

ومثل ذلك الحال بالنسبة لمؤسسات العمل ومنظمات الشباب يمكنها الاستفادة من هذا الأساس في توجيه الشباب والإفادة من طاقاتهم وإمكاناتهم وتهذيب طبائعهم وسلوكهم مما يعود على المجتمع بالخير والنفع .

ولا يمكن أن نتجاهل هنا دور وسائل الإعلام المختلفة ، حيث يجب أن تقدم - نشرا أو سماعا ومشاهدة - قصصا ونماذج تستخدم فيها كلتا الحالتين ؛ فتبين عاقبة المخطئ جزاؤه ونهاية المحسن وثوابه ، وذلك في أسلوب يبعث على العظة والعبرة في نفوس الشباب ويؤثر فيهم .

على أنه ينبغي " مراعاة ألا يكال الثواب أو العقاب بغير حق ، وأن يكونا في مستوى الإحسان والإساءة حتى يحققا الهدف المنشود منهما ، وهو تشجيع المحسن على المزيد من الإحسان وإرجاع المسييء عن الإنسياق في الإساءة " ، وتلك هي القيمة التربوية لهذا الأسلوب .

(٥) الصفح والغفران والتوبة

لقد تميز عصرنا الحديث بطغيان المادة وسيادة القيم المادية وانتشار الفلسفات الإنحلالية ذات المظاهر البراقة التي تجذب الأفراد وخاصة الشباب منهم ، وتخدعهم بهريق حضارة مجتمعاتها وزيف تقدمها ؛ مما يؤكد حاجتنا الشديدة إلى مثل هذا النوع من الأساليب التربوية الإيجابية الهادفة وذلك لنخرج الأفراد والشباب من المعاناة

الصارخة من الأزمات النفسية والصراعات الحادة ، ولنفتح أمامهم باب الأمل في التوبة الصادقة والإنابة الرشيدة إلى عقولهم وصوابهم والتجاوز عن هفواتهم ، وإرشادهم ليتغلبوا على مصاعبهم وليصلحوا عيوبهم وأخطاءهم ، ولنلزم النصيحة المخلصة والتوجيه السليم والتسامح والرحمة وتهيئة الفرص التي تمكنهم من إصلاح شلونهم وتمكنهم من المشاركة الفعالة في بناء المجتمع وتحقيق تقدمه .

فالرسول ﷺ يؤكد على هذه الأمور كلها عندما يقرر أن الله تعالى يقبل التوبة عن عباده التائبين ويغفر ذنوبهم ويتجاوز عن سيئاتهم ، وكأنه يوجه الآباء والمربين والموجهين إلى إتباع هذا الأسلوب في دعوتهم وتوجيههم وتربيتهم .

كما ينبغي كذلك أن يكون موقف أبي بكر الصديق - رضى الله عنه - من قريبة مسطح بن أثاثه - الذي أساء إلى ابنته عائشة وروج حادثة الإفك - ومسلكه التربوي الرائع ، نموذجاً يقتدى به في الصلح والتسامح وعدم الانتقام ممن يسئ إلينا بأقواله أو بأفعاله ؛ أمثالاً لأمر الله سبحانه وتعالى وابتغاء مرضاته ومغفرته في تعاملنا مع الآخرين خاصة الذين يسئون إلينا .

بيد أن هذا المبدأ التربوي الهام القائم على التسامح واللين في غير ضغط أو خوف وإعطاء الفرص للمثيبين والمخطئين لا يطبق بصورة مرضية ، بل إنه ربما يجد تجاهلاً - إلى حد كبير - على مختلف الاتجاهات والمواقع ، وهنا ينبغي الأخذ به والاعتماد عليه كمعين يهتدى به المربون والموجهون في شتى الأماكن والوسائط التي يتفاعل معها الشباب ، كما ينبغي أن نطبقه ونهتدى به في تعاملاتنا وعلاقاتنا وما يتخللها من شحنات وتوترات انفعالية متباينة ليسود الوفاق والوفاق بين أفراد المجتمع .

(٦) أسلوب ضرب الأمثال

يستطيع المربي الناجح أن يؤثر عن طريق التشبيهات والأمثال في الشباب أيما تأثير؛ إنه يمكن أن يغرس في نفسه من المبادئ والقيم الأخلاقية التربوية ما يتناسب وحالته النفسية ويتلاءم وقدراته العقلية واستعداداته وإمكاناته ، وذلك يتطلب تقريب المعنى إلى فهم الشاب وذلك بتشبيه الأشياء المجردة بالأشياء الحسية كي يستطيع فهم هذه الأمور المعنوية ، وليكن النموذج في ذلك قول الرسول ﷺ *أرايتم لو أن نهراً بباب*

أحكم يقتسل فيه كل يوم خمسا هل يبقى تلك من دونه شيئا ؟ قالوا : لا يبقى من دونه شيئا قال : فذلك مثل الصلوات الخمس يحو الله بهن الخطايا . هذا بجانب تربية السلوك والإرادة والنزوع إلى الخير ، وذلك باستخدام الأمثال لإثارة العواطف والانفعالات المناسبة وتحريك الوجدان ، مما يدع الشباب لعمل الخيرات وتجنب المنكرات ، وعلى المربي أن يستهدى في ذلك بالأمثال القرآنية والنبوية في مختلف المواقف التربوية ومجالات الأنشطة المناسبة ، وعليه أن يعقب عليها بذكر نتائجها الاجتماعية والسلوكية بأسلوب يقوى إرادة الخير عند الشباب ويوجه سلوكهم نحو الأعمال الخيرة ويهذب نزعاتهم الشريرة فتستقيم حياة الأفراد والمجتمعات .

(٧) أسلوب القصص

بعد عصرنا هذا " خير شاهد على ما للقصة من سلطان في الحياة ومن أثر في تغيير أوضاعها وتكوين وجوها السياسية والاجتماعية والإقتصادية إذ هي أقوى جهاز من أجهزة التأثير في قيادة الجماعات البشرية في الحرب والسلام على السواء .

ولعل مما يدعو إلى استخدام القصة في تربية الشباب أنه إذا كانت مرحلة المراهقة تتميز بالتشكك في المعتقدات الدينية فقد تستطيع القصة أن تقوم بتفسير المعتقدات الدينية وتقديمها في صورة تفسر الوجدان والعقل وتساعد على الإقناع العقلي وتربية عادة العبادات عند المراهق عن طريق تقديم الشخصية الدينية المعبرة عن الخلق الديني والأسوة السلوكية الحسنة .

بيد أن ما يعرض الآن على الشباب من قصص ومسلسلات عبر وسائل الإعلام المختلفة غالباً ما يكون مصدر خطر عليهم ، حيث " تصور أبطال القصة أو الحادثة أشخاصاً ذوي قدرات خارقة قد يستطيعون بها مواجهة أعلى القوى ومجابهتها على نحو يعيدنا إلى معالم تلك الأساطير التي ظن أنها اندثرت إلى غير رجعة .

ومع ذلك ينبغي الاعتراف بأن ثمة قصصاً هادفة تدعو إلى التمسك بفضيلة أو الاقتداء بعمل خير أو بيان عاقبة عمل سيء ، إلا أنها تكاد تكون ضئيلة في مقابل كثرة هائلة من القصص المثيرة التي تدعو إلى الانحراف والعنف والجريمة وتفسد ما تحاول القصص الهادفة غرسه وتثبيته .

ومن الضروري كى نستخدم أسلوب القصص استخداماً أمثل ينبغى التركيز على المواضيع الأساسية فى القصة موضوع الدراسة أو العرض - والتي تشير إلى لحظات ضعف معينة وكيفية التخلص منها والترفع عنها ، عودة إلى الرشد والصواب وكذا لحظات القوة وموقف الإنسان لتثبيتها وتدعيمها ، وفى إطار ذلك تستخلص مواطن العظة والاعتبار ويسلط عليها الضوء المناسب حتى يمكن أن يقتدى بها الشباب فى مواجهة مثل هذه المواقف وكذلك التركيز على عاقبة كل قصة . وحتى تكون الموعظة والعبرة أوقع وأمثل وأجدى يجب :

* أن يكون لعلماء الدين والدعوة دوراً بارزاً فى استخدام أسلوب القصص فى تربية الشباب - وغيرهم - وذلك بحسن تناول القصص القرآنى والنبوى وعرضه بطرق مؤثرة فى الأذهان والعقول والقلوب ، والتركيز على مواطن العظات والعبر وتوظيف ذلك كله فى حياتنا المعاصرة ، مما يجعل لهذا القصص أهميته فى هذا المجال ، كما يجب كذلك أن يضطلع المسئولون فى مراكز الشباب والأندية والساحات الشعبية - وغير ذلك من الأماكن والمؤسسات التى يتجمع فيها الشباب - بدور جاد فى اختيار القصص الملائمة لتكامل شخصية الشباب وتنميتها ، وعرضها عليهم بوسائل شتى وطرق متنوعة بما يحقق الغرض منها . مع مراعاة تنوع القصص التى تقدم وتعرض للشباب خاصة فى مجالات القدوة والتربية الخلقية والإصلاح الاجتماعى وغير ذلك من الجوانب والأفكار التربوية التى يمكن استخلاصها من القرآن الكريم والسنة النبوية مما يسهم فى تنمية شخصية الشاب فى مختلف جوانبها وأبعادها .

* ينبغى التأكيد على أهمية فرض الرقابة الجادة على كل ما ينشر وينذاع ويبث عبر وسائل الإعلام المختلفة وذلك لتطهير الجو الإعلامى من القصص العابثة التى تدعو للإباحية والفجور والعنف وتحلل القيم والأخلاق ، ولضمان قيام الإعلام بدوره المنوط به تجاه الأفراد بصفة عامة والشباب بصفة خاصة نظراً لأهميته كوسيط تربوى فعال .

وعموماً ، فمجالات استخدام هذا الأسلوب كثيرة ومتنوعة مما يمكن للمربين ، والموجهين فى مختلف المواقع التى يتفاعل معها الشباب أن يستغلوا المواقف والأحداث الجارية فى تربيتهم وتوجيههم ، وهنا لا يتسع المقام لعرض هذه المجالات ، ونكتفى بما نذكر من إمكانية تطبيق هذا الأسلوب فى مجال تربية الشباب .

(٨) أسلوب التساؤل والحوار .

يعد هذا الأسلوب من الأساليب الفعالة في مجال التوجيه والتعليم والتربية وذلك لأن ' ما يتم تعلمه عن طريق الحوار يتصف بالثبات والاستمرار لكون المتعلم يسهم فيه بمشاركته الذاتية وتهيئته للتلقى والفهم وانتباهه وتركيزه الذهني على موضوع الحوار' .

ويقتضى ذلك فهم طبيعة الشباب والعمل على توجيههم وإرشادهم بما يتناسب ومستوياتهم العقلية والفكرية بالتدرج الذي يوصلهم بأنفسهم إلى حقائق الأشياء ، وفي حالة عجزهم أو تعثرهم ينبغي توضيح الأمور لهم ، ولا يخفى ما لهذا الأسلوب من أثر - لو استخدم - في تنمية عقولهم وتشجيعهم على التفكير وتدريبهم على الاجتهاد والمبادأة الذاتية وإبداء الرأي والمشاركة الإيجابية في مجريات الأمور .

ونظراً لاعتماد هذا الأسلوب على العقل لتحقيق الإقناع العقلي ، ينبغي على الآباء والمربين والمسؤولين عن الرعاية التربوية والاجتماعية أن يحترموا الفكر ويعطوا من شأن الاجتهاد في الرأي وتجنب الإكراه في التوجيه أو الاختصار على مجرد التلقين بإلقاء المطروحات وجشوها في أذهان المتعلمين والشباب .

وأخيراً يجب أن يتميز هؤلاء المربون والآباء بسعة الصدر للرد على استفسارات وأسئلة الشباب ليقتنعوا بما يلقي عليهم ، وعليهم كذلك أن يستحثوهم على التفكير ويهيئوا أذهانهم لما يعرضونه عليهم وذلك بالتمهيد المناسب للموضوع المعروض أو القضية المطروحة بإلقاء بعض الأسئلة الممهدة ، أو إلقاء فكرة الموضوع ثم يطلبوا منهم إبداء ما يعن لهم من أسئلة وأفكار تجاه الموضوع ، على أن يتم ذلك كله في صورة حوار حيوى مما يساعدهم على التفكير المنطقي واستخدام العقل ويشجعهم على إبداء الرأي والمبادأة والجرأة والإقدام .

(٩) التربية بالخبرة والممارسة العملية .

- يتأكد مما سبق أن ثمة تلازماً بين الخبرة والعمل والعبادات كأساليب تربوية مما يبين أهميتها في مجال تربية الشباب ، على أن تطبق تربوياً في هذا المجال على النحو الآتى :

(أ) الممارسة والخبرة والعمل .

نظراً لما يتمتع به الشباب من صفات حيوية ، فإنه يكون على استعداد للتعلم عن طريق هذا الأسلوب الذي يوافق رغباته ويرضى تطلعاته ، الأمر الذي يجعل هذا الأسلوب من أهم الأساليب التي يجب اتباعها في تربية الشباب . إن هذا الأسلوب يجعل حياتهم أكثر استقامة وسعادة ويجعل المجتمع أشد تماسكاً وصلابة وأرفع تقدماً ونماءً ، ذلك لأنها تنمي لدى الشباب الشعور بالمسؤولية عما يستند إليه من عمل ، ويقتضي ذلك أن يكون منهج التربية منهجاً حركياً وفكرياً وعاطفياً مبنياً على الوعي والدقة وصحة الأداء ، وحب العمل والتواضع وتجنب الغرور ونبذ الكسل والتراكل بجانب حرية الإرادة والاقتناع بالعمل والاعتماد على النفس في كسب الرزق ونبذ التسول والمسألة والتعلم عن طريق الإتيان العملي وتعود الدقة والانتظام وتوخي صحة النتائج .

كما أن إتباع هذه الأساليب يمكن الشاب من استعمال قدراته وإمكاناته ، وتعود الممارسة العملية والتجارب الشخصية واكتساب الخبرات المتعددة في مجال التعليم والتربية ، ثم تطبيق ما تعلمه واكتسبه في مجالات العمل المختلفة ، بحيث يكون ما درسه وتعلمه ملائماً لواقع الحياة في مجتمعه ، الأمر الذي يحقق انسجامه وتكيفه مع العمل وبالتالي تزداد رغبته في البذل والعطاء وقدرته على الإنتاج .

ولكى يتحقق ذلك لا بد أن يعنى القائمون على أمر الشباب بالإشراف والتنظيم في مختلف المواقف التربوية ، وتهيئة الجو الذي يمكنهم من القيام بالتجارب بأنفسهم للتعليم واكتساب الخبرات والمهارات ، ثم مساعدتهم وإمدادهم بما يحتاجون إليه ، وتوجيههم وإرشادهم في حالة تعثرهم أو عندما لا يستطيعون بأنفسهم إحسان التعلم وإتيان الأداء واكتساب المعارف والخبرات والمهارات اللازمة .

وعلى المربي دائماً أن يربط - أثناء عملية التوجيه والتعليم والتربية - بين المادة المتعلمة أو الخبرة المراد اكتسابها أو الموقف التربوي وبين واقع الحياة وما ينتظر أن يواجهه الشاب في ذلك الواقع من مواقف مختلفة ، وذلك حتى لا تتم عملية التوجيه والتعليم والتربية في فراغ ؛ إذ ينبغي تعويد الشباب وتأهيلهم على تطبيق وتحقيق ما يدرسونه ويكتسبونه - أثناء فترة إعدادهم - في حياتهم عندما تنهيا الظروف المناسبة

أمامهم.

وعلى الدولة مسئولية تدبير الإمكانيات والأنوات اللازمة التي تساعد على ارتكاز التعليم والتوجيه والإعداد على الأساليب العملية ، كما ينبغي تدبير فرص العمل الملائمة لنوعية الخبرات والمعارف والمهارات التي يكتسبها الشباب أثناء فترة تعلمهم وإعدادهم حتى تجنى منهم الثمار المرجوة .

(ب) التربية عن طريق ممارسة الشعائر والعبادات .

تسهم العبادات والشعائر في إعداد الشباب للحياة في المجتمع ويشاركه أفرادها ، ويتطلب ذلك من الوسائط المختلفة المعنية بأمور الشباب أن تسهم في تحقيق هذا الجانب الهام ، وذلك عن طريق تعويدهم - مثلاً - على جمع التبرعات والصدقات في صناديق خاصة أو بوسيلة معينة ، بإشراف لجنة معينة من المؤسسة أو الهيئة بحيث توزع على مستحقيها بصورة منتظمة ، مما يسهم في تنمية الروح الخلقية والاجتماعية لدى الشباب.

كذلك يمكن للمساجد المنتشرة في مختلف القرى والأحياء والتجمعات السكنية أن تطبق نفس الفكرة ، بحيث توضع صناديق لجمع التبرعات في أماكن ظاهرة لروادها ، أو يتطوع أشخاص يعرفون بين الناس بالصلاح والإستقامة لجمع تبرعات الخى وتوزيعها على الفقراء والمساكين والمحتاجين ، بحيث يسود المجتمع جو روحى اجتماعى ينعم فيه الأفراد بالراحة النفسية والتماسك الاجتماعى وتنتهى الكراهية والعداوة والبغضاء ؛ إذ لا يكون بين الأفراد فقير معتم أو مسكين محروم إلا وله نصيب فيما أفاء الله به على إخوانه يأخذه بكل عزة وكرامة لأنه حق له وليس من أحد.

ويعد الصيام أسلوباً هاماً في تهذيب الشباب في مختلف الأبعاد والمحاور ذلك أنه تربية روحية للفرد فهو يعلم الإنسان طاعة الله والإلتجاء إليه ، وفيه تربية خلقية إذ يعود الإنسان على ضبط النفس ومكافحة الشهوات وبذلك تقوى الإرادة ، وتربية اجتماعية فهو يجعل المرء ، يفكر في حاجة الفقير والمحتاج ويتذكر ضرورة مساعدته، كما أن فيه شعوراً بالوحدة الاجتماعية والمساواة إذ يشعر أبناء المجتمع أنهم جميعاً يقومون بتأدية فريضة دينية واحدة في وقت واحد ، وهى فريضة يتساوى فيها الغنى والفقير والقوى والضعيف ، وفيه تربية جسدية هى مصداق قوله صلى الله عليه وسلم (صوموا تصحوا)

هذا بجانب ترويض الجسم على تحمل الجوع والعطش ، ففي الصوم تربية لنواحي متعددة من حياة الإنسان ، ولكنها تربية عملية فعالة ، ويتجلى في شعيرة الحج من المواقف والخبرات التربوية ما يمكن أن يتعلم الشاب المسلم كثيراً من المبادئ والقيم والأنماط السلوكية التربوية ؛ الأمر الذي يجعل من الحج أسلوباً فعالاً في تربية الشاب كما ننشدها في ظل الإسلام حيث يربى لدى الفرد الجانب الروحي والنفسي والعقائدي : إذ يتجرد من شواغل الدنيا ليحكم صلته بخالقه عز وجل ، فيترود خلال هذه المرحلة بشحنة روحية كبيرة فيزداد لربه حباً وخشية وتقوى ، ويجدد عزمه على الطاعة وندمه على المعصية ويزداد لرسوله حباً وتمسكاً وإقتداء ، وتشتعل حماسته على دينه وغيخته على حرمانه ، كل ذلك يترك في نفسه أبلغ الأثر فيعود من الرحلة وقد صفت نفسه وتهذب سلوكه وظهر قلبه .

(١٠) أسلوب القدوة .

يرى الكاتب أن مشكلتنا اليوم في مجال التربية بصفة عامة - بل وفي مجالات الحياة - وفي مجال تربية الشباب بصفة خاصة ، يتمثل الجانب الأكبر منها في التقاد القدوة على مختلف المستويات واختلافها من الواقع الذي نحياه ، ولعل تكالب الناس على الحياة المادية والمغريات الدنيوية وانشغالهم بالأمور الحياتية قد صرفهم عن التمسك بالمبادئ والقيم والمثل العليا التي تشكل في مجموعاتها الأطر العامة للقدوة الحسنة والأسوة الطيبة.

بيد أن هذه لم تكن " خيالية " بحيث يصعب تطبيقها وتحقيقها ، وإنما هي مبادئ ومثاليات وقيم " واقعية " سهلة التطبيق ممكنة التحقيق إذا ما وجدت ذلك الشخص الذي يمثلها ويترجمها بسلوكه وتصرفاته في واقع ملموس ، وهذه مسئولية كل من ولى أمراً من أمور الناس وكل من يشرف على مصالحهم ويدبر أمورهم ويرعى شئونهم .

فلا بد للشباب إن من قدوة في أسرته ووالديه كي يتشرب منذ طفولته المبادئ والقيم الإسلامية وينهج نهجاً رفيعاً ، ذلك أنه ينشأ على تقليد أقرب الناس إليه وأصدقهم به ، مما يلقي على الأبوين مسئولية ضخمة ، تتلخص في أن يكون كل منهما أمام أبنائه نوراً يهدي ومثلاً يحتذى .

وبعد مسئولية الآباء والأمهات في الأسرة تأتي مسئولية المربين والمعلمين في دور العلم؛ إذ يصنع الشاب من معلمه بطلاً - نموذجاً - يقتفى أثره ، ويتعقب خطاه ، ويتابع أخباره ، ويترسم طريقته في التفكير في مختلف أساليب الحياة ، ولذا ينبغي أن يحرص المعلم على ألا يظهر بمظهر سلبي أمام طلابه ، ولا يجب أن يكون ثمة تناقض بين قوله وعمله وذلك حتى يتخذ المتعلمون قدوة لهم ويتأسوا به في حركاته وسكناته ، فضلاً عن أخلاقه ومنهجه ، وإلا فإن التربية تنقلب إلى تلقين وحفظ وتسميع دون أي أثر علمي .

ثم تأتي مسئولية رجال الدعوة من علماء وخطباء ووعاظ ، وهم يدعون إلى الخير والحق وينفرون من الشر والباطل ، ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر - وإن كان هذا لا يتوقف عليهم وحدهم - فإذا كانت رعاية الآباء والأمهات ، والمعلمين والمربين تتوقف عند مرحلة زمنية معينة ، فإن رعاية رجال الدعوة تمثل قداسة الدين الكامل والوحي المعصوم ؛ ولذا لا يتوقع الشاب نقماً في شخص رجال الدعوة في مجال العقائد والأخلاق ، وذلك " لأن أهم ما يروع الشباب في يقينهم ويفجعهم في ثقتهم ما قد يجدونه في رجال الدعوة من الانفصال الرهيب بين العقيدة والعمل أو بين المبدأ والسلوك، هذا الانفصال الذي استنكره القرآن الكريم".

وعلى الإعلام إنن أن يعرض المثل الأعلى أمام الشباب - والناس جميعاً - على أنه " بشر " يصيب ويخطيء ، يقوى ويضعف ، قد يحالفه التوفيق وقد يجانبه ، أي يعرض المثل والنموذج القدوة بمثالية ومزاياه مع إبراز نواحي الإمتياز فيه دون مبالغة أو إسراف ، وعليه كذلك أن يعرض القصص الواقعية والمشكلات الحية المرتبطة بواقع الحياة حتى يحسها الشاب ويعيشها وينقل بها ، بحيث لا يبقى أمامه بعد ذلك إلا التقليد والمحاكاة للنماذج الخيرة التي رآها وشاهدها أو استمع إليها أو قرأ عنها .

ولقد سبق الحديث عن جماعة الصحبة وأثر مجموعة المعارف والأصدقاء على الشاب ؛ إذ يلتقى بهم في أماكن جده ولهوه فيتأثر بهم وينقل عنهم ، ولهذه العلاقات خطورتها وأثرها العميق في حياة الشاب ؛ مما يدعو إلى ضرورة التدقيق في اختيار الشاب لمن يرافقه ويصحبه حتى لا يشعر يوماً بالندم على سوء اختياره .

وإذا كان الرسول صلى الله عليه وسلم قد أوجب على الشاب وغيره طاعة الأمير أو الحاكم أو المسئول يستفاد ذلك من قول أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " من أطاعنى فقد أطاع الله ومن عصانى فقد عصى الله ومن يطع الأمير فقد أطاعنى ومن يعص الأمير فقد عصانى. ذلك لأن مخالفة الناس للقنوة وعصياتهم لرؤسائهم وتمردهم على أولى الأمر فيهم مجلبة للشرور ومثار للفساد ؛ إذ تروج للفتن وتموج الفوضى ويضطرب الأمن والنظام والإسلام ويتفكك المجتمع وتختل شئونهم جميعاً ، بيد أن الإسلام - وهو دين الحرية والمساواة والحكمة وتكريم البشر - لم يفرض على الناس طاعتهم للقنوة وذى الرئاسة وأولى الأمر طاعة عامة مطلقة من كل قيد فتكون طاعة ذليلة عمياء أساسها الاستسلام الخانع والتبعية الذليلة ، بل إن الإسلام جعل هذه الطاعة مقرونة بالدين والعقل والعلم والخير والمصلحة العامة ؛ فإن أمر الوالى أو الرئيس أو القنوة يعمل فيه عصيان لله تعالى ولرسوله صلى الله عليه وسلم كان حقاً على تابعيه عدم طاعته وكان واجباً عليهم مراجعته ونصحه لينوب إلى الحق ويرجع إلى الصواب. ويعبر عن ذلك قول الرسول صلى الله عليه وسلم فيما يرويه ابن عمر رضى الله عنهما : " على المرم المسلم السمع والطاعة فيما أحب وكره إلا أن يؤمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة".

بل إن الأمر لا يقف عند هذا الحد وإنما تقع المسئولية على من يطع فى معصية وهذا ما حذر منه رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما يروى عن ابن أبى طالب: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث جيشاً وأمر عليهم رجلاً فأوقد ناراً وقال: اخلوها فأراد ناس أن يدخلوها ، وقال الآخرون إنا قد فررنا منها ، فنكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال للذين أرادوا أن يدخلوها : " لو دخلتموها لم تزالوا فيها إلى يوم القيامة " وقال للآخرين قولاً حسناً ، وقال " لا طاعة فى معصية الله ".

ولهذه الأساليب العشر وغيرها من الأساليب التى تزخر بها السنة النبوية المطهرة ، الذى دعا القرآن إلى اتباعها - يتضح لنا كيفية تحقيق المتطلبات التربوية التى تشدها التربية الإسلامية لمواجهة ظاهرة التطرف لدى بعض الشباب المصرى .

وبعد فقد اتضح من خلال بعدى القضية - الأول والثانى - ما ينتاب واقع تربية الشباب المصرى بمستوييه - المستوى الفكرى ، ومستوى الممارسة - من جوانب

قصور متعددة ، تؤثر بطبيعة الحال على نمط التربية الموجه لهم ، مما ينعكس بدوره على انتشار ظاهرتي الانغلاق المعرفي والجمود الفكري ، فصار الشباب أكثر قابلية للانخراط في هاروية التطرف بأنماطه المختلفة ، لذلك ظهرت الحاجة ملحة لجمعية العودة إلى هويتها الإسلامية والتي قوامها التربية الإسلامية بأهدافها ومتطلباتها وأساليب تطبيقها لدى الشباب المصري خاصة وكافة أفراد المجتمع بصفة عامة. وذلك بعد أن:

١- تأكد لكل ذي عينين أن التربية الإسلامية كانت وما زالت وستظل - إلى أن يشاء الله - ضرورة حتمية لمواجهة الظواهر الهدامة - المؤثرة بالسلب على مجريات الحياة الإنسانية - للفرد والمجتمع ، ولم يكن البحث الراهن ليقرر تلك النتيجة ، فهي حقيقة مسلمة منذ أربعة عشر قرناً من الزمان - إذ يتضمن القرآن الكريم دستور حياتنا ومنهاج تعاملاتنا ، النظرية الكاملة في التعاملات الإنسانية - وإنما جاء هذا البحث بتلك الحقيقة ليشير الأذهان الخاملة ويحرك العقول الراكدة نحو حتمية العودة إلى هويتها الإسلامية ، وأنه لا مخرج لشبابنا مما هم فيه إلا بالعودة للتربية الإسلامية، بالعودة لما فيه حياة متوازنة لا إفراط فيها ولا تفريط ، قال تعالى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْجِدُوا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ إِذَا دَعَاكُمْ لَتَاخِيَكُمْ .

٢- تأكد لكل ذي بصيرة أن استقرار المجتمع وخمود ظواهر : العنف الديني وتكفير المجتمع والإصطدام المستمر مع الشرطة والأقليات المسيحية يصعب تحقيقه إلا بالعودة إلى شريعة الله وتطبيق المنهج الإسلامي المتسم بالوسطية داخل مؤسسات تربية الشباب الرسمية وغير الرسمية - أي المؤسسات الاجتماعية جمعاء - قال تعالى "إِنَّ اللَّهَ لَا يَبْدِلُ مَا قَدَّمَ حَتَّى يَبْدُرَ مَا يَنْقُصُهُمْ" .

٣- تعد ظواهر: القلق والاضطراب الاجتماعي والإرهاب والتطرف ، جديدة على حياتنا المعاصرة ؛ حيث لم يشهد المجتمع المصري في تاريخه شيوع مثل هذه الظواهر بهذا الشكل وتلك الحدة.

٤- أن الظروف الحياتية والمعاشة للشباب المصري هي التي أدت وستؤدي إلى مزيد من العنف والتطرف ، وكذلك إلى مزيد من العنف المضاد ، وليس التمسك بالدين أو الدفاع عنه - كما يدعى البعض - كما أن المجتمع بآلته الأمنية مازالت عاجزة عن

التصدى ومواجهة تلك الظاهرة الشرسة ، وذلك يدعو إلى مزيد من التأمل وإعادة التفكير فى كيفية المواجهة القائمة على الإيمان الكامل بأن هؤلاء الشباب من أبناء الوطن بل هم أمله فى المستقبل القريب والبعيد ، وأنهم يمارسون تلك الأعمال لإفتقادهم للعديد من القيم والطموحات وأهم ضروريات الحياة .

٥- أن المواجهة الأمنية أو الإعلامية (الكلامية) الحكومية والرسومية لن تكون ذات تأثير ملموس طالما ظل هؤلاء الشباب يتصورون أن عداءهم للدولة والنظام هو نوع من الجهاد المقدس لأن الشيء الأكيد أن التطرف أو المغالاة أو التعصب ليس فطرياً ولكنه سلوك مكتسب من الواقع الاجتماعى المعاش لذلك فإن تعديل ذلك الواقع بما يحول دون إفراز التطرف يمكن أن يساعدنا فى مواجهة تلك الظاهرة.

٦- أن الدور الغائب للمؤسسات التعليمية والتربوية - المدرسة خاصة - ساهم بوعى أو بدون وعى فى تكريس هذا العنف والتطرف ، لدرجة أنها وقعت تحت سطوة هؤلاء الممارسين للعنف والتطرف 'مدرسة قليب' ، تصرفات مدراء ونظار بعض مدارس الصعيد بجانب التوسع فى إنشاء مدارس تحمل لافتة إسلامية أو مسيحية * - كما اعترف وزير التعليم فى لقاءه بقيادات وعمداء كليات التربية وخبراء التعليم فى مصر يوم الثلاثاء الموافق ١٩٩٣/٤/٢٠ ، إلا أن الشيء المبكى والمضحك فى آن واحد ** هو الانتهاء من هذا الاجتماع بإلغاء كليات التربية وعدم تكليف خريجها للعمل فى التدريس بدعوى أنهم من المتطرفين .

* من الظلم تسميم هذه النماذج ، حيث يوصف معظم المدراء والمعلمين والطلاب بالانحراف والتطرف فيما لا شك فيه أن الغالبية العظمى من هؤلاء شرفاء وأسياء ، ولكن المؤسف أن هذه الفئة المتطرفة تسعى إلى الجميع ، وتجعل المجتمع يشير من خلالها إلى جميعهم بالانحراف والتطرف ، لتصبح وكأنها الظاهرة .

** جاء ذلك فى صحيفة لوند لعدد الصادر بتاريخ ١٩٩٣/٤/٢٦ . وما أثار الضحك والبكاء فى ذات الوقت عند قراءة هذا الموضوع : هو أن هذا الجمع من العداء وخبراء التعليم فى مصر لم يتطرق فى حديثه ومناقشاته نحو ضرورة معرفة كنه الداء . وليس بإلغاء كليات التربية أو إجراء لحوص أمنية للطلاب الراغبين فى الالتحاق بتلك الكليات .

وسعى لتحقيق نتائج إيجابية حيال تناول قضية التطرف من خلال بعديها السابقين يرى الكاتب :

١- حتمية العودة إلى هويتنا الإسلامية ، وتربية الشباب تربية إسلامية قوية ، بجانب تطبيق المنهج الإسلامى فى كافة مؤسسات تربية الشباب المصرى ، ففى ذلك : الخروج من هاوية التطرف الذى سقط بها معظم الشباب ، وعودة بالمجتمع مستقراً منتجاً .

٢- وجوب التكامل والاتساق بين المؤسسات التربوية المسئولة عن تربية الأبناء ورعايتهم وبخاصة الأسرة ، والمدرسة ، ووسائل الإعلام ؛ فى وقت صار من المؤكدات أن الفترة التى يقضيها الطالب فى المدرسة تقل عن المساحة الزمنية التى يقضيها مع الأسرة أو أمام التلفاز وقراءة الصحف والمجلات .

٣- ضرورة وجود المدرسة المصرية الوطنية كصيغة تربوية مناسبة فى هذا الوقت ؛ فهى السبيل والمخرج الوحيد المتاح أمامنا الآن لكى نربى ونعلم أبناءنا تربية ليست قسرية أو إذعائية أو سلطوية ، تربية تقوم على الإيمان بتقبل الآخر وضرورة وجوده فى حياتنا ولو استطعنا أن نفعل ذلك لأبنائنا من صغرهم تكون قد شارفنا الوصول إلى طريق جاد فى تربية أبناء هذا المجتمع تربية تؤمن بالرأى المخالف فى ساحة ويسر ، تربية تنطلق من مدرسة لكل المصريين ومسيحيين ، مدرسة تلم شتات وشمل أبناء هذا المجتمع وتزرع فى أعماقهم قناعة بأن أبناء الأمة ، هم أبناء للوطن لا فرق بين مسلم ومسيحى فهذا وطن للجميع يحقق لهم الانتماء إليه تاريخهم الطويل فيه .

٤- ينبغى تحقيق التناغم والتناسق بين المدرسة وكافة المؤسسات الاجتماعية الكائنة بالمجتمع المصرى - الأسرة ، الأندية ومراكز الشباب ، الإعلام بأجهزته ووسائله المختلفة المسجد ، الشارع المصرى - حيث لا يمكن إيجاد المدرسة المصرية الوطنية دون تحقيق هذا التناسق والإتصال بين كافة الأجهزة والمؤسسات الاجتماعية ، بهدف تسييد العقلية وإقتلاع بذور التطرف من نفوس الشباب ، بجانب ترويض النزعة العرقية وفتح قلوبهم لتقبل بقية البشر من خلال غرس

التسامح غير المبالغ فيه ؛ حتى لا يعنى ذلك قبول كل أنماط السلوك دون تمييز بين الجيد والسيئ .

٥- ينبغي أن يسلك المعلمون فى مدارسهم الأنماط السلوكية التى تدعو إلى القدوة الحسنة ؛ حيث تعد القدوة برهاناً عملياً أمام الطالب ، على أن ما يدعو إليه المعلمون يمكن تنفيذه على أرض الواقع وأن أعمالهم تطابق أقوالهم ؛ فمن أهم أساليب التوجيه التربوى - كما أوضح البحث الراحل - التطابق بين القول والعمل .

٦- ضرورة مراجعة المناهج الدراسية وطرح مناهج جديدة تدعو فى جملتها إلى أعمال العقل والفكر ، والتركيز على الجوانب المستتيرة والعقلانية من حياتنا وتاريخنا الطويل ، وبالطبع هذه المهمة الصعبة لا يمكن أن يقوم بها هؤلاء الذين سبق لهم أن قاموا بوضع المناهج السابقة فلا بد من فتح كافة السبل والقنوات التى تدعو إلى الحوار والنقاش ، وذلك من خلال : الإذاعة المدرسية والصحافة المدرسية ونوادى الكلية وكفناً تشييداً بسياسة وزير سابق وآخر لا حق ؛ علينا الآن - والآن فقط - أن نلم كل تلك الجراح وأن تفتح سبل ونوافذ جديدة لألقى وحياة جديدة ، يغلب عليها العقل وأعماله فى كافة مناحى حياتنا ، وليس ذلك فقط داخل المدرسة ، بل فى الجامعة ، وإن تدعم أركان الديمقراطية قولاً وفعلاً ذلك إن كنا حقاً جاديين فى تطوير مناهجنا وواقعنا ورفع الغمة عنه ، وإرشاد هؤلاء الشباب إلى الطريق الذى يحقق طموحاتهم وأمالهم وتطلعاتهم فى الحياة .

٧- إن وجوب تكوين ذهن أبنائنا - منذ نعومة أظفارهم - داخل المؤسسات التعليمية بحيث تكون قابراً على تحقيق التوازن بين التمسك بالذات والهوية الثقافية . ويمكن تحقيق ذلك من خلال إتاحة الفرص التعليمية التى تسمح بالتعليم من خلال الخبرة المعاشة لقيم السلام والتسامح والتى من بينها : قبول الآخر فكراً واقتناعاً وممارسة ، واكتساب القدرة على نقد الذات دون الشعور بتهديد ، وتقدير إختلاف الذات عن الآخرين مع احترام حقوقهم ، واكتساب مهارات حل النزاعات بطرق لا عدوانية ، واحترام الرأى والرأى الآخر وفن المناقشة والحوار والمعارضة والاستماع الجيد وإفساح الصدر للآراء والاجتهادات والمعتقدات المغايرة والاعتراف بحق الآخر فى أن يكون مغايراً .

٨- حتمية ممارسة الديمقراطية من خلال القنوات التي وضعت لها ممارسة فعلية وأكيدة، بعيدة عن التعصب والقبلية ، هادفة إلى تنمية قدرات هؤلاء الشباب ودفعهم دفعاً نحو العمل .

﴿إِنْ أَرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾

صدق الله العظيم

المراجع

- ١- أحمد الجوفى : تأملات إسلامية (القاهرة ، مؤسسة الخليج العربى ، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م) .
- ٢- أحمد بهجت : " التليفزيون وجهوده " صحيفة الأهرام (القاهرة ، العدد الصادر يوم الاثنين الموافق ١٧ جمادى الآخرة ١٤٠٧هـ / ٦ فبراير ١٩٨٧) .
- ٣- إيهاب الزهرى : الناس على دين إذاعتهم كتاب لكل الناس (القاهرة ، دار الشروق ، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤) .
- ٤- جميل صليبا : " التيارات الفكرية السائدة بين الشباب فى المجتمع العربى المعاصر " - المؤتمر الثقافى العربى التاسع للشباب العربى - (القاهرة ، جامعة الدول العربية - المنظمة العربية للثقافة والتربية والعلوم ، ١٢-٢١/١٢/١٩٧٠م) .
- ٥- حسن على حسن : " المجارات والمخالفة لمعايير المجتمع فى مصر - تحليل دينامى للأبعاد والنتائج فى ضوء تراث البحوث النفسية " - مجلة العلوم الاجتماعية - (الكويت ، جامعة الكويت - صيف ١٩٩٠م)
- ٦- حميده عبد العزيز إبراهيم عبد الله : " الأهداف المعرفية للتربية الدينية بالتعليم العام - دراسة تقويمية بمحافظة البحيرة - ماجستير غير منشورة (جامعة الإسكندرية - كلية التربية ، ١٩٨٣) .
- ٧- رضا عكاشه : " خطر جديد يهدد تراثنا الخلقى " - صحيفة اللواء الإسلامى (القاهرة ، السنة الثالثة ، ع ١١٤ الخميس غرة صفر ١٤٠٥ هـ - ٢٥ أكتوبر ١٩٨٤) .

- ٨- رفقى زاهر : فلسفة التربية فى الإسلام - عرض تحليلى لجوانب المنهج الإسلامى فى تربية الشباب (القاهرة مكتبة النهضة المصرية ، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م) .
- ٩- زكى نجيب محمود : ثقافتنا فى مواجهة العصر - ط ٣ (القاهرة ، دار الشروق ، ١٩٨٢م) .
- ١٠- سعيد إبراهيم عبد الفتاح : " دراسة مقارنة للدور التربوى لمراكز الشباب الريفية فى مصر وبعض الدول الأخرى " ، ماجستير غير منشورة - (جامعة عين شمس - كلية التربية ، ١٩٨٤م) .
- ١١- سعيد إسماعيل على : " إلهم بخريون التعليم " كتاب الأمالى (القاهرة ، ع ٩ يناير ، ١٩٨٦م) .
- ١٢- _____ : التعليم الثانوى - الواقع والمستقبل (القاهرة ب دار الثقافة ، ١٩٧٩م) .
- ١٣- سعيد إسماعيل على وزينب حسن : دراسات فى إجتماعيات التربية (القاهرة ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٧٩م) .
- ١٤- سعيد عبد الحميد محمود السعدنى : " القيم التربوية فى القصص القرآنى قصة سيدنا يوسف " - (ماجستير - غير منشورة ، جامعة عين شمس - كلية البنات ، ١٩٨٢) .
- ١٥- سميح عاطف الزين : قصص الأنبياء من القرآن الكريم - المختار من مجمع البيان الحديث ، آدم والتكوين - ط ٢ (بيروت ، دار الكتاب اللبنانى ، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م) .
- ١٦- سهام محمد العرافى : الاتجاه الدينى المعاصر لدى الشباب (الاسكندرية مكتبة المعارف الحديثة ، ١٩٨٤) .
- ١٧- السيد الشحات أحمد حسن : " الصراع القيمى لدى الشباب ومواجهته من منظور التربية الإسلامية " - دكتوراه منشورة فى (القاهرة ، دار الفكر العربى ، ١٩٨٧م) .
- ١٨- صحيح البخارى بشرح النووى : الجزء الثانى عشر - كتاب الإمارة ..
- ١٩- صحيح البخارى بشرح النووى : الجزء الأول - كتاب الصلاة ،

- ٢٠- عباس محجوب : " مشكلات الشباب - الحلول المطروحة والحل الإسلامى " - كتاب الامة - (قطر ، رئاسة المحاكم الشرعية والشئون الدينية ، ربيع الأول ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م) .
- ٢١- عبد الرحمن العيسوى : الآثار النفسية والاجتماعية للتلفزيون العربى - سلسلة دراسات نفسية ميدانية (القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٩) .
- ٢٢- عبد العظيم المطعنى : الفراغ وأزمة التدين عند الشباب المعاصر - الداء والدواء (القاهرة ، دار الأنصار ، ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م) .
- ٢٣- عبد الكريم الخطيب : القصص القرآنى فى منظوره ومفهومه (القاهرة ، مطبعة السنة المحمدية ، ١٣٨٤هـ / ١٩٦٤م) .
- ٢٤- عبد اللطيف حمزه : الإعلام له تاريخه ومذاهبه (القاهرة ، دار الفكر العربى ، ١٩٦٥) .
- ٢٥- عزت حجازى : " الشباب العربى ومشكلاته " - ط ٢ ، عالم المعرفة - (الكويت ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م) .
- ٢٦- على خليل أبو العنين : فلسفة التربية الإسلامية فى القرآن الكريم (القاهرة ، دار الفكر العربى ، ١٩٨٠م) .
- ٢٧- قرآن كريم : سورة الأنفال ، الآية - ٢٤ .
- ٢٨- قرآن كريم : سورة الرعد ، الآية - ١١ .
- ٢٩- قرآن كريم : سورة المائدة الآية ٣٥ ، القصص الآية ٧٧ ، الحجرات الآية ١٥ ، سبأ الآية ٢٨ ، الصف الآية ٢ ، الأنعام الآية ٢ ، ٣ .
- ٣٠- قرآن كريم : سورة هود ، الآية ٨٨ .
- ٣١- كمال بسوقى : النمو التربوى للطفل والمراهق - دروس فى علم النفس الإرتقائى (بيروت ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٩م) .
- ٣٢- المجالس القومية المتخصصة : السياسة الثقافية - مبادئ ودراسات (القاهرة ، السلسلة رقم ٢٦ ، ١٩٨٤) .

- ٣٣- المجالس القومية المتخصصة : تربية المواطن السوى ومواجهة الانحراف والتطرف (القاهرة ، المجلس القومى للخدمات والتنمية الاجتماعية ، نوفمبر ١٩٩٠م)
- ٣٤- مجدى عزيز إبراهيم: " وضع معايير لبناء منهج تربوى معاصر للمدرسة الثانوية"، بحث مقدم لمؤتمر نحو مشروع حضارى تربوى لمصر - (القاهرة، رابطة التربية الحديثة ، المجلد الثانى ، ١١-١٣ أبريل ١٩٨٧م).
- ٣٥- محمد حسنين العجمى : فى إجتماعيات التربية (المنصورة ، جينا للطباعة والنشر ، ١٩٩٣م).
- ٣٦- محمد خلف الله أحمد : " الدين وحماية الشباب من الانحراف السلوكى والفكرى " - المؤتمر الخامس لمجتمع البحوث الإسلامية - (القاهرة ، الأزهر الشريف ، ٢٢ ذى الحجة ١٣٨٩هـ / ٢٨ فبراير ١٩٧٠م).
- ٣٧- محمد سيف الدين فهمى : " حاجات الشباب ومطالبها من النظم التعليمية " - مجلة التربية - (كلية التربية - جامعة الأزهر ، ع ١ - السنة الأولى ، ١٩٨٢م).
- ٣٨- محمد طلعت عيسى : " الشباب العربى بين المحافظة على التقاليد والتراث الخلقى والفكرى ، وبين التغيير والتجديد " - المؤتمر الثقافى العربى التاسع للشباب العربى - (القاهرة ، جامعة الدول العربية - المنظمة العربية للثقافة والتربية والعلوم ، ١٢-٢١/١٢/١٩٧٠م) ، وثيقة رقم ٧.
- ٣٩- محمد عزمى صالح : التأصيل الإسلامى لرعاية الشباب (القاهرة ، دار الصحوة للطباعة والنشر ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م).
- ٤٠- محمد على حافظ : مستقبل الشباب العربى (القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٣م).
- ٤١- محمد لبيب التيجي : الأسس الاجتماعية للتربية - ط ٢ - (القاهرة ، الأنجلو المصرية ، ١٩٦٥م)
- ٤٢- محمود السيد سلطان : الأهداف التربوية فى إطار النظرية التربوية فى الإسلام (القاهرة ، جدار المعارف ، ١٩٨٣).

- ٤٣- المركز القومي للبحوث التربوية والجناحية : التقرير النهائي لبحث الشباب
المصري وقضاياها من وجهة نظر المثقفين المصريين (القاهرة ،
هيئة بحوث الشباب ، ١٩٨٠) .
- ٤٤- نبيه عبد ربه : " الهجمة الاستعمارية على الشباب " - منار الإسلام (الامارات
العربية المتحدة - وزارة الطل والشئون الإسلامية ، ع ٥ جمادى
الأولى ١٤٠٣هـ / فبراير ١٩٨٣) .

الفصل السادس

التربية

وقضية الأمية

- مقدمة
- قضية الأمية بين الخطاب الشعبى والرسمى.
- المعالم الرئيسة للخطة التنفيذية لمحو الأمية وتعظيم الكبار وجوانب القصور فيها.
- هل من خروج؟!

الفصل السادس التربية وقضية الأمية

مُتَكَلِّمًا:

يقوم التقديم الحالى على علم ، ويستند العلم إلى العقل ، وبناء العقل هو لب بناء الإنسان ، ومزيد من العلم يضمن مزيداً من السمو والارتفاع بمستوى الإنسانية. لكي تلحق مصر بركب التقدم ، كان لابد وأن تقوم بجهود مضنية مخصصة لتحقيق تنمية شاملة لكافة المجالات المجتمعية.

وحيث تتوقف قدرة الإنسان المعاصر ومشاركته فى عملية التنمية على نوعيته أكثر مما تتوقف على كميته ، فإن تحقيق التنمية الشاملة مرهون بدرجة ما يتمتع به الإنسان من : تعليم وثقافة ومهارة فنية وقدرة تكنولوجية .

وعلى الرغم من كون القضايا المعروفة للتنمية كثيرة ومتنوعة ، إلا أن قضية الأمية من القضايا العريقة التى تعوق حركية المجتمع المصرى وتطوره منذ أكثر من قرن من الزمان ، وما زال الحديث عنها حديث الساعة وكل ساعة حتى يتم القضاء عليها بأبعادها وآثارها وأخطارها . وذلك لكونها :

- من أخطر القضايا تأثيراً على إنتاجية الإنسان وقدراته ومهاراته وسلوكياته ، وبالتالى لها تأثيرها الكبير فى: تنذب الاستقرار السياسى ، قلة الإنتاج وضعف جودته ، تدنى المستوى الاقتصادى ، بجانب زيادة معدلات السكان وانتشار الأمراض وتلوث البيئة .
- من أبرز القضايا إسهاماً فى تقطيع خيوط الاتصال بين الأميين والمتعلمين من أفراد والمجتمع المصرى ، فيعمل كل فريق كجزيرة منعزلة . ويسود فى مثل هذا المناخ انعدام الثقة وسوء الظن .
- من أهم القضايا التى رصد لها كم كبير من القرارات والقوانين والمحاولات التى تناولت سبل التقليل من خطر هذه القضية وتداعيات تفاقمها ، باعتبارها أم القضايا المعروفة للتنمية.

مع كل هذه المخاطر لانتشار ظاهرة الأمية والمرتبة عليها ، إلا أنها ما زالت متغلغلة في كيان المجتمع المصري وبصورة واضحة وملحوظة ، رغم الجهود التي بذلت وتبذل على المستويين التطوعي الرسمي - على هيئة قرارات وقوانين واستراتيجيات - بجانب العديد من الدراسات التربوية - ما يزيد عن ستمائة دراسة - التي تناولتها بالتحليل واقتُرحت الحلول المختلفة لمواجهتها والتخلص منها ودرء مخاطرها ، إلا أن المستغرب أن يكون الفشل مصاحباً لمعظم هذه الجهود الشعبية والرسمية وما ارتبط بها من شعارات وقرارات وقوانين وخطط ، ويدعم ذلك الفشل ، الزيادة المطردة والمستمرة في أعداد الأميين ، فما زال حجم الأمية كبيرة ونسبتها مرتفعة ، كما أن عدد الأميين البالغين عشر سنوات فأكثر في تزايد مستمر ، فقد بلغ حجم تعدادهم عام ١٩٩٠ حوالي ١٨ مليون بسنة ٤٧,١% نظير ٤٩,٤% عام ١٩٨٦م وليس معنى ذلك أنه لا يوجد جهد مبذول ، ولكن هل يتناسب الجهد المبذول مادياً ومعنوياً مع تعداد من محيت أميتهم ؟

فقد أكدت المادة ٢٦ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والصادر سنة ١٩٤٨ على أن التعليم حق من حقوق الإنسان ، حيث تنص على أنه : " لكل إنسان الحق في التعليم " ، وأصبح معروفا لدى الفلاسفة والسياسيين والعاملين في حقل التربية بصفة خاصة أن التعليم ضرورة حتمية لتحسين قدرة الفرد على اكتساب المعلومات وتوظيفها بشكل فعال ، وبالتالي تعزيز قدرته على إشباع احتياجاته واحتياجات أسرته بزيادة إنتاجيته وقدرته على تحقيق مستوى أعلى من المعيشة .

وقد انتهت التقارير الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ بداية التسعينات وحتى الآن إلى حقيقة مؤداها " أن التعليم أهم دعائم التنمية البشرية التي تسمح بتعدد بدائل الاختيار أمام الإنسان ، كما أنه أحد المفاتيح الأساسية للإجماع القومي الشامل في عالم مفتاحه الأساسي ودعامة المستقبل فيه العلم بكل ما يأتي به من جديد مختلف عما نتوقعه من فنون التكنولوجيا في كافة مجالات الحياة " .

وتؤكد النظرة المتزايدة إلى التعليم واعتباره من أهم مقومات الأمن القومي مدى أهمية التعليم وضرورته للفرد والمجتمع معاً ، حيث جاءت الإشارة إلى هذا تحديداً في كثير من الوثائق الرسمية والخطب في مناسبات مختلفة ذلك أن " التعليم الجيد يؤدي إلى إعداد

المواطن الذى يؤهل بحق ليكون دعامة السلام الاجتماعى فى الوطن ، والسلام الاجتماعى لب الأمن القومى الداخلى لمصر .

بناءً على ما سبق ، فإن الأمية تعد إحدى المشكلات الرئيسية فى المجتمع المصرى ، بل لا مغالاة إذا قيل بأنها مشكلة قومية ، لما تمثله من انكسار لحق أساسى من حقوق الإنسان ، وما تشكله من تهديد للأمن القومى ، وما يؤدى إليه من عقبات كئود فى سبيل تنمية المجتمع ونهضته فى الحاضر والمستقبل الذى لا مكان فيه لمن يتخلف عن ركب العلم وتطبيقاته التكنولوجية سريعة التطور.

وحيث أن الأمية ترتبط برباط وثيق بكل مظاهر التخلف الدينى والقيسى والتموى فى المجتمع المصرى ، لذا فإن الجهود الرسمية المنتجة حالياً لمحو الأمية وتعليم الكبار يجب أن تكون موضوع تنفيذ علمى وعملى على المستويات المحلية والإقليمية والقومية ، ولن يستأتى ذلك إلا بالتعرف على المعوقات التى تحد من فاعلية تنفيذ تلك الجهود دون تحقيق أهدافها حتى الآن.

كما أن السعى الجاد للقضاء على الأمية ضرورة قومية لا فكاك منها ، إذا ما أردنا الانطلاق إلى نهضة حضارية غزيرة الإنتاج وذلك من منطلق أن مهارات القراءة والكتابة من المتطلبات الرئيسية للمواطنة والإنتاج والحرية والمشاركة فى صناعة الحاضر والمستقبل ، ويؤكد ذلك على مدى تاريخ مصر القومى الارتباط الوثيق بين حركة التحرر الوطنى وبين المطالبة بتعليم الجماهير ، ونذكر على سبيل المثال جهود الزعيم الوطنى محمد فريد فى إنشاء مدارس الشعب الليلية فى عام ١٩١٤ ، ووصيته قبل نفيه التى قال فيها " لا تنسوا مدارس الشعب لتعليم العمال ، وأكثروا من تأسيسها فى المدن والقرى ، وعلموهم مالهم وما عليهم " .

ولقد كان قانون التعليم الإلزامى الصادر عام ١٩٢٤ ثمرة من ثمرات ثورة ١٩١٩ ، كما بدأت فى تلك الفترة جهود مجالس المديرىات فى فتح فصول ليلية لتعليم الأميين فى الأقاليم ، كما أخذت وزارة المعارف فى ذلك الوقت فى فتح بعض الفصول فى القاهرة والإسكندرية ، ومع الضغوط الاستعمارية والكساد الاقتصادى فى الثلاثينات ، توقفت حركة بناء المدارس الإلزامية وتعطلت الفصول الليلية لتعليم الأميين .

ونتيجة للمتغيرات الوطنية وعمليات التحديث الاقتصادى والاجتماعى التى أفرزتها ظروف الحرب العالمية الثانية ، صدر القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٤٤ والمعرفة بقانون مكافحة الأمية ونشر الثقافة الشعبية الذى وكل أمر تنفيذه إلى وزارة الشؤون الاجتماعية ثم انتقلت مسئولية التنفيذ إلى وزارة المعارف بمقتضى القانون المعدل رقم ١٢٨ لسنة ١٩٤٦ الذى ظل يعمل به حتى صدر القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٠ ، ولكن ما تحقق فى ظل هذا القانون كان أقل كثيراً مما كان مرجواً منه ، فصدر القانون المعدل رقم ٤٠ لسنة ١٩٨٢ بشأن تعليم الكبار ومحو الأمية بناءً على تجميد دور الاتحاد الاشتراكى وقيام الأحزاب السياسية.

وكرر فعل طبيعى للمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التى طرأت على بنية المجتمع المصرى خلال عقد السبعينيات والثمانينات فى ظل القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٠ والمعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٨٢ والتى تركت آثارها فى كثير من النواحي مثل : التركيبة الاجتماعية ، وتعدد الأحزاب السياسية وهجرة العمالة ، وانتقال التكنولوجيا المعاصرة إلى الانفتاح الاقتصادى الإنتاجى فى أوائل الثمانينات بدلا من الانفتاح الاقتصادى الطلق بهدف تطوير الاقتصاد المصرى والنهوض بالخطط الخمسية للتنمية فى جميع المجالات على أسس عملية واقتصادية سليمة والتى أصبحت تلبيتها ضرورة هامة بالنسبة لمصر ، كان إعلان رئيس الجمهورية فى اليوم العالمى لمحو الأمية فى ٨/٩/١٩٨٩ ، والذى ألقاه بالنسابة عنه وزير التربية والتعليم باعتبار العشر سنوات القادمة ١٩٩٩/٩٠ - عقداً لمحو الأمية نقطة انطلاق لإعلان القانون رقم ٨ فى مارس لسنة ١٩٩١ بشأن محو الأمية وتعليم الكبار .

مما سبق يمكن القول بأن مشكلة الأمية فى جمهورية مصر العربية بمحافظاتها المختلفة ، مازالت منتشرة بصورة واضحة ، رغم الجهود التى بذلت على المستويين الرسمى والتطوعى ، لذا ينطلق الباحث فى تناوله لهذه القضية من حقيقة 'مؤداها' أن الجهود الشعبية والرسمية التى بذلت حيال معضلة أمية لم تحقق النتائج المرجوة منها ، فسعى الباحث محاولاً : التعرف على جوانب القصور التى انتابت الجهود الشعبية والرسمية والتى صدرت لمجابهة تلك المعضلة ، بجانب إبراز المعالم الرئيسة التى قامت عليها الخطة التنفيذية الحالية لمحو الأمية وتعليم الكبار ، ١٩٩٩/٩٠م وتحليلها بهدف

الستعرف على جواتب القصور الكامنة بها والتي حالت دون تحقيق أهدافها حتى الآن - ديسمبر ١٩٩٤ ، وبناء عليه فقد تناول الباحث تلك القضية من خلال بعدين رئيسيين هما :
البعد الأول : قضية الأمية بين الخطاب التربوي الشعبي والرسمي في مصر .
البعد الثاني : المعالم الرئيسة للخطة التنفيذية لمحو الأمية ٩٠ / ١٩٩٩ م . وجواتب القصور منها .

البعد الأول : قضية الأمية بين الخطاب الشعبي والرسمي في مصر :

أ- الجهود الشعبية وقضية الأمية :

بدأت حركة محو الأمية في مصر معتمدة على الجهود الشعبية في كافة المستويات، التخطيط ، والتنفيذ ، المتابعة ، التمويل .

وترجع تلك الجهود إلى عام ١٨٦٦ عند صدور النظام الأساسي لمجلس شورى النواب والذي اشترطت مادته رقم ٦١ معرفة القراءة والكتابة في النائب ، وقد وضع هذا المجلس بعد ذلك مشروعات تتضمن التعاون بين الجهود الحكومية والجهود الأهلية في مجال التعليم الشعبي . " ومن أقدم المحاولات الوطنية في مجال التعليم الشعبي : لائحة رجب عام ١٨٦٧ وإنشاء الجمعيات الأهلية لتحقيق نفس الغرض مثل جمعية التعليم المصرية والجمعية المصرية الإسلامية ، وجمعية العروة الوثقى وغيرها .

وفي الوقت نفسه كان الحزب الوطني يقود جهوداً شعبية كبيرة في مجال التعليم الشعبي ومحو الأمية كسلاح في الحركة الوطنية، وفتحت مدارس الشعب المسائية بالجهود الأهلية لتعليم العمال والفلاحين القراءة والكتابة والحساب والمبادئ الوطنية ، وكان المفكرون من أمثال : الشيخ محمد عبده والشيخ عبد العزيز جاريش ، وغيرهم يساندون هذه المدارس الليلية بالجهد والمال . وفي غضون تلك الفترة أيضا - ١٩٠٩ وما بعدها - أسهمت جمعية التوفيق القبطية وجمعية المساعي المشكورة بدور كبير في محو الأمية ونشر الثقافة الشعبية ومع قيام ثورة ١٩١٩ اشتد حماس الشباب لمحو الأمية واتسعت حركتهم في المدن والقرى ، " ومن أبرز الأمثلة لهذه الجهود : الفصول المسائية التي أنشأتها القبباتي والسنهوري والنقراشي . " ثم تأسست جمعية نهضة القرى عام ١٩٣٢ فأنشأت فصولا أهلية لمحو الأمية ، وقد تطوع بالتدريس فيها الكثير من طلاب الأزهر

الشريف والمدارس التجهيزية والمدارس العليا ، وعندما بلغت الحركة الوطنية مداها مرة أخرى عام ١٩٣٦ ظهرت فصول محو الأمية الأهلية التي أنشأتها جمعية مصر الفتاة وجمعية الرقي الأنبي للسيدات وبعض الأحزاب والجمعيات .

ولم يوقف ظهور القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٤٤ - الذي تحملت الدولة بمقتضاه مسئوليات محو الأمية - دون ازدهار تلك الشعبية بل ربما كان صدوره حافزا للمزيد من هذه الجهود - التي كان من أبرزها جمعيات الشبان المسلمين والكشافة وجمعيات الهلال الأحمر والجمعيات الأهلية والنوادي الريفية والجمعيات النسائية وغيرها من الجمعيات الأهلية - ولكن سرعان ما تبع صدور هذا القانون قوانين أخرى لمواجهة الأمية كظاهرة والحد منها . وبمنظرة موضوعية تجاه تحليل الجهود الشعبية لمحو الأمية في مصر يتضح:

- ١- أن تجارب وممارسات الجهود الشعبية لا بد وأن تكون منظمة ومخططة ومحكومة بتنسيق فيما بينها.

- ٢- أن هذه الجهود الشعبية لا بد أن تمارس في إطار خطة قومية تشرف عليها الدولة بصورة فعالة .

- ٣- أن الجهود الشعبية في محو الأمية ينبغي أن ترتبط بهدف إنساني حضاري وألا تكون فقط مرتبطة باشتعال المشاعر العاطفية حيث دلت التجربة التاريخية على أن إحصار هذه المشاعر مؤقتاً ، يؤدي بالتالى إلى تضائل الحماس لقضية محو الأمية .

ب- الجهود الرسمية وقضية الأمية :

يمثل القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٤٤ والخاص بمكافحة الأمية ونشر الثقافة الشعبية بداية مرحلة جديدة لمكافحة الأمية في مصر ، حيث تميز بانتقال المسئولية - في مكافحة الأمية - من عائق الأفراد والهيئات الأهلية إلى عائق الدولة ، وكانت وزارة الشئون الاجتماعية أول من استصدرت القانون وعهد إليها بتنفيذه بصورة تدريجية - في مناطق ريفية معينة ثم تعميمه بعد تجربته بتلك المناطق - هذا ويتألف هذا القانون من ٢١ مادة تناولت أحكامها عشرة برامج لمكافحة الأمية .

وعقب ذلك صدر القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٤٦ والمعدل للقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٤٤ ونلك لنقل مكافحة الأمية إلى وزارة المعارف - آنذاك - وقد بنى على قضية

جذرية فحواها : أن محور الأمية عملية تربوية بالدرجة الأولى ، مما يقتضى أن تتحمل السلطة التعليمية مسئولياتها ، وصعب ذلك قيام وزارة المعارف بإنشاء إدارة لمكافحة الأمية ، ووضعت لائحة لتنفيذ القانون وبدأت تنفيذه فعلياً ابتداءً من العام الدراسي ١٩٤٦/١٩٤٧ .

ولما كان هذا القانون هو أبرز المعالم الرسمية في مجال مكافحة الأمية لذا تجدر الإشارة إلى أهم بنوده وهي :

١- إلزام من تزيد سنهم على ١٢ سنة ولا تتجاوز ٤٥ سنة بالالتحاق بفصول محو الأمية وإذا كانوا من الأميين ، كما أجاز تطبيق الإلزام على الإناث فيما بين سن ١٢ ، ١٥ سنة شريطة أن تكون لهن فصول خاصة وأن تقوم معلمات إناث بتعليمهن ، وتكون مدة الدراسة تسعة أشهر متصلة ، وتقوم وزارة المعارف بإعداد ما يلزم لتطبيق هذا القانون .

٢- أوجب القانون على أصحاب الأعمال التجارية والمؤسسات الصناعية ، إنشاء وحدات خاصة لمكافحة الأمية ، إذا كانوا يستخدمون ثلاثين عاملاً فأكثر، وعليهم أن يتحملوا كافة نفقات هذه الفصول بما فيها مكافآت المعلمين ، فإذا لم يقوموا بذلك تولت الوزارة تعليم العمال على نفقة أصحاب الأعمال .

٣- كذلك يجوز للوزير المختص بالنسبة لمن يملكون مائتي فدان فأكثر أن يقوموا بتعليم عدد معين من العمال .

٤- كلف القانون وزارتي الدفاع والداخلية ، بتعليم الأميين من الصاكر وضباط الصف، كما كلف مصالح الحكومة التي تستخدم عمالاً خارج الهيئة يزيد عددهم عن ١٥ في بلد واحد ، بواجب تعليمهم .

والواقع أن هذا القانون يمثل خطوة تشريعية مقتحمة في مواجهة مشكلة الأمية لكن صعوبات مالية وفنية وتنظيمية ، قد جعلت من تطبيق الوزارة له تطبيقاً محدوداً وشكلياً في كثير من الحالات ، كما أن أصحاب العمال من التجار والصناعيين ومن كبار الملاك قد تمكنوا من التحايل على القانون بصور شتى ، ولقد كان للفشل الذي أصاب تطبيق هذا القانون آثار سلبية أدت إلى ترك المسألة فيما بعد ، إلى الجهود الحكومية المتناثرة ، والجهود الطوعية المحدودة ، ولعل أسوأ آثار التطبيق لهذا القانون هو فقدان الثقة في أن

يكون القانون أداة في العمل على محو أمية الكبار من الذكور والإناث ، وكان من نتائجه شعور الدولة بعجزها عن التعبئة المنظمة لمواجهة هذا التحدي .

وهنا يشير الباحث إلى أنه على الرغم من إنشاء وزارة المعارف إدارة مختصة ولائحة تفسيرية لمشروع مكافحة الأمية إلا أنها لم تتبع الأسلوب العلمي الذي كانت تتبعه وزارة الشؤون الاجتماعية من اختبار المشروع في نطاق ضيق كتجربة في مناطق معينة حضرية وريفية ثم بعد ذلك يعم تنفيذه على نطاق واسع إذا نجح .

ومن خلال استعراضنا للقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٤٤ والمعدل بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٤٦ والذي يعتبر أول قانون يتناول قضية الأمية بمعزل عن التعليم العام ، نظهر أهم ملامحه فيما يلي :

- ١- نظر إلى الأمية نظرة أكثر اتساعاً عن ذي قبل .
- ٢- جعل محو الأمية إجبارياً بالنسبة للأميين ووضع عقوبات للمتخلفين .
- ٣- نص صراحة على أنه يجوز محو أمية المرأة .
- ٤- نص على إلزام أصحاب الأراضي ممن يملكون حصصاً محددة وأصحاب الأعمال ممن يستخدمون أعداداً معينة بمحو أمية عمالهم في فترات محددة ، كما نص على عقوبة من يخالف القانون في ذلك .

ومع بدء الأخذ بسياسة التخطيط القومي الشامل بدأت مرحلة جديدة لترشيد العمل في محو الأمية وأخذت تظهر ثغرات في القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٤٤ والمعدل بالقانون ١٢٨ لسنة ١٩٤٦ والتي من أهمها:

- ١- عدم جدوى العقوبات والغرامات التي توقع على الأميين في خلق دوافع التعليم لديهم .
- ٢- عدم ملائمة مواد القانون للمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي أحدثتها ثورة ٢٣ يوليو " قانون الإصلاح الزراعي " .
- ٣- ظهور القطاع العام وصدر قوانين يوليو الاشتراكية سنة ١٩٦١ مما جعل النص الخاص بتعليم العمال في المصانع والشركات الخاصة في قانون محو الأمية أمراً غير ذي قيمة .
- ٤- عدم وضوح مفهوم الأمية بالتحديد في صلب القانون .

- ٥- عدم توافر النص التشريعي الذي يحقق المشاركة الشعبية وقومية المواجهة .
- ٦- الافتقار إلى جهاز تخطيط متكامل يتحمل مسئوليات التخطيط والمتابعة والتنفيذ.
- وعلى الرغم من هذه التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية فقد ظل العمل بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٤٤ والمعدل بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٤٦م حتى صدور القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٠ ، والذي بذل فيه جهد فني وتشريعي كبير بهدف تحقيق أموراً عديدة في الأهمية منها .
- (١) تلافى الثغرات القائمة في القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٤٤ والمعدل بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٤٦ .
- (٢) ملائمة التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي استحدثت بعد عام ١٩٦١ .
- (٣) تفاقم مشكلة الأمية وضرورة القضاء عليها ، تأميناً لمخططاتنا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وصنع التقدم الحضاري تحتم علينا أن نتضافر جميع الجهود الرسمية والشعبية بكل إمكاناتها للتغلب عليها .
- (٤) الحاجة الماسة لمكافحة الأمية على أساس من التنظيم الشامل والتخطيط العلمي المدروس والتنسيق للجهود المبذولة بما يكفل استثمارها على خير وجه ، وينأى بها عن التعارض والضياع .
- لقد اعتبر قانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٠ والصادر " بشأن تعليم الكبار ومحو الأمية " قضية الأمية مسئولة قومية وعملاً سياسياً تتعاون على النهوض به - مع وزارة التربية والتعليم - جميع الأجهزة الحكومية والشعبية والجمعيات بل والأفراد من خلال الاتحاد الاشتراكي بجميع مستوياته.
- كما أناط القانون مسئوليات التخطيط لمحو الأمية على المستوى القومي بالمجلس الأعلى لتعليم الكبار ومحو الأمية - الذي صدر بتشكيلته القرار الجمهوري رقم ٢١١ لسنة ١٩٧١ برئاسة وزير التعليم وعضوية ممثلين لجميع القطاعات المهنية والخدمات والتعليم والإعلام - وتتفرع منه مجالس محلية في المحافظات ، وقد صدر القرار الوزاري رقم ٨٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن إنشاء مجلس المحافظة لتعليم الكبار ومحو الأمية .
- ومن أهم ملامح قانون ٦٧ لسنة ١٩٧٠ في شأن تعليم الكبار ومحو الأمية ما يلي :

- ١- وضع مفهوم واضحاً ومحددأ للامية والمستوى التعليمى المطلوب توصيل الامى اليه (الصف الرابع الابتدائى).
- ٢- اهتم بالحوافز السلبية والإيجابية سواء للامى أو لمن يقومون بالعمل فى محور الامية.
- ٣- نظم العمل فى مجال محور الامية من حيث الإدارة والتمويل والتخطيط والجوانب الفنية.
- ٤- اعتبر محور الامية مسئولية قومية تشارك فيها كل الجهود من وزارات ومؤسسات معينة.
- ٥- جعل كل أنشطة محور الامية تتم من خلال التنظيم السياسى الذى كان قائما آنذاك مع وزارة التربية والتعليم.
- ٦- اهتم لأول مرة بنشاط تعليم الكبار بصفته دائرة أشمل من محور الامية.
- ٧- قضى لأول مرة بإنشاء مجلس أعلى مركزى ينهض بالتخطيط والمتابعة والتقويم ويجسد فكرة المسئولية القومية فى محور الامية.
- ٨- أكد مسئولية المحافظات فى التنفيذ عن طريق إنشاء مجالس المحافظات لمحور الامية وتعليم الكبار.

ولكن ما تحقق فى ظل القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٠ كان أقل كثيراً مما كان مرجواً منه وربما كانت العوامل الآتية أو بعضها سبباً فى تعذر التطبيق:

- ١- أن القانون لم يضع ضوابط للعمل التنفيذى ، ولم ينص على عقوبات تتصل بتعويق العمل أو التهاون فى التطبيق.
- ٢- أن معظم المحافظات لم تنفذ الخطط الموضوعة لانشغالها بقضايا أخرى اعتبرتها من الأولويات من حيث الاهتمام.
- ٣- أن المشروع لم يحدد الحوافز السلبية والإيجابية فى صلب القانون بل ترك تحديد ذلك للوائح الداخلية وقرارات المحافظات.

ولقد كان من الممكن تدرك هذه العوامل وغيرها ، لو أن المشروع وضعها فى اعتباره عند وضع القانون، ولكن تبريره ذلك : أن القانون عادة ما يكون له صفة العمومية ، ويتسم بالمرونة التى تسمح باتساع الحركة ، وبخاصة بالنسبة لمشكلة لها

أبعاد عديدة مثل مشكلة الأمية ، كما أن القانون عادة ما تلحق به لائحة تنفيذية لها قوة القانون ويمكن أن تشمل الضوابط والعقوبات ووسائل أحكام القانون وهذا ما لم يحدث بالنسبة للقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٠ . ثم صدر القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٨٢ المعدل للقانون ٦٧ لسنة ١٩٧٠ فى شأن تعليم الكبار ومحو الأمية بناء على تجميد دور الاتحاد الاشتراكي وقيام الأحزاب السياسية.

واستجابة لإعلان رئيس الجمهورية ، وضماناً لتنفيذ الحملة القومية لمحو الأمية تنفيذاً محكماً ، وحرصاً على جدية العمل فى برامج محو الأمية وتعليم الكبار ، فقد استلزم إعادة النظر فى القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٨٢ ، والعمل على تحديثه وتطويره بما يتضمن استمرارية العمل وتحقيق أهداف الحملة القومية، وكذا بما يكفل فتح القنوات بين التعليم النظامي والتعليم غير النظامي تمكيناً لاستمرار من محبت أميتهم من مواصلة التعليم واكتساب مزيد من الخبرات ، نظراً لما انتاب المجتمع المصرى من تغيرات فى كافة مناحى الحياة السياسية والاقتصادية ، والاجتماعية مع مصاحبة هذه التغيرات لحياة ديمقراطية قائمة على تعدد الأحزاب .

لذا بدأ مجلس الشعب مناقشة مشروع قانون جديد لمحو الأمية وأظهر أعضاء المجلس حماساً بالغاً لمواجهة هذه القضية ، وانتهى المجلس من مناقشة هذا المشروع وكان قد أعده المجلس الأعلى لمحو الأمية وتعليم الكبار برئاسة الدكتور فتحى سرور وزير التعليم قبل أن يشغل منصب رئيس مجلس الشعب ، وقد تم عرض المشروع ومناقشته أثناء تلك المرحلة الانتقالية التى تولى فيها الدكتور عادل عز منصب وزير التعليم إلى جانب وزارة البحث العلمى ، وقد امتدت اجتهادات الدكتور فتحى سرور إلى هذا المجال كجزء من استراتيجية فى تطوير التعليم حيث ينشد ترك بصماته على كل نشاط من أنشطة التعليم فى مختلف قطاعاته.

هذا وقد سبق صياغة مشروع القانون ومناقشته فى مجلس الشعب ، إعلان السيد رئيس الجمهورية باعتبار التسعينيات عقداً لمحو الأمية. وكذلك وجهت السيدة فرينة رئيس الجمهورية نداء قومياً ناشدت فيه الأجهزة المسئولة للتصدي لهذه المشكلة وجعل عام ١٩٩١ نقطة انطلاق لمحو الأمية للأطفال الذين حرّموا من فرص التعليم سدا لمنابع

الأمية وقام المجلس القومي للطفولة والأمومة برسم المعالم لمشاريع مكافحة الأمية بين الأطفال تستهدف الفئات التالية:

- ١- الأطفال الذين لم يلحقوا بالمدرسة الابتدائية فيما بين سن ٨ : ١٤ سنة .
- ٢- الأطفال الذين التحقوا بالمدرسة ولكنهم تسربوا قبل إكمال الحلقة الابتدائية ، مما يقوى احتمال عدم إلمامهم بمهارات التعليم أو ارتدادهم إلى الأمية ، وتقدر الإحصاءات الرسمية نسبتهم ما بين ٢٠ : ٢٥ % من مجموع تلاميذ الحلقة الأولى من التعليم الابتدائي وإن كانت بعض التقديرات يصل بهم إلى أكثر من ٣٥ %.
- ٣- الأطفال الذين أكملوا سنوات التعليم الابتدائي ثم لم يواصلوا تعليمهم ولم تمح أميتهم أو لرتدوا إليها .
- ٤- الأمهات في سن الإنجاب ١٥ : ٣٥ سنة اللاتي لم يتعلمن إطلاقاً أو نلن حظاً من التعليم لم يمكنهن من اكتساب مهارات القراءة والكتابة والحساب .

وقد واكبت هذه الدعوات الرسمية على أعلى المستويات إعلان منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة - اليونسكو - سنة ١٩٩٠ عاما للتحضير لحملات شاملة لمحور الأمية ، وكان لابد من عمل شيء في إطار هذا العام الدولي.

وانتهى الأمر بإصدار القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩١ بشأن محور الأمية وتعليم الكبار بعد مناقشات عديدة في مجلس الشعب في جلسة ١١ / ٢ / ١٩٩١ وبيان وزير التربية والتعليم والتعديلات التي شملت مواد القانون قبل الموافقة عليه وقبل صدوره بهذا الشكل ، وهي عبارة عن تعديلات مقترحة على قانون ٦٧ لسنة ١٩٧٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٨٢ وسد ثغراته .

ويتألف القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩١ من ١٧ مادة ، وقد صدر في الجريدة الرسمية في ٢١ مارس ١٩٩١ م ، وكان من أهم ملامح قانون ٨ لسنة ١٩٩١ ما يلي:

- ١- وضع مفهوماً محدداً واضحاً للأمية كخطوة أساسية ومرحلة أولى تستهدف تعليم المواطنين الأميين ورفع المستوى التعليمي المطلوب لتوصيل الأمي إليه - مستوى نهاية الحلقة الأولى من التعليم الأساسي بدلا من الصف الرابع - ذلك على مستويين : مستوى أول ومستوى ثان ومدة كل منهم ٩ أشهر.

- ٢- وضع مفهوماً محدداً واضحاً لتعليم الكبار كعملية تعليمية مستمرة تستهدف تعليماً مستمراً لرفع مستوى المواطنين ثقافياً واجتماعياً ومهنياً وإتاحة الفرص للتعليم في مراحل التعليم المختلفة نظامية أو غير نظامية.
- ٣- جعل سن الإلزام لمحو الأمية يتراوح بين ١٤ - ٣٥ سنة لكل مواطن غير مقيد بأية مدرسة ولم يصل في تعليمه إلى مستوى نهاية الحلقة الأولى من التعليم الأساسي.
- ٤- ألزم وزارة التربية والتعليم وفقاً لخطة خاصة بسد منابع الأمية لمن هم دون سن الرابعة عشرة ممن تسربوا أو ارتدوا أو لم يستوعبوا.
- ٥- إنشاء جهاز تنفيذي للهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار ، يصدر قرار من رئيس الجمهورية بتعيين رئيسه بناءً على عرض وزير التربية والتعليم لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.
- ٦- اهتمام القانون بتحديد مراحل التنفيذ ومدة وأهداف كل مرحلة ، وتحديد ما يلزم للخطة من قدرات بشرية ومادية وفنية ومالية ، وكذلك حصر الأميين وتصنيفهم.
- ٧- اهتمام القانون بتطوير مناهج كل من محو الأمية وتعليم الكبار بما يحقق أهداف تطوير التعليم وفقاً لروح العصر مع مراعاة البيئات المختلفة .
- ٨- جعل القانون للهيئة الإشراف على إقامة دورات تدريبية في مجال محو الأمية وتعليم الكبار للمدرسين المختارين للعمل في هذا المجال والإشراف على تدريب الموجهين بجانب الإشراف على جميع مراكز محو الأمية وتعليم الكبار وإصدار النشرات والتعليمات الخاصة بسير العمل وتنظيمه في برامج محو الأمية وتعليم الكبار .
- ٩- جعل القانون للهيئة فروعاً في المحافظات يناط بها تنفيذ الخطط والبرامج والمشروعات التي أقرتها الهيئة ، ويكون لكل فرع مجلس تنفيذي برئاسة المحافظ.
- ١٠- جعل القانون للهيئة الحق في وضع قواعد لاختيار المعلمين لفصول محو الأمية ووضع الشروط التي يجب توافرها فيمن يلتحق بالدورات التدريبية .
- ١١- تخصيص موارد لتمويل مشروعات محو الأمية وتعليم الكبار على النحو التالي:
أ. ما يدرج من اعتمادات في الموازنة العامة للدولة وللوزارات والمصالح.

ب. ما تخصصه الجهات المعنية الأخرى من مبالغ لتنفيذ هذه المشروعات ودعمها وفقاً للخطة التي تقرها الهيئة .

ج. ما يتقرر تخصيصه من إعانات لمراكز محو الأمية وتعليم الكبار في مختلف المحافظات من حصيلة الهبات والتبرعات والمعونات وتودع حصيلة هذه الموارد في صندوق خاص وحسابات خاصة محلية للصرف منها في أغراض محو الأمية وتعليم الكبار ويرحل الفائض هذه الحصيلة من عام إلى آخر ، ويحدد مجلس إدارة الهيئة بالاتفاق مع وزير المالية القواعد المنظمة للصرف من الصندوق .

١٢- تحديد حوافز سلبية وإيجابية للمواطن الملزم بمحو أميته - ١٤ : ٣٥ سنة - في صلب القانون .

١٣- توقيع العقوبة على المقصرين من العاملين المكلفين بتنفيذ مشروعات محو الأمية بغرامة لا تقل عن خمسين جنيهاً ولا تتجاوز مائتي جنية.

١٤- إعطاء صفة الضبطية القضائية - بالنسبة لمن يخالف أحكام هذا القانون - للعاملين بالهيئة وفروعها الذين يصدر بتحديدهم قراراً من وزير العدل بالاتفاق مع وزير التربية والتعليم.

وبنظرة تحليلية لمواد هذا القانون يتضح مدى التعقيدات الإدارية والتحديات العامة للمسئوليات بحيث لا يستطيع أحد أن يسأل جهة معينة رغم إنشاء الهيئة وفروعها في المحافظات إلا أنها غير مسئولة مباشرة عن التنفيذ ويبدو أن هذه المسئولية قد تركت للمستويات المحلية ، ومع هذا فإن المادة الأولى تشير إلى مسئولية حوالى عشر جهات إلى جانب مختلف الوزارات عن تنفيذ محو الأمية الذى هو واجب وطنى ومسئولية قومية.

إن هذا القانون فى اعتقاد الباحث لم يحسم قضية محو الأمية : لا من حيث التحديد الواضح للمسئوليات ولا لجوانب التمويل ولا للفترة الزمنية التى يراد أن يقضى على الأمية خلالها ، وإذا كانت جهود محو الأمية سوف تنحصر فى إطار هذا القانون وهيئاته فلن أبالغ حين أقول : ستظل الأمية بخير بل " لعننا نقول أن قانون سنة ١٩٤٤م لمحو الأمية وتعليم الكبار كان أكثر تحديداً وأوضح فى جوانبه التنظيمية المالية - ويتساءل الباحث فى

نهاية التحليل هل يعتبر المسئولون في وزارة التعليم أن في جعل المسئولية قومية عامة ، وأن في وضع التشريع على هذا النحو إبراء لزمتهما؟ ستظل الصيحة واردة مدوية أن لابد من تحديد الهيئة المسئولية في نهاية الأمر وصلاحياتها في تعبئة كافة الموارد والطاقات القومية والمحلية المتاحة من مادية ومالية وعينية وتنظيمية وبشرية ، ومن خلال الجهود الذاتية والمبادرات الجماعية والفردية ، فمن المألوف أن تكون التفاخر والتنافس بين المحافظات والمدن والقرى على أساس ما تنجز من محو أمية فتياتها وفتياتها ورجالها ونسائها ، فهو مجال خصب للتنافس من أجل توفير المقومات الأولية لتحرير العقل المصري ومن يتم ذلك إلا من خلال جعل القدرة على القراءة والكتابة رأس مال لجميع المواطنين والمواطنات كحق من حقوقهم الإنسانية في عالم اليوم والغد وضرورة من ضرورات الحرية والمواطنة.

ثانيا : المعالم الرئيسة للخطة التنفيذية لمحو الأمية ٩٠ / ١٩٩٩ م ، وجوانب القصور فيها.

أ- المعالم الرئيسة للخطة التنفيذية لمحو الأمية ٩٠ / ١٩٩٩ م:

أعد المجلس الأعلى لتعليم الكبار ومحو الأمية الإطار العام لخطة الحملة القومية الشاملة التي روعى فيها استطلاع رأى المحافظات والوزارات والأحزاب وكافة الجهات والهيئات المعنية .

• الأهداف : تستهدف الحملة القومية الشاملة لمحو الأمية تحقيق ما يأتي :

- (١) أهداف كمية وتتمثل في :
 - الاستيعاب الكامل للملزمين .
 - القضاء على عوامل التسرب بمرحلة التعليم الأساسي .
 - القضاء على الأمية بين المواطنين من أفراد الفئة العمرية (١٥ - ٣٥) سنة وبخاصة النساء ، وسكان الريف والبيئات الحضرية الفقيرة .
 - الحد من الأمية بأكثر قدر ممكن بين الأفراد من الفئات الأكبر سناً .

(٢) أهداف نوعية وتتمثل في :

الوصول بالأميين إلى المستوى التعليمي والثقافي الذي يمكنهم من توظيف خبراتهم القرائية والكتابية والحسابية في مواصلة الاطلاع ، والانتفاع بها في حياتهم العملية بالإضافة إلى الوعي بمشكلات بيئتهم ، وقضايا مجتمعهم ، وأوضاع المهنة التي يمارسونها ويعادل هذا المستوى مستوى نهاية الحلقة الأولى من التعليم الأساسي.

* مراحل العمل :

يتم تنفيذ الحملة القومية لمحو الأمية طبقاً لمراحل العمل الآتية :

- مرحلة الإعداد ومدتها سنة ، وفيها يتم الحصر الشامل للأميين ، بحملة الدعوة والتوعية والإعلام وإعداد المناهج والكتب وتدريب القوى البشرية اللازمة ، وتحديد أنوار الجهات المعنية .
- مرحلة التنفيذ ومدتها ٨ سنوات وفيها يتم العمل في تعليم الأميين بفئاتهم المختلفة وفقاً للأولويات التي تقتضيها ظروف المحليات في إطار الأولويات التي أقرها المجلس الأعلى لتعليم الكبار ومحو الأمية .
- مرحلة التصفية ومدتها سنة ويتم فيها تصفية جيوب الأمية العتيقة المتبقية بعد التنفيذ .

برنامج الدراسة :

ويتضمن البرنامج المقترح لتعليم الأميين ما يأتي :

- اللغة العربية - الرياضيات (الحساب ومبادئ الهندسة) - الثقافة العامة وتشمل :
- الثقافة الدينية ، الثقافة الاجتماعية ، الثقافة العلمية والصحية - التدريب المهني للذكور ، والاقتصاد المنزلي للإناث .

ويتم تحديد أيام الدراسة الأسبوعية والجدول الدراسي وفقاً لظروف المحليات والدارسين ومدة الدراسة ٩١٢ ساعة (١٨ شهراً)

وينفذ هذا البرنامج على مستويين :

الأول : ويعادل مستوى نهاية الصف الثالث في الحلقة الأولى بالتعليم الأساسي وعدد ساعاته ٤٥٦ ساعة أي ٦٠٨ حصة موزعة على ٢٨ أسبوعاً (٩ شهور) بمعدل ١٢ ساعة في الأسبوع أي ١٦ حصة كل منها ٤٥ دقيقة .

ويتضمن البرنامج في هذا المستوى المواد الدراسية الآتية :

٧ حصص أسبوعياً	لغة عربية
٤ حصص أسبوعياً	الحساب
٣ حصص أسبوعياً	ثقافة عامة

تدريب مهني أو اقتصادي أو منزلي ٢ حصة أسبوعياً.

ويلتحق بهذا المستوى كاملو الأمية أو من هم في مستوى أقل من مستوى نهاية الصف الثالث من الحلقة الأولى.

الثاني : ويعادل مستوى نهاية الحلقة الأولى بالتعليم الأساسي وعدد ساعاته ٤٥٦ ساعة أي ٦٠٨ حصة موزعة أسبوعياً (٩ شهور) بمعدل ١٢ ساعة في الأسبوع أي ١٦ حصة كل منها ٤٥ دقيقة .

ويتضمن برنامج المستوى الثاني المواد الدراسية الآتية :

٦ حصص أسبوعياً	لغة عربية
٥ حصص أسبوعياً	الرياضة (الحساب ومبادئ الهندسة)
٣ حصص أسبوعياً	ثقافة عامة
٢ حصة أسبوعياً	تدريب مهني أو اقتصاد منزلي

ويلتحق بهذا المستوى من اجتازوا الدراسة في المستوى الأول ، أو من يثبت من التصنيف عند التحاقهم أنهم نالوا قسطاً من التعليم يعادل هذا المستوى .

عناصر مواجهة مشكلة الأمية وتتحدد في :

الدارس :

يتدرج الدارسون الذين تستهدفهم الحملة القومية لمحو الأمية في فئتين :

- العاملين في القطاع الحكومي والعام ، وكذا القطاع المنظم الذي يزيد استخدامه للعمالة على ضرتين عاملا ، ويتلتزم الوزارات والمجليات والمؤسسات التي يعملون بها - قطاع حكومي ، قطاع عام ، قطاع خاص - بالعمل على محو أميتهم ، مع توقيع الجزاء المناسب على هذه الجهات إذا لم تف بهذا الغرض .
- العاملون في القطاع الأهلي وهؤلاء يتم محو أميتهم من خلال القوات المسلحة ، والشرطة ، ووزارات التعليم ، والشئون الاجتماعية ، والقوى العاملة ، والزراعة ، والثقافة والمجليات ، والتنظيمات السياسية والشعبية ، والنقابات ، والجمعيات ، وشركات ومؤسسات القطاع الخاصة التي في حاجة إلى منهم يمكن أن يشغلها هؤلاء بعد تعليمهم وتدريبهم....إلى غير ذلك من الجهات المعنية والأفراد مع مراعاة أولوية لمحو أمية الإناث.

المعلم :

يختار المعلمون للتدريس في محو الأمية من بين الفئات الآتية :

- المعلمون العاملون بمحو الأمية أو المعلمون بالتعليم الأساسي وغيره من المراحل التعليمية.
- المعلمون المحالون إلى المعاش ولديهم الرغبة والقدرة على العمل في هذا المجال .
- المكلفون بالخدمة العامة.
- رجال الدين والمواطنون والمثقفون الراغبون في العمل بحيث لا يقل مستواهم عن الثانوية العامة وما يعادلها.
- الضباط والجنود من حملة المؤهلات العليا ، وفوق المتوسطة ، والمتوسطة .

وتنظم للمعلمين المختارين برامج تدريبية مناسبة تحت إشراف وزارة التربية والتعليم وتصرف للمعلمين وغيرهم من العاملين في الحملة مكافآت وحوافز تشجيعية تدفعهم إلى المشاركة الإيجابية في عملهم والاستمرار في الأداء الجيد .

- وفي حالة وجود فائض من معلمى المرحلة الابتدائية ، فإنه يمكن قيامهم بعملية التدريس في محو الأمية كعمل أساسى لهم .

المكان :

تنشأ مراكز محو الأمية في الأماكن الصالحة لهذا الغرض مثل :

المدارس ، أماكن العمل ، مراكز الشباب ، النوادي ، وقاعات الاجتماعات ، والساحات، ودور العبادة وغيرها من الأماكن العامة التي يمكن الاستعانة بها كأماكن للدراسة وذلك بعد تجهيزها بالتجهيزات التي تتطلبها العملية التعليمية .

المناهج :

أقر المجلس الأعلى لتعليم الكبار ومحو الأمية أهداف مناهج محو الأمية الآتية :

١. اكتساب الدارسين المهارات الأساسية في القراءة والكتابة والحساب بالمستوى الوظيفي الذي يمكنه من التعامل مع المؤسسات والمساهمة في مجالات التنمية الشاملة وغير ذلك من متطلبات الحياة العصرية .

٢. التزود بالحقائق الأساسية المتضمنة في مختلف مناهج المواد الدراسية بصفوف الحلقة الابتدائية من التعليم الأساسي .

٣. تعميق الشعور الدينى وتكوين الاتجاهات السليمة نحو الدين ، وبخاصة فيما يتصل بالتعرف الصحيح على الممارسات الدينية ، واكتساب أنماط السلوك التي تتفق مع الدين، وتخليص المفاهيم الدينية من الأباطيل الداخلة ، ومن التفسيرات غير الصحيحة.

٤. تكوين الاتجاه العلمى ، واكتساب مهارات تطبيقية على كافة الممارسات وبخاصة في مجالات العمل ، ورعاية الأسرة ، والصحة الشخصية والعامة ، واستثمار أوقات الفراغ.

٥. تنمية اتجاهات اجتماعية سليمة ، واكتساب مهارات تطبيقها على كافة الممارسات مثل:

- الإسهام في التنمية مع التركيز على زيادة الإنتاج وتحسينه .
- الحرص على حماية البيئة من التلوث والتخلص من آثاره .
- إدراك ضرورة تنظيم الأسرة والتخلص من الاتجاهات السالبة في هذا المجال .
- المشاركة الإيجابية في الحقوق المدنية من خلال التعرف على الحقوق والواجبات .

• ترشيد استخدام موارد البيئة وعلى الأخص المياه والطاقة .

• الإفادة الصحيحة من الخدمات التي توفرها مؤسسات المجتمع

٦. اكتساب المهارات والخبرات العلمية الملائمة في المجالات المهنية .

٧. إحياء وتأكيد الاتجاهات الاجتماعية الأصيلة في المجتمع المصري مثل : التعاون والتكافل الاجتماعي ، والبعد عن المظهرية ، وترشيد الاستهلاك والحد من الإنفاق .

٨. تكوين الاتجاه نحو استمرار التعليم ، واكتساب مهارات التعليم الذاتي .

واستناداً لهذه الأهداف وضعت وزارة التربية والتعليم المناهج الدراسية حسب خطة مطورة تلتزم بها كافة الاتجاهات المعنية بمحو الأمية ، وفقاً للضوابط والمواصفات الآتية :

١. أن تكون مدة البرنامج ١٨ شهراً لكامل الأمية ، وأن يؤدي في نهايته إلى بلوغ الدارسين المستوى التعليمي والثقافي المستهدف مما يمكنهم من الانخراط في مجتمعهم بإيجابية ويساعدهم على تنمية قدراتهم الإنتاجية وخبراتهم العملية ويتيح لهم الفرص للالتحاق بمراحل تعليمية أعلى متى رغبوا في ذلك .

٢. أن يعكس المنهج ثقافة المجتمع الكلية واحتياجات الدارسين ومن هنا لابد من الاهتمام بالمضمون الثقافي العام وبخصائص الدارسين واهتماماتهم وأن تأتي البرامج ملبية لاحتياجات الكبار وتختلف عن مناهج تعليم الصغار .

٣: أن يراعى التكامل بين المواد الدراسية بحيث يقدم خبرة متكاملة يرى فيها المتعلم وحدة المعرفة الإنسانية وتكاملها.

٤. أن تحتوى المناهج على خبرات من حياة الدارس واهتماماته ليرى فيها ذاته ويشعر بالتقارب النفسى بينه وبين حاجاته فيزداد حرصه على المواظبة والانتظام فى الدراسة وعلى الانتباه والمتابعة اليومية للدروس.

٥. أن يعتمد المنهج فى تنفيذه على طرق واستراتيجيات للتدريس متنوعة.

٦. أن يتم تدريس البرنامج فى مواقع العمل ما أمكن ، حتى يشعر الدارس بأهمية المنهج وصلته بعمله وفرصه فى النمو والترقى ، وحتى لا يشعر بالخجل من الحضور للمدارس الرسمية التى يحضر لها الصغار .

٧. أن يحتوى المنهج على نظام للتقويم مستمرا يهدف إلى تصحيح المسار .

وتقوم وزارة التربية والتعليم بعقد اختبارات دورية فى المنهج المقرر للمتقدمين بمختلف فئاتهم وجهاتهم ، كما تقوم الوزارة فى ضوء نتائج الاختبارات بمنهج الشهادات الدالة على نجاحهم .

برامج التدريب :

تتولى وزارة التربية والتعليم إعداد وتنظيم دورات تدريبية تنفذ بالتعاون والتنسيق بين الوزارات والمصالح الهيئات المعنية، وذلك بهدف اكتساب الدارسين فى هذه الدورات المهارات اللازمة للقيام بأوارهم فى الحملة القومية لمحو الأمية.

وتنفذ البرامج التدريبية على المستويين المركزى والمحلى ، وتشمل الفئات الآتية :

المشرفون على إدارة وتسيير الحملة (مركزى)

المشرفون على برامج التدريب المعلمين (مركزى)

معلمو المدارس (محلى)

المتعلمون من غير المعلمين (محلى)

التنظيم :

يتولى الإشراف على تخطيط وتنفيذ الحملة القومية لمحو الأمية وتعليم الكبار الهياكل التنظيمية الآتية:

١- مجلس أعلى لتعليم الكبار ومحو الأمية ، ويزاول مهامه من خلال مجلس الوزراء، ويرأسه وزير التربية والتعليم .

ويتولى رسم السياسة العامة لمحو الأمية ، وتعليم الكبار وتحديد أدوار الجهات المعنية والتنسيق فيما بينها ، ومتابعة التنفيذ على المستوى القومى وكذا دراسة التقارير والواردة إليه من مجالس تعليم الكبار ومحو الأمية بالمحافظات وإصدار القرارات ، والتعليمات فى هذا الشأن .

وتمثل فيه كافة الوزارات والمصالح والجهات المعنية والتنظيمات السياسية والشعبية ويعطى من الصلاحيات ما يمكنه من القيام بمسئوليته كاملة ، وتعتبر قراراته نافذة بحكم القانون ، ويكون رئيس قطاع التعليم العام بوزارة التربية والتعليم مقررا لهذا المجلس ، وتشكل أمانة عامة للمجلس بأقصى سرعة وتدعم بإمكانات بشرية ومادية بما يكفل له القيام بدوره فى تنفيذ الحملة ومتابعتها واستكمال متطلباتها الفنية .

٢- مجلس تعليم الكبار ومحو الأمية بالمحافظات ويباشر مسئولياته من خلال المجلس المحلى ويرأسه المحافظ ، ويتولى مسئوليات إعداد الخطط التنفيذية لمحو الأمية وتعليم الكبار وتحديد أدوار الجهات المعنية والتنسيق فيما بينها ، ومتابعة التنفيذ على المستوى المحلى ، وذلك فى إطار خطط وقرارات المجلس الأعلى لتعليم الكبار ومحو الأمية ، كما يتولى دراسة ما يرفع إليه من تقارير محو الأمية ، وإصدار القرارات اللازمة لحل المشكلات وتطوير العمل ، وإعداد تقارير دورية عن نشاط محو الأمية وتعليم الكبار بالمحافظات يرفعها إلى المجلس الأعلى لتعليم الكبار ومحو الأمية كل ٣ شهور .

وتمثل فيه كافة الوزارات والمصالح والهيئات المعنية والمجالس الشعبية والتنظيمات السياسية والشعبية . ويكون مدير التربية والتعليم بالمحافظات مقررا لهذا المجلس وتشكل له أمانة تمكنه من القيام بمهامه التنفيذية وتحقيق عملية الاتصال بين كافة الجهات المعنية بالمحافظة وكذا بين مجلس تعليم الكبار ومحو الأمية بالمحافظة والمجلس الأعلى لتعليم الكبار ومحو الأمية.

٣ - لجنة تعليم الكبار ومحو الأمية بالحي أو المدينة أو المركز وتباشر مسئولياتها من خلال مجلس الحي أو المدينة أو المركز . ويرأسها رئيس الحي أو المدينة أو المركز تتلوى مسئوليات تنفيذ برامج محو الأمية في محيطها ، من حيث حصر الأميين والقيام ببرامج الدورة وتسجيل الدارسين وفتح مراكز والفصول وتجهيزها ومتابعة الاجراءات التنفيذية وتقوم بإعداد تقارير شهرية عن نشاط محو الأمية وتعليم الكبار بالحي أو المدينة أو المركز ترفعها إلى مجلس تعليم الكبار ومحو الأمية بالمحافظة وتمثل فيها كافة الوزارات والجهات المعنية والمجلس المحلي والتنظيمات السياسية والشعبية ويكون مدير الإدارة التعليمية مقررا لهذه اللجنة.

التشريع :

ضمانا لتنفيذ الحملة القومية لمحو الأمية على وجه يحقق أهدافها وحرصا على جدية العمل ، فإن الأمر يستلزم إعادة النظر في تشريع محو الأمية المعمول بها حاليا ، بحيث يتضمن تنظيم جوانب العمل في هذا المجال وتحديد الحوافز وبخاصة السلبية والتي تحاصر الأمي فتجعل تعلمه أمرا حتميا لقيامه بدوره في المجتمع بصورة إيجابية ، كما يتضمن مصادر التمويل المختلفة ، والتزامات الهيئات والمؤسسات والأفراد ، وتحديد الأحكام التي تتعلق بالتقصير في تحمل المسؤولية على أي وجه من الوجوه، كذلك يتضمن فتح القنوات بين محو الأمية والتعليم النظامي كوسيلة لحفز الأميين على الاستمرار في التعليم ، إلى غير ذلك من الجوانب التي تساعد على إحكام التنفيذ ونجاح الحملة القومية لمحو الأمية .

الحملة الإعلانية :

حتى تحقق الحملة القومية لمحو الأمية أهدافها فقد أقر المجلس الأعلى لتعليم الكبار ومحو الأمية إطارا عاما لحملة إعلانية مكثفة تسير جنبا إلى جنب مع مراحل التنفيذ، بل تنسيق عمليات التنفيذ وتواكبها مرحلة مرحلة، وتنفذ على كل المستويات مركزياً ومحلياً لتعبئة الرأي العام ، وحشد كل الطاقات ، وتوفير كافة الإمكانيات ، إذ لابد من تهيئة المناخ المناسب للعمل ، وتزويد كافة المواطنين بالقوة الدافعة لإنجاح برامج محو الأمية.

وتستهدف هذه الحملة الإعلانية :

- الإعلان عن بدء الحملة القومية الأمية بين المواطنين على مختلف فئاتهم .
- تعبئة المواطنين على كافة المستويات أميين كانوا أو معلمين ، وإقناعهم بخطورة مشكلة الأمية اجتماعيا ، واقتصاديا ، وسياسيا .
- استقطاب أكبر عدد ممكن من المتطوعين والمثقفين للانضمام للعمل في برامج الحملة القومية .
- حث الأشخاص والهيئات والمؤسسات والشركات على المساهمة والتبرع لتمويل عمليات محو الأمية .

ويتولى تنفيذ هذه الحملة الإعلامية أجهزة الإعلام المختلفة من تليفزيون وإذاعة وصحافة ، وهيئات متعددة ، وبنور عبادة ، ووزارات ومراكز شباب واستعلام ، وإعلام واتحادات وجمعيات ، ومجالس عليا للجامعات ، والصحافة والشباب ، والرياضة ، وثقافات ، وأحزاب وتنظيمات شعبية ... وأفراد وجماعات . وذلك وفق برنامج زمني وبشكل مخطط مستمر ، ويحيث يسهم كبار رجال الدولة في هذه الحملة الإعلامية كي يشعر المواطنون بمدى الاهتمام بحملة محو الأمية ، وحتى يعملوا على إنجازها وتحقيق أهدافها.

التمويل :

مصادره : وهي مصادر متعددة تأسسها على قومية المعركة ومشاركة الجهات المعنية بمشكلة الأمية في تحمل أعبائها المالية :

من هذه المصادر :

- قيام الجهات الحكومية والقطاع العام والخاص بمؤسساته بتحمل نفقات تعليم الأميين العاملين بها ورصد المبالغ اللازمة في موازنتها سنويا .
- إصدار طابع لمحو الأمية بمبلغ رمزي تحصل قيمته من أي مواطن عند التقدم بطلب رسمي لأية جهة حكومية أو قطاع عام تخصص حصيلته للصرف على تنفيذ برامج الحملة القومية لمحو الأمية .
- ما تقرره الدولة من رسوم ضئيلة على بعض الأنشطة لصالح محو الأمية .
- تخصيص نسبة من موارد صناديق الخدمات بالمحافظات لأغراض محو الأمية .
- الهبات والتبرعات والمعونات المركزية التي تقدم لمحو الأمية .
- ما تقدمه الهيئات الإقليمية والدولية من معونات .

• الجهود الذاتية .

وينشأ صندوق قومي ، وصناديق محلية وفق القواعد التي يضعها المجلس الأعلى لتعليم الكبار ومحو الأمية وتجمع فيها الموارد الخاصة بمحو الأمية ، ويحدد المجلس الأعلى لتعليم الكبار ومحو الأمية طرق وأوجه الصرف في هذه الصناديق على مشروعات محو الأمية.

٢ - تكلفة تعليم الأميين : تتمثل تكلفة تعليم الأميين في :

أ - التكلفة المباشرة مثل :

- مكافآت القوى البشرية وحوافزها .
- احتياجات الدراسة من كتب وأدوات وروائل .
- تقويم الدارسين واختباراتهم .

ب - التكلفة غير المباشرة : وتتمثل فيما تضطلع به بعض الجهات من أعمال تدخل في صميم اختصاصها مثل :

- نفقات الدعوة والإعلام بالحملة ، إذ تدخل في موازنة أجهزة الإعلام والدعوة.
- نفقات تدريب المعلمين ، إذ يدخل جزء كبير منها في موازنات التدريب بالوزارات والجهات والهيئات المختلفة .
- نفقات مواقع الدراسة ، إذ يمكن أن توفر في المدارس ومقار الشركات والمؤسسات ودور العبادة والجمعيات إلى غير ذلك ، وهذا ما سوف يوفر قدرا كبيرا من تمويل الحملة .

وفي ضوء ما تقدم ، فإن تكلفة تعليم الأمي في عام دراسي واحد تبلغ ١٧ جنيها، ودوعى في حساب هذه التكلفة عناصر الإنفاق المباشر فقط .

المتابعة وتقويم العمل في مراحله المختلفة:

انطلاقا من مسئوليات المجلس الأعلى لتعليم الكبار ومحو الأمية فيما يتعلق بمتابعة تنفيذ الخطة العامة لمحو الأمية في كل مرحلة من مراحلها . تتم متابعة وتقويم تنفيذ الحملة القومية لمحو الأمية من خلال المجلس الأعلى لتعليم الكبار وأمانته العامة ولجانه المنبثقة عنه والإدارة العامة لتعليم الكبار بالوزارة وما يمكن أن يستعان بها من أجهزة

متخصصة بالوزارات والمصالح والهيئات والإدارات المحلية بالمحافظات بحيث تبدأ عملية التقويم قبل بداية التنفيذ ، وتستمر طوال فترة التنفيذ وبعد حصر النتائج وإعداد تصور يمكن للمتعلمين الجدد من متابعة دراستهم وتثبيت المهارات التي اكتسبوها والاستفادة منها، مع العمل على فتح القنوات بين مرحلة محو الأمية والتعليم النظامي ، وتقوم أجهزة المتابعة بإصدار تقارير عن مدى نجاح الخطة الموضوعية في مختلف أنحاء الجمهورية تعرض على المجلس الأعلى لتعليم الكبار ومحو الأمية.

تحديد أدوار الجهات والهيئات المعنية:

ينهض بأعباء العمل في مواجهة مشكلة الأمية - من خلال مجلس الوزراء - الوزارات ، ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة ، والتنظيمات السياسية والشعبية، والشركات والاتحاد العام والنقابات والجمعيات ، وأصحاب الأعمال باعتباره مسئولية قومية، وتتحمل كل جهة مسئولياتها كاملة في تحقيق أهداف الحملة القومية ، وبصفة عامة :

١. وضع استراتيجية العمل التنفيذي ، وتوزيع الاختصاصات ومتابعة التنفيذ .
٢. استيعاب المزمين في التعليم الأساسي ، والقضاء على ظاهرة التسرب وتطوير مناهج محو الأمية وإعداد الكتب ومتطلبات التكريب والإشراف الفني ، وإجراء الاختبارات ومنح الشهادات .
٣. القيام بالحصر الشامل والدقيق للأمين المستهدفين .
٤. القيام بحملة إعلانية مكثفة توجه إلى جميع المواطنين أميين أو متعلمين لدعوتهم وحثهم على الانضمام لبرامج الحملة القومية والعمل على إتقانها .
٥. محو أمية العاملين في القطاعات المختلفة وتحمل نفقات تعليمهم .
٦. فتح الفصول الدراسية اللازمة وتجهيزها ، ودعوة الأميين إلى تسجيل أسمائهم في أقرب مركز دراسي لهم .
٧. توفير التمويل اللازم لمواجهة نفقات تنفيذ الحملة.

وفيما يلي تحديد لدور كل جهة من الجهات المعنية :

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء :

- محور أمية الأميين العاملين به والمشاركة في تحقيق أهداف الحملة القومية ورصد الميزانية اللازمة لذلك.
- حصر الأميين في نطاق تعداد السكان.
- تصنيف الأميين حسب الجنس - الفئة العمرية - الموقع - العمل - الموقف التعليمي.
- تقديم المعاونة الفنية للمحافظات فيما يتصل بكافة عمليات الحصر والتصنيف وإعداد الإحصاءات اللازمة للعمل .
- إصدار الجهاز المسئول عن الحملة القومية بالبيانات والتقديرات الإحصائية التي تساعد على رسم الخطط التنفيذية وتقدير التكلفة .

المحافظات :

- تتولى الأجهزة المحلية بالمحافظات جميع المسئوليات التنفيذية في مجال محور الأمية في إطار ما يقرره المجلس الأعلى لتعليم الكبار ومحور الأمية وبصفة خاصة :
- وضع خطة محور الأمية بالمحافظة وإخطار المجلس الأعلى لتعليم الكبار ومحور الأمية بها .
- رسم الخطرات التنفيذية وفق الخطة العامة التي يقرها المجلس الأعلى لتعليم الكبار ومحور الأمية .
- حصر الأميين بالمحافظة وتصنيفهم وتحديد الإمكانيات المادية والمالية والقوى البشرية اللازمة لذلك ، وتدريب الأفراد اللازمين لعمليات الحصر على المستوى المحلي .
- وضع برنامج الإعلام والدعوة لحث المواطنين ودعوتهم إلى المشاركة في الحملات القومية ، وتحديد الجهات التي يمكن أ، تعاون في هذا المجال .
- تحديد مراحل تنفيذ الخطة بما يتفق مع الأولويات التي أقرها المجلس الأعلى لتعليم الكبار ومحور الأمية وإخطار الجهات المسئولة عن محور الأمية لتحمل مسئولياتها في ذلك .

- تحديد موارد التمويل المحلية وتوفيرها وإعداد الميزانية وتوزيعها على الجهات المختلفة بالمحافظة وفقا للنظم والقواعد التي يضعها المجلس الأعلى لتعليم الكبار ومحو الأمية والإشراف على صرفها طبقا للقرارات التي يصدرها المجلس .
- وضع النظام الذي يكفل لكل جهة من الجهات التي تتولى محو الأمية في المحافظة إحكام التنظيم والإشراف على التنفيذ .
- الإشراف على تدريب الموجهين والقائمين بالتدريس على طرق ووسائل تعليم الكبار من خلال الأجهزة التعليمية .
- الإشراف على إمداد مواقع العمل بالمواد التعليمية والكتب وتوفير التجهيزات والأثاث التي تتطلبها الدراسة في مراكز وفصول محو الأمية .
- تنسيق الجهود في مجالات محو الأمية بين الهيئات والمصالح والمؤسسات المختلفة الواقعة في نطاق المحافظة والاستفادة بمختلف الإمكانيات المتاحة .
- وضع نظام متابعة العمل وتنفيذ الخطة وتقييمها وتذليل المعوقات والصعوبات التي تعترض التنفيذ .

الوزارات : وزارة التربية والتعليم :

- تتولى وزارة التربية والتعليم المسئوليات الخاصة بها في إطار ما يحدده المجلس الأعلى لتعليم الكبار ومحو الأمية على وجه الخصوص :
- تحقيق الاستيعاب الكامل بقبول جميع الملزمين بالمدارس الابتدائية .
- القضاء على ظاهرة التسرب من الحلقة الابتدائية وذلك بالعمل على جودة التعليم في المدرسة الابتدائية وتنظيم برنامج يعمل على تمكين من لم تمكنه الظروف من دخول المدرسة أو تسرب منها ، أن يلحق بالمدرسة ذات الفصل الواحد أو الفصلين أو غير ذلك .
- إعداد خطة الدراسة لبرامج محو الأمية .
- إعداد المناهج والكتب والوسائل التعليمية اللازمة لتعليم الأميين وطبعتها وتوزيعها .
- متابعة برامج ومشروعات محو الأمية وتنفيذ ما يخصها منها .
- الإشراف على تدريب "موجهين والقائمين على طرق ووسائل محو الأمية .

- إصدار النشرات والتعليمات الخاصة بسير العمل وتنظيمه في مجال اختصاصات الوزارة .
- القيام بالبحوث والدراسات لتطوير العمل في مجال محو الأمية .
- الإشراف على جميع مراكز تعليم الأميين ومعاونتها .
- الإشراف الفني على كافة اختبارات الدارسين ومنح الشهادات الدالة على محو أميتهم .

وزارة الدفاع :

- محو أمية الأميين العاملين بها ، والمشاركة في تحقيق أهداف الحملة القومية ورصد الميزانية اللازمة لذلك .
- تنظيم برنامج لتوعية المجندين وتوضيح أهمية التعليم واستمراريته في حياتهم .
- إعداد الكوادر القادرة (من ضباط وصف الضباط) على القيام بالتدريس بفصول محو الأمية .
- فتح فصول لمحو الأمية بجميع الوحدات والمصكرات .

وزارة الداخلية :

- محو أمية الأميين العاملين بها ، والمشاركة في تحقيق أهداف الحملة القومية ورصد الميزانية اللازمة لذلك .
- تنظيم برنامج لتوعية الجنود وكذا السجناء بأهمية التعليم واستمراريته في حياتهم .
- معاونة أجهزة الشرطة ومكاتب السجل المدني في عمليات حصر الأميين في المحافظات المختلفة .
- إعداد الكوادر القادرة (من ضباط وصف الضباط) على القيام بالتدريس بفصول محو الأمية سواء للجنود أو السجناء .
- استمرار في تنفيذ برامج محو الأمية في السجون المتخلفة للرجال والنساء ،
- فتح فصول لمحو الأمية بمصكرات تدريب الجنود .

وزارة الإعلام :

- محور أمية العاملين بها والمشاركة في تحقيق أهداف الحملة القومية ورصد الميزانية اللازمة لذلك.
- تضمن بعض الموضوعات والتمثيلات اتجاهات خاصة توضح جوانب مشكلة الأمية وآثارها السيئة على الفرد وأسرته وعلى الإنتاج .
- تخصص برنامج تلفزيوني وآخر إذاعي لتكريم المتميزين من المعلمين والدارسين الذين ترشحهم المحافظات المختلفة.
- نشر المقالات في الصحف والمجلات لدعوة جمهور المثقفين على مختلف المستويات وكذلك المسئولين بأجهزة الدولة ومؤسساتها لمساندة الجهود المبذولة لإنجاح الحملة القومية.
- تبني وسائل الإعلام حملة لتمويل صنایق محور الأمية وذلك بتوجيه النداء إلى المؤسسات ومختلف الفئات في المجتمع للتبرع لتمويل الحملة القومية لمحور الأمية.

وزارة الثقافة :

- محور أمية الأميين العاملين بها والمشاركة في تحقيق أهداف الحملة القومية ورصد الميزانية اللازمة لذلك .
- توجيه قوافل الثقافة والإعلام الداخلي المنتشرة في جميع المحافظات لحث المواطنين وبخاصة في القرى والمناطق النائية على التعلم والالتحاق بالفصول الدراسية .
- عرض الأفلام والعروض المسرحية في الساحات الشعبية وفي القرى بهدف توضيح أخطار الأمية من ناحية ، وفوائد التعليم من ناحية أخرى بالنسبة للفرد وأسرته.
- إعداد الكتيبات والنشرات التي يخاطب جمهور المثقفين بهدف كسب تأييدهم لمساندة الجهود المبذولة في مجال محور الأمية.
- فتح فصول لمحور الأمية بقصور الثقافة المنتشرة في جميع المحافظات وكذا استغلال تلك الأماكن في عقد الندوات واللقاءات المواجهة لصالح محور الأمية.

الهيئات العامة للاستعلامات :

- محور أمية العاملين بها والمشاركة في تحقيق أهداف الحملة القومية ورصد الميزانية اللازمة لذلك .
- قيام المراكز الإعلامية بإلقاء الضوء على مشغلة الأمية وانعكاساتها اجتماعيا واقتصاديا على الفرد والمجتمع وحث الأميين على الالتحاق بفصول محور الأمية ودعوة المثقفين إلى المشاركة في القضية مشاركة إيجابية تحقيقا لأهداف الحملة وذلك من خلال الكتيبات والملصقات والنشرات والنماذج .
- تنظيم مسابقات إعلامية لمحو الأمية الثقافية وذلك من خلال تقديم المعونات في هذه المسابقات على أن يتم تنفيذها داخل أندية المشاهدة وفصول محور الأمية بمراكز الإعلام والتربية والتعليم والشركات ومراكز الشباب على مستوى الجمهورية .
- فتح فصول لمحو الأمية داخل مراكز الإعلام لخدمة المواطنين في مناطقهم وذلك بالتعاون مع مديريات التربية والتعليم .
- عقد دورات تدريبية وحلقات بحثية من خلال مراكز النيل للإعلام والتعليم والتدريب حول قضية الأمية .

وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية :

- محور أمية الأميين العاملين بها والمشاركة في تحقيق أهداف الحملة القومية ورصد الميزانية اللازمة لذلك .
- قيام المكلفين بالخدمة العامة بالعمل في مجالات محور الأمية كعمليات الإحصاء والتوعية والتدريس .
- تنظيم الجمعيات الأهلية والاتحادات والأندية بتخصيص جزء من نشاطها لبرامج محور الأمية وبخاصة بين المنتفعات من خدمات الجمعيات وأن يؤخذ في الاعتبار عند تحديد قيمة الإعانة .
- تنظيم برامج الأمية للمتقاعدين على الجمعيات والمؤسسات المختلفة الواقعة تحت إشراف الوزارة.

- وضع امكانيات الوحدات والمراكز الاجتماعية في خدمة برامج الحملة القومية بمناطقها.
- تكليف الأخصائيين ، والرائدات الريفيات بالمساهمة في عمليات الحصر والتوعية والتدريس ومراقبة انتظام الدارسين والدارسات .
- عقد دورات تشييطية متخصصة في مجالات محور الأمية للخدمات العامة بالتعاون مع مديريات التربية والتعليم بالمحافظات .
- الاتصال المباشر بالهيئات الحكومية والشعبية وحثها على المساهمة في الحملة القومية لإيجاد الوعي بأهمية محور الأمية بين المواطنين .

وزارة الأوقاف :

- محور أمية الأميين العاملين بها والمشاركة في تحقيق أهداف الحملة القومية ورصد الميزانية اللازمة لذلك .
- القيام بحملات الدعوة والإقناع بين المواطنين وإثارة الدوافع الدينية لطلب العلم والقضاء على الجهل ويتم ذلك من خلال خطب الجمعة والأعياد والأحاديث الدينية واللقاءات والاجتماعات .
- مشاركة الأئمة والوعاظ في التدريس بفصول محور الأمية بالمساجد .

وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي :

- محور أمية الأميين العاملين بها والمشاركة في تحقيق أهداف الحملة القومية ورصد الميزانية اللازمة لذلك .
- قيام الأجهزة والجمعيات التعاونية الزراعية ومراكز الإعلام الريفي بتوعية الجماهير في المناطق الريفية وبخاصة (أعضاء الجمعيات التعاونية الزراعية) بأضرار الأمية وحفزهم للانضمام إلى فصول محور الأمية .
- تقديم المتطوعين من بين أعضاء الجمعيات التعاونية الزراعية للعمل في مجالات محور الأمية .
- قيام أجهزة الوزارة بالمحافظات المختلفة بتقديم ما لديها من إمكانيات لماكن الدراسة ووسائل التدريس .

- تتولى مراكز الإعلام الريفي إعداد اللافتات والملصقات الخاصة ببرامج محور الأمية ووضعها في أماكن تجمعات الفلاحين .
- تنظيم برامج محور الأمية للعاملين والمترددين والمنتفعين بخدمات مراكز الإعلام الريفي .

وزارة الصحة :

- محور أمية الأميين العاملين بها والمشاركة في تحقيق أهداف الحملة القومية ورصد الميزانية اللازمة لذلك .
- القيام بعمليات التوعية عن طريق القوافل الثقافية المنتشرة ، والوحدات الصحية وإعداد برامج لحث المواطنين على محور الأمية أسوة ببرامج التوعية الصحية .
- قيام الأطباء والمثقفين الصحيين بالتدريس وبخاصة تدريس منهج الثقافة العامة .
- إصدار نشرات بلغة مبسطة للتثقيف الصحي لتثبيت مهارات القراءة .

وزارة الصناعة :

- محور أمية الأميين العاملين بها والمشاركة في تحقيق أهداف الحملة القومية ورصد الميزانية اللازمة لذلك .
- حصر الأميين في القطاعات والشركات والوحدات الإنتاجية .
- القيام بحملة إعلامية مكثفة في مواقع الانتاج المختلفة بهدف توعية العمال بخطورة مشكلة الأمية على مختلف مخططات التنمية الاقتصادية مع توضيح أثر التعليم على زيادة الإنتاج .
- فتح فصول لمحو الأمية بالمواقع الإنتاجية .

وزارة القوى العاملة والتدريب المهني :

- محور أمية الأميين العاملين بها والمشاركة في تحقيق أهداف الحملة القومية ورصد الميزانية اللازمة لذلك .
- المساهمة في عمليات الحصر والتصنيف للعمال في مواقع العمل بالتعاون مع وزارتي الصناعة والإسكان والتعمير .
- تنفيذ برنامج مكثف لدعوة العمال في مختلف مواقعهم للمساهمة في إجاح الخطة القومية لمحو الأمية .

- إعادة النظر فيما تقوم به من برامج تدريب لإعادة صياغتها في ضوء الحملة القومية لمحو الأمية بما يساعد على تحقيق أهداف الحملة .
- العمل على ربط التدريب المهني على المستوى القومي ببرامج الحملة القومية لمحو الأمية .
- استخدام مراكز التدريب كفصول دراسية لتعليم الأميين خاصة بالنسبة لجوانب برنامج التدريب المهني .

وزارة الإسكان والتعمير والمجمعات الجديدة :

- محو أمية الأميين العاملين بها والمشاركة في تحقيق أهداف الحملة القومية ورصد الميزانية اللازمة لذلك .
- قصر المستفيدين بعقود التملك واستصلاح الأراضي في المدن الجديدة على الذين يجيدون القراءة والكتابة .
- تسجيل الحالة التعليمية لسكان المدن الجديدة منذ بدء دخولهم إليها وذلك لحصر الأميين منهم ووضع خطة محكمة لإلزامهم بمحو أميتهم .
- إعداد لافتات وملصقات تدعو المواطنين للقضاء على الأمية في مجتمعاتهم الجديدة .
- ربط الاستفاد بالخدمات التي تقدمها الوزارة للمستوطنين بالمدن الجديدة بمدى مساهمة الفرد وجهده في عمليات محو الأمية .
- تنظيم برامج لمحو أمية العمال والمزارعين الذين يستعان بهم المدن الجديدة في الأعمال المختلفة كاستصلاح الأراضي وتشبيد وتعبيد الطرق إلى غير ذلك .

وزارة المالية :

- محو أمية الأميين العاملين بها والمشاركة في تحقيق أهداف الحملة القومية ورصد الميزانية اللازمة لذلك .
- تذليل الصعوبات أمام الجهات المنفذة لبرامج محو الأمية بالنسبة لإدراج الاعتمادات المالية بموازنتها السنوية .

- معاونة المجلس الأعلى لتعليم الكبار ومحو الأمية في وضع اللوائح والقواعد الخاصة بإنشاء صندوق قومي وكذا صناديق محلية تجمع فيها الموارد المالية الخاصة بمحو الأمية وكذا تحديد قواعد الصرف من هذه الصناديق .

وزارة النقل والمواصلات والنقل البحري :

- محو أمية الأميين العاملين بها والمشاركة في تحقيق أهداف الحملة القومية ورصد الميزانية اللازمة لذلك .
- إعداد شعار يتصل بمحو الأمية تضيفه هيئة البريد إلى أختامها .
- تخصيص بعض لافتاتها وملصقاتها الموجودة بمحطات السكك الحديدية والقطارات ووسائل النقل البري والأتوبيس النهري وغيرها للدعوة للقضاء على الأمية .

وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية :

- محو أمية الأميين العاملين بها والمشاركة في تحقيق أهداف الحملة القومية ورصد الميزانية اللازمة لذلك .
- قيام قطاع التمثيل التجاري بالوزارة بالاتصال ببعض المؤسسات مانحة المعونة غير الحكومية ومطالبتها بالمساهمة في تمويل برامج الحملة القومية.

المجلس الأعلى للشباب والرياضة :

- محو أمية الأميين العاملين بها والمشاركة في تحقيق أهداف الحملة القومية ورصد الميزانية اللازمة لذلك .
- استثمار جهود الشباب في العمل ببرامج محو الأمية في المشاركة في عمليات حصر الأميين وتنفيذ برامج الدعوة والإعلام .
- اختيار الكوادر الصالحة للتدريس بفصول محو الأمية من الشباب رواد المراكز والأندية الرياضية والريفية .
- وضع مراكز الشباب ومقار الأندية الرياضية والريفية في خدمة برامج محو الأمية بالمحافظات .
- تنظيم المعسكرات لخدمة برامج محو الأمية .

الجامعات :

- محور أمية الأميين العاملين بها والمشاركة في تحقيق أهداف الحملة القومية ورصد الميزانية اللازمة لذلك .
- المساهمة في إجراء البحوث والدراسات اللازمة لتحقيق أهداف محور الأمية .
- المشاركة في تطوير المناهج وإعداد الكتب الدراسية المستخدمة في مجال محور الأمية وتعليم الكبار .
- حفز الطلاب والاتحادات الطلابية على التطوع لمحور الأمية في الحصر والدعوة والتدريس .
- تنفيذ برامج تدريبية لإعداد صفوف المتطوعين والمتطوعات من طلبة الجامعات .

الأحزاب والنقابات :

- توعية الجماهير بأهمية الحملة القومية .
- المساهمة في تنفيذ برامج محور الأمية وبخاصة في القطاعات الأهلية .
- تقديم المعونات الممكنة من أموال وأماكن ومتطوعين .
- تضامنها مع الأجهزة الشعبية والتنفيذية لإنجاح الحملة .
- تخصيص مساحات من صحفها ومجلاتها لعمليات تنفيذ الحملة القومية .
- تخريج معلمين لمحور الأمية عن طريق الدورات التدريبية التي تعقد بالجامعات العمالية بالتعاون مع الأجهزة التعليمية المختصة .
- فتح فصول لمحور الأمية بمقارها .
- المشاركة في انضباط الدارسين والدارسات بالمراكز والفصول واستمرارهم في الدراسة .

جهات أخرى :

- أوصى المجلس الأعلى لتعليم الكبار ومحور الأمية في جلسته بتاريخ ١٧/١١/١٩٩٠م بمخاطبة الجهات الآتية :
- الأمانة العامة للإدارة المحلية .
- جهاز تنمية القرية .
- المركز الإقليمي لتعليم الكبار بمرس الليان .

- المجلس القومى للسكان .
- وذلك للمشاركة فى تنفيذ الحملة القومية لمحو الأمية ، والالتزام بالدور المنوط بكل منها وبصفة خاصة :
- تخصيص بعض مواردها للإنفاق منها على برامج ومشروعات الحملة القومية لمحو الأمية .
- توفير بعض التجهيزات والمعدات اللازمة لتنفيذ برامج التدريب المهنى فى نطاق الحملة القومية .
- العمل على تخصيص بعض المنح الدولية التى تقدم للمحليات لتغطية بعض جوانب الإنفاق فى برامج ومشروعات محو الأمية .
- إعداد البحوث والدراسات بهدف تطوير العمل فى مجالات محو الأمية وتعليم الكبار .

تعقيب تحليلي :

بنظرة تحليلية لمحتوى الخطة التنفيذية للحملة القومية لمحو الأمية ١٩٩١/٩٠ يمكن بيان المبادئ والأولويات التى نادت بها هذه الخطة على النحو التالى :

١- أن تعمل الجهات الحكومية والشعبية كافة وجميع التنظيمات الحزبية والقطاعات والأفراد متكاتفه فى إطار المسئولية القومية بحشد طاقاتها فى حملة قومية شاملة للقضاء على برائن الأمية وتوفير المهارات الأساسية لجميع المواطنين صغارا وكبارا من أجل العمل والإنتاج والمواطنة الصالحة .

٢- مواجهة الأمية بمفهومها الشامل أمية القراءة والكتابة والحساب ، والأمية الدينية والثقافية والوطنية والمهنية بحيث يصبح الفرد بعد محو أميته قادرا على استخدام القراءة والكتابة والرياضيات فى جميع مناشط الحياة اليومية .

٣- أن يتم التنسيق بين مؤسسات التعليم النظامى وغير النظامى فى تحقيق أهداف التعليم الأساسى للجميع ، سواء على مستوى الصغار أم على مستوى الكبار بحيث تتوحد المستويات التعليمية ، وإن اختلفت مضامين ومحتوى المناهج الدراسية وفقا

لاحتياجات المتعلمين صغاراً كانوا أم كباراً ، وبذلك يكون المستوى التعليمي لبرامج محو الأمية هو - على الأقل - مستوى نهاية الحلقة الابتدائية من التعليم .

٤- أن تعمل برامج محو الأمية وبرامج التعليم الأساسى للصغار ، على توفير نموذج الفرد المتعلم القادر على أن يعلم نفسه بنفسه بحيث يتوفر لدى كل فرد القدرة على التعلم الذاتى والرغبة فى مواصلة التعلم وتحقيق الاستمرارية فى التعليم فى إطار فلسفة التربية المستمرة مدى الحياة .

٥- أن تعمل برامج محو الأمية فى الحملة القومية الشاملة على الربط بين مناهجها وبرامج التدريب المهنى فتصبح الأخيرة جزءاً من برامج محو الأمية وتؤدى إلى إعداد الأفراد للعمل المنتج مع إعادتهم لعالم الكلمة المكتوبة .

٦- أن يتم الربط بين الحملة القومية الشاملة لمحو الأمية وتعليم الكبار ، وبين حركة إصلاح نظام التعليم ، وتحقيق التكامل بينها وبين احتياجات خطط التنمية الاجتماعية الاقتصادية والثقافية .

٧- أن تعمل وزارة التربية والتعليم على سد منابع الأمية وذلك من خلال :
- تحقيق الاستيعاب الكامل بقبول جميع الأطفال الملزمين فى الحلقة الابتدائية .
- علاج ظواهر الفقد فى التعليم الأساسى وبخاصة ظاهرة التسرب فى الحلقة الابتدائية.

٨- أن تراعى الحملة القومية الشاملة لمحو الأمية إعطاء الأولوية للأصغر سناً مع التخلص تماماً من ظاهرة الأمية بين الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمسة عشر عاماً ، فتلك أولوية قصوى حيث ينشأ الحيل القادم وقد خلا تماماً من ظاهرة الأمية.

٩- أن تراعى الحملة القومية الشاملة لمحو الأمية إعطاء الأولوية للفئات المحرومة وبخاصة النساء . وسكان الريف والبيئات الحضرية الفقيرة مع التركيز على الاهتمام بمحو أمية المرأة إذ أنها الزوجة والأم وأثر تعليمها يمتد إلى أبنائها وأسرتها فالأم المتعلمة أقدر على تعليم أبنائها القيم والاتجاهات السليمة وأقدر على توجيههم للحرص على التعليم ومسيرة تطورات العصر وخدمة المجتمع والولاء للوطن . س

١٠- إلزام جميع الأميين من الفئة (١٥ - ٣٥ عاما) بالالتحاق بفصول محو الأمية أثناء سنوات الخطة ووضع الضوابط القانونية والحوافز السلبية والإيجابية لضمان تنفيذ هذا الالتزام وحتى توفر الإطار القانوني للحملة الشاملة .

١١ - تشجيع الأميين الذين هم أكبر من ٣٥ عاما على الالتحاق بفصول محو الأمية وإتاحة الفرص التعليمية لهم دون اتخاذ إجراءات الإلزام القانوني مع الفئات ذات الأولوية

١٢- أن يتم إعداد حملة إعلامية مكثفة خلال سنوات الخطة بحيث تسبق تنفيذ برامج محو الأمية وبرامج سد منابعها وتواكبها وتستمر بعدها لتعبئة المواطنين على كافة المستويات أميين كانوا أم متعلمين . ولإبراز دور كل مواطن وموقعه في الحملة واستقطاب أكبر عدد من المتطوعين والمثقفين للإضمار للحملة كمعلمين وإداريين ولحث المؤسسات والشركات والهيئات على القيام بمسؤولياتها والمشاركة الإيجابية في تنفيذ برامج الحملة القومية والمساهمة في تمويلها وإيجاد الجو المناسب للمجتمع المتعلم المعلم .

ب - أهم جوانب القصور التي انتابت الخطة التنفيذية لمحو الأمية في مصر .
١٩٩٩/٩٠ م.

من منطلق العرض السابق لمعالم الخطة التنفيذية للحملة القومية لمحو الأمية ١٩٩٩/١٩٩٠ يمكن الوقوف على حقيقة مؤداها أنه كانت دول العالم قد أكدت من خلال الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أنه لكل شخص حقا في التعليم فإن إعلان السيد رئيس الجمهورية باعتبار العشر السنوات (١٩٩٠ / ١٩٩٩ م) عقدا لمحو الأمية وتعليم الكبار وقد توجه إلى كافة الجهات الحكومية والشعبية وجميع التنظيمات الحزبية والسياسية وجميع الأفراد ، وطلب منها أن تعمل متكاتفه بروح المسؤولية القومية على تحقيق ما يوفر حق كل مصري في التعليم وذلك إيمانا بخطورة مشكلة الأمية وأثرها على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وتأكيدا على أن التعليم لم يعد ترفا اجتماعيا ولكنه في حقيقة الأمر جزءاً أساسيا من حقوق الإنسان التي حددتها الشرائع السماوية والدساتير الوطنية والمواثيق الدولية . ولكن ماذا تحقق من هذه الخطة حتى الآن - ديسمبر ١٩٩٤ م -

م - أي بعد انتهاء قرابة نصف التوقيت الزمني للخطة التنفيذية؟

جدول (١) لبيان توزيع أعداد الأميين
المستهدفين على سنوات الحملة وفقا للبديل الأول

سنوات التنفيذ	من ستمحي أميتهم	النسبة
١٩٩١	٣١٩,٦٥	٥% من المجموع
١٩٩٢	٧٤٤,١٣٥	١٠% من الباقي
١٩٩٣	١,٠٠٤,٥٨٥	١٥% من الباقي
١٩٩٤	١,١٣٨,٥٢٦	ومن يتبقى من الأميين
١٩٩٥	١,١٣٨,٥٢٦	يوزعون على السنوات
١٩٩٦	١,١٣٨,٥٢٦	الخمس الباقية من الخطة .
١٩٩٧	١,١٣٨,٥٢٦	
١٩٩٨	١,١٣٨,٥٢٦	
الجملة	٧,٨٣٣,٠٠٠	

جدول (٢) لبيان

أعداد الدارسين والفصول والقوى البشرية

موزعة على سنوات تنفيذ الحملة القومية وفقا للبديل الأول (١٥ - ٣٥) سنة

السنة	الدارسون	الفصول	المعلمون	المشرفون	العمال	الموجهون
١٩٩٣	٤٨٩٥٥٠	١٦٣١٨	١٦٣١٨	٣٢٦٤	٣٢٦٤	٥٤٤
١٩٩٤	٩٣٠٣٢٠	٣١٠١١	٣١٠١١	٦٢٠٢	٦٢٠٢	١٠٣٤
١٩٩٥	١٢٥٠٩٣	٤١٨٦٤	٤١٨٦٤	٨٣٧٣	٨٣٧٣	١٣٩٥
١٩٩٦	١,٤٢٣٤٠٠	٤٧٤٤٧	٤٧٤٤٧	٩٤٨٩	٩٤٨٩	١٥٨٢
١٩٩٧	١,٤٢٣٤٠٠	٤٧٤٤٧	٤٧٤٤٧	٩٤٨٩	٩٤٨٩	١٥٨٢
١٩٩٨	١,٤٢٣٤٠٠	٤٧٤٤٧	٤٧٤٤٧	٩٤٨٩	٩٤٨٩	١٥٨٢
١٩٩٩	١,٤٢٣٤٠٠	٤٧٤٤٧	٤٧٤٤٧	٩٤٨٩	٩٤٨٩	١٥٨٢
٢٠٠٠	١,٤٢٣٤٠٠	٤٧٤٤٧	٤٧٤٤٧	٩٤٨٩	٩٤٨٩	١٥٨٢
الاجملى	٩,٧٩٢٨٠٠	٣٢٦٤٢٨	٣٢٦٤٢٨	٦٥٢٨٤	٦٥٢٨٤	١٠٨٨٣

بمقارنة موضوعية بسيطة بين المحتوى الإحصائي للجدولين السابقين يمكن إدراك الملاحظات التالية :

تنشير البيانات التي أعلنها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إلى أن الحجم الإجمالي للأمية في مصر هو ١٧,١٦٠,٦٢٤ طبقاً لبيانات تعداد ١٩٨٦ ممن بلغوا ١٠ سنوات فأكثر ويمثلون نسبة ٤٩,٤ % من جملة عدد السكان .

اتجهت الخطة التنفيذية أخيراً إلى اعتبار سن البداية لحملة القومية لمحو الأمية هي الخامسة عشرة على أساس أن ما دون ذلك يقع في طاق التعليم الذي تضطلع بمسؤوليات وزارة التربية والتعليم .

وتأسيساً على ما اتجهت إليه المناقشات حول تحديد فئات العمر المستهدفة فقد تم اختيار البديل الأول (١٥ - ٣٥) سنة مع عدم حرمان الأميين الراغبين في التعليم ممن هم أكبر من ٣٥ سنة إن استطاع الجهاز التنفيذي ذلك .

وفي ضوء ذلك تحددت الخطة الهدف الكمي للحملة بمحو أمية ٧,٨٣٣,٣٠٠ مواطن في مدة عشر سنوات على مستوى الجمهورية وذلك على النحو التالي :

- ١- إلزام جميع الأميين الواقعيين في الشريحة العمرية (١٥ - ٣٥) سنة ويقدر عددهم بـ ٦,٣٣٣,٠٠٠ منهم ٢,٤٠٦,٦٠٠ من الذكور ٣,٩٢٦,٤٠٠ من الإناث .
- ٢- تشجيع من تزيد أعمارهم على ٣٥ سنة على الالتحاق بقصول محو الأمية ويتوقع أن يقبل على لصول الدراسة خلال سنوات الحملة من هؤلاء نحو ١,٥٠٠,٠٠٠ أمي دون إلزام قانوني .

حيث أنه تم التخطيط لتنفيذ الخطة وفق المرحلة الأولى للإعداد ومدتها سنة واحدة - ١٩٩٠ - والثانية للتنفيذ ومدتها ثمانى سنوات - ١٩٩١ - ١٩٩٨ - ثم مرحلة التصفية ومدتها سنة واحدة - ١٩٩٩ - وقد تم توزيع أعداد الأميين المستهدفين على سنوات الخطة العشر بنسبة ٥% من المجموع في السنة الأولى و ١٠% للسنة الثانية و ١٥% من الباقي في السنة الثالثة وما يبقى يوزعون على السنوات الخمس التالية وذلك وفقاً لما جاء بالخطة التنفيذية للحملة القومية - ١٩٩٠ - ١٩٩٩ - (لا أن الواقع يبدى صورة غير تلك التي استهدفت الخطة تنفيذها ، ومعالم تلك الصورة تتمثل في:

- إذا كانت الخطة التنفيذية تقتضى فى العام الأول ١٩٩٠ - مرحلة الإعداد - وجوب القيام بحصر شامل للأمينين على مستوى الجمهورية بجانب القيام بحملة توعية إعلامية وإعداد المناهج وبرامج التدريب لمن سيكلفون بالتدريس فى فصول محو الأمية ، إضافة إلى تحديد الدور الذى تضطلع به الجهات المعنية - إلا أن القائمين على تنفيذ تلك الخطة لم يبدوا اهتماما بمهام وأولويات تلك المرحلة حيث أنه مازالت الدورات التدريبية لإعداد معلمى محو الأمية من بين خريجي الجامعات والمعاهد والتعليم الفنى بنوعياته قائمة وبصورة روتينية .

- مرور قرابة خمس أعوام - نصف المدى الزمنى للخطة التنفيذية المعلنة - ١٩٩١ حتى ديسمبر ١٩٩٤ دون أن تمحى أمية الأعداد الموزعة على سنوات الخطة حيث أنه كان من المقرر محو أمية ٥% من مجموع الأمينين عام ١٩٩١ م أى حوالى ٣٩١,٦٥ ألفاً ، وفى عام ١٩٩٢ ، ١٠% من الباقي أو حوالى ٧٤٤,١٣٥ ألفاً ، وفى عام ١٩٩٣ ١٥% من الباقي أى قرابة ١,٠٠٤,٥٨٥ ألفاً وفى عام ١٩٩٤ حوالى ١,١٣٨,٥٢٦ ألفاً ، إلا أن الواقع يخالف تلك الحقائق الإحصائية الواردة ضمن بيانات الخطة التنفيذية للحملة القومية ويؤكد ذلك ما جاء على لسان رئيس الجهاز التنفيذى لمحو الأمية - اللواء صالح عبد العاطى - إذ يقول " لقد بدأ التنفيذ على سبيل التجريب عام ١٩٩٢ / ١٩٩٣ م فى سبع محافظات ومدينة الأقصر ، وتم تشغيل ١٠ آلاف شاب من الذين لا يعملون حالياً لمحو أمية ٢٥٠ ألف أمى وقد تم الاتفاق مع الصندوق الاجتماعى للتنمية على توسيع نطاق المشروع لىغطى ٢١ محافظة عام ١٩٩٣ / ١٩٩٤ م تم فيها فتح ٢٣ ألف فصل يعمل فيها ٢٣ ألف معلم من الشباب وقد استوعبت هذه الفصول ٥٥٢,٥٠٠ أمى هذا عدا فصول المستوى الثانى التى استوعبت ٣٧٥,٣٢٥ دارساً ، وفى الجانب الآخر يقول الدكتور عادل عز - وزير التعليم آنذاك - " إننى أكرر وأقول : يقولون خطأ ، أقول لا ، لست أنا الذى عملتها ، الخطط موجودة ومعمولة التنفيذ على أساس ١٩٩٠ م حتى سنة ١٩٩١ م ومكتوب رقم ١ - وأمامها سنة الإعداد ١٩٩٠ ، يعنى لن تمحو أمية أحد ، بعد ذلك تبدأ من عام ١٩٩١ م حتى ١٩٩٩ م يكون الـ ٧,٨ مليون قد انتهينا منهم تماماً .

موقف محير تلك الذى يجمع بين القول ونقيضه من بين أعلى قيادات الخطة التنفيذية ١٩٩٠م - ١٩٩٩ م ، إذ كيف يكون بدء التنفيذ على سبيل التجريب عام ١٩٩٢ / ١٩٩٣ م ثم التنفيذ الفعلى عام ٩٣ / ١٩٩٤م ، كما يقرر ذلك رئيس الجهاز التنفيذى لمحو الأمية ؟ وعلى الصعيد الآخر يقول وزير التعليم آنذاك أنه لم يضع تلك الخطة التنفيذية ، ولكنها كانت كائنة بالفعل ومراحلها محددة زمنيا : عام ١٩٩٠ يمثل مرحلة الإعداد ومن عام ٩١ / ١٩٩٨ م مرحلة التنفيذ ، ١٩٩٩ عام التصفية ، وهذا يؤكد الفجوة العميقة بين ما استهدفته الخطة التنفيذية فى السنوات الخمس الأولى منها ٩٠ / ٩١ - ٩٤ / ١٩٩٥ وما هو محقق على أرض الواقع .

- على الرغم من الجهود التى بذلت من قبل القائمين على تنفيذ الحملة القومية لمحو الأمية فإن حجم الأمية مازال كبيرا ونسبتها مرتفعة ، كما أن تعداد الأميين البالغين ١٠ سنوات فأكثر فى تزايد مستمر ، فقد بلغ عددهم عام ١٩٩٠ حوالى ١٨ مليونا بنسبة ٤٧,١ % نظير ٤٩,٤ % عام ١٩٨٦ ، وليس معنى ذلك أنه لا يوجد جهد مبذول ولكن هل يتناسب الجهد المبذول ماديا ومعنويا مع تعداد من محيت أميتهم ؟

- إذا كانت إحصاءات التعدادات تشير إلى تلك الزيادة المطلقة فى أعداد الأميين والأميات إلا أن صورة الواقع قد تكون أكبر حجما من ذلك ، لأن التعدادات تشير - بعد فئة الأميين - إلى فئة الملمين بالقراءة والكتابة ، ويصل حجم هذه الفئة إلى أكثر من ٥٠ مليون فى تعداد سنة ١٩٧٦ ، ومن التقرير المعقول وصف هؤلاء المصنفين على أنهم ملمين بالقراءة والكتابة إلا أنهم لا يستطيعون توظيفها توظيفا كفنا فى حياتهم اليومية ، ولذا يمكن القول - بكل طمأنينة - أن حجم الأميين والأميات ممن هم فى سن العاشرة فيما فوق قد يتجاوز بكثير فى الوقت الحاضر ١٨ مليونا . ومن المتوقع مع استمرار الجهود الحالية فى ظل السنوات المتبقية للخطة التنفيذية - من ١٩٩٥ إلى ١٩٩٩ م - بنفس الوتيرة دخول المجتمع المصرى إلى القرن الحادى والعشرين ونسبة الأمية لا تقل عن ٤٠ % لمن هم فى سن العاشرة وما فوق ، وبعبارة أخرى سوف يتراكم ويتزايد العدد المطلق للأميين والأميات بحيث يتجاوز عشرين مليونا من المواطنين والمواطنات .

- إذا كان قد تم إنشاء جهاز قومي للقيام على الخطة التنفيذية لمحو الأمية وذلك فى صورة هيئة عامة تجمع بين : الجانب التخطيطى المتمثل فى مجلس إدارة الهيئة والجانب التنفيذى الذى أوكلت إليه العملية التنفيذية ، والجانب التنسيقى ثم الرقابة والمتابعة هنا يتساءل الباحث من بين أعضاء تلك الأجهزة التخطيطية والتنفيذية والتنسيقية متخصصا فى الإدارة التعليمية أو التخطيط التربوى ؟

وإذا كانت الخطة التنفيذية لمحو الأمية ٩٠ / ١٩٩٩م وقد قامت على اختيار وتنفيذ السبيل الأول - محو أمية الأميين الذين تقع أعمارهم بين ١٥ - ٣٥ سنة فمعنى ذلك أن الأميين والأميات الذين هم فوق سن الإلزام حتى سن الرابعة عشر لا يدخلون ضمن تعداد الأميين فى هذه الخطة ، وفى نفس الوقت فإن وزارة التربية والتعليم لا تقبلهم - بعد سن معين - فى الصف الأول الابتدائى ، فطبيعى أن يكون هذا الكم من المتسربين من التعليم الابتدائى وحتى سن الرابعة عشر مصدرا خصبا لزيادة تعداد الأميين ، فكيف تواجه الخطة التنفيذية هذا المنبع ؟ ومن ناحية أخرى فإن الأميين والأميات من هم فوق الخامسة والثلاثين لا تلزمهم الخطة التنفيذية إلزاما تشريعيا بالإقبال على مراكز محو الأمية ، إذا يقول الدكتور عادل عز وزير التعليم آنذاك فى هذا الصدد " إذا استطعنا أن نمحو أمية أناس بعد سن الخامسة والثلاثين فليس هناك مانع أبدا ، وقد قدرت الأعداد بحوالى سبعة ملايين ومليون إضافى ليكون العدد ثمانية ملايين ، ويستشهد على ضيق ذات اليد بقول ربنا سبحانه وتعالى : " لا يكلف الله نفسا إلا وسعها " فما السبيل لمحو أمية من هم فوق سن الخامسة والثلاثين ؟

وبعد مشاركة من الباحث حيل القضية المطروحة والتي أكنت معالم الواقع قصور
فعالية الخطاب التربوى الشعبى والرسمى لكون تحقيق الأهداف التى وضعت ليحقيقها سلفا
يؤكد الباحث على ضرورة :

- مشاركة جهود كافة التنظيمات الشعبية والأحزاب ومجلس الشعب والشورى والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية والجامعات والأفراد فى مجالات التخطيط والتنسيق والتنفيذ لبرامج محو الأمية ، لأنه لا يمكن إتاحة فرصة التعليم الأساسى لكل الناس إلا عن طريق مشاركة الجماهير والمنظمات على كافة المستويات .

- وجوب إحياء دور مركز سروس الليان لخدمة البيئة المصرية والاستفادة من المواد الدراسية والبرامج والخطط التي أعدها المركز وضرورة دعم اليونسكو له وإحيائه ليلعب دوره كأداة تابعة لليونسكو بعد إعداده لاستيعاب الأعداد الكبيرة من الدارسين .
- ضرورة تحديد الجزاءات والحوافز السلبية التي توقع على كل من يمتنع من الأميين عن العمل على محور أميته حين تتاح له الفرصة ، وكذا كل من يتسبب في تعطيل تنفيذ خطة وبرامج محور الأمية من الجهات والهيئات المعنية والأفراد ، ويصدر المجلس الأعلى لتعليم الكبار ومحور الأمية قراراته في هذا الشأن مع وجوب إيجاد عقوبة تشريعية لمن لا يلتحق بمراكز محور الأمية ممن بلغ فوق سن الخامسة والثلاثين فأكثر .
- ضرورة صياغة خطط متكاملة للقضاء على الأمية ترتكز على منهج شامل لسد منابع الأمية عن طريق التوسع في إلحاق جميع الأطفال بالمدارس الابتدائية وبلوغ الاستيعاب الكامل في موعد أقصاه عام ١٩٩٥ بجانب حتمية إنشاء مدارس الفصل الواحد ليلتحق بها الأطفال فوق سن الإلزام وحتى سن الرابعة عشرة .
- ضرورة وضع خطط تحدد فيها الأعداد المستهدفة سنوياً والمدى الزمني للقضاء على الأمية نهائياً ووضع خطط وبرامج وتوفير المواد القرائية وأندية مراكز القراءة ومكاتب المرشدين وإنتاج مواد للمتحررين من الأمية لضمان مواصلته لراستهم وربطهم بخطط التنمية .
- القيام بدراسات خاصة تضطلع بها جهات متخصصة وذلك لخدمة أهداف الحملة القومية مثل دراسة أساليب اجتذاب الأميين للالتحاق بالفصول ، بهدف إضعاف دوافعهم السلبية ، وتقوية دوافعهم الإيجابية نحو التعليم ، ومثل دراسة ظاهرة التسرب والفقد التعليمي ، والارتداد ودراسات عن التعليم غير النظامي .
- تشكيل لجان فنية متخصصة لوضع المسائل الفنية اللازمة للتنفيذ في صياغتها التفصيلية كالخطط والمناهج والكتب وبرامج التدريب والحملات الإعلامية والقيام بالبحوث والدراسات المشار إليها في البند السابق ، وعدم قصر هذه اللجان على القضايا النظرية من اللواغات والغذاء الصكريين ، فهم أبعد ما يكونوا عن

التخطيط التربوي والإدارة التعليمية وطرق وأساليب إعداد معلمى محو الأمية وتعليم الكبار .

- وجوب مواكبة تنفيذ حملة محو الأمية اعتباراً من عام ١٩٩٥ مع المشروع القومى لإصلاح الاقتصاد المصرى ، وذلك دعماً للاستقرار ، وسعيًا للتخلص من السلبية والانهزامية وضغط الانتماء .

- وضع الضوابط والمواصفات التى تحكم عملية اختيار معلمى محو الأمية وتعليم الكبار مع إعدادهم إعداداً جيداً ليكتسبوا الخبرات التى تؤهلهم للتعامل الهادف مع الكبار وأن تقرر المكافآت التى تشجع نوى الكفاءات الممتازة من المعلمين على أن يقبلوا العمل فى هذا الميدان ، وعدم قصر الالتحاق بدورات إعداد معلم محو الأمية وتعليم الكبار على خريجي المعاهد ومدارس التعليم الفنى بنوعياتها .

- تحديد وتعدد مصادر التمويل بحيث تكون متنوعة وتغطى أوجه الإنفاق واستمراره بطرق واضحة مقننة .

المراجع

- ١- إبراهيم محمد إبراهيم : دراسة تقييمية لدور مؤسسات تعليم الكبار فى مصر (لكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة عين شمس ، ١٩٨١)
- ٢- جرجس أحمد رضوان : الدعوة والإعلام وبورها فى تحقيق هدف الحملة القومية لمحو الأمية (القاهرة ، الأمانة العامة للمجلس الأعلى لتعليم الكبار ومحو الأمية ، ١٩٩٠) .
- ٣- حسن محمد حسان : إبراهيم العويلى : جهود محو الأمية بين النظرية والتطبيق ، رؤية نقدية على ضوء تجربة بدواى - نقيلية فى إطار إعلان مبارك للعقد القادم كمعد لمحو الأمية فى مصر (مجلة كلية التربية ، جامعة المنصورة ، ١١ع ، سبتمبر ١٩٨٩) .

- ٤- رفعت عارف الضبع : اتجاهات أجهزة الإعلام والتشريع المصرية في معالجة قضية الأمية (دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة المنصورة ، ١٩٩٢)
- ٥- سعيد إسماعيل على ؛ زينب حسن : دراسات في اجتماعيات التربية (القاهرة ، دار الثقافة ، ١٩٨٢) .
- ٦- شكرى عباس حلمي : تمويل وتكلفة برامج تعليم الكبار في ج.م.ع مع التركيز على برامج محو الأمية (دكتوراه - غير منشورة - كلية التربية ، جامعة عين شمس ، ١٩٧٣)
- ٧- سعيد جميل ؛ فايز مراد مينا : دواعي البالغين الأميين في مصر للالتحاق بفصول محو الأمية - بحث ميداني (القاهرة ، المركز القومي للبحوث التربوية ، ١٩٨١) .
- ٨- صلاح الدين معوض : العائد الاقتصادي لمحو الأمية ومرحلتى التعليم الابتدائي والثانوي العام في القطاع الصناعي (دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة المنصورة ، ١٩٨٢)
- ٩- صالح عبد العاطي : نحو استراتيجية جديدة لمواجهة مشكلة الأمية في مصر ، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر الإسكندرية السادس نحو استراتيجية عربية لتعليم الكبار في إطار التعليم المستمر ٣ : ٥ ديسمبر ١٩٩٤ .
- ١٠- عبد الفتاح جلال : عوامل الإحجام في محو الأمية في بلاد العربية - دراسة ميدانية (المركز القومي للتعليم الوظيفي للكبار في العالم العربي ، سويسرا ، ١٩٧٧) .
- ١١- فؤاد بسيوني عميرة : التربية ومشكلة الأمية - رؤية عصرية لبعض مشكلات المجتمع وعلاقتها بالتربية ، الكتاب السابع (الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٠) .

- ١٢- محمد حسنين العجمي : بعض مشكلات التعليم في المناطق النائية بالريف المصري - دراسة ميدانية لمحافظة الدقهلية (ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة المنصورة ، ١٩٨٨) .
- ١٣- محمد محفوظ : الأولويات التي احتوتها الخطة التنفيذية للحملة القومية الشاملة (مجلة التربية والتعليم ، السنة الثانية ، العدد الخامس ، مارس ١٩٩١) .
- ١٤- محي الدين صابر : الأمية - مشكلات وحلول (بيروت ، المكتبة العصرية ، ١٩٧٦) .
- ١٥- مصطفى كمال حلمي : كيف ظهرت الأمية - اليوم العالمي لمحو الأمية ، ٨ سبتمبر ١٩٨٢ (القاهرة ، الشعبة القومية لليونسكو ، ١٩٨٢) .
- ١٦- مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية - يونسكو - : الأمية في الوطن العربي - الوضع الراهن وتحديات المستقبل ، الطبعة الأولى (عمان ، مطبعة اليونسكو ، ١٩٩١) .
- ١٧- نجاة البخاري : مشروعات محو الأمية في جمهورية مصر العربية في ضوء الحملة القومية لمحو الأمية ١٩٩١ / ٩٠ (مصر واليونسكو) الشعبة القومية لليونسكو ، مكافحة الأمية ، الجزء الأول ، ١٩٨٩ .
- ١٨- وزارة التربية والتعليم : الحملة القومية لمحو الأمية ، إعلان رئيس الجمهورية باعتبار العشر سنوات القادمة عقدا لمحو الأمية وتعليم الكبار ١٩٩٠ / ١٩٩٩ (المجلس الأعلى لتعليم الكبار ومحو الأمية ، الأمانة العامة ، مطبعة روز اليوسف ، ١٩٩٠) ص ٥ - ٣٩ .
- ١٩- وزارة التربية والتعليم : قانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٠ بشأن " تعليم الكبار ومحو الأمية " .
- ٢٠- وزارة التربية والتعليم : قانون رقم ٨ لسنة ١٩٩١ بشأن " محو الأمية وتعليم الكبار " .

٢١- يحيى هندام : تعليم الكبار ومحو الأمية - أسسه النفسية والتربوية (القاهرة ،

عالم الكتب ، ١٩٧٤) .

- 22- Boston Center for Adult Education : Annval meeting repart of the
Executive director ; (Boston , mass , U.S.A , 1978)
- 23- Saeed Gamil , Soliman : " Adult Education and Madernity in the
Arab republic of Egypt comporative study of Adult
Education policy in the A.R.E and England " . (Ph .D ,
University , London , 1979)

فهرس الكتاب

رقم الصفحة

الموضوع

١٨-١

الفصل الأول

التربية والمجتمع

- ٣ تمهيد -
- ٦ التحديات التى تواجه المجتمع المعاصر -
- ٦ أولا : العولمة
- ٨ ثانيا : التقدم العلمى والتكنولوجى
- ٩ ثالثا : المنافسة العالمية والاحتكارات الدولية
- ١٠ رابعا : تزايد أطماع الصهيونية فى المنطقة العربية
- ١٢ التربية ومشكلات المجتمع
- ١٤ العوامل الاجتماعية التى تحدد الاحتياجات التعليمية ونوعياتها
- ١٤ أ - مستوى الطموح العام للمجتمع
- ١٥ ب - مدى تقبل المجتمع للتعليم واستفادته منه
- ١٥ ج - نظرة المجتمع إلى تعليم المرأة
- ١٦ د - مدى التباين الثقافى للمجتمع
- ١٦ هـ - الخصائص الديمجرافية
- ١٧ المراجع

الفصل الثانى

٤٥-١٩

التربية وقضية عمالة الأطفال

- مقدمة ٢١
- التعريف ببعض المصطلحات ٢٣
- عمالة الأطفال فى مصر (الحجم والخصائص) ٢٣
- القوانين والتشريعات الخاصة بعمالة الأطفال عالميا ومحليا... ٢٦
- التوافق أو التعارض بين قانونى التعليم الأساسى والعمل ٣٠
- علاقة التأثير المتبادل بين ظاهرة عمالة الأطفال والتعليم الأساسى..... ٣٢
- عوامل الجنب والطرء التى تدفع بالأطفال إلى سوق العمل (أسباب الظاهرة) ٣٥
- الآثار السلبية لظاهرة عمالة الأطفال ٣٩
- دور التربية فى مواجهة المشكلة ٤١
- المراجع ٤٣

٧٧-٤٧

الفصل الثالث

التربية وقضية الدروس الخصوصية

- مقدمة ٤٩
- الدروس الخصوصية (النشأة والتطور) ٥٠
- ماهية الدروس الخصوصية..... ٥٢
- أسباب انتشار الدروس الخصوصية..... ٥٣
- أولا : فلسفة النظام التعليمى ٥٣
- ثانيا : الطالب ٥٥

الموضوع	رقم الصفحة
ثالثا : المعلم	٥٦
رابعا : أولياء الأمور	٥٩
خامسا : المدرسة والإدارة المدرسية	٦٠
سادسا : الامتحانات ونظام ترفيع الطلاب	٦٢
- الآثار المترتبة على انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية	٦٣
• الآثار الإيجابية.....	٦٣
• الآثار السلبية	٦٤
- تأكل مضمون المجانية للتعليم	٦٤
- انحسار قيم الإبداع والإنجاز	٦٥
- تراجع بعض القيم الأخلاقية.....	٦٦
- هدم مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية	٦٧
- نحو استراتيجية لمواجهة ظاهرة الدروس الخصوصية	٦٨
- المراجع	٧٤

الفصل الرابع

٧٩-١٠٤

التربية وقضية البلطجة التعليمية

- تمهيد (بعض صور وأشكال البلطجة التعليمية)	٨١
- مفهوم العنف المدرسي	٨٣
- مظاهر العنف المدرسي	٨٤
• محليا	٨٤
• عالميا (في أمريكا)	٨٦
- الآثار المترتبة على العنف المدرسي	٨٨
• آثار بدنية ونفسية	٨٨

الموضوع	رقم الصفحة
• زيادة الفاقد فى التعليم	٨٨
• إضعاف الروح المعنوية للمعلمين	٨٩
• آثار تدميرية وتخريرية	٨٩
• زيادة معدل الجريمة والانحراف فى المجتمع	٩٠
- الأسباب (العوامل المؤدية إلى ظاهرة العنف المدرسى)	٩١
• أسباب خاصة بالأسرة وضعف التنشئة الاجتماعية....	٩١
• أسباب خاصة بالمدرسة	٩٣
• أسباب بوسائل الإعلام	٩٥
• أسباب خاصة ببعض المتغيرات المحلية والعالمية....	٩٨
- فى مواجهة العنف المدرسى.....	٩٩
- المراجع	١٠٠

الفصل الخامس

١٨٠-١٠٦

التربية وقضية التطرف

- مقدمة.....	١٠٧
- واقع تربية الشباب فى المجتمع المصرى.....	١١١
أ - المستوى الفكرى والثقافى المؤثر فى تربية الشباب.....	١١١
ب - بعض الوسائط التربوية ودورها فى تربية الشباب.....	١١٥
- مقومات التربية التى من شأنها مواجهة ظاهرة التطرف.....	١٤٣
أ - الأهداف المنشودة لتربية الشباب.....	١٤٤
ب - خصائص التربية الإسلامية	١٤٥
ج- المتطلبات التربوية للشباب.....	١٤٨
د - التطبيقات التربوية.....	١٥٩

الموضوع	رقم الصفحة
المراجع	١٧٦
الفصل السادس	
التربية وقضية الأمية	
١٨٢ - ٢٣١	
- مقدمة	١٨٣
- قضية الأمية بين الخطاب الشعبى والرسمى	١٨٧
أ- الجهود الشعبية وقضية الأمية	١٨٧
ب- الجهود الرسمية وقضية الأمية	١٨٨
المعالم الرئيسية للخطة التنفيذية لمحو الأمية وجوانب القصور فيها	١٩٧
أ- المعالم الرئيسية للخطة التنفيذية لمحو الأمية ١٩٩٩/٩٠	١٩٧
ب- أهم جوانب القصور التى انتابت الخطة التنفيذية لمحو الأمية فى مصر ١٩٩٩/٩٠ ...	٢٢١
المراجع	٢٢٨

رقم الإيداع	٢٠٠٦/١٦٨٩٢ :
الترقيم الدولي	<i>I.S.B.N:</i>

[illegible]

دار الجامعة الجديدة

٣٨ شارع سوتير - الأزاريطة
الإسكندرية تليفاكس : ٤٨٦٨٠٩٩
E-mail : darelgamaaelgadida@hotmail.com

 دار الجامعة الجديدة

٣٨ شارع سوتير - الأزارطة

الإسكندرية تليفاكس : ٤٨٦٨٠٩٩

E-mail : darelgammaaelgadida@hotmail.com



Bibliotheca Alexandrina



1044762